الدكتور
عبدالله فهد النفيسي المطيري

الكويت: الرأي الآخر

لندن

١٩٧٨

الدكتور
عبدالله فهد النفيسي المطيري

الكويت: الرأي الآخر

لندن

١٩٧٨

الاهـــــــــــداء

من أجل ألاّ يتحوّل الشعب الكويتي الى مجرّد طابــور مُهذّب من المهنّئين والمعـزّين المحترفين .

من أجل ألاّ يتحوّل الكويت الى زقاق من أزقّة التاريخ الموبوء بعبادة نجوم المال والاقطاع والاستغلال والرّق السياسي .

ومن أجل اليوم الذي يُصبح فيه صدور مثل هذا الكتاب في الكويت أمر اعتياديّ وطبيعي .

ع . ن

* « قالت إن المُلوكَ إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزةَ أهلها أذلة وكذلك يفعلون. » **النَّمل ٣٤** .

* « إن فرعون عَلا في الأرض وجَعَل أهلها شيَعاً يستضعف طائفةً منهم يُذبحُ أبنـــاءهم ويستحي نساءَهم إنه كان من المفسدين. » **القصَصْ ٤** .

* « فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يَليت لنا مثل ما أوتي قارون إنّه لذو حظ عظيم . وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خيرٌ لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها الاّ الصّابرون . فخسفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئةٍ ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين . » **االقصَصْ ٧٩ ـ ٨١** .

* « ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبّونهم كحبّ الله والذين آمنوا أشدُّ حبّاً لله ولو يَرى الذين ظلموا اذ يَرون العذاب أن القوة لله جميعاً وأن الله شديد العذاب . اذ تبرّأ الذين اتبعوا من الذين إتبعوا ورأوا العذاب وتقطّعت بهم الأسباب . وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرةً فنتبرأ منهم كما تبرّؤا منّا كذلك يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم وما هم بخارجين من النار . » **البقَرة ١٦٦ ـ ١٦٧** .

* « قال فرعون : وما رَبُّ العالمين ؟ . قال رَبُّ السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين . قال لمن حوله : ألا تستمعون ؟ . قال ربكم وربُّ آبائكم الأولين . قال : إن رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون . قال : ربُّ المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون . قال : لئن اتخذت إلهاً غيري لأجعلنك من المسجونين . » . **الشعراء ٢٣ ـ ٢٩**

* روى **البخاري في «صحيحه»** عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم قال : «اذا ضيعَتْ الأمانة ، إنتظر الساعة . قيل : يا رسول الله ، وما إضاعتها ؟ ، قال : إذا وُسِّد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة .»

* **وروى الحاكم في «صحيحه»** أن النبّي صلى الله عليه وسلّم قال : «منْ وَليَ مِنْ أمر المسلمين شيئاً ، فولى رجلاً وهو يَجدُ من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله» . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «مَن وليَ من أمر المسلمين شيئاً فولّى رجلاً لمودّة او قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمؤمنين .»

* «ليس لولاة الأموال أن يقسّموها بحسب أهوائهم ، كما يُقسّم المالك ملكه ، فانما هم أمناء ونواب ووكلاء ، ليسوا مُلاكاً ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلمّ : «إني ـ والله ـ لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً ، إنما أنا قاسم أضع حيث أمرتُ .» أنظر : **إبن تيميه ، السياسة الشرعية** .

* «حين اتخذ سعد بن أبي وقاص ـ بطل الفتوحات الاسلامية في عهد عمر ـ قصراً بالكوفة ، وأغلق بابه دون الناس ، أرسل اليه محمد بن مَسْلمه فأحرق باب قصره ودفع اليه كتاب عمر وكان فيه : بلغني أنك بنيت قصراً اتخذته حصناً ويسمى قصر سعد ، وجعلت بينك وبين الناس بابا ، فليس بقصرك ولكنه قصر الخبال . انزل منه منزلاً مما يلي بيوت الأموال ولا تجعل على القصر باباً تمنع الناس من دخولهم وتنفيهم به عن حقوقهم ، وليوافقوا مجلسك ومخرجك من دارك اذا خرجت .» أنظر : **تاريخ الطبري** ، جـ ٤ ، ص ٤٧ ، **فتوح البلدان** ، ص ٣٩١ .



المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المـــدخــــــل

مشكلة المشاكل عدم الاعتراف بها وبالتالي الصّد عن بحثها وحلها . والكويت كأي بلد نام فيه كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا أمر طبيعي وعادي ويحدث في كل بلد . بمعنى آخر ليس عيبا أن يكون في هذا البلد مشاكل ، لكن العيب يكمن في إنكار وجودها وعدم السمّاح بمناقشتها واثرها الفادح على المستقبل . واذا كان الصمت هو موقفنا من المشاكل فحتما تتطور وتتعقد وتتحول الى مآزق وتحديات يصعب حلها في الوقت المناسب . وانّ الرفاه القشري الذي يُغلف الكويت لا يعني أنّ ذلك غير ممكن الحدوث . إنّ وظيفتنا التاريخية ليست هي الانضمام الى مجاميع المصفقة والهتيفة ، بقدر ما هي حفر الرأي في صدر الواقع الذي نعيش فيه . **إن وظيفتنا عسيرة وشاقة ومريرة ، لكن لها مذاق تاريخي لا يعرف حلاوته الا فئة قليلة من الناس .**

ولأن المشاكل ـ الأساسية والمصيرية منها ـ من غير المسموح الخوض فيها والمحاجّة حولها أصبح ما يبحث في « وسائل الاعلام » امور غير أساسية مصيرية ، مما هز ثقة المواطن بها وخفض بشكل ملحوظ درجة مصداقيتها وبالتالي العزوف عنها والانشغال بغيرها من مصادر المعلومــه ومنها الاشاعه التي تزدهر هذه الأيام في الكويت نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها . ولتطويق القلق العام الذي تسببه الاشاعة حاول شعار « الأسرة الواحدة » أن يغرق المواطن بـــ زينوفوبيا معّينة بحيث يدع ما لله لله وما لقيصر لقيصر . لذلك أصبح الصّمت من التقاليد العريقة لمجتمع الكويت تماما كالتزاحم على الاعراس والمآتم . والمثل يقول : شيم البدوي وخذ عباته . وأصبح الذي يمارس الصمت والعتمه في حياته ـ بقدرة قادر ـ إنسان يوصف بالحكمة والتعقل والسداد حتى لو فرغ من المحتوى أيّ محتوى . بينما التهوّر والقصور والصبيانية أصبحت صفات تلصق بكل انسان لديه أدنى رصيد من الشجاعة الأدبية والانتمائية الوطنية .

ولأن الصّمت لا يبني حضارة ، ولأن المشاكل لا يحلّها الصّمت والزمن ، بدأت تتطور وتتحول الى مآزق كبيرة تتطلب الحل الفوري السّريع . والمشاكل والمآزق التي يتعرض لها هذا البلد على كافة أصعدته لا يمكن حلها حلاً صامتا وبعيدا عن توعية الناس بها وبتفاصيلها . لذلك أصبح بحْث هذه المشاكل علناً وبوضوح وحجيّة أمر أولي في طريق الحل لها . وهذه الدراسة ثقب واحد في جدار الصّمت والعتمة الذي يبنى هذه الأيام حول المجتمع الكويتي ونحن بحاجة لثقوب اكثر . **وفي الكويت أعداد لا بأس بها من الرجال الذين يفهمون أكثر ، ويعرفون أكثر ، ويقدرون على الربط والتحليل أكثر ، غير أنهم ويا للأسف أصبحوا ـ لسبب أو لآخر ـ جزء من الصمت والعتمة الذي يحيط بالكويت . واذا كان الكويت بحاجة دائمة لآراء رجاله ، فهو اليوم بأمس الحاجة لذلك ومؤسف جدا ان تجاب حاجة الوطن بهذا الصدود .**

يساعد حجم الكويت الصغير وكذلك تعداد سكانه والامكانيات الضخمة المتاحة له على تسهيل مهمة الانطلاق والبناء العلمي للدولة . غير أن التعقيدات التي تنجم عن **أساليب** المعالجة للمشاكل المتعلقة بالسكان والاقتصاد والأمن وتدفق الهجرة تحول دون ذلك . ويبدو أن القيادة السياسية الحالية في الكويت تركز جهودها في محاولة التصدي للأحوال الطارئة وبأساليبها الخاصة أكثر من التخطيط للمستقبل . فجميع الوزارات في الكويت غارقة الى أكثر من قامتها في أعمالها اليومية . هذا الأسلوب القصير المدى وهذا الضغط يقلص امكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجع على اسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من نشوئها . اذا استمرت الدولة والقيادة السياسية فيها بهذه الكيفية فلا شك انها ستظل ضمن هذه الحلقة الشريرة من المشاكل الطارئة . **بدون التفكير على المدى البعيد يتزايد ضغط المشاكل الطارئة ، وهذا الضغط بدوره يعرقل التفكير على المدى البعيد ، وهذا الاسلوب من قنطار العلاج بدلا من درهم الوقاية يشمل كثيرا من الادارات الحكومية في هذا البلد وربما يسيطر على تفكير القيادة السياسية فيـــه .**

أمر آخر غاية في الأهمية هو البناء التنظيمي للادارة العامة في الكويت . يلاحظ أنه بالرغم من الحاجة الملحة لكفاءة أعلى ، فان القيادة السياسية لم تبذل أي جهد حقيقي لاعادة اختبار تنظيم الخدمة العامّة بشكل كلي ، وما زالت تقيس الأمور بقياسات متخلفة مثل الولاء المطلق والانتماء العائلي والقبلي والطائفي .

ولذلك أصبحت الادارات الحكومية في هذا البلد ـ وبشكل عام ـ مجموعة عزب ومشاتل لمراكز قوى معينة ومعروفة مما أعاق كل تنسيق فيما بينها . ليست هناك وسائل تنسيق رسمية وملزمة بين الوزارات . العلاقة بين الوزارات ضعيفة وأحيانا معدومة . القيادة السياسية لم تنجح في ايجاد نخبة متكاتفة في مناصب الخدمة العليا تتمتع بروح جماعية . وجهات النظر في داخل جهاز الوزارة الواحده متباعدة جدا ومختلفة جدا بسبب مؤثرات متخلفة يكرسها الوضع العام . هذا طبعا يؤثر تأثيراً مباشرا على الخدمة العامة التي تقدمها الوزارة للمواطن . وهناك أخيرا توتر ملحوظ بين الوزراء أنفسهم مما يترك أثره على موظفي الوزارات ويشوهّ الصورة العامة لأعلى سلطة ادارية فعلية في البلد وهي مجلس الوزراء .

من الأمور المحيّرة في هذا البلد الفرق الشاسع بين سرعة التغيير الاجتماعي المنظم من جهة ، والاتجاه الرسمي الموغل في المحافظة لحماية الخواص الداخلية في المؤسسات الادارية من جهة أخرى . فمثلا نحن نلمس استعدادا جيدا لدى القيادة السياسية للتغيير الاجتماعي في أساليب الاسكان والتعليم والمعاملات العامة ، غير ان ذلك يسير جنبا الى جنب مع التردد ـ بله الرفض ـ في قبول أساليب جديدة للسياسة واتخاذ القرار السياسي أو حتى في قبول تغيير شامل في الجهاز الاداري للدولة . ومن الممكن ان نتبين أسباب التردد في قبول اساليب جديدة ، فبالاضافة الى عوامل التهيّب من التغيير الملحوظة في الكويت الا ان هناك عوامل محددة تؤدي الى ذلك :

(١) منجزات الكويت تعتبر بالمقارنة بمنجزات جيرانها الكبار والصغار « ضخمة؟ » وهذا من شأنه ان يخلق رضى نفسيا عند الناس تجاه الواقع المعاش فلا يشعر بالحاجة للتغيير الا القلة من الناس واثر هذه القلة محدود جدا .

(٢) كثيرون من كبار الموظفين المخضرمين عايشوا مرحلة ما قبل الدولة وما بعدها وجنوا من ذلك ارباحا طائلة وامتيازات اجتماعية وطبقية معينة احدثت في حياتهم الشخصية تغييرا جذريا الى الافضل افقدتهم في نهاية المطـاف الرغبة في أي تغيير آخر .

(٣) **التداخل الكبير والخطير في الكويت بين السياسة والادارة** يجعل تغيير الثانية مرهونا بتغيير الاولى ولا يبدو أن مثل هذا التغيير قريب الوقوع اذا ما حافظ الوضع العام الحالي على تركيباته وتياراته .

(٤) **الضغط المفرط على ميزانية الدولة للوفاء بالالتزامات الخارجية الضخمة يحول دون تخصيص الاموال الكافية اللازمة للاصلاح الداخلي** حتى لوكانت الفائدة الداخلية المرجوّة منه كبيرة.

(٥) العوامل الحسّاسة التي يحتويها الجو الاجتماعي في الكويت والناتج عن اصول السكان المتعددة وهذا عامل أساسي أخذ للأسف يلعب دوره بنشاط ودربـه ولم تستطع زينوفوبيا الاسرة الواحدة أن تطوقه.

هذا التردد ـ بله الرفض ـ من القيادة السياسية للتغيير الاداري انعكس على الوضع الاقتصادي في الكويت حيث انفقد التوازن بين الحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين من جهة وما تسميه طبقة البرامكة الجدُدُ * «متطلبات الاقتصاد الحر» من جهة اخرى. ان هناك خطرا اكيدا يتمثل بهذا التيار المركنتيلي التجاري الربحي الصرف أدى وسيؤدي الى مزيد من اهمال القضايا والحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين. ان غرفة التجارة في الكويت هي رأس هذا التيار من طبقة البرامكة الجدُدُ الذين يرفعون دائما شعارما يسمونه بالاقتصاد الحر لأنهم بالفعل الاحرار الوحيدون الذين يقضمون الجبنه. ومعروف ان **فكرة الاقتصاد الحر** ـ وهي الفكرة الوحيدة التي دخلت رؤوسهم ـ فكره ليبرالية نشأت في الغرب وانفرزت هناك من أطر فكرية وسياسية واجتماعية وحضارية معينة ومربوطة بملابسات زمانية ومكانية معينة بدأ الغرب منذ فترة لا تقل عن خمسين سنة بالتخلي عن اطلاقيتها.. **نزيد القول ان غلاة الغربيين الذين يقولون بهذه الفكرة، هم أيضا غلاة في تمسكهم بالديمقراطية السياسية التي هي الوعاء السياسي لفكرة الاقتصاد الحر**. غير ان طبقة البرامكة الجدُدُ الذين يصرون على فكرة الاقتصاد الحر في الكويت، يفهمون فقط متطلبات حرية التجارة أما سائر الحريات الأخرى، أما الوعاء السياسي لفكرة الاقتصاد الحر فانهم في داخل مجالسهم وأروقتهم يرفضونه والدليل على ذلك موقفهم من انتكاس الديمقراطية في الكويت في أغسطس ١٩٧٦. **ان تركيب غرفة التجارة الطبقي والاجتماعي العام ظل كما هو منذ انشائها رغم الكثير من التبدلات الاجتماعية والطبقية في الكويت**. ما زالت الغرفة تمثل

* ونقصد بهم الفئة المحدودة عددياً. الضاربة النفوذ سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وهي الفئة التي لا تتعدّى كونها ٤٫٨٪ من الوكلاء ولكن لها ٣٧٫٩٪ من اجمالي الوكالات أي أن الوكالات الخاصة بهم تبلغ ٨٤٦ وكالة. أنظر الدراسة القيمّة التي نشرها **جاسم خالد السعدون في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد اكتوبر ١٩٧٧، ص ٧٩ حول: «**العوامل المؤثرة في تكافؤ توزيع الدخل (دراسة عن الكويت)**».

مصالح الارستقراطية الكويتية فقط والمكونة من مجموعات صغيرة وفعالة من الوكلاء. هذه الفئة الضاربة النفوذ في المجتمع الكويتي وفي النظام نفسه لا تمثل اكثر من ١٥ عائلة ومع ذلك تتحكم بكل الاستثمار الخاص خارج الكويت والبالغ بصورة تقريبية ستة الاف مليون دولار. هذا عدا ما يملكونه من وكالات وعقارات وأسهم داخل الكويت. ان قيمة الاسهم المطروحة مثلا في البورصة الكويتية في نهاية مارس ١٩٧٧ بلغت ما يقارب الألفين مليون دينارا كويتيا وهذه الفئة القليلة من البرّامكة الجددُ تتحكم في معظمها. لا عجب اذن انهم مالثوسيون حتى النخاع. **ان نزعة الربح السائدة التي يروجها هؤلاء تحت شعار الاقتصاد الحر لا شك ستؤدي بالمجتمع الكويتي الى مزالق خطيرة جدا**. ان مجتمعا جديدا أخذ ينفرز في خيطان وصيهد العوازم والرقه والعمريه والصباحيه وفحيحيل والفنطاس والجهراء وغيرها من المناطق المنسيّة، وان جيلا جديدا بدأ ينشأ في الضاحية والشاميه والقبلة والشويخ وغيرها من المناطق المحظيّة، وهو على غير استعداد لتقبل ذلك لأن هذا الاسلوب أصبح يؤثر تأثيرا مباشرا على الحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين. فليذهب الاقتصاد الحر الى الجحيم اذا كان يزيد الغني غنى وثراء وتخمه ويزيد الفقير فقرا وحرمانا وشظفا. **هذه وضعية اقتصادية لا تحقق أي نوع من العدالة الاجتماعية، بل تكرس المزيد من الطبقية والتقسيم الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر انها تصطدم اصطداما مباشرا مع التشريعات الاقتصادية الاسلامية فمن يقرأ المناهج التي اتبعها ابو بكر وعمر وعلي ومواقفهم من ملكية الأرض والماء وتسيير الأرزاق ومن يركز على منهج عمر في التشريع الاقتصادي الاسلامي يدرك بأن الاسلام نظمه جماعية وحكمه جماعي واتجاهاته في كل التشريعات لا تتسع على الاطلاق للتفكير الفردي الربحي الذي ينادي به البرّامكة الجددُ. من يقرأ ابن تيميه والقاضي أبو يوسف والشوكاني والكاساني وابن القيّم وابن حنبل والسيوطي والقرافي والجصاص وابن قدامه والقسطلاني والنويري** يدرك ذلك وكان أحرى بـ «العلماء؟» الذين يظهرون علينا كثيرا من شاشة التلفزيون ان يتحدثوا عن هذا الاسلام، لا أن يعتقلوا الاسلام في دائرة ضيقة من تفكيرهم الأليف المروض. على هؤلاء ان يدركوا عظمة الامانة التاريخية التي يتحملونها وينطقون باسمها. **وعليهم أساسا أن يدركوا أن مهمتهم التاريخية ليست هي تشكيل التيار الرديف للسلطة أي سلطة بقدر ما هي تطويع كل السّلطات وكل الانظمة وكل السّلالات وكل العشائر وكل العائلات وتحشيدها في سبيل أن يحصل لها شرف القرب من خدمة الاسلام ودعوتـــه التحريرية الكبرى**. ان على التنظيمات الاسلامية العديدة في الكويت واجب

تاريخي في هذه المرحلة بالذات يتطلب معالجة وتقييم الوضع بذات الشمولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميّزت مسار المعلم الأول والقائد الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم . ان الانشغال بالخلافات الفقهية والاجتهادات الجزئية ستعرض الحظيرة الاسلامية الفتية لكثير من المحن الدموية في المستقبل دون أن تحقق الدعوة بكاملها خطوة واحدة الى الأمام . من موقع الحب والتقدير والأخوة لكل التنظيمات الاسلامية المحلية اطالبها بالتوحيد في جبهة اسلامية عريضة وبتحديد موقفها من قضايا المرحلة الراهنة .

التعليم في هذا البلد ، ما هدفه ؟ ما هي فلسفته ؟ ما كادره ؟ ما هي طاقته ؟ هل التعليم محو أميه ؟ ما هو مستقبله ؟ من الذي يخطط له ؟ هل هناك بالفعل من يخطط له ؟ ما أهميته في نظر القيادة السياسية ؟ هل المسؤولية عنه « بارت تايم » كما هو الحال ؟ أم المسؤولية عنه رسالة تحتاج لشباب اكفاء مخلصين وموجودين في الكويت غير انهم مبعدين عن المسؤولية في التعليم لانهم يستطيعون ان يقولوا للفساد : لا . نحن نريد ان نعلم لأن في ذلك مستقبلنا والصمت الحالي لا يبني المستقبل . ما يسمى بـ « مشكلة الوافدين » من اخواننا العرب ما هو حلها ؟ ما هي حقوقهم في التعليم والاسكان والتجارة والاقامة ؟ هل اتخذت قرارات بهذا الشأن للمستقبل ؟ باعتبار الوافدين قوة العمل التي تلبي احتياجات الاقتصاد الكويتي . هل اتخذت اية اجراءات تهدف الى تحقيق عنصر الاستقرار والديمومه لهم في الكويت وذلك استهدافا لتزايد انتاجيتهم وفاعليتهم ؟ هل حرك قانون الجنسية الحالي في سبيل منح الجنسية لمن توافرت فيه منهم شروط التجنس وذلك تحقيقا لمبدأ استيعاب بعض فئات قوة العمل المتخصصة في عداد المجتمع الكويتي ؟ هل اتخذت اية اجراءات حتى الان في سبيل تنظيم سوق العمل عن طريق مثلا انشاء مجلس أعلى للاستخدام يتأمن بوساطته ضمان توازن الطلب مع العرض على القوة العاملة واصدار تصاريح العمل ؟ وأسئلة كثيرة أخرى حول هذا الموضوع بالذات . نحن نريد ان نعلم لأن في ذلك مستقبلنا والصمت لا يبني المستقبل .
التجربة الديمقراطية الفريدة التي عاشها الكويت ، هل نسختها اجراءات رمضان ؟ هل هناك بالفعل نية للابقاء على روحها في الصيغة القادمة ؟ هل هناك أسباب خلفية وأكثر معقولية من التي طرحت حين أقدم النظام على اجراءات رمضان ؟ من « سينقح » الدستور ؟ وما المقصود بالتنقيح ؟ ما الهدف منه ؟ هل ستنفذ العملية الحكومة أم الشعب أم مزيج بينهما ؟ ما هي تركيبات هذا المزيج ؟ من الذي يحددها ؟ كيف يجب ان يكون اتجاهها ؟ متى تنتهي عملية التنقيح ؟ من الذي

يضمن جدولة أعمالها؟ ثم ماذا؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تتطلب اجابات واضحة محددة بعيدة عن زينوفوبيا الأسرة الواحدة وقريبة من منطق العصر والمرحلة. نحـــن نريد ان نعلم لأن في الاجابة مستقبلنا والصمّت لا يبني المستقبل.

النقله بين القبيلة والدولة بعيدة. الانتقال من التكوين القبلي الى تكوين الدولة العصرية لا بد ان تواكبه وتوافقه عملية شديدة التعقيد والتركيب. **الدولة** ليست علمٌ منقوش ونشيد وصور وتلفزيون ملوّن وضجيج احتفالي واقواس نصر كرتونية، انها أعمق من ذلك بكثير وأخطر من ذلك بكثير. انها مرحلة تطور تشهدها الجماعة الانسانية نحو علاقات أنضج ومفاهيم أنضج ونظم أنضج وقيم أنضج. انها ـ أو هكذا ينبغي ـ تعبير عن مرحلة نضوج الجماعة الانسانية وتخطّيها لكل أشكال المقاييس السائدة في مرحلة ما قبل الدولة. **انها مرحلة تقنين العلاقة بين السّلطة والشعب، وبين الحكم والمواطن. انها مرحلة التزام السّلطة قبل الشعب والحكم قبل المواطن بالقانون وحكمه وحسمه لا العكس. انها مرحلة تتميز بتحقيق الرقابة على الحكم والسّلطة لا على الشعب والمواطن كما هو حاصل الان.** في القبيلة تسود قيم قد لا تتماشى مع كينونة الدولة وتراكيبها. فقيم الدخالة والعصبية والفزعه والنّهوة والفخر والهجاء والطاعة والنصر والحماية والحلف وغيرها من قيم القبيلة لا يمكن ان تتحمل فكرة الدولة العصرية تواجدها. **ان للدولة قيما بديلة تؤدي دورها في المواطنين كما كانت قيم القبيلة تؤدي دورها في الرعايا. وفرق كبير بين المواطنين والرعايا.** اذا كان شيخ القبيلة يحمي ويعزل وينهي ويأمر ويهجو ويطاع وينصر ويتحالف، فالوضعية في الدولة ـ او هكذا ينبغي ـ تختلف اختلافا جذريا. فهناك الدستور والقوانين المنبثقة منه واللوائح التي تضعها موضع التنفيذ. وهنـاك ضمان للأفراد في ظل الجماعة وضمان من الأفراد للجماعة، كل ذلك ضمن قوانين ملزمه وواضحة ومعايير عصرية متقدمة لا مكان فيها لفلان بن علان ولا وزن فيها للأخطاء البيولوجية التي تحدّد النسب والحسب الى آخره من مقاييس القبيلة. **والكويت ـ برأيي الشخصي المتواضع ـ ما زالت في طور الانتقال من كونها القبلي الى كونها العصري في شكل الدولة. حتى الآن لم تحقق الكويت العبور الكامل من القبيلة الى الدولة.** الكويت تحرص على تأكيد شكل الدولة، لكن من يعيش في الكويت فترة من الزمان ولو قصيرة لا يحتاج لكثير ذكاء لاكتشاف الحقيقة العارية وهي ان الأمور العامة تدار بروح قبلية صرفة. نعم هناك قوانين، ولوائح ونظم وطرق ومواقف ومحطات وحدود ومخافر وشرطة وجيش وكل ما يتعلق بشكل الدولة العصرية، غير أن **الروح** التي تدير كل هذه المؤسسات روح قبلية ما زالت

تعيش قيم القبيلة من دخالة وعصبية وفزعه ونهوه وفخر وهجاء وطاعة ونصر وحماية وحلف. باختصار الكويت بدأ ينضج فيه قشر الدولة لكن الروح هي روح طرفه بن العبد وامرؤ القيس ، وهذه الروح ـ وهنا المشكلة ـ هي التي تدير الشؤون العامة.

كتب عن الكويت كثير من الدراسات الاكاديمية. الخيط المشترك فيما بين معظمها انها وصفيه اكثر من تحليلية. انها تقف عند حدود الوصف لما هو كائن في الكويت واحيانا تتجاوز ذلك لتبرره ـ اي تبرر ما هو كائن. نادرة تلك الدراسات المتخطية المتجاوزة لجلدة الواقع الذي يعيشه الكويت. المتقدمه برؤيا أخرى وموقف آخر وكتابة جديدة. معظمها أعتبره جلوسا في البعد الخامس من الوجود وكأن ما يحدث فعلا في الكويت لا يعنيه. من الدراسات التي شذت ولله الحمد عن هذه السلبية وبدأت مسيرة فكرية جديدة في الكويت هي دراسة الزميل الموقر **د. محمد الرميحي** الموسومه: «**الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج المعاصرة.**» ورغم أني كنت أفضل عنوانا آخر للدراسة القيّمة المذكورة، الا أن الأهم من كل ذلك أن يؤكد الرميحي في الخاتمة:

«**ان الحكم المركزي للدولة الحالية في الخليج يعتمد على الشرعية القبلية حيث تنص معظم الدساتير على ان الحكم في سلالة أو عشيرة محددة، هذا الحكم المركزي يتناسب عكسيا مع المطالب الشعبية للمشاركة في الحكم من القوى الجديدة والمجتمع الجديد. ومن المنطقي ان تكون عملية تعميق المشاركة ـ الديمقراطية ـ عملية تضع المصادر المتناقضة للسلطة الشرعية القبلية والسلطة الشعبية في خط متصادم. ومن المنطقي الخروج بعد ذلك بمحصلة تحددها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والموضوعية المحيطة. لذلك فان مرحلة العمل الوطني والاجتماعي القادمة في مجتمعات الخليج يجب ان تخضع لشعار ـ اعادة الديمقراطية التمثيلية ـ لتحقيق المشاركة الأكبر والأعم في بناء الدولة وصياغة المجتمع الجديد.**»

ص ٤٦.

عوّدتنا الدراسات المتعلقة بالكويت أن تمطط نفسها على قد جلدة الواقع لأنها ترهبه وتخشاه. أحلى ما في دراسة الرميحي أنها لم تحفل بالواقع، لم ترهبه ولم تخشاه. ورغم كل المفارق الفكرية أحيي هنا مبادرة الرميحي وروحه. ودراستي هذه تطمح أن تقف في صف واحد مع دراسته القيمه المذكورة.

لماذا يصدر هذا الكتاب في لندن؟ ببساطة لأن الكلمة الحرة أصبح من العسير صدورها في الوطن. ونحن نعلم مسبقًا بأن أكثر من مرتزق ورويبضه سوف يشهر قلمه في وجه هذا الكتاب للتشكيك في صاحبه ونسج الاشاعات والاختلاقات في محاولات الرد عليه غير أنه حسبنا أن يصل الكتاب ليديّ القاريْ ليعلم أنه مواطن وليس جزء من القطيع المستّلبْ. وليعلم الجميع بأن الدولة والتاريخ لا يبنيهما الارهاب المستتر الموجود في الكويت* ولا يبنيهما الحَجْر على الحريات النظيفة وفي نفس الوقت اسداء صفة الفاتحين على لاعبي كرة القدم وما يعيّنه ذلك من امتيازات، والاهتمام بكركرة التراجيل فيما أسموه بالدواوين الشعبية الحافلة بالمباحثيين، واغراق الناس بزينوفوبيا مستمره وهستيريا جماعية في السوق. ان الدولة علم والتاريخ حركة. العلم يحتاج العلماء والحركة تحتاج التنظيم. أما روح طرفه بن العَبْد وأخلاق امرؤ القيس وحيلة أبو سفيان وعنجهيّة أبو جهل وفهلوة كل البهاليل وقيم كل القبائل والسّلالات والعائلات فلا تؤدي الى ذلك.

يمكن كمّ الفم. يمكن تقييد الأيدي. يمكن الحدّ من نشاط الانسان. ولكن لا يمكن توقيف مسيرة الروح. مسيرة الفكرة. ناموس الفكره، هو ناموس لسرعه، كـكرة الثلج، التي تتحوّل الى زلزال هادر. من الممكن خنق الانسان. قتله وسحقه. سيكون ذلك دوماً على مستوى أفقي. ولكن هناك مستوى آخر هو الأهم: المستوى العمودي، أي الاحتكاك المباشر مع الله الأكبر من كل كبير. هذا العمودي لا يستطيع الناس أن يكسّروه أو يُسكّـروه. عندما لا يبقى للانسان سوى العمودي فحينئذ يكون الأكثر حرّية. فالله له وليس له سواه وهذا مطلق التحرير. وكم من سجين يجد حريته الحقيقية في سجنه وكم من طليق يجد سجنه في حريته. إن أكبر مأساة أن يشعر الانسان بالسّجن وهو خارج جدرانه وهذا ما أشعر به وأنا أقطع المئة خطوة من مكتبي الى قاعة المحاضرة في جامعة الكويت. كان بامكاني أن اتبع مبدأ التقية كما يفعل الباطنيون، ولكنني اخترت أن أموت على الطريقة الاسلامية: غزواً على صهوة الكلمة، لأنني كمسلم أؤمن بأن الكتابة نوع من الشهادة. الكاتب الحقيقي والمفكر الحقيقي هو الذي يذبح بسيف كلماته.

* أنظر ملحـــق رقـــم ١١.

انني من الذين يعشقون المفكرين الذين يسيرون على حد الخنجر وأظن أن النوم علـــى حد الخنجر ليس نوما مريحاً. الكويت اليوم بحاجة لكلمة حُرّة تضع السكين في قاع جُرحِه. وأتصور أن هذا الكتاب هو جزء من الكلمة الحرّة التي يجب أن تقال.

عبـــد الله فهـــد النفيســـي

المـــأزق الاجتمـــاعي

السكان هم مصدر الثروة البشرية للمجتمع ومقياس هذه الثروة هو عدد الافراد الذين يمكنهم ان يساهموا في الانتاج واستغلال الموارد الطبيعية . فالمجتمع السكاني يتكون من اطفال في مرحلة التنشئة ومن افراد في سن الشيخوخة والضعف وآخرين اقعدهم العجز ، فاذا استبعدت هذه الفئات الثلاث اصبح باقي السكان يمثلون « الطاقة البشرية » .

وللوقوف على خصائص الطاقة البشرية يلزم تحليل المجتمع السكاني وتقسيمه الى فئات ذو مجموعات تبعا للدور الذي تقوم به كل مجموعة حتى يمكن التعرف على حجم قوة العمل وخصائصها في الحاضر ، واتجاهاتها في المستقبل القريب والبعيد ، وكذلك على احجام الفئات الاخرى وطبيعتها . فالطاقة البشرية لا يسهم جميع افرادها مساهمة فعلية في النشاط الاقتصادي ، بل ان جزءا منها فقط هو الذي يضطلع بهذه المساهمة وهو ما يطلق عليه قوة العمل ، والجزء الآخر يتوزع ما بين أفراد يعدون انفسهم للالتحاق بقوة العمل مستقبلا عن طريق التعليم والتدريب ، وآخرين يؤثرون الاكتفاء بما يحصلون عليه من ايرادات تأتيهم عن غير طريق العمل مثل الممتلكات العقارية أو الأوراق المالية أو الاعانات أو غير ذلك وجانب آخر يؤثر التفرغ لاعمال المنزل والاسرة ومسئولياتها ويتمثل في ربات البيوت .

وحيث ان السكان هم مصدر الثروة البشرية ومستودع قوة العمل ، اصبح من الضروري لكل دولة من سياسة سكانية . والمقصود بالسياسة السكانية الخطـة بعيدة المدى التي تهدف الى تحقيق الحجم الامثل للمجتمع السكاني ويعرف هذا الحجم من الوجهة الاقتصادية بأنه عدد السكان الذي يساعد على وصول نصيب الفرد من الانتاج الكلي الى أقصى حد ممكن في حدود الموارد والوسائل الانتاجية المتاحة . وهذا العامل الاقتصادي وان كانت له اهمية كبيرة في تحديد الحجم الأمثل للمجتمع السكاني الا ان ثمة عوامل اخرى اجتماعية وسياسية لها شأن كبير في ذلك .

اعتمـــد في هـــذا الفصـــل بشـــكل رئيســي على تقـريـــر من تقـاريـر مجلس التخطيـــط بعنـوان : **« أسس السياسة السكانية »** .

وفيما عدا بعض الاجراءات التي تنظمها التشريعات الخاصة بالتجنيس والهجرة والاقامة فلا توجد في الكويت حتى الآن سياسة سكانية ثابتة وواضحة ، ولذلك اصبح من المتعذر تصور المعالم الرئيسية للمجتمع السكاني ، وعلى الأخص في المدى البعيد بسبب الظواهر الفريدة التي تتميز بها البلاد من حيث الحركية الدائمة والمستمرة لقطاعات كبيرة من المجتمع السكاني ، ومن حيث تعدد جنسيات الوافدين والمقيمين واختلاف خصائصهم الديموجرافية والحضارية والى صعوبة التنبؤ باتجاهات النمو السكاني في هذه القطاعات ، خصوصا وانها تخضع لعوامل متنوعة يتعذر تقييمها على الوجه الصحيح بدون تحديد كمّي لمعدلات متفق عليها بشكل مسبق وهذا هو المطلوب .

ولا شك ان عدم وجود مثل هذه السياسة السكانية المعلنة يعني بالضرورة صعوبة تحديد معالم المجتمع السكاني بما في ذلك اعداد الافراد من الفئات السكانية الذين تهيأ لهم الخدمات والانشاءات المختلفة ـ وأبسط الامثلة على ذلك خدمات الأمن العام والخدمات التعليمية والصحية من حيث المنشآت والعاملين فيها والمعدات اللازمة لها .

فقد ترتب على غياب السياسة السكانية انشغال المسئولين عن توفير هذه الخدمات بملاحقة الزيادة المطردة في الطلب على هذه الخدمات بشكل لم يترك لهم مجالا كافيا للعمل على تحسين مستوى الخدمات القائمة فعلا وتقييم برامج الخدمة المختلفة وتطويرها .

واخيرا ، فان الحصول على صورة حقيقية للمجتمع السكاني ومعالمه كمّا وكيفا يعتبر من الامور الاساسية التي يجب أن تكون واضحة أمام المسئولين على مدى فترة كافية من الزمن ، باعتبار ان العنصر البشري هو عماد المجتمع وأساس نموه ونهضته .

الوضع السكاني الراهن :

تبين لدى اجراء اول تعداد فعلي للسكان في عام ١٩٥٧ أن عدد السكان بلغ حينذاك ٢٠٦ ألف نسمه . وتدل نتائج التعداد الأخير للسكان الذي أجرى في ابريل ١٩٧٥ على أن العدد وصل الى ٩٩٥ ألف نسمة تقريبا . ويقدر عدد السكان في آخر العام (١٩٧٦) بما يقرب من مليون وربع نسمة أي أن المجتمع السكاني زاد باكثر من خمسة أمثال ما كان عليه منذ أقل من عشرين سنة .

وقد بلغت الزيادة الاجمالية في عدد السكان الكويتيين فيما بين عامي ١٩٥٧ و١٩٧٥ حوالي ٣٥٨٥٠٠ نسمة . وللسكان غير الكويتيين حوالي ٤٣٠٠٠٠ نسمة وأصبحت النسبة بين عدد السكان في سنة ١٩٧٥ و١٩٥٧ هي ٤١٥ لكل ١٠٠ من الكويتيين مقابل ٥٦٣ لكل ١٠٠ من غير الكويتيين وفيما يلي النسبة المئوية للكويتيين وغير الكويتيين من جملة السكان في سنوات التعداد :

السنة	الكويتيون	غير الكويتيين
١٩٥٧	٥٥٫٠	٤٥٫٠
١٩٦١	٥٠٫٣	٤٩٫٧
١٩٦٥	٤٧٫١	٥٢٫٩
١٩٧٠	٤٧٫٠	٥٣٫٠
١٩٧٥	٤٧٫٥	٥٢٫٥

مصادر الزيادة السكانية :

ترجع زيادة السكان الى مصدرين هما الزيادة الطبيعية المتمثلة في الفرق بين المواليد والوفيات ، والزيادة غير الطبيعية الناتجة عن التجنيس بالنسبة للكويتيين ومن الهجرة الدولية الصافية لغير الكويتيين .

وفيما يختص بالكويتيين فان المعدل السنوي للزيادة الطبيعية في السنوات الخمس ١٩٧٠ / ١٩٧٥ بلغ في المتوسط ٤٫١ في المائة وهو معدل مرتفع لا ينتظر زيادته في المستقبل حيث يعتبر من أعلى المعدلات في العالم .

وبلغ المعدل السنوي للزيادة غير الطبيعية (التجنيس) في نفس الفترة ٢٫٢ في المائة في المتوسط . ويلاحظ أن هذا المعدل انخفض الى أقل من نصف ما كان عليه في السنوات الخمس ١٩٦٥ / ١٩٧٠ حيث كان يقدر حينذاك بحوالي ٥٫٠ في المائة سنويا وبذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية للكويتيين ٦٫٣ في المائة في الفترة ١٩٧٠ / ١٩٧٥ تعادل ٢٥٠٠٠ نسمة تقريبا .

وبالمقابل بلغت نسبة الزيادة السنوية لغير الكويتيين في الفترة نفسها ٥٫٩ في المائة تعادل ٢٦٣٠٠ نسمة تقريبا . وفيما يلي بيان توزيع الزيادة السنوية للسكان خلال الفترة الواقعة بين تعدادي السكان الاخيرين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ :

مصدر الزيادة	الكويتيون	غير الكويتيين	الجملة
الزيادة الطبيعية	١٥٥٠٠	١٥٦٠٠	٣١١٠٠
الزيادة غير الطبيعية	٩٥٠٠	١٠٧٠٠	٢٠٢٠٠
المجمـــوع	٢٥٠٠٠	٢٦٣٠٠	٥١٣٠٠

توقعات المســـتقبل :

يبلغ عدد المواطنين الكويتيين حسب تعداد ١٩٧٥ نحو ٤٧٢ ألف نسمة وتدل المعدلات الحيوية السائدة حاليا على أن أقصى ما يمكن ان يصل اليه عدد الكويتيين بالزيادة الطبيعية وحدها (الفرق بين المواليد والوفيات) هو ٥٧٤٫٤ ألف نسمه في سنة ١٩٨٠ . ٦٩٨٫٨ ألف في سنة ١٩٨٥ ، ٨٥٠٫٢ ألف في سنة ١٩٩٠ .

اما اذا استمرت معدلات التجنيس على ما هي عليه (٢٫٢ في المائة سنويا) فان اعداد المواطنين الكويتيين المتوقعة في هذه السنوات هي ٦٣٧٫٥ ألف ، ٨٦١٫٠ ألف ، ١٫١٦٢٫٠٠٠ على الترتيب .

خصائص الهيكل السكاني الحالي :

هناك ظواهر رئيسية تسترعي الانتباه فيما يختص بالهيكل السكاني للبلاد وتستوجب توجيه نظرة شاملة الى هذا الهيكل وهي :

١ ـ اطراد النقص في نسبة الكويتيين :

فالمواطنون ذوو الجنسية الكويتية يمثلون في الوقت الحاضر أقل من نصـف السكان . وهذه النسبة مستمرة في الانخفاض منذ عام ١٩٦١ وربما تستمر في التناقص اذا ما ظل الوضع على ما هو عليه حاليا .

٢ ـ النقص الملحوظ في قوة العمل الكويتية :

لا زالت البلاد تعتمد اعتمادا أساسيا على الأيدي والعقول غير الكويتية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وفي كافة المهن . فقد بلغ عدد أفراد قوة العمل في سنة ١٩٧٥ حسب نتائج التعداد العام للسكان ٣٠٤٥٨٢ منهم ٩١٨٤٤ كويتيون بنسبة ٢٩ في المائة تقريبا وغير الكويتيين ٢١٢٧٣٨ بنسبة ٧١ في المائة ، ولا شك ان هذه الزيادة في اعداد الوافدين ترتب التزامات من قبل الدولة نحوهم

وخاصة في مجال الخدمات العامة . ويرجع احد اسباب النقص في قوة العمل الكويتية الى انخفاض نسبة الكويتيين في قوة العمل الى مجموع السكان اذ لا تتجاوز هذه النسبة ١٩٫٥ في المائة في عام ١٩٧٥ .

٣ ـ قلة مساهمة الاناث الكويتيات في قوة العمل :

اذ لا تزيد نسبة الاناث في قوة العمل لكل مائة من الاناث الكويتيات عن ٣٫٢ في عام ١٩٧٥ . ومع ذلك فقد حققت هذه النسبة بعض الارتفاع عما كانت عليه من قبل اذ لم تكن تزيد في عام ١٩٦٥ عن ١٫٠ في المائة وفي عام ١٩٧٠ عن ١٫٢ في المائة .

٤ ـ انخفاض المستوى التعليمي للسكان :

لا تزال نسبة الامية مرتفعة في المجتمع السكاني الكويتي وان كانت قد تحسنت عن ذي قبل مع تزايد الخدمات التعليمية . وفيما يلي بيان التطور الذي طرأ على المستوى التعليمي منذ عام ١٩٦٥ :

النسبة المئوية للمستوى التعليمي للسكان الكويتيين سن ١٠ سنوات فاكثر :

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
أمـــي	٥٦٫٣	٤٨٫٣	٤٤٫٦
يقرأ ويكتب	٢٨٫٣	١٩٫٦	١٤٫٧
ابتدائيـــــة	٨٫٨	١٩٫٢	٢٢٫١
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
متوســـطة	٤٫٥	٨٫٩	١١٫٨
ثانوية ودون الجامعية	١٫٨	٣٫٤	٥٫٥
درجات جامعية	٠٫٣	٠٫٦	١٫٣

عناصر السياسة السكانية :

يتبين من هذا العرض أهمية وضع سياسة سكانية واضحة المعالم بحيث يمكن على هديها تخطيط الخدمات المختلفة من تعليمية وصحية واجتماعية وعمرانية

بالاضافة الى تخطيط الانتاج والاستهلاك . ومن الطبيعي أن تأخذ هذه السياسة في الاعتبار مجتمع المواطنين الكويتيين ومجتمع الوافدين في آن واحد .

(١) بالنسبة للمواطنين :

فان مصادر الزيادة السكانية هي الزيادة الطبيعية ، أي زيادة أعداد المواليد على أعداد الوفيات . والملاحظ أن معدل المواليد من أعلى المعدلات في العالم . والوسائل التي تتخذها الدولة في الوقت الحاضر ربما كانت كافية لتشجيع الاستمرار في هذا الاتجاه ، مثل معاونة المواطنين في مجالات الاسكان والعمل على توفير السلع الاستهلاكية بالاسعار المناسبة ومنح علاوات تصاعدية مع تزايد أعداد الاطفال ويمكن توسعة هذه الحوافز بمنح الأمهات العاملات اجازات خاصة ، وزيادة اجازات الوضع الى غير ذلك . وقد ساعد توفير الخدمات الصحية على نطاق واسع في انخفاض معدلات الوفاه ولكن ما زال هناك مجال لتخفيض هذه المعدلات وخصوصا بالنسبة لوفيات الاطفال الحديثي الولادة حتى تبقى معدلات الزيادة الطبيعية عند مستواها الحالي وتستمر زيادة اعداد المواطنين بالمعدلات الجارية والوسيلة الى ذلك هي متابعة تحسين المستوى الصحي بكافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة والعمل على رفع مستوى المعيشة بصفة عامة .

والمصدر الثاني لزيادة اعداد المواطنين هو التجنيس وقد حان الوقت لاعادة النظر في التشريعات الخاصة بمنح الجنسية الكويتية بما يتفق مع المصلحة العليا للوطن على ان يكون التجنيس متمشيا مع قدرة البلاد في ما تقدمه من خدمات بالمستوى المناسب .

(٢) وفيما يختص بمجتمع الوافدين :

هناك أمور يلزم أن تؤخذ في الحسبان أهمها :

أ) السياسة الواجب اتباعها فيما يختص باستقبال الوافدين من الدول المختلفة والمتبع حاليا هو فتح باب الهجرة الوافدة سواء لمن تعاقدت معهم الدولة أو لمن يرغب في العمل فيها ، ومن الأمور اللازم استطلاعها في هذا الشأن خطة الدولة نحو الاستمرار في هذا الاتجاه أو وضع قيود معينة فيما يتعلق بالاعمار والمهن والمستوى التعليمي وغير ذلك من الخصائص الهامة التي يجب ان تتوافر في القادمين للاقامة في البلاد .

وأهم ما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ارتفاع نسبة الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة وتزداد هذه النسبة بمعدلات شديدة الارتفاع . فقد زاد عدد الاطفال الوافدين من ١٢٧٣٣ في سنة ١٩٥٧ الى ٢٠٧٤٦٥ في سنة ١٩٧٥ أي أن معدل الزيادة السنوية لهؤلاء الأطفال يقرب من ١٧ في المائة ولا شك ان هذه الزيادة في أعداد الأطفال يترتب عليها ضرورة توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية .

ب) المعايير التي تحددها الدولة ضمن السياسة الانتقائية للوافدين الى البلاد ولا شك أن ترشيد هذه السياسة من الامور الضرورية لضمان توافر القوى العاملة على مستوى رفيع من حيث القدرة والكفاءة الى جانب ضمان التركيب المهني المناسب الذي يتفق مع احتياجات البلاد .

ج) نسبة العمالة في مجتمع الوافدين . ويلاحظ في هذا المجال أن الوعاء السكاني المكون من عشرة آلاف من الوافدين يبلغ عدد أفراد قوة العمل فيه ٤٠٣٦ في المتوسط . أي ان كل فردين من أفراد قوة العمل يرافقهم ثلاثة أفراد لا يساهمون في الانتاج ، ويحتاجون في الوقت نفسه الى خدمات تقدمها الدولة في المجالات المختلفة .

وفيما يلي بيان تركيب مجتمع من الوافدين مكون من عشرة آلاف نسمه حسب الحالة في سنة ١٩٧٥ :

	ذكور	اناث	جمله
أطفال أقل من ٦ سنوات	١٠١٢	٩٧٦	١٩٨٨
أطفال من ٦ الى أقل من ١٠ سنوات	٥٥٢	٥٢٣	١٠٧٥
أطفال من ١٠ الى أقل من ١٥ سنه	٤٦٤	٤٤١	٩٠٥
أفراد من ١٥ الى ١٩ سنه خارج قوة العمل	١٩٧	٢٨٥	٤٨٢
أفراد ٢٠ — ٢٤ خارج قوة العمل	٢٤	١٠	٣٤
أفراد ٢٥ سنه فأكثر خارج قوة العمل	٨٨	١٣٥٨	١٤٤٦
جملة الافراد خارج قوة العمل	٢٣٣٧	٣٥٩٣	٥٩٣٠
المشتغلون	٣٥١٠	٥٢٦	٤٠٣٦
متعطلون يبحثون عن العمل	٢٩	٥	٣٤
جملة قوة العمل	٣٥٣٩	٥٣١	٤٠٧٠
مجموع السكان	٥٨٧٦	٤١٢٤	١٠٠٠٠

د) **احتياجات الوافدين من الخدمات** :

يبلغ حجم العمالة اللازمة لتوفير الخدمات في المجالات المختلفة لكل عشرة آلاف من الوافدين وفقا للتركيب المشار اليه آنفا ٦٨٧ فردا في المتوسط موزعين كالآتي (لا تشمل العمالة اللازمة لانتاج احتياجات هؤلاء الوافدين من السلع الاستهلاكية وتوزيعها) :

١٤١	للخدمات التعليمية
١٢٥	للخدمات الطبية
١٣٥	لخدمات الأمن
٧	لخدمات العدل
١٦٧	للخدمات الشخصية والمنزلية وخدمات النظافة العامة .
١١٢	لخدمات الاصلاح

فاذا استبعد هذا العدد من قوة العمل يكون حجم العمالة الحقيقية في مجتمع من الوافدين حجمه عشرة آلاف نسمه هو ٣٣٤٩ أي حوالي ٣٣٫٥٪ فقط . وتقدر التجهيزات والانشاءات اللازمة لتوفير هذه الخدمات على النحو التالي :

مساكن	١٤٥٠
أسره بالمستشفيات	٣٩
فصول بالمدارس الأبتدائية	٣٤
فصول بالمدرسة المتوسطة	٣١
فصول بالمدرسة الثانوية	٨
مساجد	٣

وتقدر الاحتياجات السلعية الأساسية لهذا المجتمع كالآتي :

٤١	مليون كيلووات / ساعه من الكهرباء .
٦٠٣	ألف جالون ماء يوميا .
٤٧٢٣	طن سلع غذائية

وذلك بخلاف السلع الاستهلاكية المعمرة (مثل الأدوات الكهربائية المنزلية والسيارات) .

هـ) سياسة الدولة حيال تحقيق الاستقرار للمقيمين . والرأي في وضع نظام للاقامة الدائمة وآخر للاقامة المؤقتة وفقا للشروط التي تحدد ذلك ، وسياسة توفير

الحوافز للفئات التي تجد الدولة من المصلحة الحفاظ على بقائها في البلاد ومقاومة جذب أسواق العمل المجاورة للقوى العاملة المدرّبة التي اكتسبت في البلاد خبرة يتعذر تعويضها.*

و) سياسة الدولة نحو استعاضة القوى العاملة التي يحتمل نزوحها عن البلاد

وفيما يلي بيان أعداد ونسب المقيمين في البلاد من الجنسيات المختلفة. مرتبة تنازليا حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٥ :

الجنسيات	العدد	النسبة
الأردن وفلسطين	٢٠٤١٧٨	٣٩٫١
مصر	٦٠٥٣٤	١١٫٦
العراق	٤٥٠٧٠	٨٫٦
سوريا	٤٠٩٦٢	٧٫٨
ايران	٤٠٨٤٢	٧٫٨
الهند	٣٢١٠٥	٦٫٢
لبنان	٢٤٧٧٦	٤٫٧
باكستان	٢٣٠١٦	٤٫٤
السعودية	١٢٥٢٧	٢٫٤
عُمان	٧٣١٣	١٫٤
الجنسيات العربية الأخرى	٢٣٩٩٥	٤٫٦
الجنسيات غير العربية الأخرى	٧٤٣١	١٫٤
المجموع	٥٢٢٧٤٩	١٠٠٫٠

من جنسية معينة أو أكثر لسبب أو لآخر نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة أو التي تطرأ في الأقطار المصدرة للقوى العاملة في الكويت. علما بأن هذه القوة تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من قوة العمل الاجمالية.

* راجع نظام الاقامة الدائمة الذي اقترحته لجنة السياسة السكانية في مجلس التخطيط ولم يتخذ بشأنه حتى الآن أي قرار. ملحق رقم

وأيا كانت السياسة السكانية التي ترى الدولة اتباعها فلا بدّ أن تواكبها الأجراءات الادارية والتشريعات التي تساعد على تطبيقها بالدقة الواجبة وعلى الوجه الصحيح ومن أمثلة ذلك اعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالتجنيس والهجرة والاقامة* .

وجدير بالذكر أن مجلس التخطيط في الكويت منذ انشائه لم يكن في وسعه عند وضع الخطط الخاصة بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها ، إلا بناء هذه الخطط على أساس افتراضات لا زالت تنقصها عوامل الدعم المشتقة من سياسة سكانية معلنة من قبل الدولة ومعترف بها . نرى أن الاسس التي ينبغي أن تبنى عليها السياسة السكانية هي :

١ ـ عوامل الأمن سواء الأمن الداخلي أو الخارجي واستقرار البلد .

٢ ـ التجانس والتوازن السكاني سواء من حيث الخلفية الحضارية مثل الدين ، اللغة ، التاريخ ، العنصر .

٣ ـ متطلبات التنمية مثل استقطاب الكفاءات النادرة ، القوى العاملة المطلوبة والاحتفاظ بها .

٤ ـ بناء الثروة البشرية بحكم كونها المحرك الاساسي لباقي عناصر الانتاج والضمانة الاكيدة للمستقبل البعيد .

٥ ـ قدرة البلاد على توفير الخدمات المختلفة لكافة سكان البلاد والأحتفاظ بحد أدنى من مستوى المعيشة على الاقل للجميع .

٦ ـ أسباب سياسية سواء للتجاوب مع سياسات معينة في المنطقة أو للحد من تأثير مثل تلك السياسات .

٧ ـ أسباب انسانية تتعلق بمعالجة قضايا ذات طبيعة انسانية طارئة أو منح الاستقرار والطمأنينة لفئات من البشر أمضوا معظم حياتهم في خدمة البلد أو أدّوا خدمات جليلة لها .

ولذلك لا بد من اتخاذ الخطوات التالية :

١ ـ وضع حدود واضحة لاعداد الوافدين الذين يسمح باقامتهم في البلاد سنويا وفقا لبرنامج زمني يأخذ في الاعتبار احتياجات البلاد من قوة العمل بما يتفق مع النمو المطرد في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ومتطلباتها من المهن والحرف

* انظر قانون الجنسية وقانون إقامة الاجانب رقم ٣ و ٤ .

اللازمة لتحقيق الأداء الجيد في هذه المجالات ، وبما يتناسب مع قدرة قطاع الخدمات الاجتماعية (من تعليم وصحة واسكان وأمن) على استيعاب هذه الاعداد .

٢ ـ تنسيق السياسات والاجراءات الحكومية الخاصة بتنظيم قدوم الوافدين ومرافقيهم للعمل على ازالة التناقض فيها ، ومن أمثلة ذلك سياسة العلاوة الاجتماعية التي تمنح للوافدين ، والتي تنطوي على تشجيع زيادة أعداد المعولين المرافقين للوافد في الوقت الذي تلتزم الدولة بتقديم الخدمات الى هؤلاء المعولين بصورة مكثفة قد تفوق في بعض الاحيان المردود العائد على الدولة من اقامة الوافد ذاته . في حين أنه قد يكون من صالح الوافد عدم اصطحاب معوليه كلهم أو بعضهم معه ، وهذا بطبيعة الحال هو صالح الدولة أيضا من حيث الاقتصاد في تقديم الخدمات .

٣ ـ تطبيق نظام الاقامة الدائمة وهو نظام علمي وموضوعي ومرن بحيث تمنح الاقامة الدائمة لمن يحصل على أعلى درجة ، أو حد أدنى من الدرجات للعديد من الشروط توضع بموجب كل أو بعض الأسس المذكورة سابقا . فيعطى لكل شرط وزن معين ، ويتم تغيير الوزن لكل شرط من هذه الشروط طبقا للظروف ، وبحسب نظرة السلطة السياسية وبموجب قرارات منها .

وأبرز ملامح هذا النظام هو اعطاء استقرار لفئات مختارة من السكان الوافدين مع بعض المميزات التي تقررها الدولة سواء من حيث الخدمات الاجتماعية أو مجالات النشاط الاقتصادي .

ولعل هذا النظام يدعو أيضا الى النظر في الغاء نظام التجنيس المتبع حاليا بوضع قيود على نوع الجنسية للحاصلين عليها ، على أن تمنح الجنسية للأعداد التي يتفق عليها من بين المقيمين إقامة دائمة وأن تتفق هذه الاعداد مع احتياجات البلاد الفعلية وقدرة المجتمع على استيعاب هذه الاعداد من كافة الجوانب .

وتكسب الاقامة الدائمة للحاصلين عليها بعض الحقوق التي لا تتعارض بصفة عامة مع سياسة الدولة . ومن أمثلة ذلك حق ملكية سكن خاص بشكل تلقائي دون التزام من قبل الدولة بتمليك المسكن وفقا للنظم المتبعة مع المواطنين الكويتيين ، وحق مزاولة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي دون اشتراط الكفالة أسوة بالمواطنين الكويتيين الا انه لا يكون للمقيم اقامة دائمة حق الكفالة لغيره .

ولا تمنح الاقامة الدائمة بصفة مطلقة ، وانما تكون هناك فئات لمدة الاقامة بحيث يعطى بعض الوافدين اقامة مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد والبعض لمدة سنتين أو ثلاث سنوات قابلة للتجديد أيضا . والبعض الآخر خمس سنوات قابلة للتجديد وهكذا . أما الاقامة الدائمة فتمنح وفقا لاسلوب مبني على معايير موضوعية دقيقة تتفق مع مصلحة البلاد واحتياجاتها الفعلية .

٤ ـ وضع معايير دقيقة لتجنيس المقيمين تأخذ في الاعتبار الاسلوب الانتقائي ، وبشكل موضوعي . بحيث لا يُجنّس سوى الافراد الذين يُرغب في اقامتهم ويكون في وجودهم بالبلاد كسب حقيقي لها وليس عبئا عليها*.

٥ ـ أن يُراعى عند منح تراخيص العمل والاقامة استقطاب الافراد الذين تكون الدولة قد أنفقت على اقامتهم فيها وخصوصا في مراحل التعليم المختلفة حتى تستفيد البلاد من خبرتهم بالظروف المحلية وتحصل على ثمرة تنشئتهم وتعليمهم وتدريبهم .

إن هناك أسبابا سياسية واضحة تدعو الى زيادة عدد السكان الكويتيين لان بقاء التركيب السكاني على ما هو عليه واستمراره على النمط نفسه ربما يؤدي الى حدوث خلل كبير في التوازن السياسي الداخلي باعتبار أن ظاهرة عدم الاستقرار التي يتسم بها المجتمع غير الكويتي ليست مما يقوي روح الولاء بين افراد المجتمع تجاه البلد الذي يعيشون فيه دون أن تتاح لهم الفرصة للاندماج فيه وتحمل ما يمليه هذا الاندماج من واجبات وطنية وتبعات اجتماعية .

وبالاضافة الى ذلك فان الضرورة تقضي بأن تشغل المراكز الرئيسية في الجهاز الوظيفي وفي المؤسسات الخاصة من قبل مواطنين كويتيين . ونظرا الى أن عدد المؤهّلين من الكويتيين حاليا لا يكفي لاشغال جميع المناصب الرئيسية والقيادية فان الحكمة تدعو لاعطاء الفرصة لمن يشغل هذه المناصب من غير الكويتيين للتجنّس وتحمل تبعات المواطنية وما تنطوي عليه من واجبات ومسئوليات .

* لاسباب سياسية محضة بدأت منذ عام ١٩٦١ أي عام الاستقلال حركة قوية لتجنيس البدو ما زالت البلاد تدفع ثمنها حتى هذا العام ولأعوام مقبلة . لقد ترتب على عملية تجنيس البدو انخفاض مستوى التعليم للسكان والحاجة الماسّة لزيادة عدد الوافدين من مختلف الاختصاصات لخدمة الزيادة الحاصلة في حقول التعليم والصحة والاسكان والخدمات البلدية المختلفة وغير ذلك من الخدمات المتنوعة . ونتج عن ذلك كله ان بقيت نسبة الكويتيين من أصل المجموع الكلي للسكان لا تتجاوز ٤٧ ٪ خلافا لما كانت تستهدفه خطة التنمية من زيادة نسبة السكان الكويتيين عما كانت عليه في عام ١٩٦٥ وبالتالي زيادة مساهمة القوة العاملة الكويتية في قوة العمل الكلية في البلاد .

ولا بد من التأكيد في معرض فتح باب التجنس وفق اسلوب انتقائي ذي شروط محددة على أن يكون هناك انسجام تام بين عملية التجنيس وبين اعتبارات السيادة الوطنية والسلامة العامة والعوامل الدينية والثقافية والاجتماعية. وبذلك يمكن تحاشي مشكلات اجتماعية ليست الدولة بحاجة اليها.

وفيما يلي استعراض لبعض الاجراءات العملية الممكن اتخاذها لزيادة عدد المواطنين الكويتيين وبالتالي رفع نسبتهم الى المجموع الكلي للسكان:

(أ) لا شك أن المصدر الأساسي لزيادة عدد المواطنين الكويتيين هو التزايد الطبيعي الناتج عن التناسل. الا ان هناك حدودا لا يمكن تعدّيها لا سيّما وان نسبة التزايد الطبيعي لدى الكويتيين تعتبر من أعلى النسب في العالم اذ تتراوح ما بين ٤ — ٦ ٪. وقد يصعب زيادة هذه النسبة حتى ولو اتبعت الحكومة نظاما تصاعديا في صرف العلاوات الاجتماعية. فالاتجاه العام الملاحظ هو نحو تكوين الاسر الصغيرة العدد رغبة من الآباء والامهات في منح أطفالهم اهتماما أكبر في النواحي التربوية والثقافية والصحية.

(ب) اعطاء الجنسية الكويتية لكل من ولد وعاش في الكويت. وهذا الاجراء منطقي ويتماشى مع ما هو معمول به لدى معظم دول العالم. ومثل هذا الاجراء من شأنه أن يضيف الى السكان الكويتيين الحاليين اعدادا من السكان الذين يعتبرون أنفسهم كويتيين حكما ان لم يكن فعلا. نظرا الى انهم عاشوا وترعرعوا في ربوع الكويت وتعلموا بمدارسها وترافقوا مع ابنائها. فهي بالنسبة لهم وطنهم الأول والأخير ولا يعرفون لهم أي وطن آخر. وتشكل اضافة هؤلاء الافراد الى صفوف المواطنين الكويتيين زيادة ايجابية باعتبار ان عددهم يبلغ بضعة آلاف من جهة وهم مقيمون في الكويت على كل حال، أي أن منح هؤلاء الافراد الجنسية الكويتية لن تزيد من الحجم الكلي الحالي للسكان بل ستؤدي الى تعديل نسبة الكويتيين الى غير الكويتيين، وهذا ما يجب أن تستهدفه السياسة السكانية على كل حال. ونظرا الى ان معظم هؤلاء الافراد يتمتعون بمستوى لا بأس به من التعليم والثقافة والاختصاص فانهم لن يكونوا عالة على المجتمع كما هو حاصل في تجنيس البدو بل سيكون لهم اسهام ايجابي وملحوظ في مختلف مناحي النشاط في المجتمع.

(ج) وما ينطبق على الذين ولدوا في دولة الكويت وما زالوا يعيشون فيها ينطبق أيضا والى حد بعيد على عدد كبير من العاملين في أوجه النشاط الانتاجي في الدولة. فهناك العديد من الاطباء والمهندسين وأصحاب الكفاءات المهنية المتنوعة ممن مضى على اقامتهم في البلاد العديد من السنوات. ان تجنيس مثل هؤلاء الاشخاص يعتبر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية والاجتماعية كسبا صافيا للمجتمع الكويتي. فهو يضيف من جهة كفاءات واختصاصات لم تكن متوافرة لدى صفوف المواطنين الكويتيين ويعمل من جهة أخرى على تعديل نسبة الكويتيين الى غير الكويتيين ضمن حدود الحجم الكلي الحالي للسكان بشكل ايجابي.

(د) والشيء نفسه يقال بالنسبة للأدمغة العربية التي تهجر أوطانها في سبيل العيش في الجو الملائم لممارستها لاختصاصاتها وكفاياتها العلمية. وليس أفضل من الكويت وطنا جديدا لهؤلاء الافراد. وبذلك تقوم دولة الكويت بخدمة مزدوجة فهي من جهة تعمل على الاحتفاظ بالكفاءات العربية ضمن الوطن العربي وهي تملأ من جهة أخرى بعض الفراغات الملحوظة في بعض الخبرات والكفاءات في المجتمع الكويتي.

جميع هذه الاجراءات المقترحة يجب أن تتبع نظاما دقيقا في الانتقاء يكون من شروطه الانسجام القومي والديني والثقافي ويكون من شروطه أيضا الاقامة في الكويت اقامة مستمرة لا تقل عن خمس أو سبع سنوات وأن يتم منح الجنسية بالاستناد الى طلب من الشخص الراغب في الحصول على الجنسية.

وتفاديا لاغراق المجتمع الكويتي بعدد كبير من المتجنسين دفعة واحدة، فقد يحسن الاشتراط على ان لا يزيد عدد المتجنسين في كل عام عن حد لا يتجاوز الالف شخص على سبيل المثال. ولا يشمل هذا الرقم بطبيعة الحال المتجنسين ممن ولدوا في الكويت ويعيشون فيها بصورة مستمرة.

ولا بد من التنويه أخيرا الى ان سياسة التجنيس المشار اليها يجب ان تقوم على اساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع من يحملون الجنسية الكويتية. فلا يعامل الكويتي بالتجنيس على اساس انه من درجة اقل من الكويتي بالتأسيس والا انتفى الغرض مما تستهدفه السياسة السكانية أصلا. فالتفرقة في المعاملة بين المواطنين تُولّد حقدا قد يستشري بحيث يهدّد التماسك الاجتماعي والتوازن الداخلي.

لقد انعكس غياب سياسة سكانية معلنة للحكومة على مجمل الخدمات التي تقدمها للمواطنين وبالأخص على التعليم. ولذلك فوزارة التربية ليست لديها خطة لأنها تتعامل مع افتراضات لا مع أرقام تسندها دراسات واضحة واتجاهات معلنة رسميا. ولذلك وجدت لجنة التعليم وتنمية القوى العاملة في مجلس التخطيط والتي عقدت اولى اجتماعاتها صباح يوم السبت ١٩٧١/٥/١٥ نفسها في مأزق وهي تقدم على البدء في تخطيط التعليم للمستقبل. تناولت اللجنة في مناقشاتها «خطة؟» وزارة التربية في تهيئة القوى العاملة التي تحتاجها البلاد في مختلف التخصصات على المدى الطويل. ولكن المناقشة بالطبع لم تثمر شيئا محرزا لغياب الكثير من الأساسيات لوضع أي خطة ومن أهمها غياب أي سياسة للحكومة تتعلق بالسكان. وانتهت هذه المناقشة بالتوصية التالية:

سرعة الاتصال والكتابة لوزارة التربية لتقديم تقرير عاجل يتناول خطتها التربوية ومعالم سياستها المستقبلية من حيث تخطيط المناهج واعداد المعلم على أن تناقش هذه الخطة بحضور السيد وكيل الوزارة ومستشارو التخطيط التربوي.
(راجع محاضر لجان مجلس التخطيط ١٩٧١ — لجنة التعليم وتنمية القوى العاملة — الجلسة ١ — ٨، ص ١٣)

وفعلا تم الاتصال والكتابة لوزارة التربية لتقديم تقرير عاجل يتناول «خطتها؟» التربوية ومعالم سياستها المستقبلية. وتتقدم الوزارة بما أسمته بـ «**التقرير المبدئي لاتجاهات خطة التربية ومعالم السياسة المستقبلية**» وهو عبارة عن محاولة يائسة للخروج من مأزق غياب الخطة تماما ولقد كان التقرير صريحا في ذلك حيث يقول:

«لتمكين خطة التربية من العمل على تحقيق أهدافها، يجب أن تستند في رسم مخططاتها، ووضع برامجها، على دراسات وبحوث كاشفة للمجتمع في حاضره، ومعالم صورة المستقبل الذي نبتغيه ونريده، وعلى سياسات معينة يتم الاتفاق عليها لكي تشتق منها الأسس والمقومات التي توجه سياسة التعليم وتحدد ملامح خطة التربية الى حد كبير. وتلك المرحلة من الدراسة، للوقوف على بعض المقومات الأساسية في رسم خطة التربية يجب أن تتضمن المسائل التالية بصفة خاصة:

١ — التعرف على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على المدى القصير والمدى البعيد، وامكانياتها، وحجم العمالة المطلوبة في مختلف المستويات والتخصصات، بقدر ما تسمح به التنبؤات والتقديرات لمصادر الثروة في البلاد

وطرائق استغلالها لما ذلك من ارتباط وثيق في تطوير خطة التعليم وتنويع المعاهد والبرامج لتحقيق التوافق مع متطلبات هذه المشروعات — وكذلك التعرف على نوعية الاحتياجات المطلوبة لكل قطاع من قطاعات التنمية وطبيعة هذه الاعمال وتوصيفها (ما أمكن ذلك) — لما لهذه الدراسات من أثر كبير في تشكيل المناهج ومحتوياتها وتحديد المقررات والتدريبات وطرق الاعداد.

٢ — دراسة واقعية لهيكل الوظائف وتركيب العمالة في شتى القطاعات، بقصد التعرف على محتواه كماً وكيفاً، ومدى كفايته العددية والفنية، وما به من قصور في بعض المجالات والمستويات، أو فائض في البعض الآخر.

وكذلك بحث نظم الاستخدام والتوظف والاحلال — **ووضوح سياسة الدولة ازاءها ومراحل تنفيذها، سواء على المدى القصير، والمدى الطويل.**

٣ — النمو السكاني، ومعدلات الزيادة المنتظرة في السنوات المقبلة، وأثرها على حجم خطة التعليم وتوسعاتها، ومتطلباتها من العمالة واحتياجاتها من المعلمين والموجهين الاداريين.

٤ — تقييم النظم التعليمية، والأساليب المتبعة حاليا — وفحص الهيكل التعليمي من حيث البرامج والخطط الدراسية وأنواع المعاهد والمدارس ومحتوى المناهج والمقررات ومدى فاعليتها في تخريج القوى العاملة بالمستويات المطلوبة... وذلك لالقاء الاضواء على واقع التعليم حاليا، والتغييرات — الواجب ادخالها لتحقيق الترابط والتوازن بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية والقوى العاملة. **وان وضوح هذه الدراسات يعتبر وجهة نظر التربية والتعليم من المسائل الحتمية التي يجب أن تكون ميسورة. وفي متناول القائمين على اعداد خطة التربية حتى يتمكنوا من رسم مخططاتهم وبرامجهم على أسس سليمة وفي ضوء أهداف وسياسات واضحة المعالم.**

وبالرغم من أن هذه الدراسات الأساسية والمؤشرات الهادفة التي يمكن من خلالها، تكشف ملامح السياسة المستقبلية، لم تتضح بعد بالدرجة المطلوبة فان وزارة التربية تتابع تطوير نظمها وبرامجها وترسم خطة المستقبل في ضوء الدراسات المقارنة للاتجاهات المعاصرة والتوصيات الدولية. وفي ضوء احساسها بالتطلعات والتطورات المتوقعه. وفي ضوء ادراكها للمشكلات الحالية والتغيرات التي يجتازها المجتمع الكويتي وفي ضوء التجارب الماضية.»

(نفس المرجع ص ١٧ — ١٩)

واضح تماما أن وزارة التربية ليست لديها خطة وهي غير ملامة في ذلك لأن الدولة بأكملها لا تسترشد عمليا بخطه . بل حتى مجلس التخطيط الذي تحوّل الى وزارة والمفترض فيه وضع الخطة للدولة فمنذ انشائه لم يكن في وسعه عند وضعه الخطط الخاصة بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها ، الاّ بناء هذه الخطط على أساس افتراضات لا زالت تنقصها عوامل الدعم . السبب الخلفي لكل هذا الضياع أن الدولة وقيادتها السياسية بأكملها ليست لديها سياسات أو رؤى واضحة على الاطلاق . ومن نافل القول ان الخطط التربوية لا تُرسم على ضوء الدراسات المقارنة لما أسماه تقرير التربية بالاتجاهات المعاصرة والتوصيات الدولية ولا ترسم «في ضوء الاحساس بالتطلعات والتطورات المتوقعة» فكل هذا كلام في كلام ولا تُبنى على أساسه خطّة للتربية أيّة تربية .

واذا كان التعليم وخطته مُهماً جداً لأي شعب وفي أي مكان ، إلا أن أهميته لبلد مثل الكويت تصبح مضاعفة نظرا للندرة البشرية ، حيث مطلوب بالحاح مضاعفة انتاج المواطن الكويتي في كل موقع لتعويض مفعول الندرة البشرية . بالعربي مطلوب من المواطن الكويتي أن ينتج أضعاف أضعاف ما ينتجه الانجليزي لتغطية الآثار السلبية للندرة البشرية الكويتية . فهل هذا حاصل؟ رفع الانتاجية لا يتأتى إلا من خلال تعليم وتدريب صحيح . وهذا التعليم والتدريب الصحيح لا يمكن أن يكون بدون خطة سليمة وبعيدة المدى ، وهذه الخطة لا يمكن أن تكون إلا إذا كانت للدولة فلسفة تعليمية وحيث أن ليست للدولة فلسفة تعليمية وسياسة تربوية ، لذلك أصبح التعليم لا يؤدّي النتائج المطلوبة منه رغم تكاليفه الباهظة . فتلميذ المدارس الابتدائية يتكلف في المعدل ٢٧١ دينارا في السنة ، وتلميذ المدارس المتوسطة يتكلف ٣٥٨ دينارا في السنة ، وتلميذ الثانوية يتكلف ٤٩٨ دينارا في السنة . ويعني هذا أن التلميذ من وقت دخوله المدارس الابتدائية الى حين تخرجه من الثانوية يتكلف ٤٥٠٨ دينارا على مدى اثنتي عشر سنة بمتوسط قدره ٣٧٦ دينارا في السنة على وجه التقريب ، وذلك بافتراض انتظام ونجاح التلميذ خلال الفترة التعليمية المذكورة . الا انه من الوجهة العملية نجد أن التلميذ يحتاج عادة في المتوسط الى ١٨ سنة بدلا من ١٢ سنة للحصول على شهادة الثانوية مما يرفع تكلفة التلميذ بنسبة ٣٧ ٪ لتصل خلال المدة الى حوالي ٥١٥ دينارا في السنة . رغم كل ذلك فالتعليم في الكويت في كل مراحله لا يؤدي النتائج المطلوبة لسد احتياجات البلد . لماذا؟ لأن التربية ليست لديها خطة . لماذا؟ لأن الدولة بمجملها ليست لديها سياسة تربوية .

وقد صاحب هذا التحوّل المرتجل وهذا التخبّط فيما يتعلق بالسكان والتعليم ظهور أنماط سلوكية جديدة نتيجة تفاعل مختلف الفئات التي تتميز بها البيئة الاجتماعية في الكويت ، مما ترتب عليه ظهور اهتزازات في القيم والمعايير الاجتماعية مهّدت بدورها لايجاد مجالات للتناقض بين أنماط السلوك التقليدية والمستحدثة ، وبين الأجيال المتعايشة وبين الخلفيات الثقافية المتباينة ، وبين المؤسسات الاجتماعية المختلفة ، مما أبرز ظواهر متنوّعة من مشكلات الأسرة والطفولة والشباب ، فضلاً عن أنواع جديدة من الانحراف والجرائم ومشكلات أخلاقيات العمل والانتاج والمسؤولية العامة . الكتائبيون الكويتيون — وهم الفئة المعيّنة التي حددنا صفاتها في المقدمة — بدلا أن يمتلكوا الجرأة للوم الحكومة أو نقدها في مسائل السكان والعمالة والتعليم والأمن ، يفسرون ازدياد الجرائم (الجنح والجنايات) تفسيراً مُغرضاً ويقولون بأن الوافدين هم السبب في كل ذلك ، ولكن من يدرس تقارير الأمن العامة المنشورة والصادرة من قسم العلاقات العامة في وزارة الداخلية لا يصل الى النتيجة المغرضة التي يروّجون لها لغاية في نفوسهم .

إن غياب سياسة سكانية مُعلنة معناه الكثير من المآزق في التعليم والصحة والأمن وغير ذلك من ميادين الخدمات الاجتماعية المطلوبة . ومعناه بروز تيارات داخلية إقليمية لا يتحمّل الكويت استيعابها وبالأخص جراثيم الكتائبيّة الكويتية التي بدأت تزدهر في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية وأصبح لها منابر إعلامية بل وحتّى تيّارات طلاّبية نلمسها في الجامعة ، وهذا تطوّر قبيح ورهيب وخطير . ولا يمكن الوصول الى قرار سليم في اتخاذ سياسة سكّانية معيّنة من خلال منظور سياسي مغلق ، دون فهم التشابكات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية الذي يعنيه قرار من هذا النوع . وللوصول الى القرار السليم الذي تستلزمه هذه القضية الخطيرة فلا بد ابتداء أن تتخلّى القيادة السياسية عن أسلوب القرارات والمشاورات السرّية وكذلك عن أسلوب حسم الأمور في المختصرات والدواوين الوزارية . ينبغي للوصول الى قرار سليم في هذه القضية مكاشفة الناس الكويتيين وغير الكويتيين بالحقائق والانفتاح على الشعب بكافة قطاعاته عبر مؤسسته السياسية الشرعية الوحيدة « مجلس الأمة » التي أجهضتها إجراءات أغسطس ١٩٧٦ .

بالرغم من التزايد المستمر لما يسمّى بالفوائض المتاحة للاستثمار، فما زال الاقتصاد الكويتي يعاني من ضيق القاعدة الانتاجية وضآلة مساهمتها في تكوين الناتج القومي. فالقطاع الزراعي محدود نسبيا، والقطاع الصناعي ما زال صغيرا وتنحصر امكاناته في بعض الصناعات البتروكيماوية وبعض صناعات مواد البناء والصناعات الصغيرة. كما ان قطاع الخدمات لم يصل بعد الى المستوى المطلوب للمساهمة في عملية التنمية بشكل فعّال. وعلى الرغم من النشاط الملحوظ في قطاع التجارة إلاّ انها تتأثر من ناحية حجمها وتركيبها بمحدودية القطاع الانتاجي وامكاناته على التوسع في المستقبل. **ويعتمد الاقتصاد الكويتي اعتمادا يكاد يكون كاملا على الاستيراد في سد معظم احتياجاته، وتؤدي هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة الى تعرضه الشديد والخطير لتقلبات الاسعار الخارجية وتأثره المباشر بكل ما تعنيه. وتساعد هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة بالاضافة الى هيكل السوق المحلية على تفاقم الاسعار مما يؤدي الى تزايد تكاليف الانتاج من ناحية وارتفاع تكاليف المعيشة من ناحية أخرى والمستفيد الوحيد من هذه الوضعية الاقتصادية هم طبقة التجّار الكبار والوكلاء**. ويمكن التعرّف على صورة عامة للاقتصاد الكويتي خلال السنوات العشر الماضية من عرض لبعض البيانات الرقمية المتاحة عن النشاط الاقتصادي. فعلى أساس الأسعار الجارية بلغ المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٤٪ خلال الفترة ١٩٦٣/٦٢ — ١٩٧٣/٧٢، اذ ارتفع من ٦٥٣ مليون دينا في العام الأول الى ١٥٦٢ مليون دينار في العام الأخير. كما بلغ المتوسط السنوي لمعدّل نمو الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) حوالي ١٥٫١٪ خلال الفترة نفسها حيث ارتفع من ٤٤١ مليون دينار الى ١١٠٦ مليون دينار في العامين المذكورين على الترتيب. أما في عام ١٩٧٤/٧٣ فقد وصل الناتج المحلي الاجمالي الى ٢١١١ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥/٧٤ — ٣٢٣٠ مليون دينار، كما بلغ الناتج القومي الصافي ١٦٢٦ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥/٧٤ بلغ ٣٠٤٧ مليون دينار حيث شكلت نسبة الادخار القومي منه نحو ٥٣ بينما لم تتجاوز نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ٩٪ كما يقدر متوسط دخل الفرد بحوالي ١٨٠٠ وهو من أعلى متوسطات الدخول الفردية في العالم، إلا ان هذا لا يعني على الاطلاق ان الفرد يحيا حياة توازي هذا المتوسط.

واضح ان مكونات الاقتصاد الكويتي مركّزة في قطاعين : **النفطي وغير النفطي . ودور القطاع النفطي حتى الآن ما هو الاّ ليعطي مصادر مالية واستثمارية للقطاعات غير النفطية . وحتى يتحقق تطوير الاقتصاد الكويتي للملاءمة مع الظروف الاقتصادية المستقبلية الأشد حراجة ، لا بد من تحرير أنفسنا من هذا النموذج التاريخي فيما يتعلق بالنفط كمموّل للاقتصاد ، وذلك بدراسة تداخل كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وضغوط كل على الآخر لايجاد نوع من الأمثلية القطاعية . علما بأن النتيجة** ستكون بأن أحد القطاعات سيضحّي في سبيل نتيجة قطاع آخر . وبالتالي تكون عملية برمجة قطاع النفط أصعب من برمجة القطاعات الأخرى ، اذ ان هناك عوامل كثيرة تؤثر على برمجة قطاع النفط لم يتم التطرق اليها بعد ،

علما بأن النفط في الوقت الحاضر يُنظر اليه كمصدر للعملات الصعبة وكمصدر لمواد أولية لصناعات محلية . هناك شبه قناعة تامة على تنمية الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي . لكن هل اتخذت أية قرارات وخطوات أساسية ورئيسية في هذا المجال ؟ ان مفهوم ادخال النفط في دفع عجلة تنمية الاقتصاد القومي يجب أن يكون باستخدامه كمواد خام لدفع عجلة التصنيع وبالتالي تنشيط الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بالحاح هو : كيف يمكن للطاقات الانتاجية غير النفطية أن تكوّن مصادر دخول مهيمنة في الاقتصاد المحلي ؟ وما هي الطريقة التي تؤمّن تغيير الهيكل الاقتصادي في الكويت ؟ وهل يستلزم التغيير بناء طاقات انتاجية جديدة ؟ والى أي مدى ؟ **كل هذا مشروط بتغيير النظرة الى النفط باعتباره مصدر للتمويل فقط بل كأساس للتنويع في الاقتصاد . لا بد من التفكير من الآن وتحشيد الطاقات وتنفيذ فكرة تحويل الاقتصاد الكويتي** تدريجيا من اعتماده الكلي على قطاع النفط واهماله القطاع الآخر . وذلك بتوسيع القطاع الآخر غير النفطي على حساب القطاع النفطي آخذين بعين الاعتبار دور القطاع النفطي في النقاط التالية :

١ ـ دور قطاع النفط كمصدر للعملة الصعبة في البلاد .
٢ ـ دور قطاع النفط كمصدر تمويلي للمواد الخام اللازمة للتصنيع .
٣ ـ دور قطاع النفط كمصدر للطاقة .
٤ ـ دور القطاع النفطي كمصدر ادخار في باطن الأرض يمكن استخراجه عند الحاجة وهذا هو من أهم الأدوار التي يلعبها القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي .

ورغم كل هذه الأدوار الهامة التي يلعبها ومن الممكن ان يلعبها القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي . الا ان **الحل الأساسي والجذري لمشكلة الاقتصاد الكويتي** والتي من الممكن أن يلعب القطاع النفطي دورا بارزا فيها **هي العمل على ايجاد قاعدة انتاجية توازي القاعدة الاستهلاكية الحالية وذلك عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل**. لكن يبدو أن هذا الحل تحوم حوله عدة تحفظات سياسية الأمر الذي يجعل الاقتصاد الكويتي مطيّة لطبقة التجار والوكلاء والسماسرة. **وأزمة الاقتصاد الكويتي الموجودة والمتوافرة جراثيمها حاليا ستبرز بشكل خانق في المستقبل المنظور.** وليس من مخرج من هذا المأزق سوى الحل المطروح : ايجاد القاعدة الانتاجية . ومن المطالب الأساسية اللازم توافرها قبل قيام القاعدة الانتاجية هما : **قاعدة سكانية ويد عاملة**. ولقد حققت الكويت تقدما ملحوظا خلال ربع القرن الماضي بالنسبة لايجاد قاعدة سكانية ذات حجم يتناسب ومتطلبات الفعاليات الانتاجية ، وتتميز بنمط استهلاكي حديث وبالتالي يتمشى مع أساليب الانتاج المتطورة . ويعتبر المعدل المرتفع للاستيراد النسبي للفرد في الكويت دلالة مادية لتوسع الأسواق المحلية وارتفاع طاقة التصريف التي أصبحت في كثير من المجالات تبرر ايجاد صناعات وطاقات انتاجية محلية ذات جدوى اقتصادية مقبولة . أمّا المطلب الآخر اللازم توافره قبل قيام القاعدة الانتاجية بالنسبة للكويت هو اليد العاملة ، وهذا أيضا ما حققه قيام القاعدة السكانية التي تعتبر ينبوع القوة العاملة بشكل عام والذي أخذ يثبت وجوده بظواهر التضخم الوظيفي والضغط المستمر على فرص العمل التقليدية .

لقد نجم عن هذا الوضع الاقتصادي غير السليم والذي يستفيد منه التجار والوكلاء والسماسرة المحليين والذي يتميز بضيق القاعدة الانتاجية ونقص الموارد الطبيعية وندرة فرص الاستثمار المجدي وضوح ظاهرتين هامتين هما :

١ ـ ارتفاع الميل الحدّي للاستيراد .

٢ ـ الميل الى توظيف المدّخرات في الخارج .

ومن الملاحظ انه نتج عن هاتين الظاهرتين تسرّب جزء كبير من عناصر الدخل الى خارج الجهاز الاقتصادي المحلي . وقد ترتب على ذلك الحد من قيمة مضاعف الدخل القومي بالنسبة لعنصر الدخل الخارجي واضعاف درجة استغلال الاقتصاد الكويتي لامكانات النمو التي يمكن أن يولدها القطاع النفطي . ويعتبر انخفاض المضاعف الحدّي الى مستوى يقل عن المضاعف الوسطي بين المتغيرين

الآنفي الذكر من العوامل الهامة التي يمكن أن تقلل من تأثير الدخل الخارجي على الدخل القومي في الأعوام المقبلة . ويصعب تجنّب مثل هذه النتيجة ما لم يعمد الى تطوير هيكل الأقتصاد الكويتي وتغيير بعض خصائصه السلوكية . واذا افترض بقاء الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي ثابتة فان نمو الدخل القومي في تلك الحالة يتوقف على معدّل زيادة الدخل الخارجي ويتألف هذا الدخل من العناصر التالية : اجمالي دخل النفط ، قيمة الصادرات غير النفطية ، والفوائد والأرباح التي يجنيها كل من الحكومة والبنوك التجارية والأفراد القليلين من استثماراتهم في الخارج . وبالرغم من أن دخل النفط يشكل نسبة كبيرة من قيمة الدخل الخارجي الا انه يمكن تصور وضع تختلف فيه الأهمية بالنسبة للعناصر الثلاثة السابقة الذكر عما هي عليه الآن . بناء على ما تقدم يتبين أن الاعتماد الكبير على الدخل الخارجي يشكل عقبة في تنمية اقتصاديات البلاد . لذلك ينبغي تخفيض درجة هذا الاعتماد ومن ثم اتاحة الفرصة لكي تحرك عجلة الحياة الاقتصادية القومية بحجم من ذلك الدخل أقل نسبيا عما هو مطلوب في الوقت الراهن . ويلزم لتحقيق هذه الغاية رفع قيمة المضاعف الوسطي حتى يكون بالامكان تصعيد أثر عنصر الدخل الخارجي على الاقتصاد الكويتي وتحسين استغلال امكانات النمو والتطور الكامنة في قطاع النفط . ويمكن زيادة المضاعف الوسطي عن مستواه الحالي عن طريق تنويع فروع الانتاج واستغلال جزء متزايد من عائدات الدولة من النفط أو حتى من المتوفر من الاحتياطيات الحالية في توسيع القاعدة الانتاجية . وعلى الرغم من ان التنويع مطلب يستوجب قبل المضي في تطبيقه اجراء دراسة وافية وبذل جهود كبيرة فقد يكون ذلك التنويع أجدى من مجرد السعي الى تنمية الاحتياطيات المالية وجعلها عمادا للكيان الاقتصادي . يمكن أن نخلص من ذلك الى تنمية الاقتصاد الكويتي يجب أن لا تعتمد على زيادة الدخل الخارجي فحسب بل يجب أن يراعى فيها أيضا الحاجة الماسة لزيادة مساهمة هذا الدخل في الناتج القومي وتصعيد أثره عن طريق تنويع مصادر الدخل الأخرى وتوسيع القاعدة الانتاجية . ومن ثم يكون من الأنسب النظر الى كل من التنويع ودعم الاحتياطيات المالية لا باعتبارهما أسلوبين بديلين لتحقيق التنمية الاقتصادية بل اسلوبين يكمل الواحد فيها الاخر . وبالرغم من أن موارد الكويت الحالية تكفي للشروع ببرامج إنمائية مكثفة ، إلا أن مقتضيات المرحلة الانمائية والتخطيط البعيد الأمد يتطلب الحد من الانجراف والتوسع في الخدمات العامة والاسكان لتركيز الطاقات والجهود على القاعدة الانتاجية وللتمكن من حصر الميزات

والمشجعات في كفتها . وان كبح جماح أنماط الاستهلاك العام الحالية وتوزيع الدخل بشكل خاص شرط أساسي تتطلبه المراحل القادمة للتنمية في الكويت .

لأن ايجاد القاعدة الانتاجية وتوسيعها وتنويع مصادر الدخل القومي أصبحا من الحلول الأساسية للوضع الاقتصادي غير السليم في الكويت . لذا فان المشروعات الاقتصادية المختلفة في الكويت لا بد أن تخضع لعدد من المبادئ الاستثمارية المستمدة من موجبات استراتيجية التنمية الشاملة في الدولة. وتتلخص هذه المبادئ فيما يأتي :

١ ـ الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها .
٢ ـ تحقيق هدف تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية ، بما يؤدي الى رفع «مضاعف الاستثمار» وبالتالي الى زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على استغلال امكانات قطاع النفط .
٣ ـ تحديد الاستثمارات الاقتصادية عبر الزمن بشكل يتحقق معه التوازن الأمثل بين حجم السكان والمساحة الجغرافية من جهة وبين الموارد الطبيعية من جهة أخرى .
٤ ـ وقاية البيئة من عوامل التلوث المختلفة لتأمين سلامة أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة .

٥ ـ مراعاة التناسق بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الخارجية وبخاصة في الأقطار العربية بحيث يمكن زيادة درجة الترابط الاقتصادي والتشابك الانتاجي وبالتالي رفع مردود الاستثمار الى أعلى الدرجات الممكنة ، وأخيرا
٦ ـ مراعاة الترابط الوثيق بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية سواء في اختيار المشروع نفسه أم فيما يترتب على تنفيذه من آثار على النظم والقيم والعلاقات الاجتماعية .

وبالاستناد الى هذه المبادئ يمكن استنباط المعايير التي تستخدم في اختيار المشروعات في شتى مجالات الفاعليات الاقتصادية . وتتلخص هذه المعايير فيما يلي :

١ ـ العامل الاستراتيجي :
وينطبق هذا المعيار على المشروعات التي يتوجب اقامتها **بصرف النظر عن جدواها التجارية** سواء تلك التي تتعلق بأمن البلاد أو بتوفير الغذاء الأساسي والمرافق الحيوية .

٢ ـ التنويع الأقتصادي :
وطبقا لهذا المعيار ، فانه يجب عند اختيار المشروعات أن تعطى الأولوية لتلك التي تكون درجة اسهامها في توسيع القاعدة الانتاجية ، وبصورة مجزية ، أكبر من غيرها . والسبيل الى تحقيق ذلك هو اختيار المشروعات التي تؤدي بدرجة أكبر الى زيادة التشابك الانتاجي بحيث تغذي بمنتجاتها مشروعات أخرى أو تتغذى هي نفسها بمنتجات تلك المشروعات . وينطبق هذا المعيار في الوقت نفسه على المشروعات التي تقام خارج الحدود الجغرافية للبلاد .

٣ ـ سلامة البيئة :
وهذا يقتضي أن تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لأي مشروع إنتاجي تقديرا للدرجة التي قد يسهم بها المشروع في تلويث البيئة لاتخاذ الوسائل الكفيلة بالتخلص من مسببات التلوث .

٤ ـ القوى العاملة :
نظرا للوضع السكاني الخاص في الكويت فانه يجب عند اختيار المشروعات الانتاجية اعطاء الأولوية للمشروعات التي تعتمد على أقل قدر ممكن من قوة العمل بالنسبة الى الكثافة الرأسمالية .

٥ ـ المعيار التكنولوجي :
لهذا المعيار أهمية بالغة لارتباطه الوثيق بالمعيارين السابقين ، إذ يجب ترجيح كفة المشروعات التي تستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة على غيرها ، لا سيما وأن مثل هذه المشروعات تشكل وسيلة عملية لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطويعها بما يوافق الظروف المحلية .

٦ ـ معيار الجوانب الاجتماعية :
يجب ألا تقتصر المفاضلة بين المشروعات الانتاجية على قيمة عائدها الاقتصادي دون النظر الى ما ينتج عنها من مكاسب اجتماعية وينطبق هذا أيضا على تكلفة المشروع ، فيجب أن يؤخذ في الحسبان ليس فقط تكاليف المشروع المباشرة ، وانما أيضا ما يمكن أن يترتب على تنفيذ المشروع من تكاليف مستترة يتحملها المجتمع ككل .

على ضوء التقيد بهذه المبادئ والمعايير بالامكان أن نبدأ البداية الصحيحة في ايجاد القاعدة الانتاجية الملائمة للاقتصاد الكويتي وفي تنويع مصادر الدخل القومي. وحيث أن قطاع النفط قد حفل بتطورات جذرية في السنوات الخمس الماضية. كان أهمها رفع أسعار النفط الخام وأيلولة ملكية الشركات العاملة الى الدولة فلا بدّ اذن من توسيع القاعدة الانتاجية للأنشطة النفطية المختلفة وتسويق البترول على المستووين المحلي والعالمي. لا بد من تحقيق نمو متوازن ومتكامل للقطاع واعداد وتطوير الكفاءات المحلية اللازمة لادارة صناعة النفط وادماج قطاع النفط بالاقتصاد الوطني بحيث يزداد التشابك الاقتصادي بين قطاع النفط من جهة وبين الأنشطة المحلية غير النفطية من جهة أخرى من خلال الاستمرار في التصنيع النفطي والاستفادة من مشتقاته في الصناعة من أجل توسيع القاعدة الصناعية في البلاد والتقليل من واردات السلع التي يمكن انتاجها محليا بأسعار منافسة.

في مجال تكرير البترول لا بد من تنفيذ عمليات التكرير في البلاد بكفاءة عالية بحيث تنتج سلسلة كاملة من المنتجات البترولية العالية الجودة لسد حاجات السوق المحلية وأسواق التصدير، بحيث تتعادل في جودتها مع المستويات العالمية. هذا يتطلب في التحليل النهائي تطوير أسواق تصدير على المدى الطويل للمنتجات البترولية تكون مضمونة وسليمة تجاريا. هذا وهناك مشاريع وأفكار مشاريع هائلة في هذا الاتجاه بعضها ما زال يتعثر في خطواته الأولى والباقي منها ما زالت أفكارا في الأذهان. من المشاريع التي تبشر بالنتائج الايجابية في سبيل توسيع القاعدة الانتاجية: مشروع مزج زيوت تحديث مصفاة الأحمدي، مشروع الأحمدي، مشروع الأسفلت، مشروع العطريات لانتاج البنزين والزايلين. مشروع الالوفينات لانتاج الايثيلين ومشتقاته، مشروع عدد كافي من الموظفين والفنيين والعمال الاحفافيين اللازمين لتنفيذها. يتوقع أن يبلغ اجمالي تكاليف القوة العاملة التراكمي حتى سنة ١٩٨٠ حوالي (٣٣٤٫١) مليون دينار بمتوسط قدره (٦٦٫٨) مليون دينار في السنة. ويتوقع أن ترتفع تكلفة القوة العاملة من (٤٥٫٩) مليون دينار في سنة ١٩٧٥ الى حوالي (٧٨٫٧) مليون دينار في عام ١٩٨٠ بزيادة قدرها (٧٢٪) عن سنة الأساس. (مشروع الخطة الخمسية — ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ — ص ١٩٥).

بعد ذلك لا بد من تنمية القطاع الزراعي والثروة الحيوانية فان تنمية قطاع الزراعة من شأنها تخفيف اعتماد البلاد على استيراد المواد الغذائية من الخارج والمساهمة في زيادة الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص جديدة من الاستثمار الاقتصادي ، كما أن زيادة المساحة المزروعة تساعد على تحسين ظروف البيئة والأحوال الجوية. من بين الأسباب الهامة التي تواجه تنمية قطاع الزراعة في الكويت ـــ كما حدّده واضعوا مشروع الخطة الخمسية ٧٦/١٩٧٧ ـــ ٨٠/١٩٨١ التي طبعا مصيرها الاهمال كسابقاتها من الخطط ـــ قصور التمويل الزراعي (ص ٢٠٣) لماذا؟ أليس تنمية القطاع الزراعي في الكويت أفضل من شراء الجزُر على سواحل الولايات المتحدة؟ لا بد من دعم مشروعات الزراعة بدون تربة ومشروعات مراكز الخضروات ودراسات التربة والمياه وأبحاث الانتاج الحيواني ودراسات الثروة السمكية والتوسع في غرس الأشجار صادّات الرياح والتوسع في صيد الأسماك في أعالي البحار وتحريره من الاحتكار الذي يصب في جيوب فئات معينة أرباحا خيالية. لا بد من وضع برامج تدريبية وتعليمية لمختلف الأطر الفنية والاستعانة بالخبرات العربية والخارجية واستخدام وسائل الاعلام المختلفة للتوعية ورفع مستوى الثقافة الزراعية لدى المواطنين بدلا من تفرغ تلك الوسائل للتطبيل والتزمير لفلان وعلاّن.

لا بد من تعزيز تشريعات الحجر الزراعي الخاصة بحماية الانتاج الزراعي والسمكي في البلاد بما فيها حماية المراعي الطبيعية بدلا من تركها نهبا لبراميل وضع اليد. لا بد من تسهيل عمليات التسليف والأقراض الزراعي بشروط أنسب من الحالية وبناء أسطول خاص لصيد الأسماك وتوفيرها بالسوق بأسعار عادلة بالاضافة الى الاسطول الحالي الذي صمّمت معظم سفنه وجهّزت لصيد الروبيان فقط!

القيادة السياسية في أي بلد ، لا تنطلق في سياساتها أو خطواتها من قناعات مجردة. ثمة ظروفا داخلية وأخرى خارجية تضغط عليها ، وأحيانا تفرض عليها نمطا معينا من الذرائعية السياسية . أحيانا تبلغ أحجام هذه الضغوط الداخلية والخارجية على القيادة السياسية في أي بلد مبلغا لا يمكنها من أية اختيارات ذاتية . والقيادة السياسية في الكويت ، كأي قيادة سياسية في أي بلد تعرضت في التاريخ وتتعرض اليوم وستتعرض في المستقبل لمثل هذه العوامل التي تفضي بها الى التفكير الذرائعي البراجماتي أحيانا كثيرة وبعيدا عن قناعاتها الذاتية . ولا يمكن فهم قصة « الديمقراطية » في الكويت بمعزل عما سبق ذكره . بمعنى آخر لا يمكن فهم نشوء الشكل النيابي الذي عاشه الكويت على مدى ١٤ عاما بمعزل عن فهم الظروف الداخلية والخارجية التي أدّت اليه . فخلال السنوات الاولى من الاستقلال وبالذات ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ كانت القيادة السياسية في الكويت تواجه عوامل داخلية وخارجية عديدة أفضت بها الى القبول على مضض بالشكل الديمقراطي المحدود للحكم .

من أبرز هذه العوامل الضاغطة بشدّة هي مطالبة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٤ ـ ٦ ـ ١٩٦١ بضم الكويت الى الأراضي العراقية. لقد كانت الجمهورية الوليدة في بغداد حُبلى بالزخم الذي تراكم عبر قرون في العراق من الحكم الأجنبي العثماني ثم الانجليزي . لقد كان هذا الزخم كفيلا في أن يكتسح الكويت خلال ساعات لولا تداخل وتشابك بعض المصالح العربية والدولية في السعي لمعارضته ومقاومته . لقد نظرت القيادة السياسية في الكويت للمطالبة العراقية على أنها خطيرة للغاية الى درجة انها طلبت النجدة العسكرية من بريطانيا . وفعلا تمت عملية الانزال البريطاني في البر الكويتي في صيف ١٩٦١ وعرفت بعملية « فانتاج » Vantage وقد جاء الانزال على مراحـــل :

١ ـ ٧ ـ ١٩٦١ نزل الى البر الكويتي ٦٠٠ جندي بريطاني وهم من وحدة الكوماندوس الملحقة بحاملة الكوماندوس الجديدة بلورك Bulwark .

٣ ـ ٧ ـ ١٩٦١ التحق بهذه القوة قوات ترابط بانتظام في البحرين وعدن كما أنها تلقت أعتدة مدرّعة .

٤ - ٧ - ١٩٦١ بدأت سبعون طائرة تابعة لقيادة النقل البريطاني تساعدها ثلاث طائرات تابعة لسلاح الطيران الملكي الروديسي وسبعة عشرة طائرة مدنية مستأجرة تقل القوات البريطانية من كينيا وقبرص الى الكويت وكان عصب هذه القوة فيلق المشاة الرابع والعشرين من كينيا بقيادة البريجادير هورسفورد Horsford الفيلق مدرب تدريبا خاصا على الحرب في الصحراء تضمنت الوحدات فرقة مظليين وكتيبة مشاة أخرى من المدفعية الملكية وسلاح الهندسة في الجيش البريطاني وكان يوجه القوة البريطانية التي في الكويت القائد البريطاني الأعلى لقيادة الشرق الأوسط مارشال الجوتشارلز إلـورث Charles Elworth وكان مجموع الطاقة البشرية العسكرية البريطانية التي أرسلت آنذاك تتراوح بين خمسة الى سبعة آلاف جندي وضابط بريطاني. من الطبيعي بل من المتوقع ألاّ تكون القيادة السياسية في الكويت مرتاحة للانزال البريطاني حيث انه قد عرضها لكثير من الاحراجات المحلية والعربية والدولية لكن أيضا ينبغي التأكيد بأن الاختيارات المتاحة امامها كانت محدودة جدا.

العامل الثاني هو تيار القومية العربية العارم الذي كان بزعامة عبد الناصر
فقد كان لعبد الناصر اعلاما خطيرا قويا نافذا وامتدادا جماهيريا كبيرا في الخليج والجزيرة. الناس يُعلّقون صوره في البيوت والمجالس ويحملونها في المحافظ ويسمون مواليدهم باسمه ويتجمعون حول اجهزة المذياع ليسمعوه عندما يتكلم وقد كان خطيبا لاذعا. لقد كان عبد الناصر عبارة عن مظلّة يستظل بها كثيرا من الحركات المعارضة في أكثر من قطر عربي وكانت القاهرة ايامها عاصمة العرب، وبغض النظر عن وجهة نظري الشخصية في عبد الناصر والتيار الذي صنعه في العالم العربي الاّ انه كان قلقاً مشتركا لدى الأنظمة المحافظة ومنها نظام الكويت. لقد فتح عبد الناصر القاهرة لمعظم حركات التحرير العربية والافريقية التي ابدت استعدادا للتفاهم معه. لقد كانت القاهرة في تلك الفترة - وهي السنوات الاولى لاستقلال الكويت - عاصمة المتململين من الأوضاع في أقطارهم ولذلك كثرت أعداد اللاجئين السياسيين العرب فيها من كل قطر. كان عبد الناصر أيامها نشيد الناس وزعيم الناس ولقد وطّد من وراء ذلك نفوذا سياسيا عربيا رهيبا. وكان من الطبيعي بل من المتوقع ألاّ تكون القيادة السياسية في هذا البلد مرتاحة لذلك لكن أيضا ينبغي التأكيد بأن الاختيارات أمامها كانت محدودة جدا. كان عبد الناصر وتياره القوي في العالم العربي يطالب بمزيد من المشاركة الشعبية في الحكم بغض



الى اليسار مارشال الجو إلورث
وبجانبه البريجادير هورسفورد

النظر عما يحدث في قطره هو. ولقد مرّ الملك سعود معه بمشاكل عديدة حول هذا الأمر، ولم ترغب طبعا القيادة السياسية في الكويت ان تمر معه بنفس الاختبار. **العامل الثالث: ولَدَ عبد الناصر تيارا ناصريا قويا في الكويت كان يمثـــل رأس الحركة الوطنية رغم أن نشوء هذه الحركة في الاساس سبق عبد الناصر تاريخيا.** استطاع هذا التيار بتوافر المظلّـه الناصرية والعديد من الظروف الداخلية الموضوعية ان يتنفّذ في اكثر قطاعات الشعب الكويتي يقظة وهو الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. كان الاتحاد أيامها ناصريا صرفا حتى أن مؤتمراته كانت تعقد في القاهرة، وكان لا بد من التجاوب أو على الأقل التهادن مع هذا التيار القوي على أمل تحييده. مجمل هذه الظروف أدّى الى **بروز حركة وطنية متماسكة في الكويت قادرة على عمليات الاستدعاء السياسي وتحريك الشارع تحريكا سريعا منظما ومظاهرات ١٩٥٩ و١٩٦١ شاهدا على ذلك. العامل الرابع هو ان طبقة التجار آنذاك أرادت لنفسها مزيدا من النفوذ السياسي فركبت الموجه الوطنية وتهادنت مع الحركة الوطنية** ولذلك لم يكن غريبا آنذاك ان نقرأ مقالة هنا أو تصريحا هناك من أحدهم مؤيدًا الاشتراكية وضرورة حماية مصالح الجماهير الأوسع. ورأت الحركة الوطنية آنذاك في طبقة التجار رديفا نضاليا مرحليا من الضروري الاستفادة منه ومن نفوذه الاقتصادي وطبعا هذا أمر متوقع وعادي في مسيرة أيّة حركة وطنية. **العامل الخامس هو حداثة التجربة السياسية للقيادة في هذا البلد وعدم وجود علاقات خارجية واسعة لها تحيّد من خلالها العوامل الخارجية الضاغطة. العامل السادس هو أن التكوين السكاني للبلاد كان أكثر تماسكا وتجانسا مما هيّأ فرصا أكبر للتماسك والتجانس السياسي على المستوى الشعبي. هذه العوامل الستة:** عبد الكريم قاسم، عبد الناصر، الحركة الوطنية المتماسكة، تآلف طبقة التجار معها، حداثة التجربة السياسية للقيادة في السياسة الخارجية، والتجانس والتماسك السكـــاني، **كل هذه العوامل تجمعت في فترة واحدة وضغطت على الاختيارات المتاحة امام القيادة السياسية في الكويت فتمخضت عن الديمقراطية المحدودة التي عاشها الكويت لمدة أربعة عشرة عاما.** فقط لتقرير الحقيقة التاريخية اليابسة نجزم هنا بأن القيادة السياسية في الكويت كأية قيادة سياسية في العالم العربي، لم تكن في أي يوم من أيامها تنطلق من قناعات ديمقراطية بقدر ما كانت تتبع أسلوب ســـد الذرائع والبراجماتية السياسية.

تعالوا نتعرف على الذي حدث لهذه العوامل الستة ونستكشف ما استجد من عوامل أخرى. فمطالبة العراق بضم الكويت انتهت بالفعل بمقتل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم على أيدي البعث العراقي وتحولت القضية الى خلافات حول جزر وربه وبوبيان وسواحل تؤدي الى مياه عميقة تمكّن العراق من تأكيد اطلالاته الخليجية. اعترف اذن العراق بالكويت ككيان سياسي مستقل تماما عنه وتخلى عن فكرة الضم التي نادى بها الزعيم الركن قاسم. أمّا الخلاف بين العراق والكويت اليوم فهو خلاف حول الحدود لا الكيان وهذا أمر يحدث بين كثير من الدول العربية وغير العربية. وتيار القومية العربية الذي رعاه عبد الناصر في كل الأقطار العربية ضُرب ضربات موجعة مع هزائم عبد الناصر العسكرية والسياسية: الحرب اليمنية، انفصال سوريا عن دولة الوحدة، فشل حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل، هزيمة حزيران ١٩٦٧، فشل عبد القوي مكّاوي وجبهة التحرير التي يرأسها من استلام عدن بعد رحيل الانجليز، الخ... وفي النهاية وفاة عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠. اذن غاب عبد الناصر ايضا. أما الحركة الوطنية المتماسكة في الكويت والتي برزت في تلك الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥ بروزا واضحا فقد تعرضت لكثير من الهزات والخضّات خاصة سنة ١٩٦٧ وبعد هزيمة حزيران عندما نشب الخلاف الحاد داخل الحركة الأم في بيروت بقيادة د. جورج حبش حول ضرورة مركسة الحركة وتبنيها الاشتراكية العلمية كدليل تاريخي. إنفلشت الحركة في الكويت واصابها كثير من التمزّق الظاهر الذي ما زالت تعاني منه حتى الآن. كما أن الحركة فقدت الحليف العربي القوي المتمثل بعبد الناصر بعد وفاته. لقد حاولت ان تعوض الخسارة بليبيا القذافي غير ان المفارق الأساسية بينها وبينه لم تمكن من ذلك. ونظرا لحساسية العلاقة تاريخيا بين القوميين العرب والبعثيين لم تستطع أن تجد في العراق السند المطلوب. اما الائتلاف بين طبقة التجار والحركة الوطنية فقد تعرض لما كان متوقعا ان يتعرض اليه من اختلال. فقد برز التناقض الواضح بين الجانبين اثر تحقيق الطرف الأول (طبقة التجار) لمزيد من تراكمات رأس المال وانفراج الحالة الداخلية سياسيا ثبّت كل ذلك اليسّرنه التي مرت بها الحركة الوطنية اثر حرب حزيران ١٩٦٧. لذلك انعدم التنسيق بين الجانبين على مستوى البرلمان ـ والذي كان واضحا وملحوظا أيام المجلس التأسيسي ـ في الفترات الأخيرة من عمر الديمقراطية المحدودة التي عاشها الكويت. اكتسب النظام خلال تلك العلاقات الخارجية القوية على المستوى العلاقات الخارجية وتمكن من خلال تلك العلاقات الخارجية القوية على المستوى

العربي خاصة والدولي عامة من تحييد الكثير من الضغوط التي كان يتعرض لها في السابق. حتى عبد الناصر في أيامه الأخيرة بات ميالا الى التفاهم مع النظام أكثر من الضغط عليه. ساهم «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» مساهمة كبيرة في تأسيس تلك العلاقات الخارجية القوية لذلك فاعماله ومشاريعه وتطوراتها من أهم المواضيع التي تبحث في الدورات الدبلوماسية لوزارة الخارجية الكويتية ويبدو أن الصندوق اساسا هو لتأمين استمرار علاقات خارجية قوية من خلالها يصبح بالامكان تحييد الضغوط بشتى اشكالها. زد على ذلك ان التجانس والتماسك السكاني قد تعرض بدوره الى اختلالات واهتزازات اساسية مع اعادة تنظيم البلد عمرانيا ومع الموجه الزاخرة من هجرة الوافدين واتجاه النظام البارز في تجنيس البدو ليؤمّن لنفسه أغلبية مطلقة في البرلمان من خلال إغراق كثير من الدوائر الانتخابية بالصوت البدوي. مُجمل هذه التطورات التي مرّت بها العوامل الستة المذكورة حَمَتْ ظهر النظام في الداخل والخارج وشتت الكثير من الضغوط التي كان يتعرض لها بحيث اصبح بمقدوره ان يختار المسالك السياسية الملائمة لتراكيبه النفسية والبشرية والتاريخية.

بالاضافة الى كل ذلك استجدّت ظروف في منطقة الخليج والجزيرة صارت تؤثر تأثيرا واضحا على سياسات النظام الكويتي ورؤاه. فالاتفاق العراقي ـ الايراني دفع النظام لمزيد من الاتكاء السياسي على السعودية القطب الثالث في المنطقة وكان لهذا الاتكاء ثمنه الواضح في المناخ العام الذي يَبُثّه النظام في الداخل والمسالك التي يختارها في سياساته الخارجية. الحقيقة ان المملكة السعودية خاصة بعد وفاة عبد الناصر ـ أصبحت ذات امتدادات وتأثيرات واسعة عبر العالم العربي: في الخليج، في البحر الأحمر، في منطقة القرن الافريقي، وحتى في عواصم عربية رئيسية مثل القاهرة ودمشق. خلال ذلك قام اتحاد الامارات ـ وقد تحمس النظام الكويتي للفكرة منذ البداية ـ الذي رغم كل معايبه والظروف المضادة لتركيباته يعتبر دليلا ماديا لقدرة الأنظمة المحافظة في المنطقة على التنسيق فيما بينها وادراكها للمخاطر والاحتمالات المستقبلية المحيطة بها. طبعا انحسار الثورة عسكريا في ظفار نظرا لعدة عوامل ذاتية وخارجية ومن أبرزها التدخل الايراني أعطى الانظمة المحافظة في المنطقة مزيدا من الثقة بالنفس بالرغم من كل الجلبة التي كانت تثيرها في أروقة المبنى الأنيق العديم الفائدة المسمّى بالجامعة العربية حول الوجود الايراني في السلطنة. من جهة اخرى فان اللغة التفاهمية الجديدة التي بدأت تشيع في علاقات السعودية باليمن الجنوبي لا شك تبعث الارتياح

النائب المحترم
عبد الله محمد النيباري

أو تشير — بالاحرى — المعلومات التي لا استطيع الجزم بها ، ولكني سمعتها وسمعها اخواني من مصادر مختلفة من ابناء الكويت ممن قاموا ببحوث جامعية بهذا الصدد تؤكد أو تشير الى ان مستوى الانتاج وطرقه تؤذي الحقول ، كما تبين أيضا ان الاستمرار في الانتاج بالمعدل الحالي سيؤدي الى نفاذ أو بداية نفاذ الثروة النفطية بعد ١٥ عاما ، على هذا الأساس سيادة الرئيس ، طرحنا سؤالا أو استجوابا الى السيد الوزير: لماذا لم تقم الوزارة بدراسة ما يسمى المعدل الأفضل للانتاج أو ما يسمى باللغة الانجليزية ، الذي يتناسب مع حقولنا النفطية ؟ لماذا لم تُجْرَ هذه الدراسة ؟ ولماذا لم يقم وزير المالية بتقديم الاستشارة وتقديم وجهة نظره بشأن تخفيض الانتاج ؟ يقول السيد وزير المالية ان مسألة تخفيض الانتاج هي مسألة حديث فيها طارئ ، ولم يستجد ولم يظهر الا بعد عام ٧٢ ، عندما ارتفعت الدخول ، أما في الفترة المنصرمة فلم تكن هنالك مطالبة بتخفيض الانتاج ، باعتبار ان معدلات الانتاج كانت تدر دخلا لا يكاد يفـي باحتياجاتنا ، سيادة الرئيس ، ان مطلب تحديد الانتاج — في حقيقة الا مر — لم يظهر عام ٧٢ ، ولكنه بدأ ظهوره منذ عام ٦١ ، وسبب انخفاض الدخول ليس معدلات الانتاج فقط ، وانما سبب انخفاض دخول دول النفط في عقد الستينات ، وهو انخفاض الاسعار من جهة وانخفاض معدلات الضريبة من جهة اخرى ، مما اتاح فرصة للشركة الاستعمارية المستغلة للنفط تحقيق أرباح فاحشة على حساب شعبنا والشعوب الاخرى ، لقد خفضت الاسعار منذ عام ١٩٥٩ واستمرت حتى عام ١٩٧١ ، بمعدل كان مستوى الأسعار في الستينات أقل مما هو عليه في عام ١٩٥٩ وقبل ذلك ، وانا — احيل السيد وزير المالية ليطلع على خطاب السيد رئيس الوزراء الذي ألقاه في افتتاح ندوة الاستثمارات الاحتياطية حيث اكد هذه الحقيقة ، ولعل هذه الحقيقة حقيقة بارزة تبنيها الاحصائيات ، حيث ان أسعار عام ١٩٥٩ أو١٩٥٨ كانت أكثر من ١٨٠ سنتا ، بينما استمرت في عقد الستينات ١٥٩ سنتا ، واذا اخذنا بعين الاعتبار انخفاض شروط التجارة لغير صالح الدول المنتجة ، واذا اخذنا بعين الاعتبار الآثار التضخمية على اسعار العملات ومعدلات الصرف ، فان الفارق في الاسعار بين عام ١٩٥٨ والفترة بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٧١ هو أكثر من عشرين سنتا ، اما بالنسبة لتحديد الانتاج فلا شك ان السيد الوزير مطلع على اقتراح فنزويلا الذي قدم لمنظمة الاوبك بتحديد الانتاج ، وكان هذا الاقتراح تحت البحث عام ١٩٦٤ ، نعم ، تحديد الانتاج لم يرفع كمطلب فقط من عام ١٩٧٢ ، وانما رفع منذ اوائل الستينات عندما شعرت بعض الحكومات

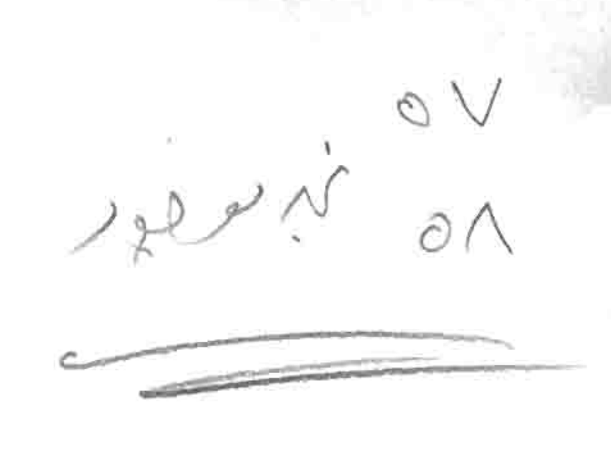
ومنها فنزويلا بان السبب في انخفاض الاسعار هو ما كان يسمى بزيادة انتاج النفط مقارنة بالطلب عليه ، ولا شك ان السبب في عدم تحديد الانتاج منذ عام ١٩٦٤ هو مواقف بعض الحكومات العربية ، وانا أسف ان اقول منها حكومة الكويت ، لو كانت الحكومات العربية — انا اقول بعضها — جادة ومدركة لحقيقة الوضع ، لكان واجبا أن تتخذ الموقف الذي اتخذته عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ ، هذا الموقف يجب أن يتخذ قبل عشر سنوات ، ولو اتخذنا ذلك لحققنا الدخل الذي يفي بالاغراض التي تفضل السيد الوزير وذكرها ، سواء احتياجات داخلية أو احتياجات خارجية وحافظنا على ثروتنا النفطية ، أما ما ذكره السيد الوزير من ان هنالك صيحات تتهم الشركات بالتآمر نتيجة لتخفيضها الانتاج في بعض الدول ، فأنا أؤكد له ان هذا صحيح ، وأنا شخصيا أعتقد أن سياسة — الشركات لم تكن سليمة ولم تكن في صالح الشعوب ، فقد كانت الشركات تتلاعب في الانتاج حسب مواقف الدول السياسية ، عندما أممت ايران سدت ايران ورفعت انتاج الكويت ، وعندما أممت العراق سدت انتاج العراق وأوقفته ونمّت انتاج الكويت والسعودية ، وعندما أرادت أن تصلح وضعها مثلا مع بعض دول الخليج ومع السعودية رفعت انتاج السعودية وخفضت انتاج الكويت ، عندما أرادت الشركات أن تحسن علاقتها — والدول التي تملكها الشركات — مع ايران رفعت انتاج ايران وثبتت انتاج الكويت والعراق ، نعم الشركات كانت دائما تتآمر وما زالت تتآمر وستبقى متآمرة على حق شعبنا وحقوق الشعوب المتخلفة مثلنا ، ولن ينتهي هذا الاستغلال إلا بالتخلص الناجز من نفوذ الشركات وتحقيق التحرر الاقتصادي وفرض السيطرة الوطنية ، أنا أقول فرض السيطرة الوطنية لأن النفوذ الأجنبي لا يمكن ان يزول إلا اذا كنسناه مثل الغبار ، لن يذهب بنفسه ، ولذلك فان المؤامرات من الشركات . . . على حقوق الشعوب وعلى حق شعبنا هي أمر مستمر ، وانا اعتقد ان مصلحتنا تتناقض مع مصلحة الشركات لأن خسارتهم ربح لنا وربحنا خسارة لهم ولا بد ان هذا التناقض يثير الآن . . . سيادة الرئيس انا اعتقد ان دخلنا من النفط يبلغ حوالي ثلاثة آلاف مليون دينار ، احتياجاتنا للانفاق في الميزانية العامة تبلغ (٦٠٠) مليون دينار ، لو قدرنا احتياجاتنا للمساعدات والالتزامات الخارجية ، وقلنا انها تعادل نصف الدخل أو نصف الانفاق ، أو قلنا انها حتى (٤٠٠) مليون دينار ، ومعنى ذلك ان احتياجاتنا لن تكون — بأي حال من الاحوال — أكثر من ألف مليون دينار ، فاذن سوف يكون عندنا فائض ألف مليون دينار **فأنا أقول يجب أن تحدد سياسة الانتاج بما يغطي احتياجاتنا من المال البالغ (١٠٠٠) مليون دينار**

وما عدا ذلك فهو زيادة في الانتاج لن تستفيد منها الكويت ، خاصة وأن الأموال السائلة دائما تكون معرضة لمخاطر عديدة جدا ، منها مخاطرة تخفيض العملة ، فلا يجوز اطلاقا الاستمرار في معدل الانتاج الحالي ، وكان على وزير المالية أن يطرح الدراسة التي تلبي هذا المطلب ، نقطة صغيرة فقط ، سيادة الرئيس ، حول موضوع الغاز لأن وزارة المالية والسيد الوزير دائما يرددون أننا اذا خفضنا انتاج النفط فهذا يؤثر على انتاج الغاز ، وأنا أقول وبمراجعتي مع بعض الاخوان المختصين ، وجدنا ان احتياجاتنا من الغاز ممكن ان توفر إذا أنتجنا (٨٠٠) ألف برميل يوميا فقط ، هذا اذا كان بدون عملية الحقن أي بدون إعادة الحقن في الآبار ، يكفي لاحتياجات الكهرباء ومنطقة الشعيبة الصناعية أن ننتج أقل من ألف برميل يوميا بدلا من (٣) ملايين برميل ، لكي نفي باحتياجاتنا من الغاز ، وأنا أقول إذا خفضنا الانتاج فنحن لن نحتاج الى اعادة الحقن ، وبالتالي نوفر كمية تبلغ (٣٨٠) مليون قدم مكعب وهي المخصصة لأعادة الحقن ، هذه الكمية توفر للاحتياجات ، وباعتقادي — وحتى لو حسبنا حساب اعادة الحقن — سيكفينا ان ننتج مليونا واربعمائة ألف برميل ، سيادة الرئيس ، اذن لو خفضنا الانتاج بمقدار النصف سيوفر لنا ذلك مقدارا من الغاز يتراوح بين (٨٠٠) مليون قدم مكعب ، وألف مليون قدم مكعب كافية لتغطية احتياجاتنا الاستهلاكية والصناعية . . . »

وفي موقع آخر من المضبطة ذاتها يقول النيباري :

« سيادة الرئيس ، أنا تحدثت عن ضرورة تحديد سياسة الانتاج ، واننا نأخذ على السيد وزير المالية والنفط وعلى الحكومة عدم اتخاذها الخطوات التي كان يجب ان تتخذها للمحافظة على الثروة البترولية وتحديد الانتاج بناء على سياسة مرسومة ، بحيث يدر الانتاج دخلا يغطي احتياجاتنا للانفاق الداخلي وللالتزامات الخارجية ، سيادة الرئيس ، وانا اعتقد ان رد الوزير يؤكد ولا يفند المآخذ التي طرحنا على اساسها الاستجواب بخصوص سياسة الانتاج ، **النقطة الثانية ، سيادة الرئيس ، تتعلق بموضوع الغاز** ، المفروض أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لعدم اهدار الثروة الغازية ، ولا شك ان احدى الوسائل للمحافظة على الثروة الغازية ، ولا شك ان احدى الوسائل للمحافظة على الثروة الغازية هي تخفيض الانتاج ، وتخفيض الانتاج يحقق لنا بالاضافة الى المحافظة على النفط نفسه — يحافظ أيضا على الغاز كما يحافظ على حالة الآبار ، حتى الآن لم يصل استهلاك الغاز الى ما يزيد في حدود ٤٠ ٪ فقط ، وحتى وفقا للبيانات المقدمة

من وزارة المالية والنفط ، **فان الغاز المهدور كان من الممكن أن يستفاد منه في التصنيع أو في اعادة حقنه . والمصيبة ، يا سيادة الرئيس ، انه كلما خرج هنالك مشروع وطني لاستغلال الغاز وجد معارضة من الحكومة ومن الشركات ، ثم لا يلبث بعد فترة الا ويظهر مشروع من شركة الـ (كي. او. سي) لاستثمار هذا الغاز ، هذا الكلام دار في هذا المجلس عام ١٩٦٥ ، ونفس الحوار الذي يدور بيننا الآن وبين السيد الوزير عبد الرحمن العتيقي دار بين السيد العضو عبد الرزاق الخالد والشيخ جابر الأحمد وزير المالية عام ١٩٦٥** . ووزير المالية في ذلك الوقت وعد بان الحكومة سوف تتخذ الخطوات اللازمة لاستثمار الغاز ، وكان على خلفه وزير المالية ان يتابع هذا الشوط ، ولكن — للأسف الشديد — لم يتم ذلك الى عام ٧١ ، **الى ان جئنا في هذا المجلس ووجدنا أن الحكومة وشركة الـ (كي. او. سي) لم يعطوا الغاز المطلوب لشركة البترول الوطنية ، وبعد الحاح اعطوها (٨٠) مليون قدم مكعب ، ثم تظهر لنا شركة الـ (كي. او. سي) بموافقة وزارة المالية والنفط بمشروع يحصل على (٢٣٠) مليون قدم مكعب من الغاز ، نفس القصة ، سيادة الرئيس . حصلت عام ١٩٦٣ عند انشاء المصفاة ، الحكومة والشركات قالوا ليس هناك غاز عندما احتاجت الحكومة غازا لمصفاة الشعبية** ، الآن سيادة الرئيس ، انا اعتقد ان هناك مخالفة — مثلما ذكر الاخوان — وهي ان توصية اللجنة صريحة بان يعطى الغاز لشركة البترول الوطنية ، لكي تشرف على استثماره وعلى تكوين لجنة كما اعتقد ، الا ان الوزير كون لجنة من وزارة المالية وسحب المشروع من شركة البترول الوطنية وتركه باشراف اللجنة ، سيادة الرئيس ، نحن لا نريد ان نحرض وزارة المالية والنفط ضد شركة البترول الوطنية أو شركة البترول الوطنية ضد وزارة المالية ، لكن نقول ما هي العبرة من اقتراحنا على المجلس أن يعطى شركة البترول الوطنية ؟ العبرة ان شركة البترول الوطنية فيها جهاز صناعي واقتصادي غير متوافر لدى وزارة المالية ، ومن صالح البلدان ان يوكل هذا المشروع لشركة البترول الوطنية ، واذا كان هنالك خشية من أن تذهب مرابح الغاز الى شركة البترول الوطنية ، فبامكان الحكومة أن تفرض ضريبة على شركة البترول الوطنية ، أو ان تعمل مشروع مشاركة بينها وبين شركة البترول الوطنية ، بحيث يعطى لشركة البترول الوطنية مجرد اجور رمزية ، فانا اعتقد ان هنالك مخالفة دستورية من ناحية وهنالك أيضا الحقيقة سياسة غير سليمة باعطاء مشروع الغاز للجنة في وزارة المالية ، وهذه اللجنة ليس لديها جهاز ، والذي حصل انها ذهبت وكتبت للشركات — بما فيها شركة الـ (كي. او. سي) — حتى يعيروها مهندسين ، بينما شركة البترول الوطنية موجود لديها مهندسون ، فانا اعتقد ان هذه السياسة


٥٧
٥٨

يبلغ (١٤٣٤) ، عام ١٩٧١ بعد عشر سنوات يبلغ عدد العاملين من الكويتيين (١١٥٣) بنقص عن عام ١٩٦١ يبلغ حوالي (٣٠٠) عامل ، زاما ارتفاع النسبة فلأن الشركة خفضت عدد العاملين فيها من ٦ آلاف الى ٣ آلاف ، فارتفعت نسبة الكويتيين ــ أي أن النسبة ارتفعت ــ لكن العدد الفعلي انخفض ، ارتفعت النسبة من ٢٣ ٪ الى ٤٠ ٪ ولكن ليس عن طريق زيادة العاملين الكويتيين ، انما عن طريق تخفيض جميع العاملين في الشركة ، فهذا هو التحايل والتآمر من قبل الشركات ، الذي لم تقف وزارة المالية والنفط في وجهه ، ولم تحاول استخلاص حق الشعب الكويتي . . . سيادة الرئيس ، إذا كان عدد العاملين عام ١٩٦١ (١٤٠٠) عامل فكيف يصبح عام ١٩٧١ (١١٠٠) ؟ المفروض على الأقل أن يصل الى (٢٥٠٠) عامل ، على الأقل يتضاعف في عشر سنوات ، فعدد الخريجين زاد ، وعدد المدربين زاد ، وعدد المتدربين زاد ، فأين الزيادة في عدد القوى العاملة ؟ ثم هناك شيء آخر ، أنا طلبت كشفا بالأسماء ، سيادة الرئيس ، من وزير المالية والنفط ، وحسبت المؤهلين من المهندسين في شركة ال (كي . أو . سي) على مدى ٤٥ سنة ، ما يزال عدد العاملين المؤهلين من المهندسين في شركة ال (كي . او . سي) لا يزيد على ٢٨ فردا فقط من مهندس وجيولوجي أو مهندس طبيعة عمله فني متعلق بالبترول ، بينما لو أردنا للمقارنة مع الشركات الوطنية ، فشركة البترول الوطنية فيها حوالي (٥٠) مهندسا ، وهي بادئة في سنة ١٩٦٨ ، معنى ذلك ان سبب انخفاض عدد القوى العاملة وعدد الفنيين من العاملين في النفط هو تراخي وزارة المالية ، ثم أحب ان اقول شيئا آخر : **ان عدد الموظفين الذين ذكرهم السيد الوزير معظمهم ، ونحن نراهم في العلاقات العامة ، وفي الصحافة ، وفي الأعمال التي هي في الحقيقة بعيدة ــ صحيح انهم موجودين في شركة النفط ــ لكن أعمالهم بعيدة عن صلب** النفط . طيب ، سيادة الرئيس ، أنا احب ان **أؤكد الموضوع حول الاحتياطي** أنا احب أن أقول شيئا فقط ، اؤكد ان الارقام التي عندي تتفق مع ما ذكره الاخ جاسم اسماعيل ، وهي أن الدخل من فوائد الاحتياطي ٢ ٪ فقط عام ٧٢ و ٧٣ وهو (١٦) مليون دينار فوائد (٦٠٠) مليون دينار ، وان خسائرنا من جراء تخفيض الجنيه الاسترليني ، الحقيقة تزيد بمبالغ كبيرة جدا دينار ، هذه خسائرنا عام ٧١ و ٧٣ يعني نحن الذي جنيناه من فوائد الاحتياطي في (٥) سنوات والذي لو ضربنا (١٦) مليون دينار في (٥) نجد اننا خسرنا (٨٠) مليونا من الاحتياطي في ضربتين وفي سنتين فقط ، فعلى هذا الأساس ، أنا اعتقد ان سياسة استثمار الاحتياطي سياسة غير سليمة ، واؤكد ما جاء به

الاخوان ، وأريد تفسيرا من السيد وزير المالية للفرق بين الرقم الذي أعطاه جاسم وهو (١٦) مليونا وبين ال (١٠٠) مليون التي قالها لنا في البيان ، وكيف حسبها هو؟ لأنه غير معقول ان يرتفع الدخل في خلال سنة واحدة من (١٦) مليونا الى (١٠٠) مليون على نفس المبلغ من الاحتياطي ، **شكرا** ، **وأنا آسف لأنكم لم تعطوني الوقت لأكمل** »

هذا ولقد تنبّه النائب المحترم عبد الله النيباري لقضية اقتصادية مركزية وهي **قضية الأراضي في الكويت وكيفيات استخداماتها ومساحاتها وأسماء الأشخاص ممن يستخدمونها** ، ويكفينا هنا أن نثبّت سؤاله الخطير حول هذا الموضوع والجواب الذي يكشف حقيقة الأمور في هذه القضية الذي تلقّاه من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . لو لم يكن هناك مجلساً للأمة من أين نعرف مثل تلك المعلومات؟ وكيف يحق لمواطن من المواطنين أن يطرح سؤال بهذه الأهمية والخطورة ويتلقى جواباً رسمياً كاشفاً لناحية من أخطر النواحي والزوايا في البُنية الطبقية ولا أقول فقط الاقتصادية للكويت . فقط أطلب من القارئ أن يدرس مساحات هذه الأراضي ومواقعها وايجاراتها التافهة الزهيدة ويقارن ذلك بمساحات الشقق التجارية وايجاراتها وبأسعار الأراضي في مناطق متعددة من الكويت ويخرج بعد ذلك بالنتائج التي يراها .

التاريخ: ١٩٧٤/١/١٦
٦٤/٤/٣/٦

سعادة رئيس مجلس الأمة الموقر

تحيـــة طيبة وبعد،

أرجو توجيه السؤال التالي الى السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الموقر.

السؤال

سبق ان ادلت الحكومة ببيان بشأن الأراضي خارج حدود التنظيم الواقعة ضمن أملاك الدولة وأفادت ان الأراضي التي سيّجت وأقيم عليها مباني قبل تاريخ معيّن سيمنح مسيجوها ومقيمو المباني عليها حق استخدامها مقابل دفع بدل ايجار.

فأرجو اعطائي بيانا بأسماء الأشخاص ممن يستخدمون مثل هذه الأراضي مقابل بدل ايجار، وما هي مساحات هذه الأراضي ومواقعها وطبيعة الاستخدام والمنشآت والتسييج وقيمة ما يدفعه كل منهم من أجر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مقدم السؤال
عبد الله محمد النيباري

التاريخ ١٤ مارس ١٩٧٤
اشارة ١٠٠ — ٤٧٨

سعادة رئيس مجلس الأمة الموقر

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : سؤال العضو عبد الله محمد النيباري بشأن الأراضي الواقعة خارج حدود التنظيم .

فبالاشارة الى كتاب سعادتكم رقم ٤٨٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٦ المتضمن السؤال المنوه عنه أعلاه .

يسرنا أن نرفق لكم كشفا يبين أسماء الأشخاص ممن يستخدمون الأراضي الواقعة خارج التنظيم العام ، مع بيان مساحات هذه الأراضي ومواقعها وكذلك قيمة ايجار كل منهم وذلك طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ ، أما طبيعة استخدام هذه الأراضي فانها في الغالب مرابع مسيّجة بسياجات مبنية أو شائكة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الدولة
لشئون مجلس الوزراء

اسم المستغل	الموقع	المساحة متر مربع	الايجار السنوي	
			فلس	دينار
الشيخ علي فهد السالم الصباح واخوانه	خيران	٣٩٤١١٠	٤٤٠	١٥٧٦
الشيخة لولوه ناصر الصباح	جنوب معسكر الصباعية	٥٨	٢٣٥	ـ
الشيخ عبد الله المبارك الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٩٣٩٣٠٠	٢٠٠	٣٧٥٧
فهد جاسم الدبوس	جنوب ميناء عبد الله	٦٤١٨٠	٧٢٠	٢٥٧
الشيخ عبد الله المبارك الصباح	الصباعية	١٢٠٥٥٠	٢٠٠	٤٨٢
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	ميناء عبد الله	١٩٨٧٧٠	٠٨٠	٧٩٥
الشيخ دعيج السلمان الصباح	الجليعة	٦٦٨٤٣	٣٧٥	٢٦٧
الشيخ حمود السلمان الصباح	جنوب معسكر الصباعية	٤٦٦٧٠	٦٨٠	١٨٦
الشيخ دعيج السلمان الصباح	ميناء عبد الله	٤٧٦٦٠	٦٤٠	١٩٠
سيف مرزوق الشملان	ميناء عبد الله	٦٧٢١	٨٨٥	٢٦
الشيخ ناصر الصباح الناصر الصباح	الجليعة	٣٥٠٣٧٠	٤٨٠	١٤٠١
الشيخ جابر عبد الله الجابر الصباح	الجليعة	٩٨٦٥	٤٦٠	٣٩
عبد اللطيف ثنيان الغانم	الصباعية	١٩٤٢٥٠	٠٠٠	٧٧٧
الشيخ مبارك صباح الناصر الصباح	الجليعة	٣٩٢٥	٧٠٠	١٥
الشيخ جابر الأحمد ـ شركة الغانم والخوري للانشاءات	ميناء عبد الله	٣٨٥٠٧	٠٣٠	١٥٤
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	الجليعة	٣٩٢٦٨٢	٧٢٨	١٥٧٠
خالد عيسى الصالح	الجليعة	١٩١٠٠	٤٠٠	٧٦
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	الصباعية	٣٠٨٦٠	٤٤٠	١٢٣
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	الجليعة	٢٩٢٢٣٠	٩٢٠	١١٦٨
والدة الشيخ خالد العبد الله السالم الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٣٨١٧٠٨	٨٣٠	١٥٢٦
الشيخ علي عبد الله الجابر الصباح	جنوب ميناء عبد الله	١٥٩٤٩٣٦	٧٤٤	٦٣٧٩
الشيخ جابر العبد الله الجابر الصباح	جنوب ميناء عبد الله	١٥٤٤٦٣٧	٥٤٨	٦١٧٨
الشيخ دعيج السلمان الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٩٩١٢٥٠	٠٠٠	٣٩٦٥
الشيخ عبد الله الصباح السعود الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٤٠٩٧٠٠	٨٠٠	١٦٣٨
الشيخ ناصر صباح الناصر الصباح	جنوب معسكر الصباعية	٣١٨٠٣٥٠	٤٠٠	١٢٧٢١
عبد اللطيف ثنيان الغانم	الصليبية	١٨٤٧٠	٨٨٠	٧٣
الشيخ ناصر صباح الناصر الصباح	العارضية	١٩٠٧٨	٣١٥	٧٦
ارشيد القفيدي	العارضية	١٠٥٨٣	٣٣٠	٤٢
عبد الله القفيدي	العارضية	١١١	٤٤٥	ـ

ملحـــــق رقـم ١٩٠

اسم المستغل	الموقع	المساحة متر مربع	الايجار السنوي فلس	دينار
حمد محمد الريش وأولاده	العارضية	٦١٩١	٧٦٥	٢٤
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	الصليبية	٢٣٨١٦٦٠	٦٤٠	٩٥٢٦
الشيخ فيصل السعود الصباح	الصليبية	٣٣٣٨٥٥	٤٢٠	١٣٣٥
الشيخ سالم صباح الناصر الصباح	العارضية	٨٢٥١٠	٠٤٠	٣٣٠
الشيخ سالم العلي السالم الصباح	الصليبية	٣٨٢٢٥	٩٠٠	١٥٢
مبارك الحساوي	الصليبية	١٤٣٩٠	٥٦٠	٥٧
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	الجليعة	٧٤٢١٩	٨٧٦	٢٩٦
احمد البشر الرومي وحمد الرجيب	الضباعية	١٩٢٢٨	٩١٢	٧٦
يوسف أحمد الغانم	الصبية	٩٠٠١٠	٠٤٠	٣٦٠
يوسف احمد الغانم	الصبية	٣٥٠٧٠	٢٨٠	١٤٠
الشيخ عبد الله الجابر الصباح	شرقي المطلاع	٥٠١٩١	٧٦٤	٢٠٠
الشيخ عبد الله الجابر الصباح	الخويسات	٢٦٠٢٦٥	٠٦٠	١٠٤١
الشيخ علي عبد الله الجابر الصباح	الخويسات	١٦٦٣٣٦	٣٤٤	٦٦٥
الشيخ ابراهيم الدعيج الصباح	الخويسات	٦٤٥٤٥	١٨٠	٢٥٨
خالد عيسى الصالح	الخويسات	٤٦٠٠	٤٠٠	١٨
مبارك شلاش الحجرف	الخويسات	١٢٦٥٨٠	٣٢٠	٥٠٦
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	شمالي المطلاع	١٠٢٥٩٨٧	٩٤٨	٤١٠٣
شايع أبو شيبة	الشقايا	١٠٧٧	٣٠٨	٤
عبد الحميد يوسف العيسى	الضباعية	١٢٩٧٥	٩٠٠	٥١

• انظر: **الكويت اليوم**، ملحق خاص بمضابط مجلس الأمة، ملحق رقم ١٩٠، صدر بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٥، ص٩ــ١٠

(٢) التضخم ومكافحة الغلاء

وقد لقي هذا الموضوع اهتمام كل النواب وتركز النقاش حوله في عديد من الجلسات ومع انه طرح عدة مرات الا ان توقيت طرحه بشكل جدي واستجواب وزير التجارة حول ذلك السيد خالد العدساني كان عملا موفقا أعطانا نحن المواطنين فكرة جيدة عن الدرجة العالية والمخيفة لانكشاف الوضع الاقتصادي في الكويت للتقلبات الاقتصاديه والمالية الدولية من جهة ووجود طبقة سميكة من المتفعين بذلك محليا مما فسر لنا أن الحل الجوهري للقضية لا يكمن في زيادة الرواتب بقدر ما يكمن في إجراءات جذرية لا شك تخدم الصالح العام ولكن تتضرر منها طبقة التجار الرهيبة النفوذ محليا . يكفي مجلس الأمة أمانة أنه عرّى هذه الوضعية الاقتصادية المريضة . ولنترك مضبطة الجلسة الحادية والعشرين/ط المعقودة يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع ثاني سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ١٤ مايو ١٩٧٤ م لتتكلم . **يقول السيد يوسف الرفاعي** :

«سعادة الرئيس ، هناك نقاط في السؤال لم يرد عليها جواب ممثل تاريخ الأساس أي الوقت الذي يبدأ منه تطبيق علاوة الغلاء والحكومة أو الوزارة المختصة لم تجب على هذه الفقرة من السؤال ، والحقيقة أن هذا شئ مهم بالنسبة للموضوع ، **وكثيرا ما تكون في الأسئلة نواح هي النواحي المهمة والحكومة إذا ما أوردنا أسئلة على شكل نقاط (١) و (٢) و (٣) و (٤) فانها تجيب على السؤال مجملا وتخلط الأول بالثاني وتضيع علينا الأسئلة الحساسة في الاجابة** ، سعادة الرئيس ، الذي سمعناه بتاريخ ٤/١٨ أن الحكومة شكلت لجنة لدراسة موضوع الغلاء ، ونحن الآن بتاريخ ٥/١٤ — علما بأن اللجنة أعطيت مهلة لمدة ثلاثة أسابيع — وحتى الآن — لا أدري — إن كانت قد ظهرت نتيجة لهذه اللجنة التي شكلتها الحكومة وأعطتها مهلة لمدة ثلاثة أسابيع ، وها هي الثلاثة أسابيع قد انقضت ، **وأنا أعتقد أن الحكومة أرادت بهذه الخطوة أن تأخذ زمام المبادرة من المجلس فقط** ، حتى لا يسير المجلس في دراسة الاقتراح الذي تقدم به الزميل المحترم الأخ عباس حول موضوع الغلاء ، **فالحكومة أعلنت هذا الاعلان حتى تأخذ زمام المبادرة ويتخدّر المجلس ويبرد بالنسبة لدرس الموضوع** ، وتكون النتيجة لا شئ ، كما هو حاصل الآن ، سعادة الرئيس ، ان عدم تصويتنا على الاستجواب المقدم للسيد وزير التجارة ، وعدم نجاح الاستجواب لا يعفي سعادته من المسؤولية لينام على فراش من حرير تجاه مشكلة الغلاء ، ويترك الغلاء مستشريا في البلاد ، بل يجب



النائب المحترم : السيد يوسف الرفاعي

أن يشكل هذا حافزا لسيادته لكي يرفع سيف عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — في وجه الغلاء والجشع والاحتكار ، وعجز الأجهزة ، سواء في وزارته ، أو في الجمعيات التعاونية ، أو شركة التموين أو اتحاد الجمعيات ، نعم ، يجب أن يكون ذلك حافزا للعمل والحزم والجرأة والاصلاح ، لا أن تعتبر القضية قد طويت ووضعت على الرف . **سعادة الرئيس ، السوق السوداء موجودة فعلا وحتى في الجمعيات التعاونية ، هناك أشياء من المواد المفقودة في السوق وغيرها ، تسأل عنها فيقال غير موجودة ، وتعطى لأناس مخصوصين ، هناك عجز وشلل في الأجهزة الحكومية المختصة بالغلاء ، مثلا ، بالنسبة للذي حصل في منطقة الفروانية وتوابعها ، والذي حصل في منطقة الفحيحيل وتوابعها ، والذي حصل في منطقة المنصورية والمرقاب ، فالحكومة تصرح بأن لديها حوالي (٢٠٠) ألف كيس من السكر ، ولكن السكر مفقود في هذه الجمعيات ، يذهب المواطن فيُقال له غير موجود ، وهناك جمعيات تغلق أبوابها وتقول ليس عندي شئ** ، لم يعطني اتحاد الجمعيات شيئا ، فالمواطنون ينتظرون ، والحكومة تقول عندي (٢٠٠) ألف كيس ، والسوق السوداء قائمة على قدم وساق ، وهذا عجز ، لانه اذا كان لديكم (٢٠٠) ألف كيس ، فلماذا تكون هناك أزمة نقص في السوق ؟ اذن هناك سوء توزيع وسوء تدبير ، فالسكر موجود ، والغلاء موجود ، والاحتكار موجود ، وما الذي يمنع من ان تنتقل هذه الـ (٢٠٠) ألف كيس وتوزع وتحل الازمة ؟ لماذا هيَ مكدسة في المخازن والناس يبحثون عن السكر فلا يجدونه ؟ ويبحثون عن الارز فلا يجدونه ؟ الشركة تصرح بان الكميات موجودة وهي أكثر من حاجة السوق ، اذن لماذا هي مفقودة ؟ هذا دليل العجز . سعادة الرئيس ، عندنا في منطقة المنصورية تجد ان أهالي المنطقة حائرون ، فهم يذهبون الى جمعية القادسية ، فيقال لهم انكم غير تابعين لنا ، ويذهبون الى جمعية الضاحية فيقال لهم انكم غير تابعين لنا ، فاصبحوا حائرين ، وكذلك أهالي منطقة الفحيحيل حائرون ، فلمن يتجهون ؟ المفروض ان اتحاد الجمعيات يعطي واحدة من الجمعيتين ، جمعية القادسية أو جمعية الضاحية ، ويقول لها وزعي على أهالي المنصورية ، ووزعي على أهالي الفحيحيل ، ووزعي على أهالي المرقاب ، ويعطي لفرع الفحيحيل ويقول لهم وزعوا على أهالي منطقة الشعيبة والوفرة والمناطق الأخرى الضائعة ، سعادة الرئيس ، **أنا أطالب المجلس بأن يقر علاوة الغلاء فورا ، لان الحكومة عجزت عن تقديم الحلول المناسبة بعدما أعلنت انها أخذت زمام المبادرة من المجلس** ، وهناك مشروع مدروس وجاهز .

سعادة الرئيس انه حتى في الدول التي تهيمن الدولة على الاستيراد والتصدير والتوزيع كالعراق وسوريا ، كل هذه الدول أقرت علاوة الغلاء ، وحتى في العراق المعروف بموارده المحدودة ورواتبه القليلة ، زادت الرواتب كلها للجيش للمدنيين وللجميع وذلك لسببين ، الأول ان الغلاء عالمي كما اعترف وأكد السيد الوزير والحكومة وثانيا لان الدخل تضاعف عدة مرات وزادت اسعار السلع والبضائع المستوردة من الدول التي ارتفعت عندها اسعار النفط والطاقة ، وكل مستهلكاتنا مستوردة سعادة الرئيس ، **علاوة الغلاء يجب ان تكون للانسان في الكويت بغض النظر عن الجنسية واللون والدين ، وهذا هو حكم الشرع الاسلامي الحنيف** ، ويجب المسارعة فيها ، والافضل دمج شركة التموين في اتحاد الجمعيات ما دام ان عملها واحد ، حتى لا تتكرر الأجهزة ولا يحصل الخلاف الحقيقي أو المفتعل الذي نسمع عنه ، والذي يذهب ضحيته المستهلك . سعادة الرئيس ، ان تسعير بعض الاصناف كالسكر وغيره مع انعدام وجوده في الجمعيات ضاعف المشكلة وعقدها ، لان التاجر لا يبيع ولا يلتزم بسعر الحكومة مدعيا الخسارة ، والجمعيات لا توفر المادة المطلوبة ، فعليه زاد البلاء بهذه التسعيرة التي أضرت ولم تنفع ، واضطر الناس مكرهين الى تجاهلها ولو كانت لصالحهم فالمواطن يذهب الى التاجر في السوق ويقول له بعني سكرا ، فيقول له التاجر بـ (٥) دنانير ، يقول له التاجر اذهب اشتر من الجمعيات فأنا رجل اشتريته بأكثر من (٥) دنانير ، فلا التاجر يبيعه ، ولا هو موجود في الجمعية ، فالمواطن يضطر ان يشتريه بالسعر الغالي مكرها مرغما ، واذا طلب ايصالا من التاجر ، فان التاجر يرفض ان يعطيه ايصالا ، ويقول له انت قصدك ان تشتكي علي ، فيبيعه بأغلى من التسعيرة ولا يعطيه ايصالا ، سعادة الرئيس ، الطحين يهم أهالي البادية والطبقات الفقيرة ، لذلك يجب توفيره في مناطقها ، لانه يباع حاليا في السوق السوداء لهؤلاء المساكين ، **سعادة الرئيس ، ان الوضع الحالي أثبت عجز وفشل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر ، وعلى الحكومة ان تعترف بذلك وأن تلتزم بروح الدستور ، ورغبات الأمة التي تطالب بتطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي العادل** ، سعادة الرئيس ، لما تنافس وتسابق المجلس ، والحكومة على المساعدات العربية الواجبة ، توصل الطرفان بسرعة الى الحل المنشود ، فلماذا لم ولما يحصل هذا بالنسبة للغلاء ؟ لماذا عندما تنافست الحكومة والمجلس على المساعدات أقرت بسرعة ؟ والآن التنافس على الغلاء فلماذا لا يؤدي الى حل المشكلة ؟ سعادة الرئيس ، ان اللجنة التي شكلتها الحكومة ضعيفة وبطيئة وبعيدة عن الجهات المختصة كوزارة التجارة ،

وأمل ان تصلنا من مجلس التخطيط قبل وصول مشروع قانون الضمان الاجتماعي ، اذا كان لم يصل حتى الآن ، سعادة الرئيس ، **الحكومة مشغولة بالاصلاح بين عدن وظفار ، وليتها تصلح أولا ما بينها وبين الشعب في الغلاء وغيره ، وليتها تصلح ما بينها وبين الشقيقة العراق ، والاقربون أولى بالمعروف ، الا اذا كان شعارها عندي دواء لغيري وليس عندي دواء لنفسي ، فهذا كأنها تريد تغطية الفشل في الداخل بتحركات ونشاطات على الصعيد الخارجي** كما يفعل نيكسون . سعادة الرئيس ، أنا أطالب بحل وفوري للغلاء ، فان الامر قد زاد تعقدا وشكرا . » *

(٣) قانون التأمينات الاجتماعية :

وافق مجلس الأمة في جلسته بتاريخ الاثنين ١٩ يوليو ١٩٧٦ على قانون التأمينات الاجتماعية ، كما وافقت عليه الحكومة بشكله المعدل من قبل لجنة الشؤون المالية والاقتصادية . ويعتبر هذا القانون من المنجزات الرئيسة لشعبنا في الكويت من خلال مؤسسته البرلمانية مجلس الأمة . ان الدولة كتركيب سياسي تتطور من مرحلة الى أخرى أكثر نضوجا . يقول مدرسو العلوم الاجتماعية ان شكل الدولة البدائي في مراحل تطورها الأولي ما نستطيع ان نصفه **بالدولة الحارسة** ثم تطورت لتصبح **الدولة القاضية** ثم ما تعيشه الدولة حاليا من تطور في صورة **دولة الخدمات** ، أما الشكل المستقبلي للدولة أو الطموح الذي يجب أن تتجه لتحقيقه هو **دولة الضمان الاجتماعي** . ولقد دفع مجلس الأمة الكويتي الدولة لتأخذ هذا الاتجاه التقدمي العمراني واضعا في الاعتبار مصالح الجماهير الأوسع في الكويت .

يتولى نظام التأمينات الاجتماعية الواردة في المشروع مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة تسمّى « المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية » وتكون لها الشخصية المعنوية وتخضع لاشراف وزير المالية (مادتان ٣ و ٤) وتمثل في مجلس ادارتها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وديوان الموظفين وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت ، ويشمل مجلس الادارة ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص — مادة ٥ — بما يكفل الاستفادة من آراء وخبرات هذه الجهات في دفع عجلة النظام وتطوير وتحسين الخدمات التي يؤديها .

* راجع مضابط جلسات مجلس الأمة منذ ١٩٧١ وبالذات : ١٩٧١/١١/٢٧ ، ١٩٧١/١١/٣٠ ، و ١٩٧١/١٢/١٤ حيث بحثت في هذه الجلسات مشاريع قوانين بمنح علاوة غلاء معيشة للموظفين والمستخدمين والعمال .

وتحقيقا لاغراض هذا النظام وحتى تستطيع المؤسسة النهوض بأعبائه على خير وجه فقد تضمن المشروع عدة أحكام أهمها :

١ ـ التزام الخزانة العامة بسداد أي عجز في أموال المؤسسة مادة ـ ١١ ـ .

٢ ـ منح امتياز للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام القانون على جميع أموال المدين بحيث تستوفى بعد المصروفات القضائية مباشرة ـ ماده ١١٣ ـ .

٣ ـ اعفاء المؤسسة من الرسوم القضائية بالنسبة الى الدعاوي التي ترفعها ـ ماده ١١١ـ .

٤ ـ استيفاء حقوق المؤسسة بطريق الحجز الاداري ومع اعتبار قرار مدير عام المؤسسة بتسوية هذه الحقوق بمثابة سند تنفيذي ـ ماده ١١٣ ـ .

٥ ـ منح موظفي المؤسسة الذين ينتدبهم الوزير صفة الضبطية القضائية لضبط المخالفات التي تقع لاحكام هذا المشروع وتحرير محاضر بها ـ ماده ٩٧ ـ .

٦ ـ أيلولة جميع الغرامات والمبالغ المحكوم بها عن مخالفة أحكام القانون الى المؤسسة ـ ماده ١٢٤ ـ ، مع تجريم الافعال التي يتحايل بها أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم على أحكام هذا القانون للحصول على مستحقات من المؤسسة دون وجه حق أو للتهرب من أداء أموال للمؤسسة ـ ماده ١٢٠ ـ .

تمويل النظام :

يقوم نظام التأمينات الاجتماعية على أساس انشاء ثلاث صناديق مستقلة عن الخزانة العامة ، أولها لتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاه ــ الباب الثالث ــ وثانيها لتأمين اصابات العمل ــ الباب الرابع ــ ، وثالثهما للتأمين الاختياري ــ الباب السادس ــ وتتكون موارد كل صندوق من اشتراكات يؤديها بالنسبة للصندوق الأول كل من المؤمن عليهم المنتفعين بهذا النظام وأصحاب الاعمال والمساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لذلك ــ ماده ١١ ــ وبالنسبة للصندوق الثاني يؤديها اصحاب الاعمال وحدهم ــ ماده ٣٣ ــ أما الصندوق الثالث فيؤدي الاشتراكات الواردة به المنتفعون بنظامه ــ ماده ٥٤ ــ .

وقد روعي في المشروع المعدل تخفيض نسبة ما يؤديه المؤمن عليهم في الصندوق الأول من ٦٪ الى ٥٪ من المرتب مقابل زيادة نسبة ما يؤديه أصحاب الاعمال من اشتراكات وبما يعوض نسبة مساهمة الخزانة العامة والتى كان يحددها المشروع المقدم من الحكومة بـ ٣٪ من مرتبات المؤمن عليهم فرؤي ان تكون هذه المساهمة من الخزانة العامة طبقا لما تخصصه الدولة في الموازنة العامة المختلفة التي ادخلت في المشروع بعد التعديل .

وقد قدرت الاشتراكات الواردة في المشروع ومجموعها ١٥٪ من مرتبات المؤمن عليهم بالنسبة الى الصندوق الأول و ٢٪ من مرتباتهم بالنسبة الى الصندوق الثاني وبنسب تختلف حسب السن وشريحة الدخل بالنسبة الى الصندوق الثالث على أسس اكتوارية وفنية بحيث تكفي لمواجهة الاعباء الناتجة عن المزايا التي يرتبها المشروع للمنتفعين بأحكامه حتى يكون مكفولا لنظام التأمينات الاجتماعية عنصري الثبات والاستقرار.

الشمول في التطبيق:

يتسم المشروع بشمول في التطبيق فيخضع لاحكام البابين الثالث والرابع منه كافة الكويتيين الذين يعملون لدى صاحب عمل سواء في القطاع الحكومي او في القطاع الاهلي أو في القطاع النفطي، وسواء أكانوا يعملون بمرتب أم بدون مرتب اذ رؤي في المشروع المعدل الا يقتصر سريانه — كما جاء في المشروع المقدم من الحكومة — على من يعملون بدون مرتب من أفراد أسرة صاحب العمل بل يمتد ليشمل كل من يعمل لدى صاحب عمل بدون مرتب سدا للذرائع وحتى لا يتخذ أصحاب الاعمال شرط المرتب سبيلا للتحايل على أحكام هذا القانون وقد يصدقهم على ذلك العمال أنفسهم هربا من الاستقطاع من مرتباتهم عن قصر نظر لا يخلو بعض العمال منه فتصبح الفائدة المرجوة من هذا النظام — ماده ٢ من قانون الاصدار — ويمتد التأمين الاختياري — الباب الخامس — ليظل أصحاب الأعمال أنفسهم والمشتغلين لحسابهم وذوي المهن الحرة وأعضاء المجلس البلدي والمختارين كما رؤي تعديل المشروع المقدم من الحكومة بما يفتح الباب لافادة هذه الهيئات من هذا التأمين الزاميا في مرحلة تالية وكذلك لافادة فئات أخرى من غير الفئات التي وردت في المشروع من التأمين الاختياري بقرار يصدر من الوزير تحقيقا للمرونة اللازمة حتى لا يكون القانون عرضة للتعديل من آن لآخر وطالما ان انتفاع الفئات الجديدة سوف يكون اختياريا في جميع الأحوال — مادة ٥٣ — كما عدّل المشروع بما يتيح بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة انتفاع كل هذه الفئات بتأمين اصابات العمل وكان مشروع الحكومة يقصر انتفاع المؤمن عليهم في التأمين الاختياري على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فقط — ماده ٥٥ —.

ستثبت الأيام ان يوم الاثنين ١٩ يوليو ١٩٧٦ وهو يوم موافقة واقرار مجلس الأمة لقانون التأمينات الاجتماعية يوما مشرقا من أيام الكويت.

فشكرا لمجلس الأمة.

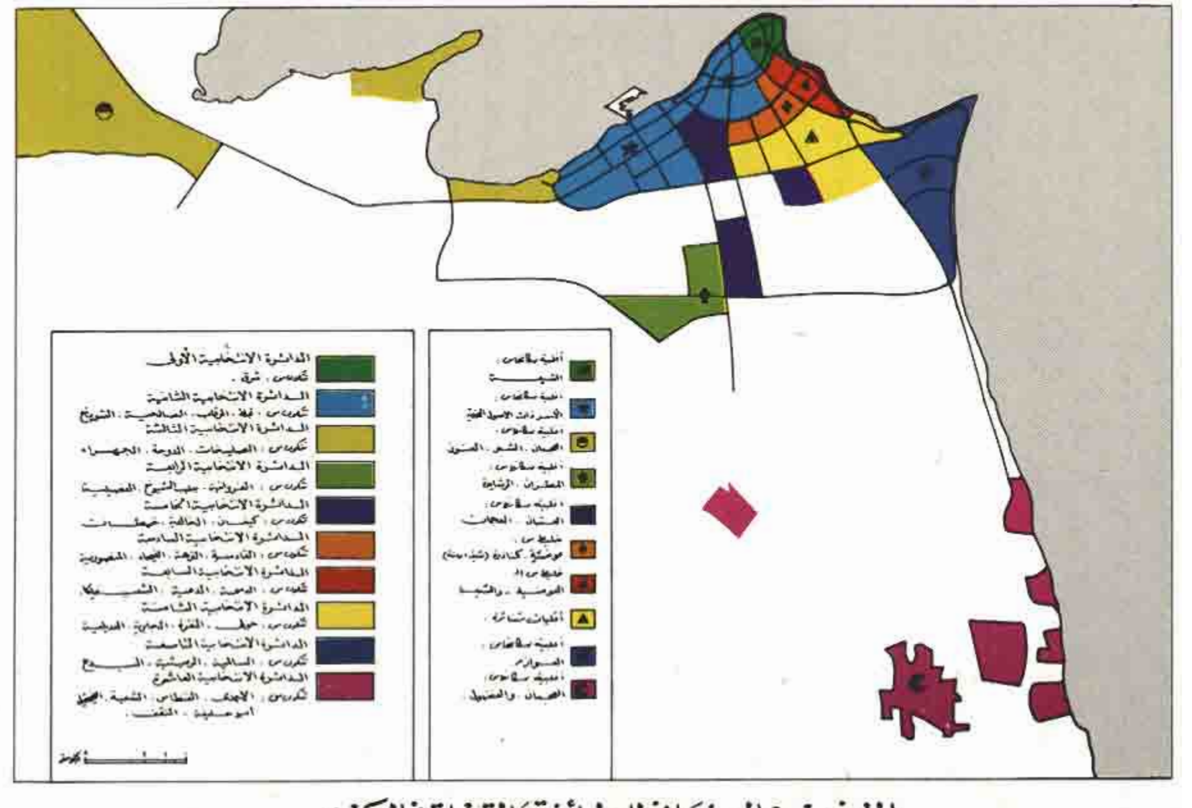
(٤) الفساد الأداري :

تبرز أهمية هذا الموضوع بوضوح اذا ربط بالموضوع الأول . فاذا كانت الثروة الكبيرة الدائمة قد تسمح بغض النظر عن الفساد وعدم الكفاءة ، فان وضعنا المقبل لا يمكن أن يسمح بذلك لأنه يهدد مستقبلنا بالخطر . ومن الأمور الملاحظة ان المجلس من خلال نقاشاته قد ركز على ضرورة تطهير الجهاز الاداري ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب خصوصا بعد توقف الاجراءات المحدودة التي تمت في هذا الاتجاه في كل من وزارة الاشغال والداخلية و بعض الشركات ٧١ـ١٩٧٢ . طبعا هذا الموضوع يأخذ صفة الخطورة بعد معرفة كون النفط سينضب في المستقبل المرئي . لا شك بأن هذا الموضوع قد اعطي حقه من البحث والنقاش في المجلس خلال دوراته التشريعية المتعددة .

(٥) مستقبل الكويت بعد النفط والغاز :

لا شك ان المجلس نجح في ابراز خطورة هذا الموضوع . ان مجرد النقاش حول هذا الموضوع جعل المواطن العادي يبدأ بوعي حقيقة زوال النفط في المستقبل وهذا أمر مهم للغاية لأن ذلك سيخلق في المواطن شعورا بالمسؤولية لم يكن متوفرا في الماضي اذ كان الجميع نائما على حلم لذيذ هو الاعتقاد بان النفط ازلي واننا نستطيع ان نصرف ونبذر ونسمح للدولة ان تسرف وتبذر في الصرف وتتهاون مع المبذرين وسارقي أموال الدولة دون ان يشكل ذلك أي خطر على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا . لا بل ان الكثيرين لا يرون أي خطر علينا في تدني انتاجية الفرد الكويتي أو حتى عدم التخطيط العلمي الصحيح للمستقبل بسبب الاحساس بضمان المستقبل الذي يوفره النفط . ان وعي المواطن لكون النفط مقبل على الانتهاء لا شك سيساعد في خلق نوعية أخرى من المواطنين تتصرف بشكل مسؤول مما كان متوقعا ان يغير موقف المواطن العادي من كثير من المسائل الحيوية الحساسة و بالتالي سوف يكون مؤثرا في سياسات الدولة . لا شك ان المجلس قد أحرز نجاحا بالنسبة لهذا الموضوع الشديد الخطورة .

• أنظر النقاشات الطويلة في الكويت اليوم (الجريدة الرسمية) حول السياسة النفطية واتفاقية المشاركة واستجواب وزير المالية في الملاحق : ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ والصادرة بتواريخ ٧٤/١٢/٣١ ، ٧٥/١/٤ ، ٧٥/٢/١١ ، ٧٥/٣/١١ ، ٧٥/٣/١٨ على التوالي .



التوزيع الجغرافي للطائفة والقبيلة في الكويت

أثر القبيلة والطائفة على ـ الانتخابات في الكويت ـ

كان للقبيلة والطائفة أثر مباشر على التجربة الديمقراطية الفريدة التي مرّ بها الكويت . ولقد كان للتوزيع الجغرافي للقبيلة والطائفة أثر كبير في كل ذلك . وحيث ان أثرهما كان سلبيا للغاية ووسيلة سهلة لانقيادها للسّلطة ، استطاعت الأخيرة من خلال ذلك أن تُفتّت المشاركة الشعبية وبالتالي أن تُخفّف الضغط على عملية القرار السياسي . أيضاً من خلال أثر القبيلة والطائفة في المجلس التشريعي استطاعت السلطة أن تُطوّق العناصر الوطنية ذات الاتجاهات المعارضة . وبتحكمها في تقسيم الدوائر الانتخابية ونقل الأصوات استطاعت السلطة أن تتحكم — بشكل عام — في هويّة المجلس قبل انتخابه وبالتالي في حجم ما هو مسموح من معارضة لها . أكثر من ذلك فقد لعبت السلطة بورقة القبيلة والطائفة من خلال جداول قيد الناخبين . فالملاحظ لحركة تسجيل وقيد الناخبين في الجداول منذ مجلس ١٩٦٧ المزوّر ، لاحظ بأن هناك حركة مكشوفة لتسريب عناصر معيّنة تشكّل ثقلا لصالح بعض أطراف السلطة تحسم في النهاية نتيجة انتخابات مجلس الأمة لصالحها . وقد وضح ذلك تماما في سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، وتكرّس بشكل أوضح في انتخابات مجلس الأمة لسنة ١٩٧٥ ، حيث أُغرقت كثير من المناطق قبليا وطائفيا وعائليا لصالح بعض أطراف السّلطة في محاولة للضغط على العناصر والقوى الوطنية انتخابيا ، وقد نجحت في كثير منها . حتى أصبحت كثير من الدوائر الانتخابية شبه مقفلة بوجه كل العناصر والقوى الوطنية ، للحد من انتشارها على صعيد العمل البرلماني ، الاّ أنه بالرغم من هذا المكسب الذي حققته السلطة والذي جاء بتركيبة مرضيّ عنها لمجلس الأمة ، فان الأمر — بالنسبة للأخيرة — لم يخل من عبء بدأت تعاني منه بعض الشيء .

فحركة التجنيس العشوائية والمطالب التي بدأ ممثلو تلك القوى يطرحونها لم تعد سوى مطالب أكثرها هامشي ، مما أحرج كثير من الوزراء حتى في عملهم اليومي في وزاراتهم ، وشكّل ذلك عبئا ثقيلا بعد تزايد حدّة ظهور أصوات التفرقة الطائفية والقبلية وغيرها . هذا الواقع بات مطروحا في الأيام الأخيرة للتجربة الديمقراطية وعملية مواجهته من قبل السلطة لم يتخذ فيه أي اجراء بالرغم مما يسببه لها من مشكلات واحراجات ، وان كانت هناك أطراف في السلطة نفسها تحبّذه كاسلوب وحيد في معالجة تصديها لانتشار القوى الوطنية ووصولها الى مجلس الأمة .

من خلال العديد من البحوث الميدانية التي كلفتُ بها طلبتي حول موضوع القبلية والطائفية في الكويت ، ومن خلال القراءة المستمرة لهذا الموضوع يوميا وضح لي ان في الكويت قبائل رئيسه وأخرى متفرعه (فخوذ) تلعب أدوارا سياسية كبيرة دون وعي منها لخطورة مراكزها السياسية . القبائل الرئيسه :

١ ــ العوازم ٢ ــ عتيبه ٣ ــ شمّر
٤ ــ الفضول (الدّبوس) ٥ ــ عجمان ٦ ــ الرشايده
٧ ــ مطير

وهناك قبائل قليلة الأهمية ومحدودة العدد والأثر سياسيا مثل : البريكي ، الهرشان ، الصلبه ، الجفران ، الدواسر ، والجواسر . كان لهذا التوزيع القبلي أثر كبير جدا على الانتخابات في الكويت ، بل كان هو الورقة الرئيسية التي تلعب بها السلطة لتفتيت الرأي العام الكويتي ونزع فاعلية ضغطه على عملية القرار السياسي التي كانت حكرا بيد النظام بفضل ذلك . ولقد وُجهت أسئلة من خلال البحوث الميدانية التي قام بها طلبة قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت والذي أعمل فيه ـــ تتعلق باسم القبيلة وأسماء الفخوذ العامة لها ومدى الالتزام بانتخاب ابن القبيلة حتى وان كان بمواجهته شخص أكثر كفاءة من خارج القبيلة ، وصحة وجود اجتماع لتقرير أسماء المرشحين عن القبيلة ، وتأثير الفخوذ في اختيار المرشحين ، والنقاط الجغرافية في الكويت التي تتركز فيها قوة القبيلة انتخابيا . لنطبق هذه الأسئلة على بعض القبائل الرئيسه .

(١) **فمثلا العوازم** : يتم اجتماع بين كبار القبيلة برئاسة شيخ القبيلة عيد حبيب بن جامع ويقرروا ترشيح خمسة من أفراد القبيلة والالتزام بهم مهما كان الشخص المنافس كفؤا ويكون ذلك قبل الانتخابات العامة . اتضح ان فخوذ العوازم (القوعه وتنقسم الى ٣ عشائر ، والغيّاض وتنقسم الى ١٧ عشيره) ليس لها أثر رئيسي على الانتخابات . تتركز قوة القبيلة في السالمية .

(٢) **المطران** : تتركز قوة القبيلة في الفروانية ولكن أغلبهم ينتقلون للانتخاب بمناطق أخرى ولكن بسريّة ويبلغ عدد ناخبي المطران حوالي ٤٠٠٠ نسمه . وأما فخوذ المطران فهي عديدة : برّية وتنقسم الى الصعران والدياحين ، وبني عبدله وتنقسم الى ميمون ، الصعبة ، ذوي عون ، والهويملات ، وعلواي وتنقسم الى الدوشان ، القضمة ، واللاحي ، والبراعص والعضيلات . ورغم كثرة الفخوذ فانها تلتزم بمرشحي القبيلة الأم .

(٣) **العجمان**: تتركز قوة القبيلة في المنطقة العاشرة (أبوحليفة، فحيحيل...) عدد أفراد القبيلة ما يقارب الـ ١٠٫٠٠٠ نسمه. أسماء الفخوذ الناجعه، آل صفران، آل هادي، آل صالح، آل ضاعن، آل قامر، آل الزيز، آل هتلان، آل مصوع، آل سليمان، آل حبيشي، آل مفلح، آل رشيد، آل فهّاد، آل العرجه، آل محفوظ.

(٤) **شمّر**: تتركز قوة القبيلة في الجهراء. لا أهمية انتخابيا للفخوذ. هناك التزام عام بانتخاب ابن القبيلة مهما كان الشخص المنافس كفؤا وصالحا. الفخوذ هي: سنجاره، عيده، والأسلم (اللافي — هي العائلة الرئيسه).

بعد استعراض وجهات نظر القبائل المذكورة مثلا تبين لنا أهمية الدور الخطير الذي تلعبه التنظيمات القبلية ودرجة الالتزام العالية بقرارات أمير القبيلة حيث لا مرد لطلبه. الأفضلية كانت دائما تعطى لابن القبيلة وان نافسه شخص أكثر منه كفاءة. بعض الذين يشذون عن هذه القاعدة تقاطعهم القبيلة ككل. هذا الشعور — أي شعور بأن القبيلة هي الأهم — هو الحاسم للصراع في الانتخابات الذي قد ينشأ داخل نفس الفرد القبلي لموازنة عملية الاختيار.

العامل الطائفي أيضا يلعب في بعض الدوائر الانتخابية (وخاصة دائرة الشرق) نفس الدور الذي يلعبه العامل القبلي في مناطقه التقليدية. وحيث أن العنصر الشيعي في الكويت عنصر مديني لذلك فهو ذو طبيعة تنظيمية أكثر حضارة ودقة من العنصر القبلي. الديوانيّات في هذه الحالة طبعا تحل محل المخيّمات الانتخابية المنتشرة لدى القبائل. وهناك عدة مؤتمرات تُعقد في هذه الديوانيات ومن أهمها ديوانية (معرفي). والذي يميّز الدائرة الأولى أنّها لم تُضَم أو يُضَم اليها أياً من المناطق التي تحفل بأغلبية قبلية لذلك حافظت على قوتها وأهميتها الانتخابية. وربما يعود ذلك الى رغبة السلطة في أن يصل للمجلس عددا معينا من أعضاء الطائفة الشيعية. هذه الدائرة الانتخابية (شرق) تتكون من أحياء متعددة بالاضافة الى حي شرق: مثل حي الحساوية ويقع جنوب شرق، حي الرّشايده وحي العليوه والمطران والمسيل وحي (أو فريج) الصوابر والبلوش. هذه الأحياء يقطنها أغلبية من الكويتيين المنتمين الى أصول فارسية ومذهبهم هو المذهب الشيعي، وهؤلاء يشكلون ما نسبته ٨٥ — ٩٥٪ من سكان الدائرة. أما الأقلية الكويتية المنتمية الى أصل عربي منهم في أصولهم القديمة فيرجعون بذلك الى أهالي البحرين والاحساء والقطيف، أمّا فريج الرشايده بالاضافة الى فريج البلوش فيدينون بالمذهب السّني أما الباقي فكلهم من اتباع المذهب الشيعي بما فيهم أهالي حي بنيد القار.



حملة انتخابية في دائرة شرق

خلال الفصول التشريعية الأربع مثّل الدائرة في مجلس الأمة كل من :

(أ) الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ — ١٩٦٧
١ ـ ابراهيم خريبط (شيعي)
٢ ـ حسن جوهر حيات (شيعي)
٣ ـ يوسف سيّد هاشم الرفاعي (سنّي)
٤ ـ أحمد سيّد عابد الموسوي (شيعي)
٥ ـ محمد حسين قبازرد (شيعي)

(ب) الفصل التشريعي الثاني : (المزوّر) ١٩٦٧ — ١٩٧١
١ ـ ابراهيم خريبط (شيعي)
٢ ـ حسن جوهر حيات (شيعي)
٣ ـ يوسف سيّد هاشم الرفاعي (سنّي)
٤ ـ عيسى عبد الله بهمن (شيعي)
٥ ـ منصور موسى المزيدي (شيعي)

(ج) الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ — ١٩٧٥
١ ـ ابراهيم خريبط (شيعي)
٢ ـ حسن جوهر حيات (شيعي)
٣ ـ يوسف سيد هاشم الرفاعي (سنّي)
٤ ـ عيسى عبد الله بهمن (شيعي)
٥ ـ أحمد سيّد عابد الموسوي (شيعي)

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥ — ١٩٧٦
١ ـ ابراهيم علي خريبط (شيعي)
٢ ـ اسماعيل علي دشتي (شيعي)
٣ ـ حبيب حسن حيات (شيعي)
٤ ـ خالد خلف (شيعي)
٥ ـ عيسى عبد الله بهمن (شيعي)

ملاحظات :

نلاحظ في هذا العرض لأسماء ممثلي الدائرة الاولى في المجالس التشريعية الأربع بأن ثلاثة أسماء منها بقيت في جميع الفصول . بينما هناك تغيير طفيف في باقي الأسماء . كذلك نلاحظ بأن أربعة أسماء من أصل خمسة ينتمون الى المذهب الشيعي ولذلك نجد أن « السنّي » الوحيد في القائمة هو السيد يوسف الرفاعي .

يمكن تفسير ذلك بوجود تنظيم شيعي فعلي يتم في الدائرة وهذا التنظيم من الذكاء بحيث يقبل أحد السنّة كنائب عن المنطقة . وذلك لأسباب عدة منها أن السيد يوسف الرفاعي شخص ذو سمعة دينية وله تحركات واتصالات داخل الطائفة الشيعية كلها كانت تصب في اتجاه مصالحه السياسية والانتخابية (طبعا معروف أن مكانته بين الشيعة حاليا قد تعرّضت لكثير من الهزّات) . كذلك يمكن تفسير قبوله داخل منطقة شرق محاولة من الطائفة الشيعية لعدم جعل المنطقة شيعية بحته من حيث التمثيل النيابي مخافة اثارة بعض الحساسيات أو الاعتراضات لدى الكويتيين السنّة من أهالي الدائرة . ويُلاحظ أن في هذه المنطقة (الدائرة الاولى) يتضح التكتل الطائفي بشكل لا نظير له في جميع الدوائر الانتخابية التسع الأخرى . ولا يُلام الشيعة في ذلك لأن المناطق الأخرى قد أُقفلت في وجوههم لا من ناحية قانونية بل من ناحية عملية . وذلك يرجع بالطبع الى التقسيم الأساسي للدوائر الانتخابية والمراد فيه بالنسبة للسّلطة إفراز مجلس مفكّك الصّوت ومُجزّأ الموقف حتى يتسنى لها تحقيق ضبط الرأي العام وضغطه على القرار السياسي . نعود مرة ثانية للدائرة الأولى فنلاحظ أن القوائم التي تنزل فهي قوائم مدروسة فعلا ومتّفق مسبقا على نجاحها رغم انكار بعض النواب لهذه الاتفاقات المسبّقة .

في الدائرة الانتخابية الثانية التي تتكون من مناطق : القبلة ، المرقاب ، الصالحية ، سكان هذه المناطق بشكل عام من نَجْد لذا نلاحظ ندرة العنصر الشيعي أو ذوو الأصول الفارسية . مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

(أ) الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ — ١٩٦٧

١ ـ علي ابراهيم المّواش
٢ ـ سليمان الدويخ
٣ ـ حمود زيد الخالد
٤ ـ عبد العزيز الصقر
٥ ـ راشد الفرحان

(ب) الفصل التشريعي الثاني : (المزوّر) ١٩٦٧ — ١٩٧١

١ ـ ابراهيم محمد الميلم
٢ ـ سليمان يوسف الدويخ
٣ ـ عبد العزيز ابراهيم الفليج
٤ ـ على ابراهيم المّواش
٥ ـ غانم العمبري

(ج) الفصل التشريعي الثالث: ١٩٧١ — ١٩٧٥

١ ـ ابراهيم محمد الميلم
٢ ـ سالم خالد المرزوق
٣ ـ سليمان يوسف الدويخ (من حضر العتبان)
٤ ـ على ابراهيم المواش
٥ ـ علي محمد ثنيان الغانم

(د) الفصل التشريعي الرابع: ١٩٧٥ — ١٩٧٦

١ ـ جاسم الصقر
٢ ـ جاسم القطامي
٣ ـ سالم خالد المرزوق
٤ ـ أحمد السعدون
٥ ـ جاسم الخرافي

ملاحظات:

يلاحظ بأن الذين تتكرر أسماؤهم — بشكل عام — في قائمة هذه الدائرة ينحدرون من الأسر التي تنظر الى نفسها بأنها من الأسر الأصيلة والتي تشكل أصل الكويت سكانيا. معظم الأسماء من طبقة المتموّلين المحليين ومن الوكلاء والعقاريين وأصحاب مصالح عريضة في البلد. طبعا هذا لا ينطبق على بعض المتعلّقين بالقائمة الذين يعتبرون الدخول الى المجلس ما هو إلاّ محاولة للبحث عن مستقبل سياسي أو ضمان مادّي.

الدائرة الانتخابية الثالثة تتكون من الجهراء، الشويخ والصليبيخات، قبائل الجهراء هم: العجمان، شمّر، عنزة وقليل من الصلبه. أما الشويخ فيقطنها عدد من العائلات الكويتية «الأصلاء» من الحيّين القبلي والشرقي وهي منطقة سنّه. وأما الصليبيخات ففيها بعض الهرشان، والصلبة وينقسمون الى: الماجد والبذّالي والهليلات. وهناك كذلك في نفس المنطقة قليل من المطران والعوازم والعنوز والشمامره والرشايده.

مثّل الدائرة الثالثة في الفصول التشريعية:

(أ) الفصل التشريعي الأول: ١٩٦٣ — ١٩٦٧

١ ـ بندر سعد اللافي (شمّري)
٢ ـ حمد مبارك العيّار (عدواني)
٣ ـ خالد صالح الغنيم
٤ ـ عبد الله فهد اللافي (شمّري)
٥ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)

(ب) الفصل التشريعي الثاني : (المزوّر) ١٩٦٧ — ١٩٧١

١ ـ حمد مبارك العيّار (عدواني)
٢ ـ خالد صالح الغنيم
٣ ـ صالح عبد الوهاب الرومي
٤ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
٥ ـ لافي فهد اللافي (شمّري)

(جـ) الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ — ١٩٧٥

١ ـ حمد مبارك العيّار (عدواني)
٢ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
٣ ـ محمد ضيف الله الجحص (عنزي)
٤ ـ ناصر محمد الساير (مطيري)
٥ ـ خالد صالح الغنيم

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥ — ١٩٧٦

١ ـ عبد الله فهد اللافي (توفي) (شمّري)
٢ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
٣ ـ خالد صالح الغنيم
٤ ـ يوسف المجيم الشلال (عنزي)
٥ ـ محمد ضيف الله الجحص (عنزي)

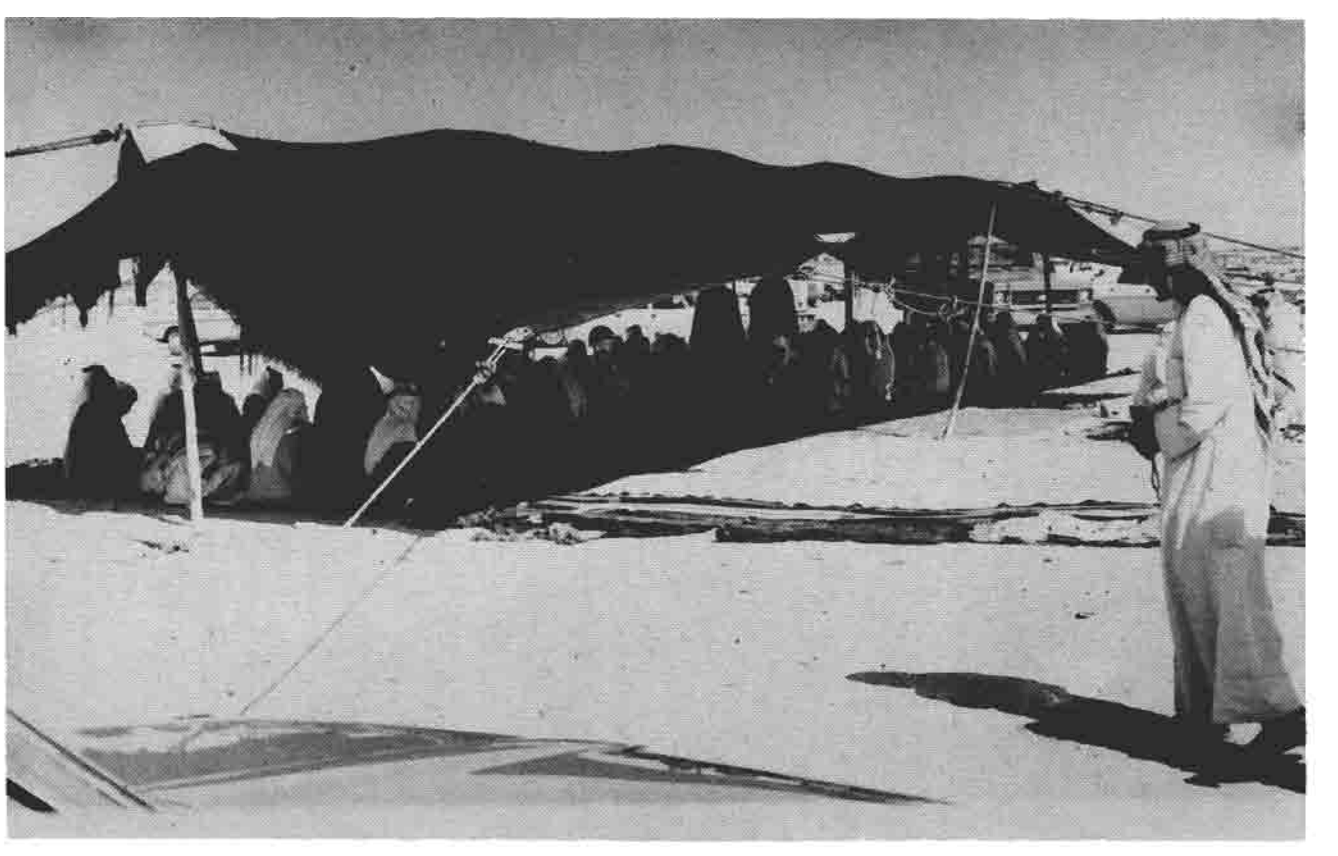
الدائرة الانتخابية الرابعة تتكوّن من الفروانية ، جليب الشيوخ ، العضيلية وهي دائرة قبلية محضة أغلب سكانها من : قبيلة المطران وثانيا الرشايده . مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

(أ) الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ — ١٩٦٧

١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
٢ ـ محمد حمد البرّاك (مطيري)
٣ ـ يوسف خالد المخلد (مطيري)
٤ ـ خالد نزّال المعصب (رشيدي)
٥ ـ مضحي النزال المعصب (رشيدي)

(ب) الفصل التشريعي الثاني : (المزوّر) ١٩٦٧ — ١٩٧١

١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
٢ ـ محمد حمد البرّاك (مطيري)
٣ ـ يوسف خالد المخلد (مطيري)
٤ ـ عبد الكريم هلال الجحيدلي (مطيري)
٥ ـ خالد عيسى الصالح



کونفرنس ولاء

(جـ) الفصل التشريعي الثالث :
١٩٧١ — ١٩٧٥

١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
٢ ـ محمد حمد البرّاك (مطيري)
٣ ـ يوسف خالد المخلد (مطيري)
٤ ـ عبد الكريم هلال الجحيدلي (مطيري)
٥ ـ غنّام على الجمهور (مطيري)

(د) الفصل التشريعي الرابع :
١٩٧٥ — ١٩٧٦

١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
٢ ـ خالد النزّال (رشيدي)
٣ ـ يوسف خالد المخلد (مطيري)
٤ ـ فيصل الدويش (مطيري)
٥ ـ ناصر الحمد (رشيدي)

أما الدائرة الانتخابية الخامسة فتتكون من كيفان وخيطان والخالدية . في كيفان يقطن بعض السنّة من أهالي قبلة سابقا . وفي خيطان تتعايش بعض القبائل مثل العجمان وعتيبة ومطير . أما في الخالدية فهم من أهالي المرقاب سابقا وقليل من الشيعة . مثّل الدائرة في الفصول التشريعية :

(أ) الفصل التشريعي الأول :
١٩٦٣ — ١٩٦٧

١ ـ جاسم عبد العزيز القطامي
٢ ـ خالد مسعود الفهيد (عجمي)
٣ ـ راشد صالح التوحيد
٤ ـ خليل ابراهيم المزيّن (من الصنّاع)
٥ ـ يعقوب يوسف الحميضي

(ب) الفصل التشريعي الثاني :
(المزوّر)
١٩٦٧ — ١٩٧١

١ ـ خالد محمد الطاحوس (عتيبي)
٢ ـ خلف العتيبي (عتيبي-روق)
٣ ـ خليل ابراهيم المزيّن (من الصنّاع)
٤ ـ ناصر صنهات العصيبي (عتيبي)
٥ ـ أحمد الخليفي

على هامش التصويت

(جـ) الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ — ١٩٧٥
١ ـ جاسم اسماعيل الياسين (فودري)
٢ ـ بدر ضاحي العجيل
٣ ـ خالد المسعود الفهيد (عجمي)
٤ ـ محمد عبد المحسن العصيمي (عتيبي-برقه)
٥ ـ ناصر صنهات العصيمي (عتيبي-برقه)

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥ — ١٩٧٦
١ ـ بدر الجبري (عتيبي-برقه)
٢ ـ خالد المسعود (عجمي)
٣ ـ عبد الرزاق الصانع
٤ ـ خلف العتيبي (عتيبي-روق)
٥ ـ ناصر العصيمي (عتيبي-برقه)

أما الدائرة الانتخابية السادسة فتضم مناطق: القادسية، الفيحاء، النزهة والمنصورية. سكّان هذه المناطق ينتمون الى أصول عربية، غير أنه توجد أقليات صغيرة في القادسية مثل العوضيّة والكنادرة وهم لا يشكلون أي تعارض مع التناسق السكاني الموجود لانهم لا يشعرون بانفصالهم عن مجموع السكان. أغلبية المواطنين في هذه المناطق هم من الكويتيين الأصليين ومن الفئات الواعية والمتفهمة. ويوجد في منطقة الفيحاء كويتيون تعود أصولهم المباشرة الى نجد وهم من العناصر المحافظة سياسيا وقليلة التقبّل للفكر الجديد. مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية:

(أ) الفصل التشريعي الأول: ١٩٦٣ — ١٩٦٧
١ ـ عبد الباقي عبد الله النوري
٢ ـ أحمد خالد الفوزان
٣ ـ حمد عبد المحسن المشاري
٤ ـ عبد العزيز العلي الخالد
٥ ـ سليمان أحمد الحدّاد *

(ب) الفصل التشريعي الثاني: (المزوّر) ١٩٦٧ — ١٩٧١
١ ـ أحمد عبد اللطيف العبد الجليل
٢ ـ أحمد نايف الخليفي
٣ ـ راشد ابراهيم اسماعيل
٤ ـ مبارك عبد العزيز الحساوي
٥ ـ يوسف عبد العزيز الوزان

* إستقال السيد سليمان الحدّاد في ١٩٦٤/١٠/٢٧ ليصبح رئيساً للبنك العربي الافريقي، وقد تم انتخاب السيد علي العمر في ١٩٦٤/١٢/٢٣ بدلاً عنه.

(جـ) الفصل التشريعي الثالث: ١ ـ أحمد يوسف النفيسي (التقدميين الديمقراطيين)
١٩٧١ ـ ١٩٧٥

٢ ـ راشد عبد الله الفرحان (تجمّع وطني)
٣ ـ محمد الرشيد
٤ ـ عبد الله محمد النيباري (التقدميين الديمقراطيين)
٥ ـ مبارك عبد العزيز الحساوي

(د) الفصل التشريعي الرابع: ١ ـ محمد حبيب (كندري)
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

٢ ـ عبد الرحمن العوضي (عوضي)
٣ ـ عبد الله النيباري (التقدميين الديمقراطيين)
٤ ـ راشد عبد الله الفرحان (تجمّع وطني)
٥ ـ محمد أحمد رشيد

أما الدائرة الانتخابية السابعة وتسمّى منطقة الدسمة فتتكون من الدسمة والدعية وجزيرة فيلكا وسائر الجزر. من حيث التكوين السكاني في الدسمة يتجمع عدد كبير من العوضية من الشيعة وأيضا كنادره. أما في الدعية فمعظمهم من الشيعة العجم. وأما في جزيرة فيلكا فمعظمهم من السهول وهم سنّه في غالبيتهم وأقلية مـــن الشيعه. مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية:

الفصل التشريعي الأول:
١٩٦٣ ـ ١٩٦٧

١ ـ حمود يوسف النصف (سنّي)
٢ ـ زيد الكاظمي (شيعي)
٣ ـ خالد أحمد المضف (سنّي)
٤ ـ عبد الله مشاري الروضان (سنّي)
٥ ـ محمد حسين قبازرد (شيعي)

الفصل التشريعي الثاني:
(المزوّر)
١٩٦٧ ـ ١٩٧١

١ ـ ابراهيم طاهر المطوّع (سنّي)
٢ ـ جاسم القطّان (شيعي)
٣ ـ زيد الكاظمي (شيعي)
٤ ـ عبد اللطيف الكاظمي (شيعي)
٥ ـ عبد الله علي دشتي (شيعي)

الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ ـــ ١٩٧٥	١ ـ بدر عبد الله المضف	(سني)
	٢ ـ خالد مشاري الروضان	(سنّي)
	٣ ـ عبد اللطيف الكاظمي	(شيعي)
	٤ ـ عبد المطلب الكاظمي	(شيعي)
	٥ ـ يوسف صالح الرومي	(سنّي)
الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥ ـــ ١٩٧٦	١ ـ عبد المطلب الكاظمي	(شيعي)
	٢ ـ حسين معرفي	(شيعي)
	٣ ـ عبد الله الوزان	(شيعي)
	٤ ـ جاسم القطان	(شيعي)
	٥ ـ حسين مكي جمعه	(شيعي)

أما الدائرة الثامنة فهي تشمل حولّي والنقره والجابرية والعديليه . بالنسبة لحولّي يبلغ السكان الكويتيون فيها ما يقارب المائة ألفا وهم جميعا ينتمون الى الحضر ويرجعون في أصلهم من حيث السكن الى حي قبله سابقا . كما توجد في حولي أقليات بدوية متناثرة مثل الرشايدة والعوازم بالاضافة الى أقلية شيعة . أمّا في النقره فنسبة الكويتيين فيها أقل والأغلبية فيها من الوافدين العرب . وأما العديلية فسكّانها حضر عرب سنّه وتوجدفيها أقلية شيعة . وأخيرا الجابرية التي يقطنها خليط من البدو وفئات ذات تركيبات وأصول شتى ربما لأنها منطقة منازل ذوي الدخل المحدود . مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ ـــ ١٩٦٧	١ ـ أحمد زيد السرحان
	٢ ـ د. أحمد محمد الخطيب (التقدميين الديمقراطيين)
	٣ ـ سامي أحمد منيّس (التقدميين الديمقراطيين)
	٤ ـ سليمان خالد المطوّع (مؤازر للتقدميين الديمقراطيين)
	٥ ـ علي صالح الفضالة
الفصل التشريعي الثاني (المزوّر) ١٩٦٧ ـــ ١٩٧١	١ ـ أحمد زيد السرحان
	٢ ـ خالد عبد اللطيف المسلّم
	٣ ـ عبد العزيز فهد المساعيد
	٤ ـ علي صالح الفضاله

٥ ـ ناصر علي المعيلي

الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ ـ ١٩٧٥

١ ـ د. أحمد محمد الخطيب
٢ ـ عبد العزيز فهد المساعيد
٣ ـ علي عبد الله الحبشي
٤ ـ علي صالح الفضاله
٥ ـ سامي المنيّس

الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

١ ـ د. أحمد محمد الخطيب
٢ ـ عبد العزيز فهد المساعيد
٣ ـ علي عبد الله الحبشي
٤ ـ جاسر الجاسر
٥ ـ سامي المنّيس

أما الدائرة الانتخابية التاسعة فتتكون من : السالميه ، الرميثيه ، والبدع . سكّان السالمية من الكويتيين ـــ بغض النظر عن أعداد الوافدين الكبيرة فيها ـــ فيتكونون أساسا من العوازم ثم يليهم في العدد بعد ذلك المطران والعجمان و بني ظفير وقليل من البريكي والشيعه . أما سكان الرميثيّة والبدع فهم من الحضر السنّة وقليل من الشيعه .

مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧

١ ـ حمد خليفه الحميده (عوازم)
٢ ـ سالم غانم الحريص (عوازم)
٣ ـ علي ثنيان الأذينه (عوازم)
٤ ـ محمد وسمي السديران (عوازم)
٥ ـ مرضي عبد الله الأذينه (عوازم)

الفصل التشريعي الثاني : (المزوّر) ١٩٦٧ ـ ١٩٧١

١ ـ جمعان الحريثي (عوازم)
٢ ـ راشد عوض الجويسري (عوازم)
٣ ـ علي ثنيان الأذينه (عوازم)
٤ ـ محمد وسمي السديران (عوازم)
٥ ـ مرضي عبد الله الأذينه (عوازم)

الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ — ١٩٧٥	١ ـ جمعان الحريثي	(عوازم)
	٢ ـ راشد عوض الجويري	(عوازم)
	٣ ـ فالح حمود صويلح	(عوازم)
	٤ ـ محمد وسمي السديران	(عوازم)
	٥ ـ مرضي عبد الله الأذينه	(عوازم)

الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥ — ١٩٧٦	١ ـ جمعان الحريثي	(عوازم)
	٢ ـ راشد الجويسري	(عوازم)
	٣ ـ محمد وسمي السديران	(عوازم)
	٤ ـ مرضي عبد الله الأذينه	(عوازم)
	٥ ـ سالم حمّاد	(عوازم)

ملاحظات :

يلاحظ أن العوازم يسيطرون سيطرة انتخابية كاملة على هذه الدائرة خاصّة بعد أن وقفت بعض أطراف النظام ضدهم في الدائرة العاشرة لصالح العجمان فما كان من تواجدهم في الأخيرة إلاّ أن يتركز في هذه الدائرة .

وأخيرا نأتي الى الدائرة الانتخابية العاشرة وهذه تشمل : الأحمدي ، الفنطاس ، الشعيبه ، الفحيحيل ، والمنقف . وأغلب هذه المناطق قبليه صرفه ما عدا الفنطاس والأحمدي ، ففي الفنطاس حضر أو قرويون يرجعون في أصولهم الى ضواحي الكويت . وأمّا البدو فينتمون الى العجمان أساسا ، يتبع ذلك عدديا العوازم ، مطران ، عتبان ، وسهول ، وفضول (وبالأساس الدبابيس) العجمان يتركزون في هذه المنطقة بمساندة واضحة من بعض أطراف النظام .

مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ — ١٩٦٧	١ ـ حزام فالح المنيع	(عازمي)
	٢ ـ خليفه طلال الجري	(عجمي)
	٣ ـ علي غانم الدبّوس	(فضول)
	٤ ـ نايف حمد الدبّوس	(فضول)
	٥ ـ مبارك عبد الله الدبّوس	(فضول)

الفصل التشريعي	الأعضاء	
الفصل التشريعي الثاني :	١ ـ حزام فالح المنيع	(عازمي)
(المزوّر)	٢ ـ راشد سيف الجحيلان	(عازمي)
١٩٦٧ ـ ١٩٧١	٣ ـ مفلح سرحان النامي	
	٤ ـ فالح حمود صويلح	
	٥ ـ مبارك عبد الله الدبّوس	(فضول)
الفصل التشريعي الثالث :	١ ـ خالد عجران جابر	(عجمان)
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٢ ـ سعد فلاح طامي	(عجمان)
	٣ ـ سلطان سلمان سلطان	(عجمان)
	٤ ـ عبد الله حمد الهاشمي	(عجمان)
	٥ ـ سعود سعد الهملان	(عجمان)
الفصل التشريعي الرابع :	١ ـ سعد فلاح طامي	(عجمان)
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	٢ ـ خالد عجران جابر	(عجمان)
	٣ ـ سلطان سلمان سلطان	(عجمان)
	٤ ـ مريخان سعد	(عجمان)
	٥ ـ هادي هايف الحويله	(عجمان)

ملاحظات :

يلاحظ في الفصلين التشريعيين الأوّلين أن هذه الدائرة كانت مسرحاً لمعارك انتخابية بين العجمان والعوازم والفضول ممثلين بالدبابيس فقط ، إلا أن تدخل بعض أطراف النظام لصالح العجمان في الفصول التي تلت ذلك من خلال حملات التجنيس التي هُيّأت لهم قد قلبت الموازين الانتخابية في هذه الدائرة التي أصبحت ـــ قسراً ـــ ذات أغلبية من العجمان .

الـخـــلاصـــه

يواجه النظام الكويتي ثالوث خطير من المآزق الحادّة

أولا المأزق الاجتماعي: وهو يتلّخص في التشكيل السكّاني للبلد ، فالكويت يتشكل سكانيا من موزاييك أقليات . الكويتيون أقليه ، والفلسطينيون أقليه ، والايرانيون أقليه ، والعراقيون أقليه ، وهكذا . ليست للكويتيين القدرة والمهارة الكافية والكثافة البشرية المؤهّلة للاستغناء عن غيرهم ، وفي نفس الوقت ليست للنظام الثقة السياسية الكافية بمجمل الوضع بحيث يلجأ لاعلان سياسة سكّانية متقدّمة تساهم في استقرار العمالة العربية في الكويت وخلق نوع من التوازن الاجتماعي وضبط لحركية وتغيّر التركيب السكّاني في البلد . النظام حتى الآن يحاول عبر تشريعاته التي أصبحت لا تتناسب مع المرحلة التي يعيشها الكويت ونخص بالذكر قانون الجنسية وقانون إقامة الأجانب ، نقول يحاول النظام أن يظل الوافد العربي دون أيّة ضمانات بحيث تكون كافة الاختيارات مفتوحة أمامه في المستقبل . عدم الاستقرار على سياسة سكّانية واضحة وصريحة ومعلنة معناه الكثير من المشاكل في الداخل ومعناه تردّي الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية في البلد . الكويت البلد الوحيد الذي بالامكان أن يخسر نصف سكّانه في بضعة أيام . فكّروا في ذلك قليلا . وهنا المشكلة الاجتماعية الرئيسة .

ثانيا المأزق الاقتصادي: والذي يتلخص باعتماد الاقتصاد اعتمادا يكاد يكون كاملا على الاستيراد في سد معظم احتياجاته وكيف أن هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة تؤدي لتعرضه الشديد والخطير لتقلبات الأسعار الخارجية وتأثره المباشر بكل ما تعنيه هذه الطبيعة المنكشفة بالاضافة الى هيكل السوق المحلية تساعد على تفاقم الأسعار مما يؤدي الى تزايد تكاليف الانتاج من ناحية وارتفاع تكاليف المعيشة من ناحية أخرى وطبعا المستفيد الوحيد من هذه الوضعية هم طبقة التجار الكبار والوكلاء والسماسرة . القطاع النفطي حتى الآن يلعب دوراً جدّ بدائي في الاقتصاد المحلي ، إنه فقط يعطي مصادر ماليه واستثمارية للقطاع غير النفطي . القطاع النفطي في الكويت هو مموّل للاقتصاد ليس إلاّ . المطلوب أكثر من ذلك دون شك . المطلوب تحرير أنفسنا من هذا النموذج التاريخي الاقتصادي . المطلوب اعتبار القطاع النفطي لا مصدر للتمويل فقط بل كأساس للتنويع في الاقتصاد . انطلاقا من كل ذلك نستطيع أن نصل الى بدايات الحل الأساسي والجذري لمشكلة

الاقتصاد الكويتي وهي : العمل على ايجاد القاعدة الانتاجية لتوازي القاعدة الاستهلاكية الحالية وذلك عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل القومي. إن أزمة الاقتصاد الكويتي الموجودة جراثيمها حاليا ستبرز بشكل خانق في المستقبل المنظور، ولن يستطيع الرّفاه القشري الذي يحرص النظام على تعزيزه، أن يموهها أو أن يدسّها في التراب. عندها لن تكون القضية ما يسمّى بـ «انعاش الركود في السوق» عبر إجراء ترقيعي فوقي، بل ستكون القضية أخطر بكثير ولات ساعة مندم.

ثالثا المأزق السياسي : وهو المأزق الأم. لست مقتنعا بأن الشكل النيابي الذي عاشه الكويت لمدة أربعة عشر عاما (١٩٦٢ — ١٩٧٦) كان اختيارا محضا من لدُن النظام الكويتي، بقدر ما كان محصّلة عدة ملابسات وظروف داخلية وخارجية أدّت بالتالي الى الضغط على الاختيارات المتاحة أمام «النظام» للقبول وعلى مضض بالديمقراطية المحدودة وأحيانا المشوّهة التي عاشها الكويت. لذلك فعمليات تلبيس ابليس التي يلجأ اليها النظام وخاصة بعد حلّ المجلس من القول بأننا — في الكويت — أسرة واحدة وديمقراطيون حتى النخاع ومتكاتفون ودليله على ذلك التزاحم في الأعراس والمآتم... الخ... الخ. لن تجدي في إقناع الكثير بأننا كذلك، ولن تفسّر ١٤ عام من حياة هذا الشعب تفسيراً مجدياً. منذ البداية كان النظام الكويتي متآمرا على الديمقراطية التي يلهج بها ليل نهار. **فعمليات نقل الأصوات** من دائرة انتخابية الى أخرى تحت الاشراف المباشر لوزارة الداخلية وعبر مخاتيرها في المناطق ولصالح مرشحين معينين وضد مرشحين معروفين، كانت سائدة منذ بدايات التجربة. والنشاط البارز والملحوظ لدى النظام **في تجنيس أعداد هائلة وبشكل جماعي لأبناء بعض القبائل في البادية وتكثيف تواجدهم الموسمي في بعض الدوائر الانتخابية** بدأ مع التجربة. وعندما يئس النظام من جدوى نقل الأصوات والتجنيس **لجأ الى التزوير المباشر والمفضوح للانتخابات سنة ١٩٦٧**. ان التزوير الذي حدث لأرادة الشعب سنة ١٩٦٧ لهو أكبر دليل على عدم اقتناع النظام بالنهج الديمقراطي للحكم. ولنبحث مسألة التزوير بشيء من التفصيل. معروف ان الانتخاب هو الرجوع الى الشعب مصدر السلطات بين فترات محددة للتعبير عن رأيه عن طريق تجديد ممثليه. والرجوع للشعب يعني احترام إرادته واحترام ميوله ومعتقداته والالتزام بالسير وفقها. ولذلك فان كل تلك المعاني التي تقوم عليها الديمقراطية تصبح فارغة جوفاء إذا كان أسلوب الرجوع للشعب أو نظام الانتخابات غير سليم أو فيه بعض الثغرات. ولا ينبغي أن يقتصر التقيّد بهذا خلال عمليات الاقتراع فقط، فلا بد أيضا أن يؤمّن صراع شريف



الأمير الراحل عبد الله السالم يفتتح مجلس الأمة
الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣

خلال المعركة الانتخابية ككل. يجب خلال كل ذلك — من الترشيح مرورا بالتقنيع السياسي انتهاء بالانتخاب — أن تحرص الحكومة على تأمين صراع شريف، كما يجب أن لا تسمح لأحد أن يستغل موظفي الدولة أو جهاز الدولة أو إمكانياتها في سبيل منفعته ومصلحته في هذه المعركة. فالدولة إضافة للاجراءات التي يجب أن تتخذها لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات، يجب أن يتجلى فيها الحياد الكامل وحياد الدولة شيء أساسي وإلا انتفى مفهوم الانتخابات وتعطّل أثره السياسي المنشود. هذا هو الوضع الصحيح في المناخ الديمقراطي الصحيح.
فما الذي حدث في الكويت سنة ١٩٦٧ ؟

كان الكويت قد انتهى من تجربة المجلس الأول **١٩٦٣—١٩٦٧** بالاضافة الى تجربة المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور. والواقع يقول ان المجلس الأول تفاعلت ضمنه مجموعة من العوامل الثقافية والتاريخية والسياسية بحيث لم تتمكن القوى الديمقراطية الحقيقية في المجلس من فرض قوتها. لقد حاولت الأقلية المعارضة آنذاك بما لديها من فهم ووضوح أن تشرح للأغلبية في المجلس خطورة المهمة المناطة بالمجلس ومسؤولياته التاريخية تجاه البلد كأعضاء في الهيئة التشريعية إلا أنها لم تُقابَل بأي تجاوب. **نتيجة ذلك كان المجلس الأول: أقلية ترى كل شيء ولا تستطيع عمل أي شيء، وأغلبية لا ترى كل شيء وتملك كل شيء**. بذلك تحوّل المجلس الأوّل من مجلس يفترض فيه أن يحاسب السلطة التنفيذية الى مجلس موال للسلطة التنفيذية. نتيجة لذلك برزت عدة نقاط هي بالأحرى الوجه القبيح للديمقراطية: **أولا** التحدّي لما يُقال من قبل المعارضة حتى لو كان مفيدا بالنسبة للبلد. **ثانيا** التشويش على مواقف الأقلية الواعية في المجلس وإبرازها بأنها مواقف متطرفة ولا تخدم المصلحة العامّة. **ثالثا** استمالت الحكومة الأغلبية الغير واعية لمحاربة أعضاء المعارضة وأبرزتهم أمام الشعب وكأنهم لا يستطيعون أن يعملوا أي شيء باهمال الحكومة لمناطقهم أو غير ذلك من التصرفات الجزئية. وتحوّلت الأغلبية في المجلس نظرا لذلك الى جهاز لتقييد وتطويق المعارضة وتكبيلها بمزيد من القوانين الجائرة ونقصد بالذات التعديلات الجائرة لقوانين الصحافة والأندية وقانون الوظائف العامة. لقد مرّ الكويت والمواطن في الكويت بهذه التجربة التي أفرزت الكثير من الأمور وأوضحتها وكان منتظرا أن يؤثر ذلك في عملية التصويت سنة ١٩٦٧ في اتجاه افراز مجلس أفضل ونوابا أفضل. زد على ذلك كانت الصحافة تراقب الأمور وتقوم بدور لا بأس به في التوعية الحقيقية. **يكتب**

ابراهيم **يعقوب الهاجري** في شهر الانتخابات مقالة قيّمة نستلّ منها هذه الفقرة :

« من خطّط للكويت ليكون جهاز حكومتها يضم ٧٥ ألف موظف لبلد سكانه الأصليين لا يتجاوزون المئتي ألف نسمه فيكون نسبة الموظفين ٣٧٪ وتلك نسبة غير معقولة ، ومن خطّط للكويت أن تظل وزاراتها في بنايات أجرة بينما تملك الدولة أراضي كبيرة وفي أماكن هامة ، ومن خطّط للكويت أن يتعرقل إنتاج البتروكيميكالز الى الآن ، ومن خطّط للكويت أن تستمر بشرب الماء من تناكر كما كانت تشربه من قبل من على ظهور الدواب ، ومن خطّط للكويت أن تواصل وزارة الصحة بعث المرضى بالآلاف الى لندن كل عام ، ومن خطّط للكويت أن تغص بالخبراء والفنيين والمستشارين ثم تبعث بمشاريعها للوضع ثم للدراسة الى لندن ، ومن خطّط للكويت أن لا تنشأ فيها منطقة حرّه ، ومن خطّط للكويت أن تظل شركة البترول الوطنية تبتاع جالون البترول من الشركة المنتجة بخمسة وعشرين فلسا ثم تبيعه الى المستهلك بستين فلسا مع أن أرباح الشركة لا تتعدّى الـ ١٠ الى ١٢٪ ، ومن خطّط للكويت محاربة التصنيع للمنتوجات الاستهلاكية بحجة أن الأيدي العاملة معدومة والمواد الخام غير متيسّرة ، ومن خطّط للكويت أن يفرض على المواطن وغيره أن يؤمن سيارته ووسائط نقله لدى شركات التأمين (الخاصّه) ، ومن خطط للكويت أن يفرض على التاجر (الصغير) أن يشترك بغرفة تجارة وصناعة الكويت وإذا لم يشترك فلا إجازة لمتجره أو مكتبه . تلك مخططات خطّطها مخرّبون وهدّامون . . . »

بنفس الروح كتبت «كلمة اليوم» في نفس العدد :

« إذا كان من أول مظاهر الديمقراطية وأكبر مؤسساتها مجلس الشعب الذي يُعتبر الضمان لاستمرارها وارتقائها والتزامها الأصلية فان الكويت عاشت مجلسا واحدا ومقبلة على أن تعيش حياة مجلس جديد **وهي آملة أن يكون هذا المجلس الجديد أكثر تعبيراً عن روح الشعب ورغباته وأقوى وأوضح تمثيلاً لعامة الشعب** . نريده مجلسا من صفوف الشعب ومن طبقاته المختلفة لا امتياز فيه لأحد ولا تلعب فيه المصالح الخاصة ولا تتغلب فيه الأهواء . نريده مجلساً يعبّر عن رأي عامة الشعب لا خاصّته . »

* انظر : أخبار الكويت (جريدة يومية رئيس تحريرها عبد العزيز فهد الفليج) العدد ١٤٣٥ ، ٤ يناير ١٩٦٧ ، ص ٥ .

إزاء هذا الوعي والوضوح الذي اكتسبه المواطن من تجربة المجلس الأول . كان من الصعب أن تحافظ كثير من عناصر أغلبيته على مواقعها السياسية بدون اللجوء «لعمليات استثنائية» . **وبدأت مسبحة التزوير تكر . وبدأت بعض الظواهر في البروز منها بقاء عدد من الوزراء في مناصبهم الوزارية في الوقت الذي يرشحون فيه أنفسهم لخوض المعركة الانتخابية ، واستغلالهم أجهزة الحكومة الأدارية والأعلامية للدعاية الأنتخابية المباشرة وغير المباشرة** . ان استمرار الوزراء كمرشحين في مناصبهم أثناء الفترة الانتخابية ما يسيء طبعاً للعمل الانتخابي ويفقده جانبا من جوانبه الهامة . وأعني بذلك إتاحة الفرص المتساوية للمرشحين من قبل الدولة أثناء قيامهم بالدعاية الانتخابية ، إذ ليس من المعقول أن تبلغ النزاهة بالوزراء المرشحين الى الحد الذي يقومون فيه بالعمل الانتخابي بمعزل عن نطاق وزاراتهم ونشاطاتها وهذه لا شك ظروف لا تتوافر لمن عداهم من المرشحين ومن هنا تبرز بوضوح حقيقة عدم تكافؤ الفرص من ناحية سياسية .

يكتب **عبد العزيز فهد الفليج** عن هذا الموضوع الخطير فيقول :

لأن استغلال بعض الوزراء المرشحين لجهاز وسلطة وامكانيات وزاراتهم أصبح يجرى علنا وبمغالاة بشعة لا مثيل لها الى الحد الذي يُوصِمْ ككل بالتحيّز والتدخل طالما انها لا توقف هؤلاء عند حدهم ولذلك نقول ان بعض الظروف الخاصة المعاكسة لارادة الشعب ونزاهة المعركة لا زالت موجودة . »

وبدأ تحيّز السلطة يتضح قبل الانتخابات بفترة طويلة لذلك كتبت **أخبار الكويت** :

« **لا بد من باب النصح أن يتنبّه بعض من له نصيب في المراكز المسؤولة بالدولة الى أن منح بعض الموظفين وتقريبهم وتجميد بعض الموظفين والضغط عليهم وفي هذه الفترة بالذات يوصمهم بالاستغلال والوصولية وبمحاولة فرض أنفسهم وهم بذلك يفقدون تقدير كل الناس . . .** »

وتزداد الرؤية وضوحاً مع قرب موعد الانتخابات في ٢٥ يناير وتتبلور الشكوك لتتحول الى حقائق ومشاهد ويصاب عدد كبير من المواطنين بشعور اللاجدوى من التصويت حيث أن الحكومة قرّرت وبما هو مُتاح لها من إمكانيات أن تكون طرفاً في العملية . لذلك كانت «كلمة اليوم» في **أخبار الكويت** بعنوان : «**نزاهة الانتخابات**» :

- **أخبار الكويت** ، عدد ١٤٤٠ ، ١٠/١/١٩٦٧ ، ص ٤
- **أخبار الكويت** ، العدد ١٤٣٧ ، ٧ يناير ١٩٦٧ ، ص ١

«التساؤل الكبير الذي لا شك سيقلق المواطن في هذا الأسبوع يدور حول الضمانات لسلامة عملية الانتخاب ونزاهتها . ولا بد أن نستدرك ابتداء لنقول ليس الهدف من إثارة هذا التساؤل هو التشكيك مقدّماً في نزاهة عملية الانتخاب وإنما نعتقد أنه من الواجب أن نسمع المسؤولين على مسمع ومرأى من جماهير الشعب ما يدور همساً بين المواطنين وما يشغل بالهم . خاصة وأن الجو معبئاً بالأشاعات . ولا شك أنه قد وصل الى مسمع السلطة أن المواطنين يتحدثون عن صناديق للأنتخاب أُحضِرت خِصّيصاً من لبنان ومصمّمة بشكل خاص وعن خبراء في فنون التزوير أحضروا من بعض الأقطار المجاورة ونحن نعتقد أن في هذا بعض المغالاة . وربما هذا ما دعى وزير الداخلية أن ينفي هذه الاشاعات بتصريح لاحدى الصحف اللبنانية مؤكداً بأن جميع الاجراءات سوف تُتّخذ لضمان حريّة ونزاهة الانتخابات ، ومن أسباب التخوف والقلق على سلامة الانتخابات ونزاهتها هو أن من بين المرشحين من هم محسوبين على السلطة ويخشى المواطنون أن تتدخل السلطة لضمان نجاحهم بأي ثمن حتى لوكان على حساب نزاهة الانتخاب وسلامته . كذلك لاحظ المواطنون أن بعض من يشغلون مراكز حسّاسة في أجهزة الحكومة قد بدر منهم ما يُعتَبَر تدخلاً في عملية الانتخابات اما بطريق الأغراء أو التهديد على سبيل المثال ان من بين المرشحين وزراء ما زالوا لم يستقيلوا وما زال بيدهم توزيع المنافع من قسائم وبيوت للسكن ودرجات وظيفية وترقيات علي المؤيدين والأتباع .»

كُتِبَ هذا الكلام قبل الانتخابات بأسبوع ولا شك أنه سبق انتقاله الى صفحات الجرائد فترة طويلة كامن في نفوس المواطنين ، وهو كلام خطير ينبيء عن تدابير خطيرة كان بصددها النظام من تحريف وتزوير لأرادة الشعب .

وجاء يوم الانتخابات ، **٢٥** يناير **١٩٦٧** . فماذا حدث ؟

بدأت عمليات الاقتراع في تمام الساعة الثامنة صباحا واستمرت حتى الساعة الثامنة مساءً . كانت اللجان الأصلية والفرعية المكلّفة بتأمين عمليات الاقتراع والتي تضم مندوبين عن السادة المرشحين تقوم بواجبها خلال ذلك باستقبال المقترعين . في الساعة الثامنة أغلقت أبواب المراكز تقيّدا بما نصت عليه المادة **٣٥** من قانون الانتخابات على أعضاء اللجان والناخبين الذين كانوا في ذلك الحين داخل بعض المراكز مثل الفروانية ، خيطان ، الأحمدي ، الجهراء ، والفحيحيل . أما بالنسبة لغالبية المراكز فكان الاقتراع فيها قد انتهى في وقت مبكر في اليوم .

حتى هنا ويبدو الأمر طبيعياً بل سليما . بعد ذلك ـــ أي بعد انتهاء عملية الانتخاب في اللجان الفرعية ـــ ينبغي أن تغلق الصناديق وتُختَم ويتم نقلها الى مقر اللجنة الأصلية على أن يرافق الصناديق من مقار اللجان الفرعية الى اللجان الأصلية مندوبين ووكلاء عن المرشحين في الدائرة الانتخابية المعينة كما تنص على ذلك مادة ٣٦ من قانون الانتخاب :

« تقوم اللجان الفرعية بادارة الانتخاب وفق الاجراءات المتقدمة حتى ختام عملية الانتخاب ثم تغلق كل منها صندوق الانتخاب وتنقله الى مقر اللجنة الأصلية حيث يجرى فتح صناديق الانتخاب في الدائرة وفرزها بحضور جميع رؤساء وأعضاء اللجنة الأصلية واللجان الفرعية برئاسة رئيس اللجنة الأصلية . »

فما الذي حدث بعد ذلك ؟ بأمر رسمي من وزارة الداخلية دخل رجال الشرطة مدجَّجين بالسلاح الى مقار اللجان الفرعية وصادروا صناديق الاقتراع ومنعوا غلقها ومنعوا على أحد مرافقتها أثناء نقلها الى اللجان الأصلية ، وهذه مهزلة مخجلة ما بعدها مهزلة وما بعدها خجل . وصدر بيان بتاريخ ٢٧ يناير وقَّعه ٣٨ مرشحا ومذّيلاً بأسمائهم ومن ضمنهم ستة أعلنت الحكومة فوزهم : **عبد العزيز الصقر وراشد الفرحان ، عبد الرزاق الزيد ، محمد الخرافي ، علي العمر ، ومحمد العدساني وفيما يلي نص البيان :**

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــان

صادر من المرشحين في الانتخابات التي أُجريت يوم ١٩٦٧/١/٢٥ .

أيها المواطنون : لقد عقد الشعب آمالا كبيرة على نتائج الانتخابات العامة بفوز عدد كبير من أبنائه المخلصين الذين يؤمنون بخدمته والسهر على مصلحته بمعالجة المشاكل العامة والقضايا الأساسية التي وجد المجلس من أجلها كسلطة تشريعية وجهاز مراقبة ، وعند بدء المعركة الانتخابية تصدى لخوضها عدد كبير من العناصر الوطنية المخلصة وكانت السلطة تخشى أن تأتي الى المجلس أغلبية من المرشحين المخلصين من ذوي الصلابة في قول الحق ، لذلك عمدت الى استعمال جميع الوسائل التي في يدها لبث الاشاعات المغرضة ضد بعض المرشحين ومحاولة كسب التأييد باللجوء الى توزيع الفوائد المالية واعطاء الوعود بالوظائف والترقيات والمناصب وتوزيع البيوت والقسائم . كما حاولت تهديد بعض المواطنين من الموظفين ممن لم ينفع معهم الاغراء . بغية التأثير في نتيجة الانتخابات والى جانب ذلك تغاضت السلطة عن المرشحين الذين قاموا بتوزيع الأموال والفوائد المالية للتأثير في رأي المواطنين وكسب الأصوات مما يعتبر جريمة يعاقب عليها وفقا للمادة ٤٣ من قانون الانتخابات .

ولما لم تجد كل هذه الاساليب أمام وعي الشعب وصلابته لجأت السلطة الى التدخل المباشر في عملية الانتخاب ، فقد لمس المواطنون منذ الساعات الاولى من يوم الانتخاب من تصرفات رجال السلطة ما يدل على أن هنالك نية مبيتة للتلاعب في عملية الانتخابات بدأت بتصرفات استفزازية وتحرشات تهدف الى استدراج المواطنين للاصطدام برجال السلطة . وشعر المواطنون بأن هنالك من يحاول افتعال مبرر للتلاعب في عملية الانتخابات .

ولما فشلت كل هذه الأساليب فوجئ المواطنون بتنفيذ خطة مدبرة لتزوير الانتخابات بشكل سافر ومفضوح بغية تزييف إرادة المواطنين وإظهار رغبتهم على غير حقيقتها . فقد صاحبت عملية الانتخابات مخالفات من السلطة المسؤولة لقانون الانتخابات التي من واجبها السهر على تطبيق نصوصه والمحافظة عليه .

فتدخل وكيل وزارة الداخلية شخصيا باصداره الأوامر لرؤساء اللجان المعينين من قبل وزير العدل إذ أن توجيهه عملية الانتخابات مخالف لنص المادة ٢٦ التي تنص على أن (الفصل بالمسائل المتعلقة بالانتخابات من حق رؤساء اللجان فقط) كذلك كان دخول رجال الشرطة مدججين بالسلاح الى قاعة الانتخاب بدون طلب من رئيس اللجنة مخالفا لنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات التي تنص على أنه (لا يجوز لرجال الشرطة والقوات المسلحة العسكرية دخول قاعة الانتخاب) بدون طلب من رئيس اللجنة.

واذا كانت هذه التدخلات والاستفزازات والمخالفات يجعلها القانون محل طعن بعملية الانتخاب ونعدها مقدمات وامارات للتزوير فان واقعة عملية نقل صناديق الاقتراح من اللجان الفرعية الى الاصلية والاعتداء على حق اللجان المناط بها عملية الانتخابات وأخذ الصناديق منها بالقوة العسكرية دون موافقة رئيس اللجنة لا يكون الا البطلان لعملية الانتخاب واهدار كل ما في الصناديق من سريّة للاصوات وبالتالي فلا قيمة للصندوق وما فيه بعد خروجه من يد اللجنة، كما أن هذا الاجراء بحد ذاته اعتداء على القانون حيث تنص المادة ٣٦ (تقوم اللجان الفرعية بادارة الانتخاب وفق الاجراءات المتقدمة حتى تمام ختام عملية الانتخاب ثم تغلق كل منها صندوق الانتخاب وتنقله الى مقر اللجنة الاصلية حيث تفتح جميع صناديق الانتخاب في الدائرة وفرزها) وهذا يعني صراحة بأن الذي يغلق الصندوق وينقله هي اللجنة دون غيرها وان عملية الانتخاب تناط بلجنة الانتخاب وليس بوزارة الداخلية ولا برجال الشرطة، وقد كانت الانتخابات السابقة تطبق فيها نص المادة المذكورة حيث كانت الصناديق تغلق فتحاتها من قبل اللجنة ثم يتم نقلها باشرافها وحضور رئيسها وعدد من مندوبيها وفي السيارات التي تختارها واذا طلبت الاستعانة من الشرطة تسير معهم للحراسة فقط ولكن الذي حصل في هذه الانتخابات ان وزارة الداخلية تدخلت بنفسها وأمرت اللجان بعدم إغلاق فتحات الصناديق وتسليمها لرجال الشرطة وحدهم بالقوة والتهديد وباطلاق النار عليهم إن هم امتنعوا. فلقد استفزت شعور المواطنين وأدخلت القوة العسكرية عليهم وانتزع الصندوق منهم رغم معارضتهم واحتجاجهم على هذا التصرف غير القانوني الذي أهدر حقهم وأضاع كل ثقة في نفوسهم، وولّد الشك فيهم مما جعل المرشحين والمندوبين والناخبين الموجودين داخل القاعة الانتخابية يوقنون في عملية التزوير وهذا ما تم بالفعل، فقد نقلت الصناديق في سيارات خاصة لا يعلم أحد ما بداخلها

ولا رئيس اللجنة أو أحد من أعضائها ولم يسمح لأحد منهم بمصاحبة الصندوق أو تفتيش السيارة ، وبعد أن استبدلت بغيرها أدخلت على اللجنة الأصلية لتفرز بعد غيبة غير طبيعية وكأن الأمر عادي وطبيعي . وقد أكد التزوير ظهور نتائج الانتخاب وطبيعة الأوراق وقت الفرز إذ انها زورت بشكل مفضوح .

أيها المواطنون : —

ان عملية التزوير المكشوفة التي تمت ضد ارادتكم وفيها اهدار حقكم في التعبير عن آرائكم قد أوجدت القناعة الكاملة لدينا بأن الانتخابات التي أجريت هي انتخابات باطلة لا تمثل إرادة الشعب ولا تسلم بنتائجها لأنها بنيت على إجراءات باطلة مخالفة للقانون وكل ما بني على باطل فهو باطل .

أيها المواطنون : —

نشكركم على الجهود التي بذلتموها والثقة الغالية التي أوليتمونا إياها والتي نعتز بها ونقدرها حق تقدير ، بل انها الرباط المتين والقاعدة التي نستند عليها في قول كلمة الحق والعمل من أجل الوطن ولقد كان ايماننا قويا بأن الشعب في الكويت أسرة واحدة يحرص الجميع على التعاون من أجله وكانت السلطة المسؤولة في بياناتها وأجهزة إعلامها تبرز هذه الكلمة داعية الى التمسك بها . وانه مهما كان من اختلاف في وجهات النظر فالكل أبناء الوطن متساوون بالحقوق والواجبات ، والحرية الشخصية وحق التعبير لكل مواطن قد كفله القانون إلا أن الأسف كل الأسف أن يكون الحامي للقانون هو المعتدى عليه ، والمنادي لوحدة الصف هو المفرق له بل أصبح طعن العناصر الوطنية والتقدمية وتمزيق الأسرة الواحدة بيد من ينادي بجمع شملها .

أيها المواطنون : —

إن هذه الطعنة التي وجهتها السلطة المسؤولة الى صدوركم طعنة مؤلمة واننا نعلم ان احتمالها صعب عليكم وعلى كل حر ذي ضمير حي ، إلا اننا في الوقت نفسه ندعوكم ونرجو منكم التزام الهدوء وضبط النفس وتحمل الصدمة حفاظا على مصلحة هذا الوطن وعلى المصلحة العامة والأسرة الواحدة التي نؤمن بها ونعمل من أجلها ، ولكي لا نتيح للمشاغبين والمندسين انتهاز الفرصة والتصيد في الماء العكر .

والله ولي التوفيق ،

* **أخبار الكويت** ، العدد ١٤٥٢ ، ٢٨ يناير ١٩٦٧ ، ص ١ .

التوقيعات

عبد العزيز حمد الصقر ، راشد عبد الله الفرحان ، عبد الرزاق خالد الزيد ، عبد الله محمد النيباري ، بدر عبد الله المضف ، أحمد عبد العزيز السعدون ، حمد أحمد البحر ، سامي أحمد المنيس ، عبد المحسن سعود الزبن ، حمد هلال المطيري ، الدكتور أحمد الخطيب ، محمد عبد المحسن الخرافي ، علي عبد الرحمن العمر ، حمود يوسف النصف ، محمد مساعد الصالح ، فجحان هلال المطيري ، يوسف ابراهيم الغانم ، راشد صالح التوحيد ، عبد الله مبارك البنوان ، عبد اللطيف حمد الفلاح ، جاسم عبد العزيز القطامي ، محمد يوسف العدساني ، علي غانم الدبوس ، عبد الله الانصاري ، بدر عبد الوهاب بوقماز ، محمد أحمد الرشيد ، عبد العزيز فهد الفليج ، عبد الله طه العلي ، سليمان خالد المطوع ، صالح منصور الرقدي ، حسن فلاح العجمي ، علي راشد الحوطي ، نايف عصام العجمي ، أحمد مجبل السهلي ، حمد عبد اللطيف بن عيسى ، أحمد الشيخ عيد ، راكان حمد المكراد ، مرزوق الدعسان .

واذا جاز لنا أن نعلق على هذا التزوير البدائي المفضوح لارادة الشعب نقول : ان ظروف المناقصات تحتم ختمها بالشمع الأحمر وتوضع في صناديق المناقصات ولا يجوز فتح الصناديق ما لم تكن لجنة المناقصات مكتملة النصاب . هذا يطبّق حرفيا حتى لو كانت المناقصة لبناء مراحيض عمومية ، فهل حرمة مناقصات المراحيض العمومية أعظم وأهم من حرمة إرادة شعب بأكمله ؟

وتوالت ردود الفعل :

(١) استقال وزير التربية السيّد خالد المسعود الفهيد وطعن بنزاهة الانتخابات وبصحة النتائج التي توصّلت اليها واعتبر نجاحه في الانتخابات مأمن لم يكن كما وأعلن استقالته من مجلس الأمة الجديد واتصل ببعض زملائه الوزراء وطلب منهم التضامن معه في موقفه هذا .

(٢) اجتمع مجلس إدارة جمعية المحامين والحقوقيين الكويتية في مقر الجمعية وأصدر البيان التالي :



النائب المحترم : خالد المسعود

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر من جمعية المحامين حول الانتخابات النيابية الأخيرة

أيها المواطنون :

بالأمس جرت الانتخابات النيابية العامة ، وقد سبق الانتخابات حرب نفسية محمومة قصد منها التأثير على المواطنين لتأتي النتائج مرضية لأهواء البعض ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعدّى ذلك بكثير . فقد تم بعد انتهاء عملية الاقتراع . وقبل عملية الفرز ، أن اعتُدِيَ على القانون اعتداء صارخ ، وقامت سلطات الأمن بعمليات استفزازية غير قانونية لانتزاع صناديق الاقتراع من الذين كانت أمانة بأيديهم ونعني رئيس وأعضاء اللجان الفرعية ، فقد دخل قاعات الانتخاب بعض رجال الشرطة مخالفين بذلك القانون ، بغية أخذ تلك الصناديق للتصرف فيها طبقا لما يشاؤون .

أيها المواطنون :

إن المحامين والحقوقيين في الكويت وهم في طليعة الفئات الواعية المثقفة ترى جمعيتهم ان الواجب يحتم عليها أن تبدي الرأي فيما تردّت اليه الأمور من اعتداء على القانون واهدار لسيادته ، فان سيادة القانون هو الهدف الذي نسعى له جميعا ، وهو الملاذ للشعب . . كل الشعب .

أيها المواطنون :

إن جمعية المحامين والحقوقيين تبدي استنكارها وتعلن سخطها لما وصلت اليه الأمور وتحتج بشدة على الاجراءات التعسفية ، التي سادت الانتخابات ، هذه العمليات التي هزت كيان المجتمع الكويتي .

أيها المواطنون :

إن وحدة الصف ، والأسرة الواحدة ، شيء مقدس نسعى اليه جميعا . أمّا أن تمر هذه العمليات المشينة لتزييف إرادة الشعب بسلام فانها سوف تحطم هذه الوحدة وتتردى فيها الأمور الى ما لا يُحمَد عُقباه .

أيها المواطنون :

إن الشعب . . كل الشعب لن يرضى أن تزيّف إرادته ، لن يرضى أن تزور رغبته ، لن يرضى أن تهدر من البلاد سيادة القانون ، فالقانون يجب أن يبقى شيئا مقدسا نسعى اليه اليه لتحقيق سيادته .

وجمعية المحامين والحقوقيين وهي تصدر هذا البيان الموجز فانها تعبر عن رأيها في المخالفات القانونية والدستورية التي ارتكبت في الانتخابات الأخيرة ، وانها تقف في مقدمة الصفوف مع باقي الفئات والهيئات والمنظمات الشعبية في سبيل إحقاق الحق وسيادة القانون والله ولي التوفيق .

جمعية المحامين والحقوقيين
الكويتية

بيان من جمعية الصحفيين الكويتية

أيها المواطنون :

كلكم شاهد وعلم بما حدث يوم ٢٥ يناير الماضي . . يوم المأساة . لقد كان يوما أسود في تاريخ الكويت فقد قامت السلطة بعملية تزوير فاضحة لارادة المواطنين بشكل لمسه كل ناخب . . فمن نقل لصناديق الاقتراع لسيارة عسكرية دون مرافقة رئيس اللجنة . ومن تغيير للصناديق نتيجة ذلك مما لا يحتاج الى بيان بعد أن عبّرت جميع العناصر الشعبية عن استياءها لهذا العمل المشين .

أيها المواطنون :

لقد كان الشيء الوحيد الذي كنا نعتز به هو نزاهة الانتخابات وحياد السلطة في الانتخابات الماضية ولكن السلطة خشيت أن تفوز العناصر الوطنية فأقدمت على نوع غريب في تاريخ الكويت بل في تاريخ الانتخابات في العالم وهو تزوير الانتخابات التي قصد منها إبعاد العناصر الوطنية عن دخول مجلس الأمة .

إن جمعية الصحفيين لتستنكر بشدة ما قامت به السلطة من تزوير للانتخابات بشكل مفضوح وانه لعمل يحمل التحدي الكبير لارادة الشعب .

أيها الشعب :

ارفع صوتك عاليا ضد هذه الانتخابات المزورة لأنها أولا وأخيرا تحدّيا لارادتك .

« جمعية الصحفيين الكويتية »

* **أخبار الكويت** ، العدد ١٤٥٣ ، ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، ص ١ .
* نفس المرجـــع

بيان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بيان الاستنكار التالي :

أيها الأخوة الطلبة :

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الممثل لجماهير الطلبة ليؤسفه بالغ الأسف ما جرى يوم الأربعاء ٢٥ / ١ / ١٩٦٧ م أثناء عملية الانتخاب من انتهاك لحرمة الدستور الذي نعتز به أيما اعتزاز واعتداء سافر على حرية الفرد . وان تدخل السلطة بصورة سافرة في الانتخابات ومحاولتها استدراج المواطنين للاصطدام برجال السلطة منذ اللحظة الاولى لعملية الانتخاب لهي دلالة قاطعة على أن هناك نية مبيتة لتزوير الانتخابات كما ان دخول رجال الشرطة مدججين بالسلاح الى قاعة الانتخاب بدون طلب من رئيس اللجنة مخالفا لنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات .

كما ان نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى اللجنة الأصلية دون ختمها ودون مرافقة أحد أعضاء اللجنة لها ودون موافقة رئيس اللجنة ، بل بتدخل القوة العسكرية لهو انتهاك صارخ للمادة ٣٦ من القانون .

ثم ما تلى ذلك من نتائج الانتخابات والتي أزالت الشك باليقين وما تلى ذلك من إصدار بيان من المرشحين سواء الذين فازوا أم لم يفوزوا . كذلك استقالة وزير التربية من الوزارة وانسحابه من المجلس لهو دليل قاطع على مدى التلاعب الذي تم بهذه الانتخابات .

ونحن برأينا ان هذه المسرحية التي قدمت على أرض الكويت لأول مرة والتي قام بتمثيلها أناس لم يقدّروا مصلحة هذا الوطن العزيز لهي بادرة خطيرة كنا نأمل مخلصين أن نتجنبها حفاظا على روح الأسرة الواحدة التي سادت علاقة أفراد هذا الشعب بعضه ببعض .

إن هذه المسرحية قد فوجئنا بها في حين كان الأمل يملؤنا ثقة ان تجرى عملية الانتخاب في جو من الهدوء حتى يستطيع هذا الشعب أن يأتي بأعضاء مخلصين على استعداد للعمل والتضحية وليس المتاجرة بمقدرات هذا الشعب .

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ليرى بعين ملؤها الدهشة والاستغراب هذا التصرف المشين الذي لطخ الدستور ووصمنا عار لن يغفره لنا التاريخ ويبدي أشد أسفه لما حدث ويرجو أن يصان الدستور وتُصان حرية الأفراد ويوضع حدّ لانتهاكهما وقدسيتهما . وعاش الاتحاد الوطني لطلبة الكويت .

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

* نفس المرجـــع .

بيان جمعية الخرّيجين

إن جمعية الخريجين الكويتيين وهي تضم نخبة من شباب هذا البلد قد راعها أن تطلع على ما أحاط بانتخابات يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ من شكوك أدت الى تأكد هذا الشعب من حادثة تزوير خطيرة شوّهت فيها إرادته ، وطعنت بها حريته . وان هذه الجمعية لتعلن عن تضامنها مع ما ورد في البيان الصادر عن عدد من النواب الذين أُعلن فوزهم في الانتخابات المذكورة والمرشحين الذين أعلن سقوطهم فيها ، والذي تضمن اتهاما صريحا للسلطات بأنها تدخلت في عملية الانتخابات وزورت إرادة الناخبين في معظم المناطق الانتخابية .

وجمعية الخريجين الكويتيين وهي تعلن تضامنها التام مع هذا البيان لتود أن تؤكد ان كيان الكويت واستقلالها مرتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الديمقراطي والبرلماني السليم ، وان المثل الذي ضربته الكويت في اختيارها لهذا النظام لهو المؤشر الذي يرسم صورة المستقبل الممثل للامة العربية جمعاء .

كما تؤكد الجمعية أن التزوير المكشوف ، وما أحاط بعملية نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى اللجان الرئيسية ليدل على سوء التدبير وانعدام الحكمة ، وعلى استهتار تام بمشاعر الناس وآرائهم وبالقوانين المنظمة لعمليات الانتخابات .

والجمعية تعتقد بأن سكوت المسؤولين على ما حدث ، والتغاضي عنه ، ليس في صالح البلاد إن عاجلاً أو آجلاً ، وان هذا سوف يؤدي الى زعزعة الثقة بمبدأ الأسرة الواحدة وبالمؤسسات الدستورية ، وسوف يحد من هيبة القانون واحترامه . وسيجعل من الكويت أضحوكة في المحافل الدولية ، ويفقدها مركزها المرموق في المحيط العربي والعالمي .

وجمعية الخرّيجين الكويتيين تهيب بالسلطات المسؤولة أن تواجه المشكلة بشجاعة وصراحة ، وأن تعترف بوجود الشك في صحة الانتخابات ، وهذا أضعف الايمان ، وأن تقدم على حل المجلس الجديد واجراء انتخابات جديدة تسودها النزاهة وذلك بعد فترة معقولة من الزمن » ، وأن تحقق في عملية التزوير هذه حتى تأخذ العدالة مجراها . وتعاد للقانون هيبته واحترامه .

وجمعية الخريجين الكويتيين تهيب كذلك بالجمعيات الأخرى وبالمنظمات الشعبية أن تتقدم وتعلن رأيها الصريح فيما حدث ، إذ ليس أدهى وأمرّ مما حدث إلاّ السكوت عليه .

وان الجمعية وهي تقدم بيانها هذا لتؤمن بأن صاحب السمو أمير البلاد المعظم وهو والد الكويتيين الحريص على مصالحهم والمناصر لحقوقهم يأبى أن يحل بهم ما حل على أثر هذه الانتخابات وتؤمن بأن سموّه سوف يتدخل كعادته دائما لعلاج هذا الأمر بما يكفل حقوق الجميع .

والله الموفق . .

جمعية الخرّيجين

بيان الطالبات الجامعيّات وإضرابهن

والدنا البار صاحب السمو صباح السالم الصباح ،

تحية واحتراما نرفعها لسموكم

ايمانا منا بحرصكم الشديد على الديمقراطية التي أرسى قواعدها سلفكم الراحل المرحوم الشيخ عبد الله السالم الصباح والتي استمدت ولا تزال تستمد التأييد والمؤازرة من سموكم فنحن من واقع ايماننا هذا نكتب لسموكم لنقول كلمتنا فيما يدور هذه الأيام حول الانتخابات والتي لا بد وأنكم اطلعتم على ما دار حولها من أمور تصم بلدنا وكرامتنا بوصمة من عار ، فالتزوير الذي تم ليس فقط اعتداء على حقوق مرشحين وانما هو اعتداء على شعب الكويت بأكمله . شعب فرح بهذه الفرصة التي تمكنه من أن يعبّر عن نفسه ويختار الأكفاء ليمثلوه ، ولكن السلطة أبت إلا أن تحرمه من هذه الفرصة ، فما حدث هو اعتداء على سمعة وكرامة الكويت بلدكم التي عرفت بسمعتها النقية الطاهرة البعيدة عن الشبهات بفضل تدبيركم وقيادتكم الحكيمة .

إننا يا صاحب السمو بناتك طالبات كلية البنات الجامعية إذ نتقدم اليك بهذا الخطاب لنناشد سموكم مؤازرة النظام الديمقراطي الذي عرف عنكم والضرب بيد من حديد على المخربين وإبعاد تلك الأيادي التي قامت بتلك اللعبة الوضيعة .

ونعلن أيضا أنه مشاركة منا للأمة في أسفها الشديد سوف نمتنع احتجاجا عن الدراسة يوم الثلاثاء القادم .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،

بناتك

طالبات كلية البنات الجامعية

* **أخبار الكويت** ، العدد ١٤٥٣ ، ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، ص ٣ .

التوقيعات

قسم الجغرافيا : اقبال عبد الرزاق أحمد العنبري ، فوزية محمد يوسف الرشيد ، موزه فهد الغانم ، ليلى محمد جواد عريان ، نوره مبارك السابج ، فاطمة عبد الله الرشيد ، نوال حمد ، عائشة عبد الفتاح ، عائشة عبد العزيز ، عائشة داود الجراح ، بثينة نصف اليوسف النصف ، فوزية السميط ، شيخة الفارس ، منى محمود أحمد مدوه ، تماضر حمود النصف .

قسم عربي : نورية يوسف ، فوزية فهد ، نجاة علي ، سهام بوحمد ، طيبة التمار ، شيخة النيباري ، مريم محمد ، حصة الصانع ، سحر بورسلي ، نهاد محمد ، سميرة محمد ، كافية جواد .

قسم انجليزي : رضية حبيب الظاهر ، غنيمة الجارالله ، لطيفة عبد الرحمن الفارس ، غنيمة القطامي ، شريفة القطامي ، عادلة الساير ، نادية البحر ، شريقة القطامي ، فضة القطامي ، فوزية سلامة ، حذام محمد البسام ، مرسمية محمد العمر ، شيخة فهد ، باسقة القطامي ، لطيفة البدر ، فايزة أحمد العوضي ، سعاد شهاب ، ضياء الغانم ، آسيا المولي ، صفية سلطان ، بدرية صالح .

فلسفة وعلم نفس واجتماع : قدرية عبد الوهاب العيسى ، نسيمة سلطان العيسى ، لطيفة خالد الزيد ، فتحية خالد الزيد ، سهام سليمان بوحميد ، شيخة النيباري ، الطاف النشمي ، غنيمة حمد الخميس ، أمينة عبد الكريم العوضي ، هند يوسف راشد حماده ، نورية حمد السالم ، حياة بدر المسلم ، فتوح سالم البدر ، سبيكة أحمد الفهد ، مريم أحمد الدوسري ، فتوح عبد الله دريح ، عايده سعود المطوع ، عواطف رشيد ، غنيمة سلطان ، إقبال العبد الجليل ، فضيلة عبد الرحمن السالم ، اقبال عبد الرحمن العمر .

قسم تاريخ : فوزية الدوسري ، نوار حسن النقيب ، لطيفة خالد الرشيد ، ليلى العدواني ، عادلة علي الحمد ، عان مبارك الرفاعي ، شريفة يوسف المضف ، عامرة الحمد ، زمزم ابراهيم ، منى عبد العزيز .

* نفس المرجع .

بيان اتحاد العمال

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمع المجلس التنفيذي لاتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي في مقر الاتحاد، وأصدر البيان التالي :

أيها المواطنون :

لقد جرت الانتخابات لاعضاء مجلس الأمة يوم الاربعاء الموافق ٢٥/١/٦٧ . وقد استبشرنا خيرا بهذه الانتخابات ، لأننا واثقون أن المواطنين سيختارون نوابهم الذين يمثلونهم تمثيلا صحيحا .

ولكننا فوجئنا في يوم الانتخاب باستفزازات ، وبحرب نفسية .. القصد منها التأثير على الناخبين ، حتى تكون النتيجة مرضية لرغبات البعض ، وفعلا ظهرت نتائج هذه الحرب النفسية في مساء الانتخابات بعد الانتهاء من إدلاء الناخبين بأصواتهم ، حيث اعتدى رجال الشرطة على القانون واستلموا الصناديق بالقوة دون السماح للمندوبين بمرافقتهم ، وهددوا باطلاق النار على كل من يعارض بتسليم الصناديق ، واتحاد العمال والمستخدمين يستنكر بشدة ، ويعتبر نتيجة الانتخابات مزورة ، وأن ما قامت به وزارة الداخلية هو خرقا للمواد — ١٦ — و — ٣٦ — من قانون الانتخابات وطعنة موجهة الى صدر كل مواطن في هذا البلد وطعنة للديمقراطية .

أيها المواطنون :

إن العمال والمستخدمين الذين يشكلون غالبية هذا الشعب ، يؤمنون بأن وحدة الصف والأسرة الواحدة ، هي أحد مبادئهم ، أما أن تز يّف إرادتهم وتحطّم وحدتهم .. فهذا شيء لا يرضونه ، ولن يرضى به مواطن تهمه مصلحة هذا البلد ، واننا نعتبر هذا التزوير تحديا صارخا على الديمقراطية في هذا البلد ، وستكون عاقبة كل ما جرى مساء الخامس والعشرون من هذا الشهر على رأس من زوّر إرادة الشعب ، واتحاد العمال والمستخدمين وهو يصدر هذا البيان ، ليرجو من اخوانه العمال والمستخدمين التزام الهدوء وضبط النفس وأن لا يدَعوا مكانا للمندسّين والمخربين في صفوفهم حيث ان ذلك لا يدعو لمصلحة الوطن ، وسيظل اتحاد العمال محافظا على ما جاء في دستور بلده حرصا على سلامة الديمقراطية وسيادة القانون كي

يظل حكم الشعب للشعب ولا حريّة لأعداء الشعب .

والله ولي التوفيق .

اتحاد

عمال ومستخدمي القطاع الحكومي

(٨) عدد آخر من المرشحين أعلن تأييده لبيان الاحتجاج والاستنكار للمرشحين الثمانية والثلاثين الذين أعربوا فيه عن التدخل في الانتخاب والتأثير فيه وتشويه إرادة الشعب . وفيما يلي ننشر كتب الاحتجاج الموجهة من أربعة مرشحين هذا نصها :

حضرة الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترم

تحية طيبة وبعد :

نرجو من حضرتكم نشر اعتراضنا هذا :

إنني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المنشور في عدد رقم ١٤٥٢ من جريدتكم المتضمن اعتراض المذكورين على عملية تدخل السلطات المسؤولة لحرية الانتخابات وما أسفرت عنه من تزييف لأرادة الشعب كما نرجو اعتبارنا من المؤيدين للمرشحين المذكورين في أي بيان يصدرونه في هذا الخصوص من الآن وما بعد والله يوفقنا وإياكم لخدمة وطننا وأمتنا العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المخلص

سعود السعد الفارس المعصب

مرشح المنطقة الرابعة

١٩٦٧/١/٢٩م

السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت ،

بعد التحية ،

أنا أؤيد البيان الصادر عن نواب الشعب وزملائهم والذي نشر بجريدتكم الغرّاء ونستنكر الأعمال التي قام بها رجال السلطة من استعمال القوة والتهديد والتي كان من نتيجتها تزييف الانتخابات وأرجو اعتبارنا متضامنين مع السادة موقعي هذا البيان وكذلك في جميع ما يصدر عنهم من تصرفات في المستقبل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

مرشح المنطقة الخامسة
كيفان — الخالدية — خيطان
عبد الله عيسى حمد المطر
٢٩/١/١٩٦٧م

حضرة السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترم ،

تحية وبعد ،

إنني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المنشور في العدد رقم ١٤٥٢ المؤرخ في ٢٨/١/١٩٦٧ وأعترض بشدة على طريقة نقل الصناديق وعدم السماح للمندوبين بمرافقتها ، لذا أرجو ضمّي الى لائحة المرشحين المذكورين واعتباري متضامنا تماما في كل بيان يصدر عنهم فيما بعد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

جاسر خالد الجاسر
مرشح الدائرة الثامنة
٢٩/١/١٩٦٧م

• نفس المرجـــع .

السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترم ،
الكويت .

إنني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المنشور في جريدتكم الموقرة العد رقم ١٤٥٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٨ والأعداد التي لحقت به وأعتبر نفسي متضامنا في كل بيان يصدر عنهم فيما بعد وأضم صوتي لصوتهم .

كما أنني أطعن في صحة الانتخابات وأؤكد التدخل السافر من قبل رجال الشرطة بالقوة والتهديد وأعتبره اعتداء صارخ على حرمة القانون وقتلا للحريات واستفزازا غير قانوني للعناصر الوطنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المرشح
ناصر محمد السابر
١٩٦٧/١/٢٩م

ردود الفعل الشعبية المذكورة كان محصّلتها احساس عام باللاجدوى ويقين بأن الحكومة أصبحت طرف مضاد للارادة العامّة . ورغم كل هذه البيانات الواضحة الصريحة المتّهمةِ للنّظام بأنه وراء عملية التزوير ، لم ينف أي مصدر حكومي ما ذكر فيها وإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدل على صحة ما ورد فيها . وباسم الحكومة أعلن وزير « الارشاد والأنباء » بوصفه الناطق الرسمي للحكومة أن مجلس الأمّة الجديد سينظر في أي طعون حول الانتخابات والذي كان من المقرر أن يعقد أولى جلساته في ٧ فبراير ١٩٦٧ أي بعد أسبوع من تاريخ التصريح * . ويضيف الوزير في تصريحه تعليقا هامّا بالامكان تفسيره لصالح ما ورد في البيانات الشعبية . يقول عن استقالة بعض النواب الجدد الذين نجحوا في الانتخابات وتضامنوا مع المرشحين الذين طعنوا بصحّة عمليات فرز الأصوات :

« **إن استقالة هؤلاء هي أول بادرة في حياة البلدان النيابية لأن الاعتراض على الانتخابات وهو أمر بديهي يكون من جانب بعض المرشحين غير الفائزين حيث تنظر في الأمر لجنة الطعون الانتخابية . أمّا أن تأتي الاستقالة من نواب جدد (نجحوا في الانتخابات) فهذا ما سيُترك أيضا للمجلس الجديد (للنظر فيه)** * » .

* أخبار الكويت . العدد ١٤٥٤ ، ٣٠ يناير ١٩٦٧ ، ص ١ .
* نفس المرجـــع .

إنه تصريح غاية في الغرابة ! فكيف ينظر بالطعن الجهة التي هي موضع الطعن أي المجلس الجديد ! صحيح ان السلطة تدخّلت وعملت ما عملت وتصرفها كان موضع استنكار شعبي واسع ولكن الطعن أصبح على نتيجة عمل الحكومة أي على المجلس الجديد المزعوم ، ومن هذه الناحية نجد أن المنطق لا يقبل أن يُناط بهذا المجلس مهمة النظر بالطعن في نفسه واعطاء الحكم في قضيته هو خاصة وأنه اتضح من ردود الفعل الشعبية أن الشعب يرفض أن يعتبر الفائزين نوابا له وممثلين لارادته فكيف يقبل أن يحتكم اليهم وعليهم في نفس الوقت ؟ وإذا كان الاعتبار الشعبي أن المجلس مجلس الحكومة وليس مجلس الشعب ، فكيف لمجلس الحكومة أو المجلس الذي صنعته الحكومة أن يدين الحكومة وأن يثبت عليها خروجها على الديمقراطية والتسلّط بالقوّة ؟

شيءٌ أخير لا بد من قوله وهو أن أزمة التزوير وهي أزمة طرفاها الحكومة والشعب كان من الممكن حلها بهدوء تام لو أن الحكومة خلال الفصل التشريعي الأول طبّقت الدستور وعملت على تشكيل المحكمة الدستورية وقد كان بالامكان أن يُناط لهذه المحكمة أمر النظر بالشكوى الشعبية من تصرّف السلطة غير القانوني والحكم في مدى شرعية المجلس على ضوء ذلك . أما وأن الحكومة قصّرت في ذلك فان عليها — أو كان يجب عليها حينذاك — أن تعلن بُطلان الانتخاب وبطلان نتائجه إذا أرادت أن تستمر ثقة الشعب بأنه لا زال في البلاد بقية من حريّة أو ديمقراطية .

طبعاً الحل الوحيد والسليم لتصحيح الخطأ الجسيم الذي ارتكبته السلطة في حق الشعب — خاصة بعد انكشاف عملية التزوير — كان ينبغي ألا يقل عن اعتبار الانتخابات لاغية واعادتها وفق إجراءاتها القانونية المطلوبة . ورغم كل البيانات الصريحة الواضحة التي تتّهم النظام بأنه كان وراء العملية ورغم أن من ضمن الطاعنين بالنتيجة من قد فاز بالانتخابات ، ورغم أن أحدهم كان وزيراً في الحكومة ، رغم كل ذلك لجأ النظام — كعادته — الى المُكابَرَةِ وعدم الإصغاء للنصح والارشاد والرأي والمشورة وليس ذلك من سمات السلطة الديمقراطية . والمشكلة الرئيسية التي تُعتَبَر صفة غير محمودة في الشعب الكويتي — بكافة فئاته — أنه عندما تواجهه السّلطة بمكابرتها الاعتيادية يصمت صمتاً رهيباً ثم يبدأ الكويتيون يتشاغلون بأنفسهم ، يخدشون بعض ، يتّهمون بعض ، يأكلون بعضٍ ، ويزايدون على بعض ، لكنهم في كل الحالات لا يواجهون السُلطة المُسبب الرئيسي لوضع من هذا النوع . ونظراً لذلك لم تأبه بهم ،

وصدر المرسوم الأميري بدعوة مجلس الأمة **المُزَوَّر** للانعقاد للدور العادي الأول في الفصل التشريعي الثاني صباح الثلاثاء ٧ فبراير ١٩٦٧ وكأن شيئاً لم يكن. **إن التزاحم في الأعراس والمآتم لا يعني على الاطلاق أننا أسرة واحدة، شيء واحد ممكن أن يُثبت ذلك أن يشملنا مفهوم واحد لحقوقنا، وصَفٌ واحد لأخذها.**

ننتقل الآن الى طبيعة التعامل بين النظام ومجلس الأمة. لا شك أن دراسة هذه القضية تعطينا فكرة ولو عامة عن مدى قناعة النظام بضرورة وجود مجلساً تشريعياً منتخباً من الشعب. لو كان النظام مقتنعاً بوجود المجلس لاستجاب للمطلب السنوي التقليدي الذي يثيره أعضاء مجلس الأمة المحترمين حول ضرورة دعم المجلس بجهاز استشاري خاص والبذل في ذلك كلما نوقشت موازنة مجلس الأمة السنوية. كثير من النواب أثاروا هذه القضية في نهاية السنة المالية وطالبوا الحكومة بتوفير هذا الجهاز من أجل أن يقوم المجلس بواجباته خير قيام. رد فعل الحكومة لهذه المطالبات كان الاهمال وبالتالي التضييق مالياً على مجلس الأمة باعتباره المؤسسة التشريعية الممثلة للشعب. في نفس الوقت يلاحظ المراقب للأمور إغداق الحكومة على الأندية الرياضية وحماسها لمشروع المدينة الرياضية الذي لم يوافق عليه مجلس الأمة نظراً للمبالغ الضخمة والأرقام الخيالية التي رصدتها الحكومة له. إن مقارنة ميزانية مجلس الأمة بميزانية بعض الأندية الرياضية تثير العجب كل العجب. وفرق في المهمة والمكانة والوظيفة والخطورة والأولوية بين مجلس الأمة والأندية الرياضية ومع ذلك حدث ما حدث ولا شك أنه يعكس مدى قناعة النظام إبتداء بوجود سلطة تشريعية في البلد. ولأن النظام غير مقتنع بمجلس الأمة — كفكرة — حرص عبر العديد من الوسائل المتاحة له وغير المتاحة لأعضاء مجلس الأمة أن يحافظ على العلاقات المباشرة بالناس وحاول في كثير من الحالات أن يُزايد على مجلس الأمة بحيث ينتهي المواطن الى نتيجة سلبية تجاه الأخير وتترسّخ بالتالي قناعته بأن النظام معه أكثر من مجلس الأمة. وفي حالات عديدة نضج هذا الأسلوب الخطير لدرجة أن قطاعات لا واعية من المواطنين بدأت تتساءل عمّا إذا كان وجود مجلس الأمّة ضرورياً. وهذا بالضبط ما كان يهدف اليه النظام.

من ناحية إجرائية كان النظام يعامل مجلس الأمة بأسلوب يقل عن اعتباره وزارة من وزارات الدولة. أي أن النظام كان يعتبر مجلس الأمة — المنتخب والممثل للشعب — أقل من وزارة، دع عنك عن اعتباره سلطة تشريعية تراقب السلطة التنفيذية أي كل الوزارات. ولنعط مثل على ذلك. عندما كان مجلس الأمة

في الفصل التشريعي الثالث يناقش قانون الضمان الاجتماعي في الجلسة رقم ٢٦٢/ج المعقودة الثلاثاء ١٤ رمضان ١٣٩١هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٩٧١م قرأت الرئاسة كتاب من مجلس التخطيط مؤدّاه أن لجنة السياسة الاجتماعية — وهي إحدى اللجان الدائمة بمجلس التخطيط — قد أوصت في اجتماعها السادس عشر مساء الاثنين ١١/١٠/١٩٧١ بأن يُدعى السادة رؤساء اللجان التشريعية والمالية والشئون الصحية والاجتماعية لحضور اجتماعها الذي ستناقش فيه المعالم الأساسية لمشروع الضمان الاجتماعي المقترح. يعلّق النائب المحترم أحمد النفيسي على ذلك تعليقاً أصاب فيه كبد الحقيقة:

«سعادة الرئيس، هذا الموضوع موضوع غير طبيعي، غير طبيعي ان مجالس ثانوية مثل مجلس التخطيط (يُجرجر) مجلس الأمة ويقول لأعضائه تعالوا احضروا اجتماعات مجلس التخطيط. الطبيعي ان مجلس التخطيط يأتي هنا ويطلب أن يقابل اللجان التي يريدها، يحضر هنا في مجلس الأمة برمّة لجانه بكاملها، لا أن (تُجرجَر) لجان مجلس الأمة من أجل مجلس التخطيط، هذا لا يجوز على الاطلاق ويجب أن لا تكون هناك سابقة من هذا النوع.»

يعقبه النائب المحترم د. أحمد الخطيب في التعليق فيقول:

«النقطة التي أردت أن أشير اليها هي أن العادة جرت أن المجلس أو لجان المجلس هي التي تدعو الجهات الحكومية والادارية ولكن هذه في الحقيقة ظاهرة غريبة تلفت النظر، فأرجو أن لا تتكرر مثل هذه الدعوة، فالدعوة تكون من مجلس الأمّة ولجان مجلس الأمة وليس العكس.» [ص ٢٩ من مضبطة الجلسة المذكورة]

ربما لا يهتم كثير من الناس بالنواحي الاجرائية، لكن أهميتها في المجال السياسي لا يُدركها إلا من مارَس السياسة. إنها مسألة أولويات وتدرّجات في السّلطة السياسية، لذلك فالقضية هامة والتعليقات كانت في العظم. من كل هذه القرائن نستنتج أن النظام لم يكن يحبّذ فكرة وجود مجلس أمّة منتخب.

مع التغيّر الذي تعرّضت له العوامل الستة التي ذكرتها في بداية هذا الفصل، ومع بروز عوامل مُستجدة محلياً وخليجياً وعربياً ودولياً وقد بحثت ذلك في بداية الفصل هذا، ومع نضوج كافة العوامل الداخلية المضادّة لمجلس الأمة أقدم النظام على حلّه دون أية ردود فعل داخلية مضادّة لقرار خطير وتاريخي كهذا. البعض أرجع انعدام ردود الفعل المضادة لتوقيت الحل ٢٩ أغسطس ١٩٧٦، أي في قلب الصيف حين تتحول البلاد الى مدينة أشباح فكل شيء في ذلك الوقت

بالوكالة ، الوزارات والادارات والمؤسسات . والبعض قال بأن الشرائح الاجتماعية التي من الممكن لها أن تتصدر موجه من رد الفعل المضاد أصبح لها مصالح اقتصادية محدّدة ولا تريد أن تجازف بها في خضم دعوة عامة باهتة من أجل الحرية لم تتبلور بعد مفاهيمها ولم تنبثق بعد المنظمات التحتية القاعدية التي تستند اليها . والبعض قالها مدبّبه : الكويتيون قبيلة تقطن في شمال الخليج وتَجْبُنُ في مكان اسمه الكويت . لكنني لا أعتقد أن أياً من هذه الأسباب وحدها يكفي لتفسير الخمود الذي أصاب الناس بعد قرار حل مجلس الأمة .

لا بد لكي نفسّر ذلك ألاّ يغيب عن تفكيرنا مجهودات النظام في محاربة مجلس الأمة بل وفي التآمر على تفتيته من الداخل . فمَن نقل الأصوات من دائرة انتخابية الى أخرى لكي يفوز الطالح ويسقط الصالح ؟ ومَن جنّس موسمياً وأغرق بعض الدوائر الانتخابية بالمواطنين الموسميين لمحاربة إمكانية نجاح بعض الشباب المثقف الذين يضعون المصلحة العامة قبل الولاء المطلق في سلّم الأولويات ؟ ومَن زوّر إرادة الشعب سنة ١٩٦٧ وقد شرحنا ذلك كله بالتفصيل ؟ ومَن ضيّق مالياً على أهم وأخطر مؤسسة شعبية وهي مجلس الأمة حتى أصبحت أدنى مقارنة لميزانيته مع ميزانية النوادي الرياضية التي يتصدّرها رموز النظام تثير الضحك والبكاء في آن واحد ؟ ومن الذي أثار الاشاعات والأقاويل ضد أعضاء مجلس الأمة برمّتهم ولماذا ؟ وفي أيِّ المجالس كان الناس يتحدثون بسخرية عن مجلس الأمة ؟ ولماذا لم يستجب النظام لمطالب أعضاء مجلس الأمة في ضرورة تدعيمه بجهاز إداري من الشباب الكفؤ وبجهاز استشاري اقتصادي واجتماعي وسياسي لكي يعينه في مهامّه ويقدّم له الدراسات في القضايا المطروحه ؟ ولماذا تسويف النظام في إجاباته على أسئلة أعضاء المجلس ؟ لكي نفهم لماذا لم يتحرك الشعب ضد قرارحل مجلس الأمّه ، لا بدّ أن نفهم من فعل كل ذلك . إنّه النظام وليس مجلس الأمّه . لقد أدخل النظام في روْع الناس — عبر كل ذلك وأكثر — أن المجلس لا يخدم المصلحة العامة ويفرّق « الأسرة الواحدة » وبودّي أن أعلم أي أسرة يقصدون ، وأنّه — أي النظام — هو أب للكل فلا داعي إذن لكل هذه الجَلَبه . كثير من الناس عشية حلّ مجلس الأمة كان يفكّر بهذه الصورة لأنه كان ضحية لعملية تشويه لصورة مجلس الأمة يقوم بها النظام عبر وسائل عديدة متاحة له . **النظام هو الذي فقأ عين المجلس منذ البداية وأخذ يسير وراءه معايراً ومصفقاً وصائحاً : الأعور . . الأعور . ينبغي أن نعرف كل ذلك قبل أن نصفق مزيداً مع النظام وتُفقأ العين الأخرى وهي أملنا في رؤية المستقبل .**

وجاء يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ وقد نضجت مجهودات النظام في محاربته لمجلس الأمة وآتت أُكُلها. وصدر الأمر الأميري بوقف العمل بأحكام المواد ٥٦ فقره ٣، ١٠٧، ١٧٤ و ١٨١ من الدستور الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢، وكذلك حل مجلس الأمة على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخوّلة لمجلس الأمة، وعلى أن تصدر القوانين بمراسيم أميرية ويجوز عند الضرورة إصدارها بأوامر أميرية، وعلى أن يصدر مرسوم بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للنظر في تنقيح الدستور وذلك — وعلى حد تعبير الأمر الأميري — «لتلافي العيوب التي أظهرها التطبيق العملي وتوفير الحكم الديمقراطي السليم والحفاظ على وحدة الوطن واستقراره، على أن يكون التنقيح متفقاً مع روح شريعتنا الأسلامية الغرّاء مأخوذاً عن تقاليدنا العربية الكويتية الأصيلة.»، وأنه على اللجنة أن تنتهي من عملها خلال ستة شهور من تاريخ تشكيلها وترفع الى الأمير مقترحاتها بعد موافقة مجلس الوزراء لعرضها على الناخبين للاستفتاء عليها أو على مجلس الأمة المقبل لاقراره خلال مدّة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ إصدار الأمر *

وفي كتاب استقالة الوزارة حدّد رئيس مجلس الوزراء جابر الأحمد الصباح **الأسباب** التي ارتأتها الحكومة من أجل اتخاذ الاجراءات المذكورة في الفقرة السابقة:

(١) «تعطّل النظر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لدى المجلس ولم يتيسر لأغلبها أن يرى النور بالرغم من أهميتها الحيوية لمصالح المواطنين.»

(٢) «أصبح التهجّم على الوزراء والمسئولين دون وجه حق همّ الكثير من الأعضاء.»

(٣) «إن الأوضاع الدقيقة والحرجة التي تجتازها منطقتنا والعالم العربي بصورة عامّة تتطلب سرعة البت في كثير من الأمور الحاسمة وإصدار التشريعات الكفيلة بحماية أمن واقتصاد هذا البلد.»

(٤) «التعاون يكاد يكون مفقوداً بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية).»

* راجع نص الأمر الأميري في كل من: **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الثامن، أكتوبر ١٩٧٦، كذلك جريدة **السياسة**، ١٩٧٦/٨/٣٠، و**القبس**، ١٩٧٦/٩/١، وكذلك نص كتاب إستقالة الحكومة.

هذه هي الأسباب التي ذُكرت في كتاب استقالة الحكومة كمبرّر لاجراءات حل مجلس الأمة وقد قمنا بنقلها حرفياً. ولنبدأ ببحثها سبباً إثر آخر.

(١) من الظلم أن نتهم المجلس بتعطيل مشروعات القوانين رغم أهميتها الحيوية لمصالح المواطنين. ولا بأس هنا أن نعدّد ما أنجزه المجلس في فترة عمله القصيرة، فقد جاء في تقرير رئيس المجلس الختامي بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٦ الآتي:

«لقد عقد مجلسكم الموقر في دورته التشريعية الحالية ٦٦ جلسة، كما عَقدت لجانه الدائمة والمشتركة والمؤقتة ٢٥٠ جلسة توافرت فيها على دراسة ٣٦٢ موضوعاً أعدت فيها ٢٠٢ تقريراً وراعت فيها أهمية الموضوع ودواعي الاستعجال واعتبارات العدالة الاجتماعية ومقتضيات المصلحة العامّة. كما وافق المجلس على ٥٢ توصية ملحقة بتقارير اللجان و ٢٣ اقتراحاً برغبة واقتراحين للحكومة للدراسة، كذلك طرحت للمناقشة العامة في المجلس ستة موضوعات وبلغ عدد مشروعات القوانين التي أقرها مجلسكم الموقر ٦٠ مشروعاً.»

إذا وضعنا في الاعتبار قصر المدة والتركيبة البشرية لأعضاء مجلس الأمّة والحكومة المسؤول الأوّل عن ذلك، إذا وضعنا ذلك في الاعتبار فان مثل هذا المجهود يشهد بأن المجلس لم يُعطّل النظر في مشروعات القوانين الحيوية لمصالح المواطنين. هذا الجهد شهدت له الحكومة نفسها على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الختامية حيث قال: «يسعدني في مناسبة اختتام دور الانعقاد العادي لمجلسكم الموقر أن أتوجّه اليكم بالشكر لما بذلتم من جهد وواصلتم من عمل في هذه الدورة، مما أسفر عن إنجاز الكثير من المشروعات التي أشاد بها خطاب سعادة رئيس المجلس.»

(٢) لا نعتقد أنّ أيّ نائب أصبح **همّه** في المجلس التهجّم على الوزراء والمسئولين دون وجه حق، وحتى لو صح ذلك فليس بهذا مُبرّراً شرعياً لحل المجلس فأشخاص الوزراء والمسئولين لا يمكن أن يكونوا في كفّة راجحة على السلطة التشريعية لشعب بكامله.

(٣) منذ أن رأت عينيّ النور وأنا أسمع بأن هذه الأمّة تمر بأوضاع دقيقة وحرجة والأمم عندما تمر بأوضاع هذه مواصفاتها تكون بأمسّ الحاجة للتماسك الداخلي الذي لا يتحقق إلاّ عند حكم شوري لا مُطلَق. كما أن مجلس الأمة في ظروف

مثل هذه لم ولن يقف كعقبة في وجه إصدار التشريعات الكفيلة بحماية أمن واقتصاد الكويت .

(٤) أما مسألة كون التعاون مفقوداً بين الحكومة والمجلس فيكفي للردّ عليه العودة لكلمة نائب رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الختامية حيث قال :

« يطيب لي أن أنوّه بصفة خاصة بالتعاون المثمر بين المجلس والحكومة على إرساء أصول الديمقراطية المسئولة في بلادنا إنطلاقاً من اليقين الجازم لدى الجميع بأنّها السبيل الأقوم الى إقرار العدل . . . »

وشاع في البلد جوّ مريض من الشماتة بأعضاء مجلس الأمّة دون أن يدرك المواطن العاديّ بأن الحل لم يكن لمجلس الأمّة بقدر ما كان للديمقراطية والحرية في الكويت . وبدأت عملية إغراق المواطن بالوعود لكي يغطّ في نومه ويستمر . مانشيتات الجرائد في رمضان كانت سُبّة في تاريخ الصحافة الكويتية . ومن يدرس ما أُثير في الجرائد خاصة في الأسبوعين الأخيرين لرمضان يُدرك بأن الحكومة كانت تحقن العقل العام بأبر تخدير فباتت الهلوسة من وظائفه بدلاً من أن يزداد يقظة ويتنبّه للمعادلة الجديدة وما تعنيه . الوعود كانت لكل فئة اجتماعية وعلى كل مستوى . كل ما أطلبه من القارئ أن يدرس الصفحة المقابلة التي تحمل عيّنات من مانشيتات كانت شائعة أيّامها ويقرأها بتمعّن . وإن شاء ضحك أو حوّلها مناحة ، لكن في كلا الحالين ليسأل نفسه ماذا تحقق منها ؟

* بدأ وعّاظ النظام ـ بعد حل مجلس الأمة ـ ينتشرون بين الناس يلبسون رداء الغيرة على الاسلام ويبرّؤنه من « رجس » الديمقراطية ، ويحاولون أن يُدخلوا في رَوْع الناس أن المناخ الديمقراطي يؤدي ـ بالضرورة ـ الى بروز اليسار « الملحد الكافر » وان ذلك لا شك يشكلّ خطر على مستقبل الدعوة والاسلام في البلد . إذن ـ يستنتج وعّاظ السّلاطين ـ ان قمع الديمقراطيه هو في الحقيقة قمع لليسار ذو المواصفات المذكورة السابقة وتمهيد للدعوة الاسلامية لكي تستأنف مسيرتها ـ ثم ـ يقول وعّاظ النظام ـ أنه ليس بين الاسلام والديمقراطية لقاء ، وما يحصل عليه المواطن من حقوق سياسية في ظل الديمقراطية ، لا يمكن له أن يحصل عليها في ظل الشريعة الاسلامية ، وعليه اذن فان قمع الديمقراطية لا يشمل أي قمع لأيّة حقوق شرعية اسلامية للمواطن . ثم يقول الوعّاظ ان مهمة التشريع في الاسلام ليست من الوظائف البسيطة أو الهيّنة ، ولذلك فان القيام بها يستوجب توافر شروط قد لا تكون موجودة في كل أعضاء مجلس الأمة ، وعليه اذن فإن حل المجلس هو حل



السياسة

تطهير الجهاز الإداري

من المرتشين والمحسوبين والمستغلين

مسح شامل للجهاز الوظيفي

تحسين أوضاع الموظفين المخلصين واستبعاد غير المنضبطين

أوامر من سمو ولي العهد بتقديم دراسات حول:

إلغاء دوام يوم الخميس

بالوزارات والدوائر الرسمية والمدارس

وتخفيض ساعات العمل في القطاعين الحكومي والاهلي

فتح ملفات الصحفيين

الحكومة الجديدة تعلن اليوم

الإعدام: للمختطفين

الإعدام: للمغتصبين

الإعدام: للقتلة

بآنية مادة سامة

مجلس الوزراء يقرر

تنقيح وتطوير التشريعات وفقاً للشريعة الإسلامية

عرفات: سنقيم الدولة

تحسين أوضاع الموظفين

مساواة رواتب الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في درجات الكادر الوظيفي

الترقيات تشمل كافة موظفي الدولة

تعديل ٨ قوانين مهمة

حماية المستأجر وحق تعويضه من المالك

الفتن وترويج الشائعات وتوزيع المنشورات من جرائم أمن الدولة

منح الجنسية الكويتية بدون تحديد

إتاحة الفرصة لوصول الكفاءات إلى مجلس الأمة

قيد الدراسة الآن وباهتمام كبير من سمو ولي العهد

توحيد الجنسية الكويتية

وتجنيس الكفاءات والطلبة الذين أتموا دراستهم الثانوية

رغم أن التشكيلة الوزارية لم تتبلور بعد..

الحكومة الجديدة: وجوه قديمة وكفاءات حديثة

الأمير وولي العهد يستعرضان في خلوة مغلقة التطورات السياسية

لا تسفير.. ولا إبعاد

بل دراسة لملفات بعض الخطرين على الأمن

تحسين أوضاع الموظفين

وتقليص عدد الصحف وتجنيس الكفاءات ودراسة موضوع الاستملاك

« للخبط والخلط » التشريعي الذي وقع فيه . ويمضي ـ وعّاظ السّلاطين ـ بالقول أننا في الكويت أسرة واحدة متعاونة متحابّة متآلفة ـ الى آخر الدّعابة السّمجة ـ وأن مجلس الأمة لم يكن يُكرّس ذلك ، بل أثار الخلافات والاستقطابات والتحزّبات وهذا ليس من أخلاق الاسلام دين التآلف والتراحم والتلاحم والمحبة. ويمضي وعّاظ النظام في تلبيس إبليس الى القول بأن المطلوب من المواطن اليوم أن يُتقن عمله ووظيفته وأن يَدَع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . و عّاظ النظام هؤلاء يذكّروني بما كتبه المرحوم سيّد قطب وذلك في أواخر يونيه ١٩٥٢ حين كان يقاوم طغيان فاروق والانجليز ، يقول رحمه الله رحمة واسعة :

« الاسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق الأوسط ، ليس هو الاسلام الذي يقاوم الاستعمار ، وليس هو الاسلام الذي يقاوم الطغيان ، ولكنه فقط الاسلام الذي يقاوم الشيوعية . انّهم لا يريدون للاسلام أن يحكم ، ولا يطيقون من الاسلام أن يحكم ، لأن الاسلام حين يحكم سيُنشئ الشعوب نشأة أخرى ..... الأمريكان وحلفاؤهم اذن يريدون للشرق الأوسط إسلاما أمريكانيا . »

(سيّد قطب ، **دراسات اسلامية** ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص : ١١٩)

*** فهل يريد هؤلاء للكويت اسلاما أمريكانيا ؟ وهل غفل وعّاظ النظام والسّلاطين عن أن الحقوق السياسية للأفراد في ظل الشريعة الاسلامية ودولة الخلافة أكبر وأخطر وأشمل من الحقوق السياسية الممنوحة لهم في ظل الديمقراطية ؟ وهل غفل هؤلاء عن أن هذه الحقوق منحها الله في كتابه للأمة فليس بوسع أحد أن يجرّد الأمة منها ، بينما الحقوق السياسية للأفراد في ظل الديمقراطية بالامكان التحايل على مدى شرعيتها وموأمتها من خلال نفس المؤسسة التي شرّعتها وهي البرلمان ؟ هل غفل وعّاظ النظام أن الاسلام لا يمكن أن يتحول الى تكيّة رسمية فان طبيعة دعوته وطبيعة مصدره ومضمون مساره وهدف مسيرته تأبى ذلك وترفض ذلك ؟**

فقط لوضع الأمور في نصابها ولتوضيح موقف الاسلام الصحيح من الحقوق السياسية للأفراد في ظلّه ، نقول ان الاسلام منح للأفراد حقوقا سياسية أكبر في معناها وأخطر في مبناها وأشمل في مداها من الحقوق التي تمنحها الديمقراطية للمواطن . يُعرّف الدكتور السنهوري الحقوق السياسية بالحقوق التي يكتسبها الشخص باعتباره عضوا في هيئة سياسية مثل حق الانتخاب والترشيح وتولّي الوظائف العامة . **فما هي هذه الحقوق السياسية في الشريعة الاسلامية ؟**

أولا : **حق انتخاب رئيس الدولة** : للأفراد في ظل دولة الخلافة الاسلامية حق انتخاب رئيس الدولة ، فمن اختاروه لهذا المنصب فهو رئيس الدولة الشرعي ، وبهذا صرّح الفقهاء : فمن أقوالهم الصريحة في هذه المسألة قولهم : «**من اتفق المسلمون على امامته وبيعته ثبتت امامته ووجبت معونته** . » («**المُغني**» لابن قدامه ، ج ٨ ، ص ١٠٦) .

وقولهم أيضا :

«**الامامة ـ أي رئاسة الدولة ـ تثبت بمبايعة الناس ـ أي لرئيس الدولة ـ** لا بعهد السابق له . »

(«**منهاج السنة**» ، للامام ابن تيميه ، ج ١ ، ص ١٤٢) .

فرئيس الدولة في الاسلام رجل تختاره الجماعة وترضى به ، وهو يستمد سلطانه من هذا الرضى وذاك الاختيار.

* اذا كان للأفراد في الدولة الاسلامية حق انتخاب رئيس الدولة ، فما أساس هذا الحق ؟ هذا الحق يقوم على أساس **مبدأ الشورى** الذي أقرّته الشريعة الاسلامية ، وعلى أساس آخر هو مبدأ **مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع** .

* أما مبدأ الشورى فقد نطق به القرآن الكريم قال تعالى :

«وأمرهم شورى بينهم» (الشورى ٣٨) فهذا النص صريح في أن أمور المسلمين ، لا سيما المهمّة منها ، تدار بطريق الشورى . ولا شك أن منصب رئيس الدولة من الأمور الخطيرة التي يجب أن تجري فيها المشاورة ، لأنه أمر يهمهم جميعا ويتعلق بصميم شؤونهم ، فيجب أن يكون لهم رأي فيمن يُولّى عليهم . والمشاورة تستلزم أن يبدى كل واحد منهم رأيه فيمن يراد انتخابه رئيسا للدولة .

* أما مبدأ مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع ، فهذه المسؤولية تستفاد من مجموع النصوص القرآنية وتؤيدها السوابق التاريخية الثابتة . فخطابات الشارع في القرآن الكريم موّجهة الى جماعة المسلمين ، مثل قوله تعالى :

(١) «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين . »

النساء ١٣٥

(٢) «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود . »

المائـــدة ١

(٣) «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر».
التوبـــة ٧١

هذه النصوص وأمثالها تدل دلالة واضحة على مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع ومنها ما تعلق بجميع شؤونهم. وهذه المسؤولية الضخمة الملقاة على عاتق الجماعة تقتضي أن يكون السلطان من حق الجماعة نفسها لتستعين به على تنفيذ ما هي مسؤولة عنه وهو تنفيذ أحكام الشرع.

ولكن مباشرة الجماعة سلطانها هذا لا يمكن أن يتم بصفتها الجماعية فان هذا غير ممكن عملاً وتنفيذاً، ولهذا ظهرت نظرية النيابة في مباشرة ما للجماعة من سلطان. فالجماعة من حقها أن تختار من ينوب عنها في مباشرة سلطانها لتنفيذ ما هي مكلّفة به شرعا. وهذه الإنابة من خالص حقها، لأن المالك يحق له أن يوكل غيره فيما يملكه، والأمة ـ جماعة المسلمين ـ تملك السلطان فتملك التوكيل فيه فهي وحدها تختار رئيس الدولة.

المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام:

وبناء على ذلك يتضح بجلاء المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام. فهو مركز النائب والوكيل، الوكيل عن الأمة، فهي التي انتخبته نائبا عنها ليدير شؤونها وفق منهج الشرع الاسلامي ولتطبيق سائر أحكامه، وهذا ما صرّح به الفقهاء: فمن أقوالهم ما ذكره الفقيه المشهور الماوردي وهو يتكلم عن أثر موت الخليفة أو الوزير في سلطة الأمير، ما نصه:

«اذا كان تقليد الأمير من قبل الخليفة لم ينعزل ـ أي الأمير ـ بموت الخليفة، وان كان من قبل الوزير انعزل بموت الوزير، لأن تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين، وتقليد الوزير نيابة عن نفسه.»
(الماوردي، «**الاحكام السلطانية**»، ص ٢٩)

◦ الامة مصدر السلطات:

واذا كان مركز رئيس الدولة في الاسلام هو مركز الوكيل، فمن البديهي أنه يستمد سلطاته من موكله، أي من الأمّة. فالأمّة هي مصدر السلطات كما نقول في الاصطلاح القانوني الحديث وهو يباشر هذه السلطات باسم الأمة وبهذا الاعتبار.

* الميكانيكيـــة :

واذا كانت الأمّة تملك حق انتخاب رئيس الدولة في الاسلام فكيف تباشر هذا الحق فعلا ؟ أيقوم به أفراد الأمّة مباشرة ؟ أم يقوم بهذا الحق طائفة منهم بتخويل من الأمة ؟ الواقع أننا لا نجد في الشريعة نظاما محددا وصريحا في كيفية قيام الأمة بحقها في انتخاب رئيس الدولة ، مما يدل على أن تنظيمه متروك لتقدير الأمة ، فيمكن أن يكون بأسلوب الانتخاب المباشر أو غير المباشر ، فكلا الاسلوبين تتسع له قواعد الشريعة .

* فالانتخاب المباشر يجد له سندا في قوله تعالى : «وأمرهم شورى بينهم» فهذا النصـــ بظاهره ، يقتضي أن يتشاور أفراد الأمة في شؤونهم ومنها انتخاب رئيس الدولة . ويؤيد هذا الرأي ما قاله الامام الرازي في تفسير هذه الآية : «اذا وقعت واقعة وتشاوروا فأثنى الله عليهم ، أي لا ينفردون برأي ، بل ما لم يـــجتمعوا عليه لا يعزمون عليه» .
(**تفسير الرازي** ، ج ٢٧ ، ص ١٧٧)

* أمّا الانتخاب غير المباشر فيجد له سنده في السوابق التاريخية الثابتة في عصر الخلفاء الراشدين وهو خير العصور فهماً للاسلام وتطبيقا له ، فقد تم انتخاب أولئك الخلفاء الكرام من قبل طائفة من الأمة هم الذين يسمّون بأهل الحل والعقد وتحققت بعذ ذلك مبايعة الأمة لمن اختاروا وانعقدت بذلك البيعة الكبرى.

أهل الحل والعقد :

اذا كان انتخاب رئيس الدولة بأسلوب الانتخاب غير المباشر أمرا سائغا في الشرع الاسلامي وأن الذين يباشرونه هم من يسميهم الفقهاء بأهل الحل والعقد ، فمن هم أهل الحل والعقد ؟ وما علاقتهم بالأمة ؟ وكيف يحوزون هذه المنزلة ؟

* أما من هم أهل الحل والعقد فمن قراءة ما كتبه الفقهاء الماوردي وأبو يَعْلَى الغرّاء وابن خلدون فيفُهم أنهّم المتبوعون في الأمة التي تثق بهم وترضى برأيهم لما عرف عنهم من الحرص على مصالحها .

* علاقتهم بالأمة ، علاقة النائب والوكيل ، فهم يباشرون انتخاب رئيس الدولة نيابة عن الأمة ، فهم وكلاء عنها ، ومن ثم يعتبر اختيارهم رئيس الدولة اختيار الأمة نفسها .



بَطِن خوش . . . مَجلِس بوش

* وهم يحوزون منزلة الحل والعقد في شؤون الأمة لأن الأمة هي التي تدفعهم الى هذه المنزلة باختيارهم لهم.

معرفة اهل الحل والعقد في الوقت الحاضر:

اذا أخذنا في الوقت الحاضر بالانتخاب غير المباشر لرئيس الدولة، وفقا للأحكام الشرعية، فلا مناص من قيام الأمة بانتخاب من يمثلونها عنها في مباشرة هذا الانتخاب. ومن تنتخبهم الأمة لهذه المهمة يمكن أن يوصفوا بأنهم أهل الحل والعقد. وعلى الدولة في الاسلام أن تضع النظام اللازم لاجراء هذا الانتخاب وضمان سلامته. ومثل هذا الأمر ضروري ولازم لايجاد أهل الحل والعقد، واثبات وكالتهم عن الأمة بالتوكيل الصريح، لأن التوكيل الضمني يتعذر حصوله في الوقت الحاضر.

ثانيا: **حق المشاورة**:

* والحق الثاني للأفراد في دولة الاسلام هو حق المشاورة. وهو في الحقيقة امتداد لحق الأمة في انتخاب رئيس الدولة. فما دامت هي التي تختاره. وهو وكيلها في ادارة شؤونها، فمن حقها عليه أن يشاورها.

* واذا كان الخطاب في آيات الشورى موجها الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على جلالة قدرة وعظيم منزلته، فوجوب المشاورة على غيره من الحكام أوجب وألزم. وعلى ما قلناه تدل أقوال الفقهاء والمفسرين. من ذلك ما جاء في:

(١) **كتاب السياسة الشرعية**، **لابن تيميه** حيث يقول:
«لا غنى لولى الأمر عن المشاورة فان الله تعالى أمر به نبيه صلى الله عليه وسلم»

(٢) وفي تفسير **الطبرى** لهذه الآية يقول:
«انما أمر الله نبيّه بمشاورة أصحابه مما أمره بمشاورتهم فيه تعريفا منه أمته ليقتدوا به في ذلك».
(ج ٤، ص ٩٤)

(٣) يؤيده في ذلك تفسير **القرطبي** ج ٤ ص ٢٥٠.

(٤) أما تفسير **الرازي** لآية الشورى فيقول فيها :

«قال الحسن وسفيان بن عيينه انما أمر بذلك ـ أي أمر النبي (ص) بالمشاورة ـ ليقتدي به غيره في المشاورة ويصير سنة «في أمته».

(ج ٩ ، ص ٦٦)

* ومما يؤكد حق المشاورة للأمة على حكامها ، أن النبي (ص) على عظيم قدره ومنزلته وتأييده بالوحي ، كان كثير المشاورة لأصحابه شاورهم يوم بدر في الخروج للقتال ، وشاورهم في أحد أيبقى في المدينة أم يخرج للعدو ، وأشار عليه الحباب بن المندر يوم بدر بالنزول على الماء فقبل منه ، وأشار عليه السعدان ، سعد بن معاد وسعد بن عباده يوم الخندق بترك مصالحه العدو على بعض ثمار المدينة فقبل منهما (الرازي ج ٩ ، ص ٦٧) وهكذا كان رسول الله (ص) كثير المشاورة للجماعة الاسلامية حتى ذكر **ابن تيمية في السياسة الشرعية** أنه : «لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله (ص).

* **ونظرا لثبوت حق الأمة في المشاورة ولزومه على رئيس الدولة صرّح الفقهاء بأن ترك هذا الحق من قبل رئيس الدولة موجب لعزله في الاسلام . فقد جاء في تفسير القرطبي : «قال ابن عطيه : والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب .» (ج ٤ ، ص ٢٤٩) فلا بقاء لحاكم مستبد في دولة تقام على اساس الاسلام .**

* ولكن كيف تتم المشاورة ؟ وكيف بالامكان تنظيم الشورى الواجبة شرعاً نصّاً وروحاً في هذا العصر؟ ان ما يوافق أحوال العصر وروح الشريعة أن تقوم الأمة بانتخاب أهل الشورى الدين على رئيس الدولة مشاورتهم في المسائل العامّة ويخوّلون أيضا سلطة انتخاب رئيس الدولة اذا شغر منصبه .

ثالثا : **حق المراقبة وما يترتب عليه**

وللأمة الاسلامية والفرد المسلم واحد منها حق مراقبة رئيس الدولة وسائر ولاتها في اعمالهم وتصرفاتهم التي تخص شؤون الدولة . وتستمد الأمة هذا الحق من طبيعة علاقاتها مع وئيس الدولة ، فعلاقتها معه **علاقة وكالة** ، **فهي** التي اختارته ، ومن حق الموكل في الشريعة أن يراقب وكيله ليطمئن على حسن قيامه فيما وكله فيه . وحق المراقبة يراد في الاسلام لتقويم رئيس الدولة اذا انحرف عن النهج القويم ـ نهج الاسلام ـ في الحكم وأول منازل التقويم تقديم النصح . جاء في

الحديث الشريف الذي رواه الأمام مسلم في صحيحه : «أن النبي (ص) قال : الدين النصيحة قلنا لم؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.»

* فان لم يفد النصح فمن حق الأمة استعمال القوة اللازمة لتقويمه وردعه عن الظلم وعن سائر مظاهر الانحراف والاعوجاج فقد جاء عن النبي (ص) أنه قال :

«والله لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذون على يد الظالم ولتأطرنّه على الحق أطرا، ولتقصرنه على الحق قطرا، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعنكم كما لعنهم.»
(رواه أبو داود، انظر: **رياض الصالحين**، ص ١١٢.)

وفي حديث آخر: «ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه.»
(نفس المرجع)

رابعا : **حق العزل**

قلنا ان المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام هو مركز الوكيل بالنسبة للأمة، فمن البديهي أن يكون من حقها عزله اذا خرج عن حدود وكالته أو لم يقم بمهام الوكالة عجزا أو تقصيرا. ولأن من يملك لتعيين يملك العزل، والأمة التي اختارته فتملك تنحيته اذن. ومباشرة هذا الحق يستلزم المبرر الشرعي وهو الخروج على حدود الوكالة أو عجز عن القيام بمهامها وهذا ما صرح به الفقهاء.

ابن حزم، الفصل بين الملل والنحل

يتحدث عن الامام أي رئيس الدولة

«**فهو الامام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله (ص) فان زاغ عن شيْ منهما منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق، فان لم يؤمن أذاه الا بخلعه خُلِع وولى غيره.**

* فليعلم - وُعّاظ النظام أحفاد راسپوتين - أن عملية إعتقال فكرة الاسلام بين جدران المساجد لن تجدي ، وأن محاولاتهم في تجنيس الاسلام بالجنسية الكويتية مصيرها الفشل ، وجهودهم الخسيسة في تطويع الاسلام لمواءمة مزاجات « الأسرة الواحدة » كفر ببعض الكتاب وجاهلية جديدة نرفضها بعنف . إن الاسلام دعوة عالمية أكبر من كل الجنسيات والكيانات ، وثورة تتفشى لتسود لا لتطلب وُدّ الأمراء ، وحركة تحرير تاريخية كبرى تهدف الى تحطيم كل الطواغيث ، حركة يقودها محمد صلى الله عليه وسلم محطم الطواغيت : طاغوت الظلم والبغي ، طاغوت التفرقة الاجتماعية والنظام الطبقي ، طاغوت الشرك والصنمية السائدة اليوم ، وطاغوت الاقطاع السياسي الموجود في الكويت .

* وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين *

================

ملحق رقم (١) إحصاء العاملين بالحكومة الكويتية (فبراير ١٩٧٦)

ملحق رقم (٢) نظام الأقامة الدائمة

ملحق رقم (٣) قانون الجنسية .

ملحق رقم (٤) قانون إقامة الأجانب

ملحق رقم (٥) برنامج العمل الوطني لنواب الشعب

ملحق رقم (٦) وثيقة تجمع الأحرار الديمقراطيين

ملحق رقم (٧) البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري .

ملحق رقم (٨) منهاج عمل التجمع الوطني .

ملحق رقم (٩) مذكرة ١٨ نائب مقدمة للأمير الراحل صباح السالم الصباح .

ملحق رقم (١٠) بيان الهيئات الشعبية الكويتية حول حل مجلس الأمة .

ملحق رقم (١)
إحصاء العاملين بالحكومة الكويتية (فبراير ١٩٧٦م)

قامت الأدارة المركزية للاحصاء في مجلس التخطيط ، بالاتفاق مع إدارة تخطيط القوى العاملة باجراء احصاء للعاملين بالحكومة ، شمل كافة العاملين بالوزارات والهيئات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة بميزانية الدولة ، وذلك حسب الحالة في أول فبراير سنة ١٩٧٦ . وكان هذا الاحصاء قد أجرى بطريقة مماثلة عن أول فبراير سنة ١٩٧٢ .

أهداف احصاء العاملين بالحكومة :

ويهدف هذا الاحصاء الى توفير بيانات تفصيلية عن جميع العاملين بالحكومة ، لكي تكون أساسا في دراسة الجهاز الوظيفي بالحكومة ، وتشمل هذه الدراسة ، خصائص العاملين وتوزيعهم بين الادارات المختلفة والوظائف التي يشغلونها ، والرواتب والأجور والبدلات .

شمول الاحصاء

— **يشمل هذا الاحصاء جميع الجهات الحكومية التالية :**

أ) الوزارات والادارات الحكومية .

ب) الجهات ذات الميزانيات الملحقة .

جـ) الجهات ذات الميزانيات المستقلة .

٢ — **يشمل جميع العاملين بالحكومة سواء كانوا يعملون داخل الكويت أوكان مقر عملهم بالخارج في مهمات رسمية أو اجازات دراسية أو بعثات أو غير ذلك وهم :**

أ) الموظفون المعيّنون على درجات .

ب) ذوو الكادرات الخاصة مثل رجال القضاء وهيئة التدريس بالجامعة .

جـ) ذوو العقود الخاصة (عقد حرف «جـ» وعقد حرف «د») سواء كانوا متعاقدين مباشرة أو بالاعارة من حكومات الدول الأخرى .

د) الموظفون ذوو الرواتب المقطوعة .

هـ) العاملون على مكافآت ولا يربطهم رابط قانوني .

و) المستخدمون الدائمون والمؤقتون .

٣ — **لا يشمل هذا الاحصاء الفئات التالية :**

أ) الوزراء .

ب) أعضاء مجلس الأمة .

جـ) رجال الجيش من أفراد القوات المسلحة .

د) رجال الشرطة بوزارة الداخلية .

هـ) لجنة المناقصات .

و) أعضاء المجلس البلدي ، لجنة التثمين .

ح) المتدربون لدى بعض الوزارات قبل التحاقهم بالعمل الفعلي .

٤ — **تم حصر المؤسسات الآتية :**

أ) مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية .

ب) شركة نفط الكويت .

بيانات عامة

تدل النتائج الاجمالية لاحصاء العاملين بالحكومة على أن عدد العاملين المدنيين بالحكومة حسب الحالة في أول فبراير ١٩٧٦ هو (١١٦٤٥١) منهم (٤٦٧٦٩) كويتيون ، (٦٩٦٨٢) غير كويتيين . أي أن نسبة الكويتيين العاملين بالحكومة حوالي (٤٠٫٢ ٪) من جملة العاملين ، مقابل (٥٩٫٨ ٪) لغير الكويتيين .

ويبلغ عدد الموظفين (٦٢٢٣٩) أي بنسبة (٥٣٫٥ ٪) من جملة العاملين منهم (٢٦٦٧٢) كويتيون أي بنسبة (٤٢٫٩ ٪) من جملة الموظفين مقابل (٣٥٥٦٧) غير كويتيين يعادل (٥٧٫١ ٪) .

أما عدد المستخدمين والعمال فيبلغ (٥٤٢١٢) بما يعادل (٤٦٫٥ ٪) من جملة العاملين ، منهم (٢٠٠٩٧) كويتيون أي بنسبة (٣٧٫١ ٪) من جملة المستخدمين ، مقابل (٣٤١١٥) غير كويتيين بنسبة (٦٢٫٩ ٪) أي أن نسبة الوافدين في هذه الفئة تعادل (١٧٠ ٪) من جملة الكويتيين .

ويوضح الجدول التالي عدد الموظفين والمستخدمين عام ١٩٧٦ مقارنا بعامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ :

عدد الموظفين والمستخدمين عام ١٩٧٦ مقارناً بعامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

	١٩٧٦					١٩٧٢					١٩٦٦				
البيان	كويتيون	النسبة	غيركويتيين	النسبة	الجملة	كويتيون	النسبة	غيركويتيين	النسبة	الجملة	كويتيون	النسبة	غيركويتيين	النسبة	الجملة
موظفون *	٢٦٦٧٢	٤٢٫٩	٣٥٥٦٧	٥٧٫١	٦٢٢٣٩	١٨٧٩٤	٤٧٫٨	٢٠٤٨٣	٥٢٫٢	٣٩٢٧٧	١٥٣١١	٥١٫١	١٤٦٦٨	٤٨٫٩	٢٩٩٧٩
٪	٥٧٫٠	—	٥١٫٠	—	—	٥١٫٣	—	٣٧٫٠	—	٤٣٫٧	٦١٫٣	—	٥٤٫٤	—	ـ٧٫٧
مستخدمون	٢٠٠٩٧	٣٧٫١	٣٤١١٥	٦٢٫٩	٥٤٢١٢	١٥٧٩٤	٣١٫٢	٣٤٨٦٦	٦٨٫٨	٥٠٦٦٠	٩٦٦٨	٤٤٫٠	١٢٢٨١	٥٦٫٠	٢١٩٤٩
٪	٤٣٫٠		٤٩٫٠			٤٥٫٧		٦٣٫٠		٥٦٫٣	٤٨٫٧		٤٥٫٦		٤٢٫٣
الجملة	٤٦٧٦٩	٤٠٫٢	٦٩٦٨٢	٥٩٫٨	١١٦٤٥١	٣٤٥٨٨	٣٨٫٥	٥٥٣٤٩	٦١٫٥	٨٩م٣٧	٢٤٩٧٩	٤٨٫١	٢٦٩٤٩	٥١٫٩	٥١٩٢٨

* بما فيهم ذوي الرواتب المقطوعة والعقود الخاصة .

ويتضح من هذا الجدول ما يلي :

زاد اجمالي عدد العاملين في ١٩٧٦ بنسبة (٢٩٫٥ ٪) ، (١٢٤٫٣ ٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي حيث زاد عدد العاملين الكويتيين في ١٩٧٦ بنسبة (٣٥٫٢ ٪) ، (٨٧٫٢ ٪) بينما زاد عدد العاملين الغيركويتيين في ١٩٧٦ بنسبة (٢٥٫٩ ٪) وبنسبة (١٥٨٫٦ ٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي .

كذلك زاد عدد الموظفين في عام ١٩٧٦ بنسبة (٥٨٫٥ ٪) ، (١٠٧٫٦ ٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ ملى التوالي في حين زاد عدد المستخدمين والعمال بنسبة (٧ ٪) ، (١٤٧ ٪) على التوالي .

ويوضح الجدول التالي عدد الموظفين موزعين حسب النوع في عام ١٩٧٦ مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ :

عـدد الموظفـين * حسب النوع والجنسية (١٩٧٦) ، (١٩٧٢) ، (١٩٦٦)

النوع	١٩٧٦			١٩٧٢			١٩٦٦		
	كويتيون	غير كويتيين	الجملة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة
ذكور	١٩٩٤٧	٢٦٢٦٢	٤٦٢٠٩	١٥٥٤٤	١٤١١٢	٢٩٦٥٦	١٤٦٤٧	١٠٨١٠	٢٥٤٥٧
نسبة ٪	٧٤ر٨	٧٣ر٨	٧٤ر٢	٨٢ر٧	٦٨ر٩	٧٥ر٥	٩٥ر٧	٧٣ر٧	٨٤ر٩
اناث	٦٧٢٥	٩٣٠٥	١٦٠٣٠	٣٢٥٠	٦٣٧١	٩٦٢١	٦٦٤	٣٨٥٨	٤٥٢٢
نسبة ٪	٢٥ر٢	٢٦ر٢	٢٥ر٨	١٧ر٣	٣١ر١	٢٤ر٥	٤ر٣	٢٦ر٣	١٥ر١
الجملة	٢٦٦٧٢	٣٥٥٦٧	٦٢٢٣٩	١٨٧٩٤	٢٠٤٨٣	٣٩٢٧٧	١٥٣١١	١٤٦٦٨	٢٩٩٧٩
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* عدد الموظفين يشمل ذوي العقود الخاصة والرواتب المقطوعة .

ومن هذا الجدول يتضح ما يلي :

١ — بلغت نسبة الذكور في الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ (٧٤ر٨ ٪) من جملة الموظفين الكويتيين ، وبذلك أصبحت نسبة الاناث الكويتيات الموظفات في الحكومة كنسبة (١ : ٣) من الموظفين الكويتيين وقد كانت هذه النسبة في عام ١٩٧٢ حوالي (١ : ٦) وفي عام ١٩٦٦ بنسبة (١ : ٢٢) ، ويتضح من ذلك الزيادة الكبيرة في نسبة الاناث الكويتيات الموظفات .

٢ — بلغت نسبة الذكور في الموظفين الغير كويتيين في عام ١٩٧٦ حوالي (٧٣ر٨ ٪) من جملة الموظفين الغير كويتيين وبذلك أصبحت نسبة الغير كويتيات العاملات في الحكومة حوالي (١ : ٣) وقد كانت هذه النسبة (٢ : ٥) تقريبا في عام ١٩٧٢ وحوالي (١ : ٣) في عام ١٩٦٦ .

٣ — وبلغت نسبة الذكور في اجمالي الموظفين بالدولة في عام ١٩٧٦ حوالي (٧٤ر٢ ٪) وبذا تكون نسبة الاناث الى الذكور في اجمالي العاملين حوالي (١ : ٣) وكانت بنفس هذه النسبة في سنة ١٩٧٢ وحوالي (١ : ٦) في سنة ١٩٦٦ .

المستوى التعليمي للعاملين في الدولة

بلغ عدد الأمّيين العاملين في الدولة في أول فبراير ١٩٧٦ (٢٩٩٨٣) فردا بنسبة (٢٥ر٧ ٪) من جملة العاملين في مقابل (٢٨٠٤٨) فردا عام ١٩٧٢ يمثلون (٣١ر٢ ٪) من جملة العاملين في هذه السنة .

وبلغ عدد الأميين من الكويتيين (١١٢٦٦) فردا بنسبة (٢٤ر١ ٪) من جملة العاملين الكويتيين في سنة ١٩٧٦ ، بينما بلغ عدد الأميين من الكويتيين (١٠٨٤٤) فردا بنسبة (٣١ر٤ ٪) في سنة ١٩٧٢ .

أما الأميين من غير الكويتيين فبلغ عددهم (٢٩٩٨٣) فردا في فبراير سنة ١٩٧٦ بنسبة (٢٦ر٩ ٪) من جملة العاملين غير الكويتيين ، وفي عام ١٩٧٢ بلغ عددهم (١٧٢٠٤) فردا بنسبة (٣١ر١ ٪) الأمر الذي يشير الى انخفاض نسبة الأمية في القطاع الحكومي على الرغم من الزيادة في الأعداد المطلقة للأميين .

وتشير البيانات المقارنة لعامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٢ الى الارتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي لفئة الموظفين العاملين بالحكومة كما يلي :

الموظفون الأميون أو يقرأون ويكتبون ولا يحملون مؤهلات يمثلون :

نسبة (١٨٫٨ ٪) من اجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٢٤٫٨ ٪) في عام ١٩٧٢

نسبة (٢٩٫٥ ٪) من اجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٤١٫٣ ٪) في عام ١٩٧٢ .

نسبة (٧٫٦ ٪) من اجمالي الموظفين الغيركويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٩٫٧ ٪) في عام ١٩٧٢ .

الموظفون الذين يحملون شهادات دراسية حتى دون الجامعيه يمثلون :

نسبة (٥٤٫٤ ٪) من اجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ مقابل (١٥٫٢ ٪) في عام ١٩٧٢ .

نسبة (٥٩٫١ ٪) من اجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ مقابل (٥٠٫٢ ٪) في عام ١٩٧٢ .

نسبة (٤٩٫٥ ٪) من اجمالي الموظفين الغيركويتيين في عام ١٩٧٦ مقابل (٥١٫٩ ٪) في عام ١٩٧٢ .

الموظفون الذين يحملون شهادات جامعية وما فوقها يمثلون :

نسبة (٢٦٫٨ ٪) من اجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٢٤٫٠ ٪) في عام ١٩٧٢

نسبة (١١٫٤ ٪) من اجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٨٫٥ ٪) في عام ١٩٧٢ .

نسبة (٤٢٫٩ ٪) من اجمالي الموظفين الغيركويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٣٨٫٤ ٪) في عام ١٩٧٢ .

والجدول التالي يوضع هذه المقارنة بالتفصيل حيث نجد اختلاف في نمط المؤهلات الدراسية في كل من الموظفين الكويتيين والوافدين . فنسبة الحاصلين في عام ١٩٧٦ على مؤهلات دون مستوى الدرجة الجامعيه الأولى من الموظفين الكويتيين تزيد عن نظيرتها لغير الكويتيين (٥٩٫١ ٪ ، ٤٩٫٥ ٪) على الترتيب في مقابل (٥٠٫٢ ٪ ، ٥١٫٩ ٪) على الترتيب في سنة ١٩٧٢ .

أما الموظفون الحاصلون على درجات جامعية وما فوقها فتزيد نسبتهم كثيرا في غير الكويتيين عنها في الكويتيين إذ تعادل (٢ : ٧) تقريبا للدرجة الجامعية الأولى .

العاملون في الدولة حسب الحالة التعليمية

بيان		كويتي		غير كويتي		الجملــة	
أمي	١٩٧٦	١١٢٦٦	٢٤ر١	١٨٧١٧	٢٦ر٩	٢٩٩٨٣	٢٥ر٧
	١٩٧٢	١٠٨٤٤	٣١ر٤	١٧٢٠٤	٣١ر١	٢٨٠٤٨	٣١ر٣
يقرأ ويكتب	١٩٧٦	١٤٦٤٢	٣١ر٣	١٩٨١٧	٢٨ر٤	٣٤٤٥٩	٢٩ر٦
	١٩٧٢	١١٧٥٩	٣٣ر٩	١٥٠٠٨	٢٧ر١	٢٦٧٦٧	٢٩ر٧
شهادة ابتدائية	١٩٧٦	٣٧٧٧	٨ر١	٢٦٧٤	٣ر٩	٦٤٥١	٥ر٥
	١٩٧٢	٢٧٧٧	٨ر٠	٢٤٦٠	٤ر٤	٥٢٣٧	٥ر٩
شهادة متوسطة	١٩٧٦	٦٢١٧	١٣ر٣	٣٣٠١	٤ر٧	٩٥١٨	٨ر٢
	١٩٧٢	٣٤٩٥	١٠ر١	٣٦١٠	٦ر٥	٧١٠٥	٧ر٩
شهادة ثانوية	١٩٧٦	٦٠٦٧	١٣ر٠	١٠٤٧٢	١٥ر٠	١٦٥٣٩	١٤ر٢
	١٩٧٢	٣٦١٥	١٠ر٥	٨١٢٤	١٤ر٨	١١٧٣٩	١٣ر٠
فوق الثانوية	١٩٧٦	١٧٦١	٣ر٨	١٦٨٣	٢ر٤	٣٤٤٤	٣ر٠
ودون الجامعة	١٩٧٢	٥٠٧	١ر٥	١٠١٢	١ر٨	١٥١٩	١ر٧
الدرجة الجامعية	١٩٧٦	٢٨٧٥	٦ر١	١٢٠٩٩	١٧ر٤	١٤٩٧٤	١٢ر٩
الأولى	١٩٧٢	١٤٩٩	٤ر٣	٧١٥٧	١٢ر٩	٨٦٥٦	٩ر٦
درجات جامعية	١٩٧٦	١٦٤	٠ر٣	٩١٩	١ر٣	١٠٨٣	٠ر٩
عليا	١٩٧٢	٩٢	٠ر٣	٧٧٤	١ر٤	٨١٦	٠ر٩
الجملة	١٩٧٦	٤٦٧٦٩	١٠٠ر٠	٦٩٦٨٢	١٠٠ر٠	١١٦٤٥١	٠٠ر٠
	١٩٧٢	٣٤٥٨٨	١٠٠ر٠	٥٥٣٤٩	١٠٠ر٠	٨٩٩٣٧	٠٠ر٠

توزيع العاملين حسب الجنسيات ومدة الخدمة

الجنسيات	١٩٧٦ عدد العاملين	١٩٧٦ النسبة	١٩٧٦ متوسط مدة الخدمة	١٩٧٦ نسبة من لهم مدة خدمة أكثر من ٥ سنوات	١٩٧٢ عدد العاملين	١٩٧٢ النسبة	١٩٧٢ متوسط مدة الخدمة	١٩٧٢ نسبة من لهم مدة خدمة أكثر من ٥ سنوات
الكويت	٤٦٧٦٩	٤٠٫٢	١٠٫٢		٣٤٥٨٨	٣٨٫٥		
الجمهورية العراقية	٥٤٩٠	٤٫٧	٩٫٢	٪٧٤	٤٩١٧	٥٫٤	٦٫٦	٪٥٧
المملكة العربية السعودية	١٢٨١	١٫١	١٠٫٣	٪٩٢	١٠٧٣	١٫٢	٩٫٢	٪٦٨
الجمهورية العربية اليمنية					٢١٩٢	٢٫٤	٦٫٧	٪٥٤
جمهورية اليمن الجنوبية	٤٤٦٧	٣٫٨	٦٫٧	٪٧٨	٥٠٠	٠٫٦	٥٫٦	٪٤٢
المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين	٢٢٦٣٣	١٩٫٤	١١٫٥	٪٧٥	١٨٩٤٣	٢١٫٠	١٠٫٤	٪٨١
الجمهورية العربية السورية	٣٨٨٩	٣٫٣	٨٫٠	٪٥٥	٢٧٨٥	٣٫١	٧٫٤	٪٦٢
الجمهورية اللبنانية	١٥٧٤	١٫٤	١٣٫٣	٪٨٣	١٦٩٦	١٫٩	١١٫٣	٪٨م
جمهورية مصر العربية	١٩٧٠٩	١٦٫٩	٥٫٦	٪٤٢	١٠١٢٩	١١٫٣	٥٫٠	٪٣٥
امارات الخليج العربي	٢٤٤٥	٢٫١	١١٫٥	٪٧٨	٦٥٠٤	٧٫٢	٧٫٢	٪٥٤
البلاد العربية الأخرى	٤١٦	٠٫٤	٩٫١	٪٦٠	٢٤٦	٠٫٣	٥٫٩	٪٥٩
ايران	٢٠٤١	١٫٨	٩٫٧	٪٧٠	١٨٨١	١٫٤	٩٫٣	٪٧٣
باكستان	١٥٨٦	١٫٤	١٠٫٣	٪٦٦	١٢٤٤	١٫٤	١٠٫٢	٪٧٥
الهند	٢٨٨٨	٢٫٥	٩٫٢	٪٥٧	١٨٥٧	٢٫١	٩٫٠	٪٦٩
الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي والدول الاخرى	١٠٢٢	٠٫٨	٨٫٣	٪٥٠	٢١٢	٠٫٢	٧٫٢	٪٥٠
بدون جنسية	٢٤١	٠٫٢	٩٫٢	٪٦٣	٩٧٩	١٫١	١١٫١	٪٨٨
الجملة	١١٦٤٥١	١٠٠٫٠	٩٫٥	٪٧٧	٨٩٩٣٧	١٠٠٫٠	٨٫٣	٪٦٤

توزيع العاملين حسب الجنسية

بلغ عدد العاملين غير الكويتيين في عام ١٩٧٦ (٦٩٦٨٢) وأن نسبتهم تعادل (٥٩٫٨ ٪) من جملة العاملين بالحكومة . ويبلغ عدد الوافدين العرب منهم (٦١٩٠٤) أي أن نسبة ذوي الجنسيات العربية تعادل (٨٨٫٨ ٪) من جملة العاملين غير الكويتيين ، كما تعادل (٥٣٫٢ ٪) من جملة العاملين بالحكومة وذلك في مقابل (٩٠٫٤ ٪) ، (٥٥٫٦ ٪) على الترتيب في عام ١٩٧٢ .

ومن الجدول التالي تتضح أن أعلى نسبة للعاملين هو الأردنيون والفلسطينيون الذين تبلغ نسبتهم حوالي (١٩٫٤ ٪) يليهم المصريون بنسبة (١٦٫٩ ٪) فالعراقيون الذين يمثلون (٤٫٧ ٪) ثم الجمهورية العربية السورية (٣٫٣ ٪) أما باقي الجنسيات فتمثل في جملتها (١٥٫٥ ٪) من جملة العاملين لدى الدولة .

كما تشير البيانات الى أن متوسط مدة الخدمة بالحكومة للعاملين غير الكويتيين (٩٫٥) سنة وأطول مدة خدمة هي للبنانيين الذين يصل متوسط مدة خدمتهم (١٣٫٣) سنة ، وأقصر مدة خدمة هي لمواطني جمهورية مصر العربية حيث يبلغ متوسطها خمس سنوات وباقي الجنسيات فتتراوح مدة خدمة العاملين منها بين هذين الحدين .

نظرا لأن المتوسط المرجح لمدة الخدمة حسب الجنسية يتأثر بنمط التوزيع حسب فئات مدة الخدمة ، فهو يميل الى الانخفاض إذا زادت نسبة العاملين في فئات السنوات الأولى لمدة الخدمة وتميل الى الارتفاع إذا قلت نسبة العاملين في فئات السنوات الأخيرة ولهذا فقد تم حساب نسبة العاملين ، ممن لهم مدة خدمة أكثر من ٥ سنوات لكل جنسية .

وتشير البيانات أن هذه النسب تتراوح ما بين (٩٢ ٪) لمواطني المملكة العربية السعودية العاملين وأقلها (٤٢ ٪) لمواطني جمهورية مصر العربية . وذلك في عام ١٩٧٦ . وكانت أعلى هذه النسب في عام ١٩٧٢ (٨٧ ٪) للبنانيين وأقلها للمصريين (٣٥ ٪) .

توزيع العاملين على الجهات الحكومية

يوضح الجدول التالي عدد العاملين لدى الدولة (كويتي/غير كويتي) في كل جهة من الجهات الحكومية في سنة ١٩٧٦ والأعداد المناظرة في سنتي ١٩٧٢/١٩٦٦ وقد استبعدت وزارة الداخلية من المقارنة لأن بيانات سنة ١٩٦٦ تشمل رجال الشرطة في حين أن بيانات ١٩٧٦/١٩٧٢ لا تشملهم .

ومنه يتضح أن أكبر عدد من العاملين يوجد بوزارة التربية ووزارة الصحة العامة ، حيث تشمل وزارة التربية (٣٣٨٣٧) ما يعادل (٢٩٫١ ٪) من جملة العاملين ، بينما تضم وزارة الصحة العامة (١٥٩٧١) بنسبة (١٣٫٧ ٪) من جملة العاملين في عام ١٩٧٦ .

وبمقارنة ذلك بما كانت عليه الحالة في عام ١٩٧٢ يتضح أن وزارة التربية كانت تضم (٢٢٦٨٠) أي حوالي ٢٥ ٪ من جملة العاملين ، بينما بلغ عدد العاملين في وزارة الصحة العامة (١٢٠٨٢) يعادل (١٣ ٪) من جملة العاملين .

وقد كانت هذه الارقام في عام ١٩٦٦ (١١٩١٩) بنسبة (٢٣ ٪) ، (٦٤١٧) بنسبة (١٢ ٪) على الترتيب .

هذا وقد بلغت أعلى نسبة من العاملين الكويتيين في الجهات الحكومية هي (٧٦٫٥ ٪) من اجمالي العاملين في وزارة الخارجية ويليها وزارة التجارة والصناعة (٦٩٫٦ ٪) وأقلها نجدها (٢٫٦ ٪) من اجمالي العاملين في هيئة الاسكان .

الترتيب النسبي للعاملين في الجهات الحكومية
حسب الجنسية

	الجهات الحكومية	الترتيب الأول		الترتيب الثاني		الترتيب الثالث	
١	وزارة التربية	كويتي	٤١٫٢	مصري	٢٢٫٧	الاردن وفلسطين	٢١٫٦
٢	وزارة الاشغال العامة	كويتي	٣٣٫٢	اردني وفلسطيني	٢٧٫٧	مصري	١٣٫٨
٣	وزارة الكهرباء والماء (المشاريع)	اردني وفلسطيني	٤٢٫٥	مصري	٢١٫٥	عراقي	٩٫٤
٤	دائرة بلدية الكويت	مصري	٣٩٫٣	كويتي	٣٣٫١	اردني وفلسطيني	٩٫٦
٥	وزارة المواصلات (برق وهاتف)	كويتي	٦٨٫٣	اردني وفلسطيني	١٢٫٥	مصري	٥٫٥
٦	وزارة المواصلات (بريد)	كويتي	٧٠٫٨	اردني وفلسفيني	١٥٫٤	باكستاني	٣٫٠
٧	وزارة المالية	كويتي	٥٨٫٨	اردني وفلسطيني	١٧٫٥	مصري	٩٫١
٨	وزارة الاعلام	كويتي	٦٢٫٣	اردني وفلسطيني	١٧٫٠	مصري	٧٫١
٩	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	كويتي	٥٨٫٧	مصري	١١٫٤	عراقي	٩٫١
١٠	وزارة الصحة العامة	كويتي	٢٩٫١	اردني وفلسطيني	١٨٫٦	مصري	١٣٫١
١١	دائرة الجمارك والموانئ	كويتي	٦٧٫٠	أردني وفلسطيني	١١٫١	يمني	٥٫٦
١٢	وزارة التجارة والصناعة	كويتي	٦٩٫٦	يمني	٩٫٦	أردني وفلسطيني	٨٫٥
١٣	ديوان الموظفين	كويتي	٥٤٫٦	أردني وفلسطيني	٢٠٫٢	مصري	١٧٫٢
١٤	الحرس الوطني	يمني	٣١٫٦	أردني وفلسطيني	٢٤٫٦	مصري	٢٠٫٤
١٥	الديوان الأميري	كويتي	٦٠٫٧	ايراني	١٤٫٢	يمني	١٠٫٧
١٦	وزارة العدل	كويتي	٤٦٫٢	مصري	١٩٫٢	أردني وفلسطيني	١٨٫١
١٧	مجلس الأمة	كويتي	٥٤٫٢	اردني وفلسطيني	١٤٫٤	يمني	١٣٫٧
	ة الأوقاف	كويتي	٣٥٫٣	مصري	١٣٫٨	أردني وفلسطيني	١٠٫٣

الجهة	الجنسية	%	الجنسية	%	الجنسية	%
١٩ ديوان المحاسبة	مصري	٣٣ر٥	كويتي	٢١ر٤	اردني وفلسطيني	١٧ر٠
٢٠ ادارة الطيران المدني	كويتي	٦٠ر٠	اردني وفلسطيني	١٣ر٥	مصري	٧ر٦
٢١ مجلس الوزراء	كويتي	٦٨ر٠	مصري	٩ر٤	اردني وفلسطيني	٦ر٦
٢٢ ادارة أملاك الدولة	كويتي	٣٢ر٨	اردني وفلسطيني	٣٠ر٨	يمني	٥ر٦
٢٣ وزارة الكهرباء والماء	كويتي	٣٣ر٦	اردني وفلسطيني	٣١ر٢	مصري	٦ر٩
٢٤ وزارة الخارجية	كويتي	٧٦ر٥	اردني وفلسطيني	٧ر٨	يمني	٧ر٣
٢٥ مجلس التخطيط	كويتي	٤٤ر٧	مصري	٢٢ر٤	اردني وفلسطيني	١٥ر٩
٢٦ وزارة الداخلية	كويتي	٥٠ر٠	اردني وفلسطيني	١١ر٨	يمني	٧ر٠
٢٧ وزارة الدفاع	كويتي	٣٣ر٩	اردني وفلسطيني	١٨ر٢	يمني	٧ر١
٢٨ وزارة المواصلات (العمال)	اردني وفلسطيني	١٣ر٧	كويتي	١٦ر٨	سوري	١٢ر٥
٢٩ الادارة العامة لمنطقة الشعيبة	كويتي	٢٢ر٠	مصري	٢١ر٧	اردني وفلسطيني	١٨ر٣
٣٠ بنك التسليف والادخار	كويتي	٤٠ر٦	مصري	٢١ر١	اردني وفلسطيني	١٧ر٢
٣١ وزارة الاسكان	كويتي	٦٦ر٠	مصري	١١ر٨	اردني وفلسطيني	٩ر٢
٣٢ وزارة النفط	كونتي	٤٩ر٧	اردني وفلسطيني	١٩ر٤	مصري	١٤ر١
٣٣ جامعة الكويت	كويتي	٣٨ر٦	مصري	٢٥ر٥	اردني وفلسطيني	١٣ر٦
٣٤ معهد الكويت للأبحاث العلمية	اردني وفلسطيني	٢٥ر٨	كويتي	٢٢ر٠	مصري	١٢ر٩
٣٥ بنك الكويت المركزي	كويتي	٤٤ر٨	اردني وفلسطيني	١٥ر٧	يمني	١٣ر٨
٣٦ المعهد العربي للتخطيط	كويتي	٢٣ر٤	مصري	١٨ر٧	اردني وفلسطيني	١٥ر٦
٣٧ صندوق الكويت للتنمية	كويتي	٢٣ر٢	اردني وفلسطيني	٢٠ر٨	يمني	١٢ر٨

تابع / الترتيب النسبي للعاملين في الجهات الحكومية حسب الجنسية

ويوضح الجدول السابق الترتيب النسبي للعاملين في الجهات الحكومية حسب الجنسية ويتضح منه أن الكويتيين يمثلون أعلى النسب في جميع الجهات الحكومية فيما عدا دائرة بلدية الكويت والحرس الوطني وديوان المحاسبة ومعهد الكويت للابحاث العلمية .

وبلغت أعلى نسب للكويتيين في أجهزة الدولة في وزارة الخارجية حوالي ٧٦ر٥ من مجموع العاملين بالوزارة وتبلغ أقل نسبة للكويتيين في الحرس الوطني ، إذ تبلغ حوالي ٩ ٪ ويلي الكويتيون في الأهمية النسبية الأردنيون والفلسطينيون ثم المصريون .

ملحق رقم (٢)
نظام الاقامة الدائمة

تعريف الاقامة الدائمة :

المقصود بحق الاقامة الدائمة هو حق الفرد الذي لا يتمتع بالجنسية الكويتية في الاقامة داخل الحدود السياسية للدولة لأجل غير محدد على أن يخضع للقوانين والتشريعات التي ينص عليها الدستور ، وتكسبه الاقامة الدائمة حقوق الملكية ومزاولة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي يمنحه الدستور للمواطنين الكويتيين فيما عدا تولي الوظائف العامة ذات الطابع السياسي والعسكري وحقوق التصويت والانتخاب والتجنيد وغير ذلك من الحقوق والواجبات السياسية .

الأفراد الذين يُمنحون حق الاقامة الدائمة :

تمنح الأقامة الدائمة للأفراد الذين ترى الحكومة أن الدولة تحتاج الى خدماتهم في أي من ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي تمارسها وأن منحهم هذا الحق يدفعهم الى الاسهام في نهضتها ورخائها حاليا ومستقبلا ، وعلى أن لا يترتب على اضافتهم الى المجتمع الكويتي الحاق أي ضرر مادي أومعنوي به . ويترتب على منح الفرد حق الاقامة الدائمة اكتساب معولية من أقارب الدرجة الأولى ، هذا الحق أيضا ، طالما كانوا في كفالته ومسئوليته .

الشروط التي يجب توفرها فيمن يمنح حق الاقامة الدائمة :

يمكن منح الاقامة الدائمة لأي فرد ينتمي الى دولة عربية أو أجنبية ما دامت تتوفر فيه الشروط الآتية :ـــ

أ ـــ أن يكون بالغا سن الرشد حسب القانون الكويتي .

ب ـــ أن يجيد القراءة والكتابة والتحدث باللغة العربية (ويمكن أن يُستثنى من هذا الشرط الأفراد الذين أدوّا للدولة خدمات مرموقة) ، كما يعفى من هذا الشرط من قضوا في الكويت مدة لا تقل عن خمس سنوات .

جـ ـــ أن يكون متمتعا بحسن السير والسلوك والسمعة الطيبة .

د ـــ أن يكون خاليا من العاهات المعقدة أو المعوقة .

هـ ـــ أن تكون له مهنة معروفة سبق له مزاولتها خارج دولة الكويت أو داخلها .

و ـــ ألا يكون هناك ما يحول دون دخوله البلاد بصورة قانونية .

المعايير التي تُتّبع لمنح الاقامة الدائمة :

يجب اتباع خطة دقيقة لمنح الاقامة الدائمة يراعى فيها الاختيار على أسس محدّدة وبطريقة موضوعية بحيث تُحصر فيمن تحتاج اليهم الدولة من الوافدين كما يجب أن تأخذ أسس الاختيار بعين الاعتبار الوضع المتوقع في المستقبل سواء من حيث حجم المجتمع السكاني أو تركيبه الأمر الذي يدعو الى الاستعانة بالبيانات الاحصائية الى أقصى درجة ممكنة .

ولما كان الغرض من منح الاقامة الدائمة للأفراد هو استكمال النقص في قوة العمل الكويتية لذلك يجب أن يقتصر منحها على الأفراد الداخلين في قوة العمل وفقا للتعريف المتبع وهو « الأفراد الذين يمكنهم المساهمة بطاقاتهم الجسمانية أو الذهنية في انتاج السلع والخدمات » بشرط ثبوت حاجة أي من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة اليهم .

ولضمان الحكم الموضوعي على صلاحية الطلبات المقدمة للحصول على الاقامة الدائمة يلزم اتباع نظام محكم مبني على اعطاء تقديرات رقمية للخصائص المختلفة للطالب ، بحيث ترتب الطلبات تنازليا حسب مجموع الدرجات بعد استبعاد الطلبات التي لا تحقق الحد الأدنى المطلوب . وتكون الأولوية بعد ذلك لأصحاب الدرجات الأعلى وفقا للحاجة ، ولا بد بطبيعة الحال أن يكون الطلب المقدم مستوفيا للشروط السابق الاشارة اليها من المقترحات الخاصة بمنح الاقامة الدائمة .

ويمكن تقسيم الخصائص التي يبنى عليها تقييم طالبي الحصول على الاقامة الدائمة تقييما موضوعيا كالآتي :

أ ـــ **الخصائص الديموجرافية :**
وتشمل السن ومكان الميلاد والجنسية والحالة الزواجية .

ب ـــ **الخصائص الاقتصادية :**
وتشمل المهنة ومدة مزاولتها والكفاءة في العمل والمهارة والحالة العملية .

جـ ـــ **الخصائص الاجتماعية :**
وتشمل الحالة التعليمية والاعالة والمقومات الشخصية .

ويمكن تقييم الطالب على أساس الخصائص السابقة مع مراعاة تقسيم الطالبين الى فئتين أولاهما فئة السكان المقيمين بالكويت لغير غرض الزيارة أو السياحة أو العلاج . والثانية الأفراد المقيمين خارج الكويت عند تقديم الطلب .

ملحـــــق رقم ٣

قانـــــون الجنســـــية

لقد نظم قانون الجنسية الكويتية الصادر بالمرسوم الاميري رقم (١٥) لسنة **١٩٥٩** ، المعدل بالمرسوم الاميري رقم (٢) لسنة **١٩٦٠** والقانون رقم (٢١) لسنة **١٩٦٥** ، والقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ . . الامور التي تتعلق بالجنسية .

وقانون الجنسية في كل البلاد يعتبر من أهم القوانين وابعدها اثرا فهو الذي يرسم حدود الوطن . . ويميز بين المواطن والاجنبي ، والبلد الذي ليس له قانون ينظم جنسية مواطنيه يعوزه مقوم من اهم مقوماته . .

وقد لجأت بعض الدول الى وضع طائفة من النصوص الموضوعية عن الجنسية في دساتيرها كما فعل الدستور الليبي . . ولا يخلو دستور من دساتير البلاد المتحضرة من الاشارة الى الحنسية والى القانون الذي ينظمها .

من اجل ذلك كان امرا جوهريا ان يكون على رأس التشريعات التي تصدرها حكومة الكويت قانون الجنسية . . وقد صدر قانون سابق رقم (٢) لسنة **١٩٤٨** ينظم الجنسية الكويتية . . على غرار قانون الجنسية المصري الصادر في سنة **١٩٢٩** . . ولكن يبدو ان هذا القانون كان حظه من التطبيق العملي محدودا . . . فبقي غير معروف . . وبالاخص لم يتم حصر المواطنين الذين يعتبرون كويتيين بمقتضى احكامه . .

والقانون الحالي يعرض لتنظيم الجنسية الكويتية تنظيما مفصلا وقد روعيت فيه الملابسات المحلية . . مع الالتزام بالمبادئ العامة المعترف بها في قوانين الجنسية في البلاد المتحضرة .

قـــانـــون الجنســـية

لما كان هذا القانون يعتبر من الناحية العملية اول تشريع ينظم الجنسية الكويتية ، كان من الضروري ان يبدأ بتحديد من هم الكويتيون الذين يؤسسون الوطن الكويتي لأول مرة ، وهذه هي جنسية التأسيس او بعبارة اخرى الجنسية بصفة اصلية . .

وسنستعرض في البداية ذكر مواد القانون رقم (٧٠) لسنة **١٩٦٦** ـ ثم نأتي عليها بالشرح والتحليل .

المادة ١)

الكويتيون اساسا هم المتوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ . . وكانوا محافظين على اقامتهم العادية فيها الى يوم نشر هذا القانون . . وتعتبر اقامة الاصول مكملة لاقامة الفروع .

ويعتبر الشخص محافظا على اقامته العادية في الكويت حتى ولو اقام في بلد اجنبي اذا كان قد استبقى نية العودة الى الكويت .

(المادة ٢)

يكون كويتيا كل من ولد في الكويت او في الخارج لأب كويتي .

(المادة ٣)

يكون كويتيا :

١ ـ من ولد في الكويت او في الخارج من ام كويتية . وكان مجهول الاب او لم تثبت نسبته لابيه قانونيا . . اذا كان ابوه مجهول الجنسية اولا جنسية له .

٢ ـ من ولد في الكويت لابوين مجهولين ، ويعتبر اللقيط مولودا فيها ما لم يثبت العكس .

(وهذه المواد الثلاثة خاصة بالكويتيين بصفة أصيلة (بالتأسيس)

(المادة ٤)

(معدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٦٦)

يجوز بمرسوم ـ بناء على عرض وزير الداخلية ـ منح الجنسية الكوتية لكل شخص بلغ سن الرشد اذا توافرت فيه الشروط الاتية :

١ ـ ان يكون قد جعل بطريق مشروع اقامته في الكويت مدة خمس عشرة سنة متتالية على الأقل من وقت نشر المرسوم رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ او عشر سنوات متتالية على الأقل من هذا التاريخ اذا كان عربيا منتميا الى بلد عربي ـ فاذا خرج لغير مهمة رسمية مع احتفاظه بنية العودة ـ خصمت المدة التي يقضيها في الخارج من حساب مدة اقامته في الكويت .

٢ ـ ان يكون له سبب مشروع للرزق وان يكون حسن السيرة غير محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف او الامانة .

٣ ـ ان يعرف اللغة العربية .

٤ ـ ان يكون على كفاءة تحتاج اليها البلاد .

ولا تمنح الجنسية الكويتية طبقا لهذه الاحكام لعدد يزيد على خمسين شخصا في السنة الواحدة ، وتؤلف لجنة من الكويتيين ، تعين بقرار من وزير الداخلية وتكون مهمتها اختيار من تقترح منحهم الجنسية الكويتية في حدود العدد المأذون به سنويا من بين طالبي التجنس .

(المادة ٥)

معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

استثناء من احكام المادة السابقة ، يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم لمن يأتي :
أولا : من أدى للبلاد خدمات جليلة ـ

ثانيا : من ولد في الكويت من ام كويتية وحافظ على الاقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد وكان أبوه الاجنبي قد هجر أمه او طلقها او توفي عنها . ويجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القصر ممن تتوافر فيهم هذه الشروط معاملة الكويتيين من جميع الوجوه لحين بلوغهم سن الرشد.

(المادة ٦)

(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

لا يكون للاجنبي الذي كسب الجنسية وفقا لاحكام المواد ٤ ، ٥ ، و٧ ، ٨ من هذا القانون حق الانتخاب لاية هيئة نيابية قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ويسري هذا الحكم على من سبق لهم التجنس بالجنسية الكويتية قبل هذا التعديل وتسري العشرون سنة بالنسبة الى هؤلاء من وقت نشر هذا التعديل.

ولا يكون للاجنبي المذكور في الفقرتين السابقتين حق الترشيح او التعيين في اية هيئة نيابية .

(المادة ٧)

يترتب على كسب الاجنبي الجنسية الكويتية وفقا لاحكام المادتين ٤ ، ٥ ان تصبح زوجته كويتية ، ما لم تقرر في خلال سنة من تاريخ علمها بدخول زوجها في الجنسية الكويتية انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الاصلية . . وكذلك الأولاد القصر لهذا الاجنبي يعتبرون كويتيين ، ولهم ان يقرروا اختيار جنسيتهم الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

وتسري على الزوجة والأولاد ، في حالة بقائهم على الجنسية الكويتية احكام المادة السابقة .

(المادة ٨)

(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

لا يترتب على زواج المرأة الاجنبية من الكويتي ان تصبح كويتية الا اذا اعلمت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية ، واستمرت الزوجية قائمة مدة خمس سنوات من تاريخ اعلان رغبتهـــا .

ويجوز لوزير الداخلية الاعفاء من كل هذه المدة اوبعضها كما يجوز له خلال هذه المدة ان يقرر حرمان المرأة الاجنبية من كسب الجنسية الكويتية بطريق التبعية لزوجها .

(المادة ٩)

اذا كسبت الزوجة الاجنبية الجنسية الكويتية وفقا لاحكام المادتين السابقتين فانها لا تفقدها عند انتهاء الزوجية الا اذا استردت جنسيتها الاصلية اوكسبت جنسية أخرى .

(المادة ١٠)

المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي تدخل في جنسية زوجها اذا كان قانون هذا الزواج يقضي بذلك . . والاجازة لها ان تحتفظ بجنسيتها الكويتية خلال سنة من تاريخ الزواج .

(المادة ١١)

يفقد الكويتي جنسيته اذا تجنس مختارا بجنسية اجنبية ، وتفقد زوجته الكويتية جنسيتها . . الا اذا اعلمت رئيس دوائر الشرطة والامن العام ، في خلال سنة من تاريخ علمها بتجنيس زوجها انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الكويتية . وكذلك يفقد الأولاد القصر جنسيتهم الكويتية اذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بموجب القانون الخاص بهذه الجنسية . . ولهم ان يعلموا رئيس دوائر الشرطة والأمن العام باختيار جنسيتهم الكويتية الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

ومع ذلك يجوز للكويتي الذي تجنس بجنسية اجنبية ان يسترد جنسيته الكويتية اذا طلب ذلك وتخلى عن جنسيته الاجنبية .

(المادة ١٢)

يجوز للمرأة الكويتية التي فقدت جنسيتها طبقا لاحكام المادتين السابقتين ان تسترد جنسيتها الكويتية عند انتهاء الزوجية اذا طلبت ذلك ، وكانت اقامتها العادية في الكويت او عادت للاقامة فيها .

(المادة ١٣)
(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

يجوز بمرسوم ، بناء على عرض وزير الداخلية ، سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لاحكام المواد ٤ ــ ٥ ــ ٧ ــ ٨ من هذا القانون وذلك في الحالات الآتية :

١ ــ اذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش او بناء على أقوال كاذبة ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية من زوجة وأولاد قصر.

٢ ــ اذا حكم عليه خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف او الأمانة .

٣ ـ اذا عزل من وظيفته الحكومية تأديبيا. لاسباب تتصل بالشرف أو الأمانة في خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية.

٤ ـ اذا استدعت مصلحة الدولة العليا او امنها الخارجي ذلك ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية.

٥ ـ اذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تفويض النظام الاقتصادي او الاجتماعي في البلاد او على انتمائه الى هيئة سياسية اجنبية. ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية.

(المادة ١٤)

يجوز بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام اسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية:

١ ـ اذا دخل الخدمة العسكرية لاحدى الدول الاجنبية وبقي فيها بالرغم من الامر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها.

٢ ـ اذا عمل لمصلحة دولة اجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت اوكانت العلاقات السياسية قد قطعت معها.

٣ ـ اذا كانت اقامته العادية في الخارج وانضم الى هيئة من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي والاقتصادي للكويت او صدر حكم بادانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاءه لبلاده.

ويترتب على اسقاط الجنسية والحالات المتقدمة الذكر ان تزول الجنسية الكويتية عن صاحبها وحـــده.

(المادة ١٥)

يجوز بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام رد الجنسية الكويتية في أي وقت الى من سحبت منه او اسقطت عنه طبقا لاحكام المادتين السابقتين.

(المادة ١٦)

ليس للدخول في الجنسية الكويتية ولا لفقدها ولا لاسقاطها ولا لاستردادها أي أثر في الماضي، ما لم ينص على غير ذلك.

(المادة ١٧)

سن الرشد الوارد في هذا القانون تحدد طبقا لاحكام القانون الكويتي .

(المادة ١٨)

التقريرات واعلانات الاختيار والطلبات والأوراق المنصوص عليها في هذا القانون يجب أن توجه الى رئيس دوائر الشرطة والأمن العام . وتقدم في الخارج الى الهيئات القنصلية المعهود اليها بالنظر في ذلك .

(المادة ١٩)

يعطي رئيس دوائر الشرطة والأمن العام ، كل كويتي شهادة بالجنسية الكويتية وذلك بعد التحقق من ثبوت هذه الجنسية وفقا لاحكام هذا القانون .

(المادة ٢٠)

عبء الاثبات يقع على من يدعي انه يتمتع بالجنسية الكويتية .

(المادة ٢١)

يجوز اثبات الجنسية الكويتية ، على الوجه المبين بهذا القانون بتحقيق تجربة لجان تعين بمرسوم مبناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام . . ولهذه اللجان ان تستدل على وجود الجنسية الكويتية بأوراق تثبت ذلك ، ولها ان تسمع شهودا موثوقا بشهاداتهم وان تأخذ بالشهرة العامة أو بأية قرينة اخرى تراها كافية في اثبات هذه الجنسية . . وتقدم اللجان تقريرا بنتيجة التحقيق الى لجنة عليا تعين بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام . . ولا يكون تقرير اللجان نافذا الا اذا صدقت عليه اللجنة العليا .

ويصدر مرسوم بناء على عرض دوائر الشرطة والامن العام بتنظيم هذه اللجان وبالاجراءات التي تسير عليها في اعمالها .

(المادة ٢٢)

لا يجوز بعد انقضاء سنتين من وقت العمل بهذا القانون اعطاء جواز سفر الا لمن تثبت له الجنسية الكويتية بموجب احكام هذا القانون .

(المادة ٢٣)

جوازات السفر الصادرة قبل العمل بهذا القانون.. وكذلك الجوازات التي تصدر في خلال مدة السنتين المذكورتين في المادة السابقة لمن لا يحمل شهادة الجنسية المنصوص عليها في المادة (١٩) تصبح ملغاة بمجرد انقضاء المدة المذكورة.

(المادة ٢٤)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. ويعمل به من وقت نشره. وتصدر القرارات اللازمة لتنفيذه من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام.

نشر القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام قانون الجنسية بالعدد رقم ٥٨٤ من (الكويت اليوم) بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٦٦.

ملحـــــــق رقم ٤

قانـــون اقامـــة الاجانـــب رقـم (١٧) لســـنة ١٩٦٨

سنستعرض أولا مواد هذا القانون، لنتعرف على نصوصه واحكامه.. ثم نأتي الى نظرة تحليلية لهذه النصوص.

١ ـ دخول الاجانب الكويت:

مادة (١)

لا يجوز لأجنبي دخول الكويت أو الخروج منها الا اذا كان يحمل جواز سفر ساري المفعول صادرا من سلطات بلده المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها.. أوكان يحمل وثيقة تقوم مقام الجواز وتكون صادرة من احدى السلطات المذكورة.

مادة (٢)

يجب ان يكون الجواز او ما يقوم مقامه مؤشرا عليه بسمة الدخول من احدى القنصليات المعهود اليها بذلك في الخارج. ويصدر قرار من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام بأنواع السمات والاجراءات التي تتبع للحصول على السمة والرسوم التي تحصل عليها..

مادة (٣)

يعفى من الحصول على سمة الدخول رعايا الدول التي يصدر بها مرسوم بناء على عرض وزير الداخلية بشرط المعاملة بالمثل .

هذه المادة (٣) وردت بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ بهذا الشكل :

يعفى من الحصول على سمة دخول رعايا الدول العربية التي يصدر بها مرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام .

مادة (٤)

لا يجوز لأجنبي دخول الكويت أو الخروج منها الا من الاماكن التي تخصص لذلك بقرار يصدر من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام ، وبعد التأشير على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه من الموظف المختص بالرقابة . .

مادة (٥)

على ربابنة السفن والطائرات والسيارات عند وصولها الكويت او مغادرتها لها ان يقدموا الى الموظف المختص كشفا بأسماء رجال سفنهم أو طائراتهم او سياراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم وعليهم ان يبلغوا السلطات المختصة اسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو الذين يلوح لهم ان جوازات سفرهم غير صحيحة أو غير سارية المفعول وعليهم ان يمنعوهم من مغادرة السفينة او الطائرة أو السيارة أو الصعود اليها .

٢ ـ اخطار الجهــات المختصــــة :

مادة (٦)

على كل اجنبي دخل الكويت ان يتقدم في خلال ثماني وأربعين ساعة من دخوله الى دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة وان يحرر اقرارا بدخوله ، وعليه اذا غير محل اقامته ان يبلغ في خلال اسبوع عن عنوانه الجديد .

مادة (٧)

على مديري الفنادق ونحوها ان يبلغوا دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة عن الاجانب الذين ينزلون في فنادقهم أو يغادرونها في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت نزولهم او مغادرتهم ، وكذلك كل من آوى اجنبيا أو اسكنه يجب عليه أن يبلغ عن اسم الأجنبي وعنوانه وذلك في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلول الأجنبي أو مغادرته .

مادة (٨)

على الأجانب خلال مدة اقامتهم أن يقدموا متى طلب منهم ذلك جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه ، وان يجيبوا عما يسألون من بيانات ، وان يتقدموا عند الطلب الى دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة في الميعاد الذي يحدد لهم .

ويجب في حالة فقد جواز السفر أو تلفه ان يبلغوا دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة عن ذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ الفقد أو التلف .

٣ ـ اقامة الأجانب في الكويت :

مادة (٩)

يجب على كل أجنبي يريد الاقامة في الكويت أن يحصل من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام على ترخيص بالاقامة .

مادة (١٠)

اذا كان الأجنبي لا يقصد الاقامة في الكويت بل كان غرضه مجرد الزيارة ، جاز له أن يبقى دون ترخيص بالاقامة مدة أقصاها شهر واحد .

واذا لم يغادر الكويت بعد انتهاء هذه المدة ، جاز الحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع واحد وبغرامة لا تزيد على سبعة دنانير ونصف ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة (١١)

يعطي وزير الداخلية الأجنبي الذي يريد الاقامة في الكويت بقصد السياحة ترخيصا بالاقامة المؤقتة لمدة ثلاثة أشهر ، ويجب عند انتهائها أن يغادر البلاد ، ما لم يحصل على اذن بالاقامة العادية بغير عمل .

وتحدد الشروط والأوضاع التي تمنح بها الاقامة المؤقتة بقرار من وزير الداخلية .

مادة (١٢)

يجوز للأجنبي أن يحصل على ترخيص بالاقامة العادية مدة لا تجاوز خمس سنوات بشرط ان يظل جواز سفره صالحا للعمل به ، فاذا انقضت المدة المرخص له بها وجب عليه أن يغادر البلاد ما لم يكن قد طلب تجديدها قبل انقضائها بشهر على الأقل ، واذا رفض ثلب التجديد وجب على الأجنبي مغادرة البلاد خلال اسبوع من اخطاره بالرفض اذا كانت المدة المرخص له بها قد انقضت ، وتحدد الشروط والأوضاع التي تمنح بها الاقامة العادية بقراز من وزير الداخلية .

وعلى الاجنبي في جميع الأحوال ان يبلغ ادارة الجنسية وجوازات الشفر عن كل سفرة الى الخارج أو عن تغيير العنوان ، ولا يجوز له الغياب في الخارج لمدة تزيد على ستة شهور ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على اذن بذلك من وزير الداخلية ، والا اسقط حقه في الاقامة المرخص له بها .

مادة (١٣)

تسري مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة السابقة بالنسبة الى الأجانب الذين يكونون مقيمين في الكويت وقت نشر هذا القانون ، وتنطبق عليهم احكام المادة المذكورة من وقت العمل بهذا القانون .

مادة (١٤)

(الغيت بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣)

مادة (١٥)

يعطى الاجنبي الموظف في جهة حكومية ترخيصا بالاقامة العادية طوال المدة التي يعمل فيها موظفا . . بشرط ان يكون حاملا لجواز سفر صالح للعمل به ، فاذا انتهت مدة خدمته ، وجب عليه مغادرة الكويت في المهلة التي تحددها له وزارة الداخلية على ان لا تقل عن اسبوع ولا تجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء خدمته وصرف مستحقاته ، وعلى الجهة الحكومية التي كان الاجنبي يعمل بها اخطار وزارة الداخلية بانتهاء خدمة الا فنبي فور انتهائها .

٤ ـ ابعـــــاد الاجنـبي :

مادة (١٦)

يجوز لرئيس دوائر الشرطة والامن العام ان يصدر امرا مكتوبا بابعاد اي اجنبي ، ولو كان حاصلا على ترخيص بالاقامة في الاحوال الآتية :

أولا ـ اذا حكم على الأجنبي فأوصت المحكمة في حكمها بابعاده .
ثانيا ـ اذا لم يكن للاجنبي وسيلة ظاهرة للعيش .
ثالثا ـ اذا رأى رئيس دوائر الشرطة والامن العام ان ابعاد الاجنبي تستدعيه المصلحة العامة او الامن العام او الآداب العامة .

مادة (١٧)

يجوز ان يشمل امر ابعاد الاجنبي افراد اسرته الاجانب المكلف باعالتهم .

مادة (١٨)

يجوز توقيف الاجنبي الصادر امر بابعاده لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما اذا كان هذا التوقيت ضروريا لتنفيذ أمر الابعاد.

مادة (١٩)

لا يجوز للاجنبي الذي سبق ابعاده العودة الى الكويت الا باذن خاص من رئيس دوائر الشرطة والامن العام.

مادة (٢٠)

يخرج الاجنبي من الكويت بأمر من رئيس دوائر الشرطة والامن العام اذا لم يكن حاصلا على ترخيص بالاقامة او انتهت مدة هذا الترخيص ، ويجوز له ان يعود الى الكويت ، اذا توافرت فيه الشروط الواجبة للدخول وفقا لاحكام هذا القانون.

مادة (٢١)

لوزير الداخلية أن يأمر بأن تكون نفقات ابعاد الاجنبي هو واسرته او اخراجه من الكويت من مال هذا الاجنبي اذا كان عنده مال.

مادة (٢٢)

اذا كان للأجنبي الصادر امر بابعاده أو باخراجه مصالح في الكويت تقتضي التصفية اعطي مهلة لتصفيتها بعد ان يقدم كفالة.

ويحدد وزير الداخلية مقدار هذه المهلة بحيث لا تزيد على ثلاثة أشهر.

٥ ـ احكـــام ختاميـــة :

مادة (٢٣)

رسوم الترخيص بالاقامة ورسوم تجديدها تحدد بقرار من وزير الداخلية..

مادة (٢٤)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على (٧٥) دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام المواد ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ و ١٥ و ٢٠ من هذا القانون.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تزيد على (١٥٠) دينارا او احدى هاتين العقوبتين لكل من خالف احكام المادة (١٩) من هذا القانون .

وفي حال المخالفة لاحكام المادتين ١ و ٤ من هذا القانون يحكم بمصادرة المركبة او السيارة أو غيرها من وسائل النقل التي استخدمت لتسهيل ارتكاب المخالفة بمساعدة المتسللين على دخول البلاد .

مادة (٢٥)

يستثنى من تطبيق احكام هذا القانون :

(أ) رؤساء الدول وأعضاء اسرهم .

(ب) رؤساء البعثات السياسية واسرهم وموظفوهم الرسميون والقناصل واسرهم وموظفوهم الرسميون بشرط المعاملة بالمثل .

(ج) حاملو الجوازات السياسية بشرط المعاملة بالمثل .

(د) افراد العشائر الذين يدخلون الكويت برا من الجهات التي تعودها لقضاء اشغالهم المعتادة .

(هـ) رجال السفن والطائرات القادمة الى الكويت الذين يحملون تذاكر بحرية او جوية من السلطات المختصة التابعين لها .

و) من يرى وزير الداخلية استثناءهم باذن خاص لاعتبارات تتعلق بالمجاملات الدوليـــة .

مادة (٢٦)

لا تخل احكام هذا القانون باتفاقات الاقامة التي تكون الكويت طرفا فيها ولا بالعادات المرعيـــة .

مادة (٢٧)

مع عدم الاخلال باحكام المادة (٢٠) يجوز في أي وقت بعد صدور هذا القانون ، تأليف لجنة لحصر الاجانب المقيمين في الكويت دون ترخيص بالاقامة للنظر في اعطائهم ترخيصا وفقا للاحكام المتقدمة الذكر ، ويصار بناء على عرض رئيس دوائر الرطة والأمن العام ، مرسوم بتشكيل هذه اللجنة وبالقواعد والاجراءات التي تسير عليها في أعمالها .

ويراعى في تشكيلها ان يكون فيها مندوبون عن دوائر الشرطة والامن العام ودائرة الجنسية والجوازات والاقامة ، ودائرة الشؤون الاجتماعية وممثلون كويتيون للمقاولين ورجال الأعمال .

مادة (٢٨)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من وقت نشره ، ويصدر رئيس دوائر الشرطة والأمن العام (وزير الداخلية) القرارات اللازمة لتنفيذه .

• نشر هذا القانون بالعدد رقم ٦٧٦ من الكويت اليوم الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٢ .

ملحـــق رقم ٥

برنامــــج العمـــــل الوطــــني

لنواب الشـــعب

ديســـمبر ١٩٧٤

المدخـــــل :

يخوض شعبنا الكويتي في هذه الأيام بكافة فئاته معركة انتخابات مجلس الأمة الرابع ، التي ستجري في السابع والعشرين من شهر كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥ ، والتي سيكون لنتائجها تأثير بالغ على مسيرة شعبنا الديموقراطية وتطور مجتمعنا في السنوات الأربع القادمة ، مما يلقي على عاتق جميع المواطنين ، ناخبين أو مرشحين مسؤولية على جانب كبير من الخطورة .

وينبغي التأكيد ابتداء ان العمل الوطني ، كالعمل في مجالات الخدمة العامة ، لا يمكن ولا يجوز ان يكون عملا موسميا ، الا انه في نفس الوقت لا يمكن انكار ان معركة الانتخابات تشكل فرصة كبيرة يتعاظم فيها النشاط السياسي ويزداد اهتمام المواطنين به .

فهي من هذه الزاوية فرصة جيدة لمراجعة العمل في المرحلة الماضية من أجل استخلاص دروسها وعبرها لتكون أرضية ومنطلقا لعملنا في المرحلة القادمة والتأكيد على كل الايجابيات والنجاحات وتنميتها وتلافي كل الأخطاء والنواقص التي كشفت عنها التجربة .

وغني عن البيان ان من يطرح نفسه ممثلا للجماهير ومدافعا عن حقها في الحياة الحرة الكريمة ومناضلا من أجل تقدمها وسعادتها ، عليه ان يكون ذا رؤية واضحة محددة لظروف حياتها وأوضاع معيشتها بقدر ما هي مستوعبة لهذه ايظروف والأوضاع وكيفية تطويرها نحو الأفضل والاكثر ازدهارا .

ولا بد لكي نصل الى وضوح الرؤية وتحديد المهام والأهداف للمرحلة القادمة من الوقوف والقاء الضوء في محاولة للتعرف على طبيعة الأوضاع المحلية والعربية . في الداخل والخارج ورصد التطورات التي تجري فيها ، لأن ما يحدث في الكويت من تطورات بما في ذلك التجربة البرلمانية ، ليست احداثا معزولة أو ضد المجرى التاريخي والطبيعي للتطور ، بل هي مرتبطة بكل تقدم عاشه الوطن العربي وبكل تخلف يعانيه ، ومع كل انتصار حققه وكل هزيمة اصابته . ان الفهم السليم للأوضاع المحلية وتحديد مسارها في المستقبل لا يمكن أن يكون كامـــلا أو موضوعيا بدون وضع الواقع العربي وتأثيره في المكان المناسب من دائرة التحليل والاهتمام . .

فالانتخابات القادمة تجري في ظروف تجتاز فيها الأمة العربية مرحلة حاسمة من نضالها التحرري قد يتوقف عليها تحقيق الكثير من أهدافنا القومية في التحرر والتقدم الاجتماعي .

فلقد بات معروفا ما انتجته معارك تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣ المجيدة سواء على جانبها الايجابي أو السلبي . فرغم كل ما أسقطته تلك المعارك من أساطير وأكاذيب صهيونية وامبريالية عن عجزنا المزمن ، ورغم كل ما فتحته من أبواب الأمل والثقة بقدرتنا على الانتصار ، فقد هرعت القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية لاستثمار كل ايجابيات حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ لحسابها الخاص ، وهي على وشك أن تنجح ، ان لم تتصد كافة القوى الوطنية العربية لكل مؤامراتها . وهكذا تبوأت قوى الرجعية واليمين العربي مكان القيادة لتجر الأمة العربية على طريق التسوية مع العدو الصهيوني فاتحة الطريق أمام المد الامبريالي العالمي والخطر التوسعي الايراني الذي أصبح يهدد منطقتنا كلها بشكل علني ومباشر وصل الى حد الانزال العسكري في (عمان) لننتقل التهديد بعد ذلك مباشرة الى استقلالنا الوطني ومكاسبنا الديموقراطية .

أما في الداخل فقد تعاظم الضغط الرجعي واليميني المتطرف وظهرت نوايا ضرب القوى الوطنية والتقدمية ، ونشطت القوى المعادية للديموقراطية والاستقلال الوطني المتمثلة في شركات النفط المستغلة وقوى التخلف والتبعية وكل القوى ايتي قادت عملية تزوير انتخابات يناير عام ١٩٦٧ فاستمر العبث بجداول الناخبين والتلاعب بالمناطق الانتخابية وغير ذلك من ممارسات تستهدف في النهاية القضاء على كل مكسب وطني ديموقراطي تحقق أو يمكن أن يتحقق .

هذه الصورة بوجهيها العربي والكويتي تضع المعركة الانتخابية القادمة في اطارها الصحيح . معركة سياسية بين قوى التقدم والديموقراطية والاستقلال من جانب وقوى التخلف والتبعية من جانب آخر . وليس كما قد يتوهم البعض معركة فردية بين أشخاص لا يمثلون الا انفسهم ومطامحهم الذاتية . ومن هنا يأخذ مجلس الأمة دوره الهام ولكن المحدد كميدان من ميادين الصراع الاجتماعي . ومنبر سياسي دستوري يستطيع المخلصون من خلاله أن يفرضوا رقابة الشعب على السلطة التنفيذية ، وان يكشفوا الأخطاء والانحرافات في السياسات المتبعة وأن يوضحوا ويبلوروا القضايا المصيرية لتطوير المجتمع ، وتقديم تصوراتهم للحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض طريق التطور ، ومما لا جدال فيه أن قيام مجلس الأمة بدوره البناء لن يتم وخصوصا في الظروف الراهنة ـ الا اذا تضافرت جهود جميع القوى الوطنية لخوض معركة الانتخابات كمعسكر التخلف والتبعية ، فالمهام التي أمامنا كبيرة تستحق منا جميعا بذل اكبر الجهود والتضحيات ، ولعل أبرز تلك المهام ونحن نستكمل مرحلة التحرر الوطني الديموقراطي هي :

حماية وتعزيز الاستقلال الوطني والمكاسب الديموقراطية ، وتطبيق مبدأ عدالة وسيادة القانون وبناء اقتصاد وطني رشيد ومتحرر ، يعتمد على حسن استخدام الموارد وحسن استخدام الاداة البشرية ، واشاعة العدالة الاجتماعية وحل قضايا المجتمع . .

أولا ـ حمايـــة وتعزيــز الديموقراطيـــة والاســـتقلال الوطـــني :

ان الدفاع عن المكتسبات الديموقراطية وترسيخها كما هو الدفاع عن الاستقلال الوطني مهمتان رئيسيتان من المهام الاساسية الملقاة على عاتق كافة القوى والعناصر الوطنية في المرحلة الراهنة ، واذا كان الاستقلال الوطني الناجز هو شرط ازدهار الديموقراطية ، فان النظام الديموقراطي

الحقيقي وتعميق مفاهيمه ومرتكزاته عبر المشاركة الشعبية الأوسع والأرقى في ادارة شئون المجتمع من قبل كافة المواطنين في ظل الحرية والمساواة التامة هو الدعامة الأساسية للاستقلال الوطنة . واذا كنا نتحدث هنا عن علاقة الديموقراطية بالاستقلال كشرط من شروطه فاننا لا نغفل شروط الاستقلال الأخرى في مجال ممارسة السيادة والسياسة الخارجية وتحرير الاقتصاد التي سنعالجها في مجالات أخرى .

ان الديموقراطية بالنسبة لنا تعني أوسع اشتراك لأبناء الشعب في ادارة شؤون المجتمع بالطرق المباشرة والغير مباشرة بهدف الوصول الي أعلى درجات الرقي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لبناء المجتمع العصري وتوفير السلام والأمن لافراده وتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية والمساواة تفرقة .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بمـا يلي :

١ ـ العمل على صيانة الحقوح التي كفلها الدستور وحمايتها من كل عبث والنضال المستمر داخل مجلس الأمة وخارجه لجعل مبدأ سيادة القانون حقيقة واقعة بحيث يصبح كافة المواطنين سواسية أمام القانون ، لا فرق بين قويهم وضعيفهم وغنيهم وفقيرهم . ولنا في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه اسوة حسنة « الضعيف فيكم قوي عندي حتى اخذ الحق له والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه » وغنى عن البيان أن مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين الذي الدستور هو من الأهداف الرئيسية التي سيناضل نواب الشعب من اجل تحقيقها بحيث تختفي نهائيا والى الأبد المفاضلة بين مواطن وآخر على اساس النفوذ أو الواسطة أو العنصر او الطائفة الدينية اوما يملكه من ثروة اوما تحتله عائلته من مركز اجتماعي متميز .

٢ ـ العمل على حماية وتعزيز الديموقراطية وتوسيع اطار ممارستها ، وذلك بتعديل القوانين أو استخداثها نحو مزيد من الديموقراطية ، ومراقبة السلطة من أجل التطبيق الديموقراطي السليم للدستور والقوانين ، والعمل على الغاء قانون أمن الدولة لتعارضه مع نصوص الدستور الخاصة بسلامة الأفراد وأمنهم ، وتعديل قانون المطبوعات وقانون التجمعات لضمان حرية التعبير والرأي ، وتعديل جميع القوانين المقيدة لحرية تأسيس الجمعيات والنقابات والتنظيمات السياسية لضمان مشاركة أوسع لقطاعات الشعب في ادارة شؤون المجتمع والرقابة على السلطات .

٣ ـ العمل على انشاء المحكمة الادارية بهدف حماية الموظفين من تعسف السلطة فضلا عن ادخال الطمأنينة في نفوسهم مما ينمي فيهم روح المسؤولتة والحافز على العمل المنتج مستظلين بحماية القانون .

٤ ـ العمل على تخفيض سن الانتخاب ومنح المرأة حقوقها السياسية الكاملة بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب .

٥ ـ العمل على تعديل قانون الانتخاب لضمان الممارسة السليمة لحق الانتخاب حتى لا يمارس أي فرد هذا الحق الا في موطنه الانتخابي وفي الدائرة التي يقطن فيها . ونقل عملية الاشراف على جداول قيد الناخبين وعمليات الاقتراع من وزارة الداخلية الى وزارة العدل .

٦ ـ العمل على تعزيز فعالية السلطة التشريعية وتطبيق مبدأ فصل السلطات بشكل سليم وذلك بالغاء هيمنة السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة التشريعية بسبب النص الدستوري الذي يعتبر الوزراء أعضاء في مجلس الأمة بحكم مناصبهم ، لهم ما لسائر أعضاء مجلس الأمة من حقوق ، مما يحد من صلاحية النواب الذين انتخبهم الشعب في اتخاذ القرارات داخل مجلس الأمة ، وبسبب عدم الزام السلطة التنفيذية بالحصول على ثقة المجلس بناء على ما تطرحه من برامج . .

٧ ـ المبادرة على الفور الى اجراء عملية اصلاح تشريعي ، تستهدف تعديل التشريعات والقوانين القائمة بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية للمجتمع والقيم والتقاليد الاجتماعية الخيرة واحكام الشريعة الاسلامية الغزاء ، كيما تأتي القوانين معبرة أصدق تعبير عن النزعة الاصلاحية للقوانين الوضعية .

ثانيا : تحـــرير الثروة النفطيـــة وتطـــوير وتنميـــة الاقتصـــاد :

بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة نسبيا بشكل عام ، وارتفاع الدخل القومي ، ومعدل الدخل الفردي ، الا ان الاقتصاد الكويتي لا يمكن اعتباره في عداد الاقتصاد المتقدم . ذلك ان شروط التقدم الاقتصادي لا تقاس بمعيار ارتفاع الدخل القومي ومعدل الدخل الفردي وحدهما ، وانما تقاس بمدى قدرة عوامل الانتاج الطبيعية والبشرية على المحافظة على استمرار المستوى المرتفع من الدخل الفردي الحقيقي وزيادته زيادة مطردة ، وتحقيق عدالة توزيع ثمرات الانتاج ، وتوفير الضمانات الكافية لمستقبل المجتمع ورفاهية الاجيال القادمة .

ان التشخيص والتحليل الموضوعي للاقتصاد الكويتي يظهر بجلاء انه ما زال يعاني من حالة التخلف النسبي . اول الاسباب لهذا التخلف هو ان اقتصادنا الوطني اقتصاد وحيد الجانب يعتمد اساسا على انتاج النفط وتصديره ، اذ تشكل ايرادات النفط ٩٧٪ من ميزانية الدولة . ونظرا لكون الانفاق الحكومي هو العمود الفقري لكافة النشاطات الاقتصادية ، يصبح الوضع الاقتصادي بكل هياكله عالة على الانفاق الحكومي الذي هو عالة على ايرادات النفط ، ويصبح النمو الاقتصادي مرهونا بما قد يطرأ على صناعة النفط من تطورات .

وتتضح خطورة هذا الوضع اذا ما فهم ان النفط كمورد اقتصادي ، هو من جهة مورد ناضب لا يمكن تجديد ما يستهلك منه ، واستنفاذه السريع يعني وقف عمليات البناء في وقت قد لا يكون المجتمع قادرا على تعويضه عن طريق القطاعات الاخرى التي لا تزال هامشية خصوصا ان الدولة تعترف ار ثروتنا النفطية ستبدأ بالنضوب عام ١٩٨٥ . .

من جهة أخرى يزيد من خطورة الاعتماد على النفط كمورد وحيد ناضب ، كون هذا المورد ما زال واقعا تحت سيطرة الشركات الاحتكارية العالمية التي لا تهتم الا بمصالحها وبما يضاعف أرباحها دونما أدنى اعتبار للمصالح الوطنية لأصحاب هذه الثروة المؤقتة .

فلقد اظهرت سنوات ربع القرن الماضي مدى التخريب الاقتصادي الذي الحقته وتلحقه السياسات الاستغلالية التي مارستها شركات النفط الاحتكارية . فبالاضافة الى عمليات النهب المستمرة واستنزاف الثروة النفطية في أقصر وقت ممكن وبأقل الأسعار الممكنة ، وبالاضافة الى استمرارها في اهدار جزء هام من ثروتنا الوطنية عن طريق حرق الغاز ، بالاضافة لكل ذلك ، لم تقم هذه الشركات بأي مجهود يذكر من أجل بناء وتدريب الكوادر الفنية والادارية المحلية القادرة على تسيير عمليات الادارة والانتاج وطنيا .

ان هذا الوضع يظهر ضرورة السيطرة الكاملة على النفط وطنيا ، وعدم الاكتفاء باتفاقيات المشاركة التي ليست سوى أساليب يقصد منها الالتفاف على تزايد المطالب الشعبية بتحقيق هذا الهدف الوطني .

وهكذا أدى الاعتماد على النفط من الناحية الاقتصادية الى طغيان الجانب الاستهلاكي وضعف الجانب الانتاجي في القطاعات الاقتصادية الاخرى . فالقطاع الزراعي لا يكاد ان يوجد على الصعيد الاقتصادي ، والقطاع الصناعي لا يشكل اكثر من ٣ ٪ من مجموع الانتاج القومي . ولهذه الاسباب أصبح لا مفر من الاعتماد على الاستيزاد الخارجي لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية من الابرة الى الدبابة ، كما يقال ، بحيث أصبح وضعنا الاقتصادي مكشوفا ومعرضا لعدوى التقلبات والاهتزازات الاقتصادية الخارجية . ولكن بشكل مضاعف ، مما يزيد العبء على كاهل المستهلك الكويتي ، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال مشكلة ارتفاع الاسعار التي كانت نسبة ارتفاعها في الكويت أعلى مما هي عليه في المنشأ .

واذا كانت الكويت تتميز عن غيرها من الدول النامية بوفرة رؤوس الأموال النفطية ، فان هذه الأموال لا تزال تستثمر في الأسواق العالمية مما يفقد البلد هذه الميزة النادرة . فبدلا من أن تستثمر داخليا لاقامة المشاريع الاقتصادية الانتاجية ، أو عربيا للمشاهمة في تحسين وتقدم أوضاع الشعوب العربية ، أو بتوطيد عرى التعاون القائم مع الدول الصديقة ، بدل ذلك توضع في الخزائن الرأسمالية المعادية لأمتنا العربية ، عدا عن ان بقاءها في هذه الدول التي تعيش سلسلة من الأزمات الخانقة كان سببا في خسارتنا كثيرا كلما اقدمت احدى الدول على تخفيض عملاتها ، مما يؤكد ان بقاء أموالنا في هذه الدول ليس لصالحنا بأي شكل من الأشكال .

هذا الوضع الاقتصادي غير المتوازن في هياكل الانتاج ، تزيده خللا واضطرابا طريقة التوزيع فيه التي تتنافى مع كل مفهوم للعدالة الاجتماعية ، حيث نشاهد التفاوت الكبير في الدخول الفردية ، وحيث انتهت الامور الى تركز الثروات في أيد قليلة ، مما أدى الى بروز الفوارق الطبقية بشكل حاد في السنوات الأخيرة فعرفت البلاد كبار الاثرياء الذين يزيد دخلهم اليومي على عشرات الألوف من الدنانير كما عرفت الفقراء الذين لا يزيد متوسط دخلهم اليومي عن بضعة دنانير لا تكفي احتياجاتهم الضرورية في ظل ارتفاعات الأسعار المستمرة وغير المتوازية مع جمود الاجور والرواتب او ارتفاعاتها المتدنية .

" ان عدم التوازن في هياكل الانتاج والتوزيع جعل اقتصادنا الوطني يعاني من الفوضى المنتشرة والتي يظهر حقل التجارة الداخلية مثلا ساطعا عليها حيث أصبحت رخص تأسيس الشركات تمنح على أساس أسماء درجة نفوذ المؤسسين وليس على أساس المزايا والفوائد الاقتصادية للمجتمع التي يمكن أن تحققها هذه الشركات . مما كرس مرة أخرى الظاهرة الاحتكارية وبكل آفاتها وأضرارها الاجتماعية .

ازاء كل هذه الأوضاع يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بالعمل على :

١ ـ تأميم شركات النفط استكمالا لشروط طسيطرتنا على ثروتنا الوطنية الأساسية ، وتحريرا للاقتصاد من النفوذ الأجنبي وتوجيه السياسة النفطية بما يخدم متطلبات مجتمعنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ الحد من استنزاف الثروة النفطية ، بمنع حرق الغاز واعادة حقن ما لا يستخدم منه في التصنيع في باطن الأرض ، وتخفيض انتاج النفط الخام الى المعدل الذي يفي باحتياجات الدولة للانفاق المحلي الجاري والاستثماري وضروريات المساهمة في تنمية الاقتصاد العربي ومساعدات دول العالم الثالث الصديقة .

٣ ـ التوسع في الصناعات النفطية (التكرير والاسمدة والبتروكيماويات) ودمج هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني ، وزيادة حجم اسطول ناقلات النفط المملوكة وطنيا ، وذلك تحقيقا لهدف تكامل عمليات الانتاج والتصنيع والتصدير ، بحيث أن يصدر كامل انتاج النفط على شكل منتوجات مصنعة بواسطة ناقلات وطنية ، والعمل على اعادة تنظيم قطاع النفط والبتروكيماويات والتنسيق بين مؤسساته ودمج بعضها ببعض ، للاستفادة من الامكانيات والقدرات المشتركة ومنعا لما قد يقع من تنافس مضر . .

٤ ـ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة بتنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الانتاج وذلك بالتركيز على تطوير الصناعة ، وصيد الأسماك ، والنقل البحري ، ورفع قدرة وكفاءة القوى العاملة ، كل ذلك وفقا لمخطط اقتصادي شمولي يضمن تحقيق زيادة الانتاج والتشغيل الكامل في ظل عدالة توزيع الدخل بين المواطنين .

٥ ـ دعم القطاع العام وتعزيز دوره الرائد في قيادة عملية التنمية وتنفيذ المخطط الاقتصاذي واعادة تنظيم مؤسساته وتنشيط فعاليتها وفقا لاصول الادارة العلمية ، واستحداث أساليب ونظم محكمة لمتابعة ومراقبة ومحاسبة نشاطها . وافساح المجال أمام القطاع الخاص ورأس المال الوطني وتشجيعه ليقوم بدوره البناء في عملية التطوير والتنمية بتقديم التسهيلات المعقولة من تمويل وخدمات وحماية من المنافسة الخارجية الضارة ، على أن لا يتعارض ذلك مع الدور القيادي للقطاع العام ، وحماية أموال وحقوق الدولة والعدالة الاقتصادية ، وأن يكون متفقا مع المخطط الاقتصادي وأن لا يؤدي الى بروز الظاهرة الطفنلية لبعض المشاريع والنشاطات . .

٦ ـ الاهتمام بالطاقة البشرية والعمل على وضع خطة لتطويرها والارتفاع بقدرات الأفراد العاملين وكفاءتهم ، واتاحة فرص العمل أمامهم بما يتناسب ومؤهلاتهم واختياراتهم ، وتنمية التوجه الصناعي والوعي التقني لمين المواطنين ، وابراز قيمة العمل المنتج البناء كمعيار أساس للمواطنة الصالحة.

٧ ـ وضع نظام لضبط حركة الاسعار والتقليل من تقلباتها ، وتحديد أسعار السلع التي تشكل النسبة الكبرى من ميزانية الأسر ذات الدخل المحدود ، بما يضمن أسعارا معقولة للمستهلك وربحا معقولا للتاجر ، واشراف الدولة على استيرا البضائع الاستهلاكية ، ومحاربة الظواهر الاحتكارية في حقل التجارة.

٨ ـ محاربة ظاهرة الاثراء غير المشروع واستئصال اسبابها بالقضاء على التلاعب والتحايل على القوانين ، وترشيد سياسات وقرارات الدولة ومؤسساتها بهذا الخصوص ، والقضاء على استغلال النفوذ والمحسوبية والتنفيع في منح التراخيص التجارة ورخص تأسيس الشركات والمشاريع الصناعية. والعمل على ان تقوم الدولة لبممارسة هذه الوظيفة على أساس المساواة والعدالة وخدمة الصالح العام.

٩ ـ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة بتنويع مصادر الانتاج الوطني والاهتمام بتطوير الصناعة والزراعة وصيد الاسماك والنقل البحري.

١٠ ـ تدعيم القطاع التعاوني وتوسيع دوره في الاقتصاد ومساندة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واتحادها ، وتمكينها بكافة الوسائل من القيام بدورها الأساسي في ايصال السلع والبضائع الى المستهلكين بمواصفات جيدة وبأسعار منخفضة. والنظر الى هذه الجمعيات لا على أساس انها وحدات هامشية وانما مؤسسات اجتماعية واقتصادية على جانب كبير من الأهمية ، تلعب دورا خطيرا في حياة المجتمع وتحقيق العدالة وتوفير اءستقرار الاقتصادي في ظروف تتميز بالتقلبات الاقتصادية وارتفاع الاسعار واشتداد التضخم ، مما قد يكون له أثر فادح على حياة الأسرة.

١١ ـ توثيق عرى التعاون الاقتصادي العربي والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية وتشجيع اقامة المشاريع الاقتصادية ايعربية المشتركة ، لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، واستثمار الفوائض المالية في مشاريع التنمية العربية ، والنضال المستمر لاقامة الوحدة الاقتصادية العربية التي تشكل الضمانة الاساسية لقيام مجتمع الرفاه والكفاية للمواطن العربي.

ثالثا ـ اصـــلاح الادارة الحكوميـــة :

من الظواهر السلبية البارزة في الكويت ، تضخم وترهل الجهاز الاداري الحكومي ، فنتيجة لسياسة التوظيف التي لا تقوم على خطة أو دراسة علمية لاحتياجات الأجهزة الحكومية ، تكدست اعداد ضخمة من العاملين في هذه الأجهزة مما أدى الى ظهور البطالة المقنعة فيها ،

وتدني الانتاجية الى ما دون الحد الأدنى المعقول ، ونظرا للأساليب والأنظمة العتيقة المستخدمة في وزارات ودوائر الدولة وعدم وجود أنظمة ادارية حديثة ، اصبح الروتين السيد الأول في الأجهزة الحكومية واصبحت هذه الأجهزة ادوات تعطيل لا تسهيل لمعاملات المواطنين لدى الدولة .

كما ان العدالة وتكافؤ الفرص في تولي الوظائف وفي الترقي امران مفقودان في الأجهزة الحكومية . فالتوظيف والترقية والاختبار للمناصب المسؤولة والحساسة يتم على أساس موازين خاصة ، دونما اعتبار للكفاءة والمقدرة والمؤهلات العلمية . كما أدى غياب الرقابة والمحاسبة في الأجهزة الحكومية ، الى انتشار الفساد والمحسوبية والنظرة النفعية ، وسمح لعدد ضخم من كبار الموظفين ممارسة النشاطات التجارية الواسعة على حساب أداء واجباتهم ، وبروز ظاهرة استغلال النفوذ بلا رادع من قبل المسؤولين .

ان عملية تطوير مجتمعنا ووضعه على بداية الطريق الصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان يتحقق دون ان يتم اصلاح الاداة الادارية المنوط بها تنفيذ خطط التنمية والتغيير نحو الأفضل . ومن أجل ذلك يلتزم مرشحو نواب الشعب بالعمل على :

١ ـ وضع خطة علمية مدروسة لاصلاح الجهاز الاداري على أساس دراسة احتياجات أجهزة الدولة وادارتها ومن ثم تخطيط الوظائف والموظفين على ضوء تلك الاحتياجات ، ووضع الخطط لتدريب العاملين قبل شغلهم للوظائف ، واعادة تدريبهم بعد شغلهم لها وتبني نظام للحوافز المادية والمعنوية من أجل رفع مستوى كفاءتهم .

٢ ـ اعادة النظر في قانون الوظائف العامة وسد الثغرات التي تعتريه ووضع قانون جديد يتسم بالمرونة ويتمشى والتطورات الجديدة والمفاهيم الادارية الحديثة .

٣ ـ القضاء على المحسوبية والفساد واستغلال النفوذ والتأكيد على مبدأ أن العمل الحكومي تكليف لا تشريف . ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب . واعتبار المصلحة العامة ومصالح المواطنين هدف أجهزة الدولة الأول والأخير .

٤ ـ تطبيق مبدأ تفرغ الموظف لوظيفته وخاصة في المناصب العليا والوظائف القيادية ، وعدم انشغال المسؤولين عن وظائفهم بالأعمال التجارية والاستثمارات الخاصة ، حفاظا على حرمة الوظيفة ومنعا لاستغلال النفوذ وحرصا على حسن أداء الواجب الوظيفي .

رابعا ـ قضايا العمل والعمال :

لقد اكد الدستور الكويتي في المادة ١– ما نص عليه ميثاق حقوق الانسان من أن العمل حق لكل مواطن وله حرية اختياره ، وواجب عليه تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام ، كما أن على الدولة واجب تأمين هذا الحق بتهيئة فرص العمل للمواطنين كوسيلة لكسب عيشهم بكرامة ووفق شروط عادلة . .

والعمل المتمثل في الطاقة البشرية لأفراد المجتمع يعتبر ثروة وطنية ومصدرا اقتصاديا ينبغي رعايته والحرص على حسن توجيهه واستخدامه . وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة في بلد مثل الكويت نظرا لندرة المصادر الطبيعية فيما عدا النفط وقلة الموارد الاقتصادية الأخرى .

لذا فان الارتفاع بكفاءة أفراد المجتمع الى أقصى حد ممكن والتشغيل الكامل لمجموع العاملين يشكلان هدف ووسيلة النمو والتطور الاقتصادي الاجتماعي ، واذا كانت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف الى الارتفاع بمستوى معيشة الانسان ورفاهيته . فان حظ هذه الخطط من النجاح مرهون بمدى توفر الكفاءات البشرية وحسن توجيهها واستخدامها في ظل ظروف وشروط عمل عادلة تضمن للعمال ولأسرهم متطلبات العيش الكريم ، ومن أجل ذلك يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بالعمل من أجل :

١ ـ تحسين الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة في القطاع العام والخاص والمشترك بما في ذلك ضمان أجور ومكافآت عادلة ومتساوية عن الأعمال المتساوية ، وفرص متساوية لكل فرد في الترقي في عمله الى مستوى أعلى مناسب دون خضوع ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الكفاءة وتوفير ظروف عمل صحية ومأمونة ، وتحديد معقول لساعات العمل ، والحصول على أوقات للراحة والفراغ واجازات دورية مدفوعة ، وتأمين معيشة شريفة للعمال ولعائلاتهم .

٢ ـ مساندة العمال في كفاحهم من أجل تعزيز وحماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ، والدفاع عن حقهم في تشكيل نقاباتهم ومؤسساتهم وحق كل فرد منهم في الانضمام الى ما يختاره منها ، ومحاربة أي قيود تفرض على ممارسة هذا الحق .

٣ ـ الدفاع عن حق النقابات في العمل بحرية دون ان نخضع لأية قيود ، بما في ذلك حقها في تشكيل اتحادات وطنية ومنظمات نقابية دولية والانضمام اليها .

٤ ـ ان يكون للعمال الحق في الاضراب كوسيلة من وسائل العمل السلمي لتحسين اوضاعهم وذلك وفقا للفقرة (د) من المادة الثامنة من ميثاق حقوق الانسان .

٥ ـ رفع كفاءة العمال المهنية بوضع البرامج والسياسات ووسائل الارشاد والتدريب والتعليم الفني والمهني ، وتمكين العمال من الحصول على اجازات دراسية أسوة بالموظفين .

٦ ـ مساهمة العمال واشتراكهم في ادارة المؤسسات التي يعملون بها وخاصة فيما يتعلق بشؤون القوى العاملة وبرامج التدريب ، تمشيا مع التطورات الحاصلة في كثير من بلدان العالم .

٧ ـ الدفاع عن حق نقابات واتحادات العمال للحصول على رخص اصدار صحفهم ومجلاتهم ونشراتهم ، اعمالا لنصوص المادتين ٣٧ و ٣٨ من الدستور اللتان كفلتا حرية التعبير والرأي لجميع المواطنين . ولقد منحت الحكومة رخص اصدار الصحف للتجار والمقاولين ولعدد من جمعيات النفع العام ولأفراد لا يمثلون الا أنفسهم ، ولم يعد مقبولا أو مبررا أن يحرم العمال عماد المجتمع من هذا الحق في دولة تتبنى النظام الديمقراطي .

٨ ـ العمل على وضع قانون للتأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) شامل لكافة العاملين في القطاع العام والخاص والمشترك يضمن لهم حدا أدنى من الدخل اللازم لتوفير حياة تليق بكرامة الانسان في حالة التعطل عن العمل أو العجز أو الشيخوخة او انتهاء الخدمة والتقاعد، وعلى ان يحمي القانون حقوق العاملين من فقدان مدد خدمتهم لحساب التقاعد عند انتقالهم بين القطاع العام والقطاع المشترك والقطاع الخاص وبالعكس، ومن مؤسسة الى أخرى، مما سيكون له قائدة عظيمة ليس في حماية حقوق العاملين وتوفير الطمأنينة لهم، بل على المجتمع بشكل عام من حيث تسهيله لعملية انتقال عوامل الانتاج الى حيث تكون الحاجة أشد ومعدل الانتاجية أكبر مما يساعد في حل مشكلة التضخم الاداري في القطاع العام.

٩ ـ العمل من أجل وضع حد أدنى للأجور يتناسب وتكاليف المعيشة ويحفظ حق الانسان في العيش الكريم.

خامسا ـ الثقـــافـــة والتعــليم :

ان الانسان لا يعيش بالخبز وحده، بل حياته الروحية تلعب دورا كبيرا في تقدم الجانب المادي ذاته، وان عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي لا تعني ولا يمكن أن تعني الجانب المادي فقط، بل لا يقل عن ذلك الجانب الروحي. ففي عصر العلم والمعرفة لا يمكن أن يتحقق أي تقدم مادي بدون هذا العلم. وفي هذا العصر لم يعد التعليم تقليدا للأغنياء وحدهم وحكرا لهم، ولم تعد الثقافة ترفا وتسلية لملء أوقات الفراغ.

ولقد أقر ميثاق حقوق الانسان حق كل فرد في الثقافة وواجب الدولة في توجيهها نحو التنمية الشاملة للشخصية الانستنية وللاحساس بكرامتها وان تزيد من قوة الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية. كما أن الثقافة تمكن جميع الأشخاص من الاشتراك بشكل فعال في مجتمع حر وتعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين أعضاء المجتمع وبين جميع الامم من كافة الاجناس والجماعات العنصرية أو الدينية. ومن هنا يصبح الاهتمام بوسائل التعليم والتثقيف واحدا من أول الاهتمامات لكل مجتمع يطمح الى التقدم.

ويثير الحديث عن التعليم في مجتمع من المجتمعات قضيتين أساسيتين تتعلق أولهما بحق المواطن في أن تتاح له كل الظروف الممكنة لتحصيل اكبر قسط من التأهيل العلمي يواجه به متطلبات الحياة العصرية القائمة على العلم، وتتعلق الثانية بطبيعة الأسلحة التي على الدولة في هذا المجتمع أن تستعملها لتحقيق وتائر نمو سريعة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصولا الى مستوى حياة لائقة لمواطنيها.

وفي المجتمعات المتخلفة والنامية، والكويت منها، حيث تنتشر الأمية الأبجدية والثقافية تكون المهمة الأولى هي اقامة نظام تعليمي قادر على القضاء على الأمية أولا ثم قادر بعد ذلك على وضع أساس سليم لبناء ثقافة سليمة..

وتواجه الكويت في مجال النظام التعليمي مشاكل عديدة منها تخلف المناهج المعمول بها وغياب التخطيط العلمي والفلسفة التربوية وتخلف الادارة وقصور برامج اعداد المعلمين وعقم الدورات التي تقام لهذا الغرض وعدم الاهتمام بالتعليم الفني وتدهور التسهيلات والخدمات في هذا المجال .

وفي مجال الثقافة تبرز مشاكل أخرى منها اهمال الفنون المسرحية والسينمائية ، والمصاعب التي تقف في وجه نشر وتوزيع الكتاب وتدني مستوى المطبوعات المتداولة ، مما أدى الى تقليص حجم ودور المثقفين وانعزالهم .

وبالنسبة للتعليم الجامعي يبدو القصور واضحا جليا ، حيث يفترض أن تلعب الجامعة دورا هاما في المجتمع باعتبارها مؤسسة علمية اوتعليمية واجتماعنة ، كما يفترض فيها أن تكون نقطة انطلاق المحاولات الهادفة الى التجديد والتغيير ، علاوة عن دورها الكبير في اعداد الكفاءات البشرية المتخصصة القادرة على حمل مسئوليات تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان المسألة المركزية في مجال التعليم تتمثل في انتهاج اساليب ووسائل ومستويات تعليمية قادرة على تزويد البلاد بقدرات تستطيع أن تخطط وتقرر ، وليس فقط تزويدها بآلاف من الكتبة والمنفذين . وهذا غير ممكن دون احداث تغيير جذري في طبيعة النظرة لأجهزة التعليم ، ودون ربط كل هذا بتخطيط شامل لعملية التطور التي ننشدها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وبناء على ذلك فان نواب الشعب يلتزمون بالعمل من أجل :

١) في المجال الثقافي الوطني ولعـــام :

١ ـ دعم الجمعيات والروابط والأندية الثقافية ، وتشجيع الأدباء وحماية حقوقهم الأدبية والفنية وايجاد فرص التفرغ للمبدعين منهم ، مع توفير كافة الضمانات في مجال حرية الفكر والتعبير.

٢ ـ التوسع في انشاء المؤسسات الثقافية كالمكتبات العامة ودور النشر وقاعات المحاضرات وصالات العرض المسرحي .

٣ ـ مكافحة الاتجاهات الثقافية والفكرية الرجعية والمتخلفة والعنصرية ، وانهاء الممارسات المزاجية في مجال رقابة المطبوعات وافساح المجال أمام الاتجاهات الثقافية الوطنية والانسانية التقدمية .

٤ ـ مساندة وتطوير المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بما يجعل منه جهازا ثقافيا متقدما وفعالا .

ب) في مجـــال التعـــليم العام :

١ ـ اعتماد سياسة تربوية للتوسع في نشر التعليم والارتفاع بمستواه ، تعتمد التخطيط العلمي آخذين بعين الاعتبار حاجات البلاد وتطلعات الشعب نحو التقدم واللحاق بحضارة العصر.

٢ ـ الاعتماد على الأجهزة الكفوءة والمسئولين الاكفاء والقضاء على المحسوبية والشللية في كافة أجهزة التربية والتعليم .

٣ ـ الحد من المركزية في وزارة التربية وذلك باعطاء الادارات التعليمية صلاحيات التخطيط والاشراف المباشر. ومنح ادارات المدارس حرية التصرف على ضوء احتياجاتها ضمن التنسيق مع الاداراز التعليمية ، واعادة توزيع المسئوليات بما يتلاءم مع السرعة المطلوبة في الأداء.

٤ ـ تشكيل لجان متخصصة ومتفرعة لوضع المناهج بالتعاون مع كل القطاعات الاخرى ذات العلاقة في الدولة .

أ) في المجال الثقـــافي الوطني العام :

١ ـ دعم الجمعيات والروابط والأندية الثقافية ، وتشجيع الأدباء وحماية حقوقهم الأدبية والفنية وايجاد فرص التفرغ للمبدعين منهم ، مع توفير كافة الضمانات في مجال حرية الفكر والتعبير.

٢ ـ التوسع في انشاء المؤسسات الثقافية كالمكتبات العامة ودور النشر وقاعات المحاضرات وصالات العرض المسرحي .

٣ ـ مكافحة الاتجاهات الثقافية والفكرية الرجعية والمتخلفة والعنصرية ، وانهاء الممارسات المزاجية في مجال رقابة المطبوعات وافساح المجال أمام الاتجاهات الثقافية الوطنية والانسانية التقدمية .

٤ ـ مساندة وتطوير المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بما يجعل منه جهازا ثقافيا متقدما وفعالا .

ب) في مجال التعليم العام :

١ ـــ اعتماد سياسة تربوية للتوسع في نشر التعليم والارتفاع بمستواه ، تعتمد التخطيط العلمي آخذين بعين الاعتبار حاجات البلاد وتطلعات الشعب نحو التقدم واللحاق بحضارة العصر.
٢ ـــ الاعتماد على الأجهزة الكفؤ والمسئولين الأكفاء والقضاء على المحسوبية والشللية في كافة أجهزة التربية والتعليم .
٣ ـــ الحد من المركزية في وزارة التربية وذلك باعطاء الادارات التعليمية صلاحيات التخطيط والاشراف المباشر. ومنح ادارات المدارس حرية التصرف على ضوء احتياجاتها ضمن التنسيق مع الادارات التعليمية ، واعادة توزيع المسئوليات بما يتلائم مع السرعة المطلوبة في الأداء .

٤ — تشكيل لجان متخصصة ومتفرغة لوضع المناهج بالتعاون مع كل القطاعات الأخرى ذات العلاقة في الدولة .

٥ — العمل على تطوير كفاءات المدرسين وضمان كرامتهم وحقوقهم ودعم جمعية المعلمين الكويتية وتحويلها الى نقابة ، وحل مشاكل التعليم الخاص .

٦ — الاهتمام بالتدريب المهني وتطوير أساليبه ، وتعزيزه ماديا ، وبشريا بالكفاءات المتخصصة . وتطوير مؤسساته وتشجيع الانتساب اليها .

٧ — الحرص على تطبيق قانون التعليم الالزامي وخصوصا بالنسبة للفتيات . ورفع السن القانونية له .

ج) في مجال التعليم الجامعي :

١ — دعم الدور الذي تقوم به الجامعة والعمل على أن تضطلع بدور قيادي بارز في مجال البحث العلمي ونشر الثقافة والتعليم ، والاسهام في مناقشة وحل القضايا الوطنية والاجتماعية بتطوير امكانياتها الاكاديمية والادارية وتوفير الاستقلال لها .

١ — التأكيد على حرية البحث والتحصيل للأساتذة والطلبة ، وصيانة قدسية الحرم الجامعي .

٣ — ضمان حرية الطلبة في العمل النقابي ودعم المؤسسات الطلابية الديمقراطية وعلى رأسها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت . ومساعدة الطلاب الفقراء على مواصلة دراستهم الجامعية .

٤ — ربط التعليم الجامعي بمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على تعيين المتخرجين في مجالات تتناسب ومؤهلاتهم العلمية .

سادسا — الخدمات الاجتماعية والصحية :

لم تعد مسئولية الدولة الحديثة تنحصر في توفير الأمن الداخلي والدفاع وحماية سيادة القانون وعدالة القضاء كما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر ، ولم تعد مقتصرة على توفير التعليم المجاني وتوجيه النشاط الاقتصادي كما كان الحال في أوائل هذا القرن بل ان واجبات الدولة الحديثة تتعدى كل ذلك لتشمل كافة مجالات حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية . وتتحدد مسؤولية الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية ، بتوفير الوقاية والعلاج من الأمراض والعناية بالشباب فتيانا وفتيات ، والطفولة والامومة ، ورعاية المسنين والعجزة والمعوقين وغير مكتملي النمو . .

ولقد قطعت الكويت شوطا لا بأس به في مجال توفير الخدمات الصحية والاجتماعية ولكن ما تم حتى الآن لا يتفق وما هو متوفر للدولة من امكانيات ، فما زال هنالك الكثير من الثغرات والنواقص التي ينبغي تجاوزها ، وهنالك الكثير من المطالب التي ينبغي استكمالها .

ويبرز قصور الدولة في هذا المجال بشكل خاص في مجال الخدمات الصحية والعلاجية حيث بلغ تدني مستوى هذه الخدمات درجة جعلت التذمر والشكوى شاملة وادت الى فقدان الثقة بما يقدم منها ، كما أدى النقص الى ظهور المستشفيات ، والأطباء الخصوصيين وهو اتجاه

معاكس لسنة التطور في البلاد الأخرى . وما زالت البلاد تعاني من نقص وحدات العلاج من المستشفيات والمستوصفات والأجهزة والمعدات اللازمة لها ونقص في الأطباء والاخصائيين والفنيين والممرضين . وتعاني المناطق الفقيرة مثل الجهراء والفروانية وخيطان والأحمدي من هذا النقص بدرجة أشد .

ان الفهم الصحيح لمجتمع الرفاهية والعدالة الاجتماعية يعني رعاية الدولة لكافة المواطنين من المهد الى اللحد ، ومرشحو نواب الشعب ادراكا منهم لهذا النقص والقصور ، ولمطالب الشعب في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية يلتزمون في هذا المجال بالعمل من أجل :

١ — رفع مستوى الخدمات الصحية والعلاجية بزيادة عدد وحدات العلاج من مستشفيات ومستوصفات ووحدات مجمعة ، وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق ، وزيادة عدد الأسرّة بحيث تتوفر نسب معقولة من الأسرة لعدد المرضى بمعدل عشرة أسرة لكل ألف مواطن وتأمين العدد الكافي من الأطباء العامين والمتخصصين والاخصائيين والفنيين والممرضين في مختلف فروع الطب .

٢ — السيطرة على أسباب الأمراض وخصوصا الأوبئة والأمراض السارية ، والارتفاع بكفاءة أجهزة ووسائل نشر الوعي الصحي بين المواطنين لتوفير الوقاية من الأمراض .

٣ — رعاية الطفولة والأمومة ، ببناء دور خاصة للحضانة والتوسع في إنشاء ملاعب وحدائق الأطفال وادخال أساليب التربية والتوجيه الحديثة ووسائل اللعب البنّاء .

٤ — رعاية الشباب وحمايته من الانحراف وتيسير سبل شغل أوقات فراغه فيما يعود عليه وعلى المجتمع بالفوائد الروحية والبدنية والصحية والتوسع في إنشاء النوادي الرياضية وبيوت الشباب ، ومعسكرات الشباب الدائمة ، ومدها بجميع التسهيلات والوسائل اللازمة ، لممارسة نشاطها ، واجتذاب الشباب الى هذه المراكز ونشر التربية الرياضية وبث روح التضامن والتعاون .

٥ — العناية بالمسنين ورعايتهم اجتماعيا وصحيا وترويحا وذلك بالتوسع في إنشاء دور ايوائهم .

٦ — رعاية المعوقين وغير مكتملي النمو طبيا ونفسيا واجتماعيا والعمل على تدريبهم للاعتماد على النفس .

٧ — انشاء مجلس استشاري للأسرة يهتم بدراسة وتقييم كل ما يتعلق بالأسرة وبحث المشاكل الاجتماعية التي تواجهها ووضع الدراسات والاقتراحات والتوصيات تحقيقا لهدف حماية الأسرة والأخذ بيدها ، تطبيقا للمادة التاسعة من الدستور التي تنص على أن «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة» .

٨ — العمل على أن تكون النوادي الرياضية مؤسسات اجتماعية لا يقتصر نشاطها على الالعاب الرياضية فقط ، بل لتشمل النشاطات الاجتماعية الترويحية . وأن لا ينحصر روادها في هواة الألعاب الرياضية ومشجعيهم بل يشمل جميع أفراد الأسرة ، لتكون الأندية بذلك منتديات اجتماعية تلتقي فيها الأسر في جولائق ، وتتوثق بينهم الصلات ومكانا لممارسة هوايات الالعاب والرياضة البدنية ورفع مستواها الفني ومهارات الأفراد وغرس روح البطولة الهادفة .

٩ — تدعيم نظام المساعدات الاجتماعية لغير القادرين على العمل والمسنين والأرامل والأيتام ومن تهبط دخولهم عن الحد الأدنى الذي يكفل لهم حياة كريمة .

١٠ — توفير وسائل الترويح البرئ ، بتهيئة أماكن التسلية والرياضة المتنوعة ، واقامة المتنزهات والنوادي والمسابح والشواطئ ، لكي يرتادها عامة الناس وتهيئة المناطق الساحلية بحيث تكون صالحة لقضاء العطل ، مما قد يوفر للبعض الاستعانة بها عن السفر الذي لم يعد الكثيرون قادرين على تحمل أعبائه .

١١ — المحافظة على البيئة الطبيعية ومكافحة تلوثها . وحماية الصحة العامة من آثار ما تنفثه المصانع من غازات ضارة كما يحدث في منطقة الشعيبة ، وما ينثره التوسع الحضري من نفايات وأوساخ ، وحماية البحار والشواطئ والثروات السمكية من مخلفات النفط الذي ترميه الناقلات ، ومن المخلفات السامة التي ترمي بها المصانع وايجاد التشريعات الرادعة لكل ما من شأنه تلويث البيئة وتخريبها .

سابعا — الاسكان والمرافق :

بالرغم من النهضة العمرانية التي مرت وتمر بها الكويت والتي كان من مظاهرها التوسع في إنشاء المناطق السكنية ودورالسكن ، الا ان مشاريع الاسكان ما زالت بعيدة عن الوفاء بالاحتياجات المطلوبة . فالسياسات التي كانت متبعة لم تكن مجدية في سد الحاجة الى السكن ، فهنالك نقص كبير في وحدات السكن التي تنشؤها الدولة ، كما أن ما ينشأ منها يبقى لسنوات طويلة غير صالح للسكن لعدم توفر المرافق اللازمة كما حصل بالنسبة لمشروع (الرقة) الاسكاني حيث بقيت المساكن أكثر من أربع سنين غير قابلة للسكنى ، ومن جهة أخرى فان كثيرا من المواطنين ممن يرغبون في بناء دور سكنهم بأنفسهم ومن مدخراتهم ، لا يجدون قطع الأرض المناسبة بأسعار مناسبة نتيجة لتحكم اقطاعيي الأراضي الذين يحتكرون الأراضي الصالحة للسكن ويرفضون حتى بيعها للمواطنين ، مما رفع أسعارها من حوالي الفي دينار الى أكثر من ١٢ ألف دينار للألف متر مربع في منطقة جنوبي الطريق الدائرى الرابع على سبيل المثال ، علما ان هذه الأراضي كانت ملكا للدولة تم الاستيلاء عليها في ظروف معينة بلا أسباب أو مبررات مشروعة . لهذه الأسباب اضطر الكثير من المواطنين الى استئجار دور أوشقق للسكن بايجار مرتفع قد يلتهم ما يزيد على ٣٠٪ من دخلهم . بينما تتراكم طلبات السكن في دوائر الحكومة ، التي بلغت أكثر من عشرين ألف طلب . ولحل أزمة السكن يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بالعمل من أجل :

١ — ايجاد حلول مناسبة لأزمة السكن بتبني مشاريع إسكانية متكاملة لا تنحصر في بناء الوحدات السكنية فقط وانما تشمل توفير كافة المرافق اللازمة لها من مجاري وطرق وكهرباء وماء وهاتف ومدارس ومستوصفات وأسواق ومراكز صناعية وتعاونيات استهلاكية ، على أن توفر المشاريع الاسكانية في مختلف المناطق وعلى الأخص المناطق الفقيرة ، وأن توزع بعدالة على أساس المساواة بين المواطنين .

٢ ـــ دراسة أوضاع ما بني من مساكن ذوي الدخل المحدود في المناطق المنظمة والتي لم تعد تفي بحاجة أو راحة ساكنيها نتيجة لصغر حجمها أو لقدمها ، مثل مساكن مناطق كيفان والقادسية والفيحاء والروضة وامصده وغيرها . والعمل على ايجاد حلول شاملة لتوسيعها وترميمها وتوفير الخدمات الضرورية للمناطق التي تنقصها تلك الخدمات .

٣ ـــ العمل من أجل كسر احتكار الأراضي وتدخل الدولة بشكل حاسم لمنع الممارسات الاحتكارية وتوفير أراضي السكن بسعر معقول يكون في متناول المواطنين من ذوي الدخول المحدودة .

ثامنا ـــ حقوق المرأة :

في المجتمع الكويتي كما في الكثير من المجتمعات المتخلفة تأخذ مسألة الدفاع عن حقوق المرأة مكانا بارزا بين قضايا العمل الوطني التقدمي ، ذلك أن التحرر والتقدم الاجتماعي لا يمكن أن يكون كاملا بدون تحرير المرأة من أي قيد يميز بينها وبين الرجل ، والتقدم الاجتماعي من أهدافه تحقيق الرفاهية لكل فرد من أفراده رجلا كان أو امرأة دون تمييز ، ومن أهدافه ووسائله أيضا استخدام كامل طاقة المجتمع البشرية بنصفيه الرجال والنساء أحسن استخدام ، وبالاضافة الى ما تعانيه المرأة في مجتمعنا من تمييز قانوني ودستوري في الواجبات والحقوق ، تعاني أيضا من ظلم التقاليد والعادات الزائفة التي لا تمت الى تراثنا القومي والدين الاسلامي الحنيف بأي صلة .

ولا شك أن المرأة في الكويت قد قطعت شوطا بعيدا في مجال مساهمتها في التقدم الاجتماعي كاقبالها على التعليم وخروجها الى ميدان العمل ، الا أنه ما زال هنالك شوط طويل يلزم قطعه لتحرير المرأة وحصولها على كامل حقوقها ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات . .

ولذلك فان مرشحو (نواب الشعب) يلتزمون بالعمل من أجل :

١ ـــ الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وحصولها على حق الترشيح والانتخاب في المجالس النيابية والبلدية ، وتقلد كافة المناصب الأدارية والمهنية والسياسية .

٢ ـــ حماية المرأة ومساعدتها للقيام بدورها كأم وكعاملة في المجتمع ، والدفاع عن حقها في حصول الأمهات العاملات على اجازات مدفوعة لفترة معقولة قبل الولادة وبعدها مقرونة بمنافع مناسبة من الضمان الاجتماعي ، وتوفير دور حضانة الأطفال قرب أماكن عمل الأمهات .

٣ ـــ تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يحمي حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل .

٤ ـــ رعاية الأسرة أساس المجتمع ودور المرأة فيها ، وحمايتها من التفكك وتبني كل ما من شأنه الحد من مشاكل الطلاق وعدم تشجيع تعدد الزوجات .

٥ ـــ انتشال المرأة من براثن الجهل بالتطبيق الحازم لقانون التعليم الالزامي للفتيات .

تاسعا ـــ السياسة السكانية والتجنيس والاقامة :

انه لمن الواضح أن الكويت لا تزال تفتقر لسياسة سكانية واضحة تحدد الفلسفة العامة للدولة تجاه النمو السكاني والتجنيس والاقامة . هذه حقيقة مشاهدة لا يختلف عليها اثنان . وأن نظرة لطبيعة التركيب السكاني للكويت نستقرؤها من آخر الاحصاءات ترينا أن الوافدين ـــ عربا وغير عرب ـــ يمثلون نسبة كبيرة من السكان .

ان قوانين الجنسية والاقامة المعمول بها حاليا تحمل كثيرا من النواقص والثغرات ، بالاضافة الى التطبيق السيء لها ، مما خلق ويخلق حالة من عدم الاستقرار .

وعليه فان السياسة السكانية يجب أن تحدد وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقدرتنا على استيعاب الطاقات البشرية ، ولذلك يلتزم مرشحو نواب الشعب بالعمل من أجل :

١ — وضع سياسة سكانية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية من العناصر البشرية وفقا لمتطلبات التنمية .

٢ — تعديل قانون الجنسية ، وضمان التطبيق العادل له ، بحيث لا يميز بين مواطن وآخر .

٣ — تشكيل لجان الجنسية من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والتمتع بروح المسئولية ، والمستوعبين لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها من التوسع السكاني كماً ونوعاً .

٤ — وضع شروط عادلة للاقامة تراعي الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية .

عاشرا — الدفاع والأمن :

إن سلامة أرض الوطن والمواطنين وحمايتهم من أي اعتداء أو خوف من أي تهديد خارجي أو تخريب داخلي شرط أساسي من شروط ممارسة السيادة الوطنية ، وهي بالاضافة الى الأمن الشخصي للأفراد من الاعتداءات والجرائم ، شرطان أساسيان من شروط الممارسة الحرة للنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمجتمع في طريق التقدم . .

واننا إذ نؤمن أن خدمة المواطنين في القوات المسلحة هي حق وشرف وواجب أكده الدستور ، فاننا نؤمن أيضا أن دور قواتنا المسلحة لا ينحصر في الواجب الرئيسي بالدفاع عن بلدنا ، بل يمتد لكي يسهم في الدفاع عن عروبة الخليج وحرمة الأراضي العربية ضد مغتصبيها . ولا يفوتنا هنا أن نحيي أرواح شهدائنا الأبرار الذين أكدوا هذه المعاني العميقة لوحدة المصير العربي ، حين سقطوا على أرض الشرف في معارك السويس والجولان .

ان هذه المهام الجسيمة الملقاة على عاتق قواتنا المسلحة تجعل من الضروري الاهتمام برفع كفاءتها القتالية بكافة الوسائل آخذين بعين الاعتبار احتياجاتنا الوطنية والقومية وطبيعة ظروفنا الجغرافية وحجمنا السكاني ، وآخذين بعين الاعتبار أيضا شروط الحرب العصرية التي لم تعد تعتمد على كثرة وشجاعة الرجال وحدهما ، بل تعتمد أيضا وإلى درجات كبيرة على حسن التخطيط والادارة واستخدام أقصى ما يمكن استخدامه من منجزات العصر العلمية والتكنولوجية

أما بالنسبة للأمن الداخلي ، فاننا نلاحظ بقلق تفاقم مشكلة الجريمة بكافة أشكالها وازدياد أعدادها وارتفاع نسبها عاما بعد عام . كما نلاحظ بقلق أكبر ارتفاع نسبة الجرائم التي لا يقبض على مرتكبيها ويحفظ التحقيق فيها وتسجل ضد مجهولين ، بينما كان المأمول أن تقل نسبة الجرائم عن طريق دراسة هذه المشكلة ومنع الجريمة قبل وقوعها . ان ذلك يعني تدهورا كبيرا في مستوى الخدمة الأمنية في البلاد . وبالاضافة الى ذلك فقد تفشت المحسوبية

في الدوائر العليا لأجهزة الأمن مما أخل بمبدأ المساواة أمام القانون وجعل بعض المتنفذين يفلتون من العقوبات التي نص عليها القانون عن جرائم ارتكبوها بينما تطبق تلك العقوبات على الضعيف كاملة .

وأمام ذلك كله يسعى مرشحو (نواب الشعب) على تطوير أجهزة الدفاع والأمن عن طريق العمل من أجل :

١ — حسن اختيار الأفراد لدخول القوات المسلحة والشرطة والتركيز على النوع قبل الكم ، واجتذاب الكفاءات العلمية والفنية الوطنية المخلصة والمسؤولة وافساح المجال أمامها لتسلم المناصب الرئيسية .

٢ — رفع كفاءة أفراد القوات المسلحة والشرطة عن طريق التدريب الجاد المبني على أحدث الأساليب العلمية وتزويدها بكل ما تحتاجه من أجهزة ووسائل لتحقيق مهامها .

٣ — رعاية أفراد القوات المسلحة والشرطة بتحسس مشاكلهم الحياتية وحلها ، وتحويل الجيش والشرطة في أوقات السلم الى مدرستين لتعليم الأميين من أفرادهما وتأهيلهم مهنيا بحيث يكونوا بعد انتهاء مدة خدمتهم عناصر منتجة تفيد نفسها وتفيد المجتمع .

٤ — تطبيق نظام خدمة العلم (التجنيد الاجباري) وتدريب الشباب وفتيات المدارس على أساليب الدفاع وذلك حتى يتمكنوا من المساهمة في الدفاع عن وطنهم وحماية التراب القومي .

٥ — رفع كفاءة الشرطة الجنائية وأجهزة التحقيق وتدريبها وتطويرها حتى تستطيع تقديم المساهمة الفعّالة في منع الجريمة قبل وقوعها والامساك بالجناة بعد ارتكابهم لها . وتطوير وسائل وكفاءة أجهزة المرور حتى تستطيع التصدي لمشكلة المرور المتفاقمة وما تسببه من حوادث وتهديد لسلامة المواطنين .

حادي عشر — السياسة الخارجية :

لقد أصبح المجتمع الدولي اليوم يعيش في عالم صغير جدا نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في مجالات الاتصال والمواصلات ، وأصبح متعذرا على دولة مهما كان شأنها الانعزال عما يحدث في أجزاء العالم الأخرى . مما يبين مدى قابلية الكويت بصغر مساحتها وحجم سكانها للتأثر بمجريات الأحداث الخارجية .

وتشتد أهمية علاقاتنا الخارجية بسبب اهتمام العالم بمواردنا النفطية وفوائضنا المالية وموقعنا الاستراتيجي على شاطئ الخليج العربي وبسبب اعتمادنا على الاستيراد من الخارج اعتمادا كبيرا .

ولا شك أن رسم سياسة خارجية حكيمة لبلدنا لا يمكن الا بالاسترشاد بطموحات أبناء الشعب نحو المزيد من الحرية والتقدم ، والاسهام في قضايا أمتنا الكبرى ، وبعد استجلاء المخططات السياسية التي تحاك لمنطقتنا واستخلاص الدروس والعبر من تجاربنا .

ان الأهمية البالغة التي أصبحت تحظى بها منطقة الخليج والجزيرة العربية بسبب غناها المزدوج ، بترولا وأموالا ، اضافة الى موقعها الجغرافي ، جعلها هدفا لكل المخططات الامبريالية الغارقة في الأزمات ، مما دفع هذه الدول الامبريالية الى بذل كل الجهود الممكنة لابقائها تحت سيطرتها الفعلية عن طريق الابقاء على الأوضاع المتخلفة فيها ودعم الكيانات الرجعية العربية وتشجيع النظام الايراني وتحسين قدراته العسكرية التوسعية .

ولقد تأكد بعد أكتوبر ١٩٧٣ أن الأمة العربية مفروض عليها السعي باستمرار للوصول الى أفضل صيغ الوحدة والتضامن إذا أرادت حقا الوقوف بنجاح في وجه الهجمات الامبريالية — الصهيونية على الوطن العربي والشعوب العربية ، بحيث أصبح النضال من أجل الوحدة العربية وانضاج الشروط الموضوعية لقيامها ، أهم مما يجب أن تضطلع به القوى الوطنية والتقدمية العربية .

كما تأكد مجددا أن القضية الفلسطينية هي حجر الأساس في هذا النضال التحرري الذي تخوضه الأمة العربية ، وأن كل من يناضل حقا من أجل الأهداف الوطنية والقومية العربية لا بد أن يقف ضد كل ما من شأنه أن يصفي القضية الفلسطينية أو يتحايل على حلها لغير صالح شعبها العربي الفلسطيني أولا يعتمد أساسا على تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني .

أما على الصعيد العالمي ، فقد لوحظ تعاظم نضالات شعوب العالم المضطهدة والمستعمرة والمستغلة ، فهبت دول العالم الثالث تناضل لتحرير ثرواتها الوطنية من أيدي الشركات الاحتكارية ، وتحررت بعض المستعمرات وسقطت بعض الأنظمة الديكتاتورية ، وتزايد نفوذ القوى الديموقراطية في العالم الرأسمالي .

كذلك لوحظ تفاقم الأزمات في العالم الرأسمالي ، شملت أزمة النقد والتضخم والغلاء والبطالة ، وتقهقرت مستويات الانتاج فيه ، في نفس الوقت لوحظ اضطراد التقدم والنمو في الدول الاشتراكية ، مما ساعد على التقليل من حدة الحرب الباردة واستبعاد خطر الحروب المدمرة .

وأمام هذه المخططات والتجارب والظواهر ، لا بد من الاشارة الى أن السياسة الخارجية لدولة الكويت قد تميزت ببعض الملامح الاستقلالية عما هو سائد في المنطقة .

ومن أجل تدعيم هذه الظواهر الاستقلالية وتوسيعها والدفع بها الى الأمام ، يعمل نواب الشعب من أجل الضغط لانتهاج سياسة تتسم بالخطوط التالية :

في نطاق الخليج والجزيرة العربية :

١ — محاربة الوجود العسكري البريطاني والقواعد الاميركية والشركات الاستعمارية الاحتكارية في المنطقة وكافة أشكال الاستعمار القديم والحديث .

٢ — محاربة الأطماع التوسعية للنظام الرجعي الايراني والتصدي لخططه السياسية والعسكرية والوقوف في وجه محاولاته للسيطرة على المنطقة .

٣ — رفض كافة المشاريع والتكتلات الاستعمارية والمرتبطة .

٤ — المطالبة باطلاق الحريات العامة ووقف حملات الأرهاب ضد القوى المناضلة في المنطقة والتضامن معها في نضالها المشروع .

٥ — العمل من أجل إقامة جبهة وطنية عريضة على امتداد المنطقة وتقديم كافة أشكال الدعم للطلائع المناضلة في عمان.
٦ — فضح وادانة الحصار الاعلامي المفروض على نضالات الجماهير في المنطقة.
٧ — تأييد كفاح شعب عربستان ودعم طلائعه المناضلة والوقوف بجانب نضال الشعوب الايرانية من أجل الحرية والتقدم.

في نطاق الوطن العربي:

١ — العمل من أجل قيام الوحدة العربية باللقاء مع كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية وتوحيد كافة النضالات في سبيل تحرير الانسان العربي وأرضه وثرواته.
٢ — إقامة أفضل علاقات التعاون مع الأنظمة العربية الوطنية الثابتة في مواقفها ضد الاستعمار. والتخلف والتنسيق معها.
٣ — محاربة التخلف بكل أشكاله في الوطن العربي وتنمية الموارد العربية.
٤ — المباشرة باقامة المؤسسات الاقتصادية العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي ودعم والمصادقة على المؤسسات القائمة.
٥ — المطالبة باستثمار رؤوس الأموال العربية وبالذات النفطية في البلاد العربية وبخاصة في مجالات الصناعة والاستثمارات الزراعية المتطورة.
٦ — دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة واعتبارها فصيلا أساسيا في حركة التحرر الوطني العربية وتقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية للثوار الفلسطينيين.
٧ — رفض كافة الحلول الاستسلامية وجميع المشاريع المشبوهة التي تهدف الى إجهاض نضالات الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير كامل ترابه الوطني.
٨ — العمل من أجل إنجاح الوحدة الوطنية الفلسطينية ولقاء كافة قوى الثورة الفلسطينية العاملة في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني.
٩ — إعطاء الشعب الفلسطيني مطلق الحرية في التنقل والتنظيم والعمل في البلاد العربية وممارسة كافة أشكال النضال السياسي له.

في النطاق العالمي:

١ — المساندة الكاملة للجبهة العالمية المعادية للاستعمار والامبريالية، والعمل على تصفية مواقع النفوذ الاقتصادي والسياسي لهما.
٢ — تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها.
٣ — التعامل مع دول العالم على أساس مواقفها من قضايا التحرر العربية الأساسية وبالذات القضية الفلسطينية.
٤ — توطيد العلاقات وعرى التعاون الوثيق مع كافة الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث التي تساند النضال العربي، على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

خاتمة

إننا إذ نتقدم لخوض هذه المعركة الانتخابية على أساس الفهم الذي شرحناه في برنامجنا هذا ، الذي شارك في اعداده وتبنيه ، عدد من القوى والعناصر الوطنية التقدمية في بلدنا ، نود التأكيد على أن هذا البرنامج لا يشكل بالنسبة الينا وعودا انتخابية ، وانما هو خطة للعمل ودليل نسترشد به في الممارسة ، ونلتزم تجاه اخواننا المواطنين بالسعي الدؤوب والعمل الجاد والمخلص من أجل تحقيقه ، مؤكدين أنه بقدر ما يظهر المواطنون عن وعي وتفهم لقضايا بلدنا الملحة ومطالب شعبنا العادلة ، وبقدر التفافهم حول هذا البرنامج وما يطرحه ، ومساندتهم للقوى والعناصر الوطنية التقدمية ، داخل البرلمان وخارجه ، قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها ، بقدر ما نقترب جميعا من التحقيق المنشود لأهداف شعبنا الكويتي وأمتنا العربية .

مرشحو نواب الشعب

عبد الله سعود النفيسي
فيصل عبد الحميد الصانع

الدائرة الثانية : الشامية — الشويخ — القبلة
الصالحية — المرقاب — الضاحية

عبد العالي ناصر العبد العالي
مبارك ابراهيم التوره
ناصر مبارك الفرج

الدائرة الخامسة : كيفان — الخالدية
خيطان — السرة

أحمد يوسف النفيسي
عبد الله مبارك البنوان
عبد الله محمد النيباري

الدائرة السادسة : القادسية — الفيحاء
النزهة — المنصورية

الدكتور أحمد محمد الخطيب
سامي أحمد المنيس
عبد الله محمد البعيجان
سليمان خالد المطوع

الدائرة الثامنة : حولي — النقرة — الروضة
العديلية — الجابرية

ملحق رقم ٦

وثيقة تجمع الأحرار الديمقراطيين

— الفصل الأول —

مقدمة بأسباب قيام التجمع

من خلال تقييم علمي لمواقع تجربة عملية في ممارسة الديمقراطية التقليدية — التي هي إطار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بدولة الكويت — رأينا نحن الأحرار الديمقراطيون أن مسئولية المبادرة الهادفة البنّاءة تفرض علينا واجب العمل الجماعي الجاد لتصحيح أخطاء التجربة والدفاع عن المبادئ الأساسية التي تضمنها دستور دولة الكويت — والتي نعتبرها هدفا في حد ذاته — بقصد ايجاد مناخ طبيعي ملائم تمارس في ظله التجربة الديمقراطية ضمن مفاهيمها السليمة ، ووفق أعرافها المألوفة ، بحيث تكون نقاوة ممارسة التجربة من مستوى سمو الغاية ، كيما نكفل للشعب — وضمن مفهوم جديد — تجربة رائدة يكون فيها المواطن ذاته ، هو غاية العمل السياسي وهدفه ، وأن أحكام الدستور بأبوابه الخمسة قد كفلت للمواطن كافة الحقوق التي توفر له الحرية والكرامة والأمن والاستقرار والرخاء والتقدم وأناطت بالسلطات الثلاث مسئولية تحقيق هذه الغايات الكريمة ضمن تقسيم وتوزيع في المسئوليات تلتقي جميعها في النهاية لأن يكون المواطن وحده هو غاية التوزيع في السلطات حتى لا تطغى سلطة على سلطة فيكون التعسف والاستبداد الذي يعصف بحريات المواطنين وأمنهم واستقرارهم .

واذا كانت شخصية المواطن وحريته وأمنه هي غاية التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت — ووفق أحكام الدستور — فان ما نقصده بكلمة المواطن هو مجموعة المواطنين الذين اعتبرهم الدستور مصدر السلطات جميعا ولهم السيادة التي يمارسونها في ظل حكم ديمقراطي يكون أساسه العدل والحرية والمساواة ، وأناط بالدولة — ممثلة بسلطاتها الثلاث — مسئولية حماية حقوق الأفراد السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث كفل حرياتهم الشخصية وأباح لهم حرية الاعتقاد والرأي والتنقل والعمل ، وأحاط كراماتهم بكافة الضمانات التي لا تعرضهم بما يحط من هذه الكرامة أو يعرضها لسوء المعاملة ، كما كفل الدستور للمواطنين حق العمل وألزم الدولة بتوفيره لهم ضمن شروط عادلة ، كما ألزمها بتوفير الرعاية الصحية لهم وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ، وتقديم المعونة لهم في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل . وجعل الدستور أيضا الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الأجتماعي ، وصان الملكية الخاصة ، وحظر المصادرة العامة للأموال وجعل الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين .

واذ يكون المواطن — بعد ما تقدم كله — هو محور النظام الديمقراطي وغايته بحيث تسخر كافة امكانات الدولة ومواردها بما يحقق تقدمه ورخاءه وتعمل السلطات الثلاث جميعها على كفالة حقوقه وتأمين حرياته ، فانه من أولى واجبات هذا المواطن في الدفاع عن هذه الحقوق — ومن منطق الدفاع عن الذات — الالتزام بالواجبات الأساسية التي تفرضها طبيعة الدفاع عن هذه الحقوق ومنها الدفاع عن تراب الوطن الذي في ظله يتمتع بهذه الحقوق وكذلك الالتزام المطلق بالقوانين النافذة وبمراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة .

ومع ذلك كله فان هذا القدر الضئيل من الواجبات لم تفرضها سلطة قهرية أو هي فعل مغتصب للسلطة أو مستبد بها وانما هي من فعل المواطن ذاته ، وأن أي التزام يلتزم به المواطن انما يجد أساسه من القانون الذي هو من صنع أفراد الشعب ممثلا بسلطته التشريعية التي لها — وفي نطاق المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور — أن تضع القواعد والنظم التي يمارس بها الفرد حقوقه المختلفة وبالقدر الذي لا يمس أصل هذه الحقوق كما نص عليها الدستور .

وإذا كانت حرية المواطن ورفاهه وتقدمه هي أهداف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت ، واذا كانت السيادة هي للأمة التي هي مصدر السلطات جميعا ، واذا كانت القوانين والنظم هي من فعل ممثلي الشعب ، واذا كانت المراسيم ومجموعة القرارات الأدارية والوزارية تجد مشروعيتها من القوانين النافذة ، واذا كانت قواعد النظام العام والآداب العامة تنبع بداءة من ضمير المجتمع وتنتهي الى نصوص قانونية تحكم سلوك الأفراد وتلزمهم — عند ممارستهم لحرياتهم احترام حريات الآخرين . واذا كانت الكلمة الأخيرة لكافة التنظيمات والتشريعات مردها حكم القانون ، واذا كانت سيادة القانون هي الصورة المثالية لتقدم المجتمع ورخاء أفراده .

لذلك كله فقد كنا نأمل أن تكون تجربتنا الديمقراطية الرائدة هي الانموذج الأمثل لصورة المجتمع الجديد الذي يكون فيه الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (مادة ٢٩ من الدستور) .

ولقد كنا نؤمن — وما زلنا نؤمن أيضا — بأن كافة الانحرافات التي ترتكب باسم الديمقراطية لا يمكن معالجتها أو تصحيحها بالعدول عن الديمقراطية كغاية في ذاتها وكأسلوب ، وإنما يمكن أن تتم المعالجة والتصحيح بمزيد من الممارسة للديمقراطية ، وبالمزيد من الضمانات التي تكفل للمواطنين حرية التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بالقدر الذي لا يشكل عدوانا على حريات الآخرين .

وانه وبعد ثلاث دورات انتخابية — كنا على ايماننا بأن المزيد من التجربة والممارسة الديمقراطية مؤدية في النهاية الى التصحيح والى انتهاج سياسة الحوار العلمي الهادف التي تكفل للمواطنين حرية واسعة في التعبير عن آرائهم في كل ما يتصل بحقوقهم وحرياتهم الأساسية التي كفلها الدستور .

إنه وبعد ثلاث دورات انتخابية أثبتت التجربة نقيض أحلامنا الكبيرة حيث ما زالت مشروعات القوانين التي تمس المصالح الأساسية للمواطنين هي في الأدراج الكبيرة الواسعة وأن النقاش العلمي الهادف الذي كنا ننتظره من ممثلي الشعب قد تحول الى عمليات تنفيس عن أحقاد دفينة في النفوس ومستلهمة من مصالح طائفية وقبلية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة ، وجدت لها تبريرا قانونيا من حكم المادتين ١١٠ ، ١١١ من الدستور. وأصبح كل عضو في مجلس الأمة — وخلافا لما نصت عليه المادة ١٠٨ من الدستور — هو ممثل لانتماءاته الخاصة ومعبرا عن مصالح طائفته أو قبيلته أو فئته الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية مما أدى الى تعطيل نص المادة ١٠٨ من الدستور.

وصار الأعضاء يعملون على نقيضة في وقت أقسموا فيه جميعا على اخلاصهم للوطن والأمير وأن يحترموا الدستور وقوانين الدولة وأن يذودوا عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن يؤدوا عملهم بالأمانة والصدق (مادة ٩١ من الدستور).

وهكذا أصبح عضو مجلس الأمة الذي يتوجب عليه تمثيل الأمة بأسرها ويرعى المصلحة العامة هو ممثل للفئة التي ينتمي اليها فقط ، وهو أيضا يدافع عن المصالح الخاصة بهذه الفئة أو تلك دون غيرها ، ولو كان ذلك على حساب المصلحة العليا للبلاد واستقرار وأمن ورخاء المواطنين وتقدمهم.

إن هذا الانحراف في أسلوب الممارسة الديمقراطية لا يدفع بنا الى الكفر بالديمقراطية كغاية وكأسلوب ، فليس في نظرنا بديل للديمقراطية إلا الخراب والدمار ، ولنا في تجارب الآخرين قدوة طيبة ، فلسنا نرغب في أن نبدأ من حيث انتهى غيرنا ، ولا نريد أن ننتهي ديمقراطيتنا من حيث بدأ الآخرون ، وانما الذي نريده ونؤكده ونرسخه هو استمرار التجربة الديمقراطية مع استمرار الرغبة في التصحيح والابتعاد عن الانحراف.

لقد رأينا نحن الأحرار الديمقراطيون أن كلمة حق يجب أن تقال في مثل هذا الظرف.. واننا مع قلة عددنا ندرك أن آلافا من المواطنين يحملون أفكارا كتلك التي نحمل ، وأن لهم أحلاما كبيرة كتلك التي نحلم بها ، واننا نرغب مخلصين بمثل ما يرغبون في أن تتضح صورة المستقبل وأن يسيروا في طريق واضحة تقود الى المبادئ والأفكار التي نص عليها الدستور ايمانا ومسلكا والتزاما.

ولقد أدركنا أن الاصلاح المنشود ومن خلال الحوار العلمي والبناء مع أعضاء مجلس الأمة هو طريق مسدود إذ أن التزام الأعضاء لمصالح الفئات التي ينتمون اليها قد ارتبطت ارتباطا يتعذر الفكاك منه خاصة ونحن مقبلون على دورة انتخابية جديدة تفرغ أعضاء مجلس الأمة لها تفرغا كاملا. وأصبح الذي يعنيهم تجميع أصوات الناخبين وليس رفع صوت الحق والمصلحة.

لذلك كله وإدراكا منا بأن مسئولية تاريخيه تقع على أكتافنا توجب علينا أن نتصدى — وبحزم — لكافة المحاولات التخريبية التي من شأنها إجهاض تجربتنا الديمقراطية أو الانحراف بها بما يخدم مصالح فئات معينة على حساب المصلحة العليا في البلاد. لقد جاء الوقت لأن نتصدى لكل ما يؤدي الى إفساد المواطن عن طريق تحريضه من جهة، وترغيبه من جهة أخرى، كيما يتبنى مواقف مشبوهة تؤدي الى الفرقة بين المواطنين وتزرع في نفوسهم الشقاق والبغضاء على أساس استغلال واقع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فيما بين أفراد الشعب ودفعهم لاتخاذ مواقف ذات صفة عصبية ومتعصبة.. فيتفرقوا الى طوائف وقبائل وتجمعات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنافرة.. تجد كل فئة منها أن أسلوب الدفاع عن النفس هو تكريس الانتماء للفئات المتصارعة لتحقيق مكاسب خاصة.

إن الأحرار الديمقراطيين يتوجهون اليوم الى المواطنين مباشرة منبهين الى خطورة ووعورة الطريق الذي يدفعهم اليه أصحاب المصالح الكبيرة والمستفيدون الحقيقيون من وجود حالة التوتر والفرقة مؤكدين لهم أن الانتماء الوحيد الذي يكفل لهم الحياة الأفضل والممارسة الديمقراطية السليمة هو الانتماء للوطن بمجموع أرضه، وبمجموع تطلعاته وآماله في المستقبل. وان الدوافع التخريبية والمصالح الخاصة — التي لا ننكر أن لها ركائز قوية في مجتمعنا الصغير — لا يجب أن تواجه بأعمال العنف أو سوق الشتائم والسباب وانما تواجه بالفكر الواضح الذي يعالج كافة قضايانا المصيرية على أساس اعتبار الفرد — والفرد بذاته — هو محور اهتمام المجتمع، وأن حرية الفرد واستقراره وأمنه ورخائه هي الصورة الواضحة التي تعكس صورة مجتمعنا الجديد الذي نأمل أن يكون لكل مواطن فيه دور بناء ومفيد.

— الفصل الثاني —

وجود التجمع عمل دستوري

إذا كان نظام الحكم في الكويت ديمقراطي وفق ما نصت عليه المادة السادسة من الدستور، وأن السيادة فيه للأمة التي هي مصدر السلطات، وإذا كانت الديمقراطية ـ باجماع شراح القانون الدستوري ـ ترمي الى تحقيق السيادة الشعبية، وإذا كانت السيادة الشعبية ليست غاية في حد ذاتها وانما الغاية هي الحرية والمساواة السياسية التي يمكن توفيرها للشعب من خلال الممارسة الصادقة للسيادة الشعبية، وإذا كانت الأحزاب السياسية هي صفة ملازمة للديمقراطية باعتبارها تمثل الشكل العام للرقابة الشعبية، إذا كان كل ما تقدم هو صحيح مفهوم الديمقراطية لدى جمهور شراح القانون الدستوري، إلا أن هذا الاطلاق في تقدير أهمية الأحزاب السياسية باعتبارها صفة ملازمة للديمقراطية ظل موضع تحفظ القليل من شرّاح القانون وانتقاد البعض الآخر، إذ قالوا بأن النظام الحزبي لا يستقيم أمره في بلد لم يستكمل بعد نضجه السياسي ولم يتوفر فيه الوعي والممارسة السياسية للكتل الشعبية المختلفة، لأن الأحزاب في مثل هذه الأحوال لن تجد رقابة حقيقية للرأي العام على أعمالها مما يسهل على قادة الأحزاب تضليل

الجماهير التي لا علم لها ولا ثقافة ولا تجربة سياسية ناضجة ، فيتغير الحال مما يجب أن يكون فيه الشعب هو الذي يوحي الى الأحزاب بما يجب أن تعمله ، الى وجود أحزاب تتلاعب بمستقبل الشعب مستغلة عدم وجود الوعي السياسي لدى الجماهير من جهة ، وعلى مهارتها في استعمال وسائل الدعاية الحديثة والتشدق بألفاظ رنانة وخطب جوفاء تحرك عواطف الجماهير دون أن تحوي المفيد لهم أو تحقيق مصلحتهم . ولذلك كله يرى البعض من الشراح بأن مرحلة جديدة يجب أن تسبق وجود الأحزاب السياسية وتهيئ لوجودها مستقبلا وهي مرحلة تستوجب نشر التعليم ورفع مستوى الصحافة ووسائل الدعاية وتوفير الثقافة العامة للشعب كيما يكون في قدرة الشعب توجيه الأحزاب ورقابتها فتقل بذلك مساوئ الحزبية ويكثر نفعها .

وفي مثل هذا الاتجاه سار دستور الكويت حيث عبر عن تحفظاته بالنسبة لوجود الأحزاب في مذكرته التفسيرية التي أوردت الآتي :

« على أن هذه الفضائل البرلمانية لم تنس الدستور عيوب النظام البرلماني التي كشفت عنها التجارب الدستورية ، ولم تحجب عن نظره ميزة الاستقرار التي يعتز بها النظام الرئاسي . ولعل بيت الداء في علة النظام البرلماني في العالم يكمن في المسئولية الوزارية التضامنية أمام البرلمان . فهذه المسئولية هي التي يخشى أن تجعل من الحكم هدفا لمعركة لا هوادة فيها بين الأحزاب ، بل وتجعل من هذا الهدف سببا رئيسيا للانتماء الى هذا الحزب أو ذاك ، وليس أخطر على سلامة الحكم الديمقراطي من أن يكون هذا الانحراف أساسا لبناء الأحزاب السياسية في الدولة بدلا من البرامج والمبادئ ، وأن يكون الحكم غاية لا مجرد وسيلة لتحقيق حكم أسلم وحياة أفضل ، وإذ آل الحكم الديمقراطي الى مثل ذلك ، ضيعت الحقوق والحريات باسم حمايتها ، وحرف العمل السياسي عن موضعه ليصبح تجارة باسم الوطنية ، ومن ثم ينفرط عقد التضامن الوزاري على صخرة المصالح الشخصية الخفية ، كما تتشقق الكتل الشعبية داخل البرلمان وخارجه مما يفقد المجالس النيابية قوتها والشعب وحدته . لذلك كله كان لا مفر من الاتعاظ بتجارب الدول الأخرى في هذا المضمار ، والخروج بالقدر الضروري عن منطق النظام البرلماني البحت برغم أن نظام الأمارة وراثي .

وفي تحديد معالم النهج الوسط بين النظامين البرلماني والرئاسي ، وتخير موضع دستور الكويت بينها ، تتلاقى مشقة الاستخلاص النظري بمشقة وزن المقتضيات المحلية والواقع العملي ، وأولاهما معضلة فقهية ، وثانيهما مشكلة سياسية . وخير النظم الدستورية هو ذلك الذي يوفق بين هذين الأمرين ويحل في آن واحد كلتا المعضلتين » .

وإذا كان دستور الكويت قد تحفظ في مذكرته التفسيرية بالنسبة للاحزاب إلا أنه — وضمن نصوصه الصريحة — لم يحظر قيامها حيث نصت المادة ٤٣ من الدستور الكويتي على الآتي : —

« حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها الدستور ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام الى جمعية أو نقابة » .

وأوردت المذكرة التفسيرية للدستور شرحا مفصلا لحكم هذه المادة متناولة في ذات الوقت موضوع الأحزاب السياسية مؤكدة أن الدستور وان لم يلزم باباحة الأحزاب الا أنه في ذات الوقت لم يحظرها وفي ذلك تقول المذكرة التفسيرية للدستور الآتي : —

« تقرر هذه المادة — أي المادة ٤٣ — حرية تكوين الجمعيات والنقابات » دون النص على « الهيئات » التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية ، وذلك حتى لا يتضمن الدستور الالزام باباحة إنشاء هذه الأحزاب ، كما أن عدم ايراد هذا الالزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلا لذلك ، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها ، وانما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه . وهكذا نجد أن دستور الكويت وان لم ينص صراحة على إباحة تكوين الأحزاب إلا أنه في ذات الوقت لم يحظرها .

بل وألمح للمشرع بامكانية تكوين الأحزاب مستقبلا متى كان لذلك محلا . . وإذا كانت القاعدة العامة تقضي بأن الأصل هو الاباحة والحظر هو الاستغناء وإذا كان صلب المادة ٤٣ من الدستور ليس في صياغتها ما يجيز أو يمنع تكوين الأحزاب ، وإذا كانت المذكرة التفسيرية قد أوضحت ذلك بصورة جلية ، لذلك كله نستطيع القول أنه من وجهة نظر الدستور ومذكرته التفسيرية لا يوجد ما يمنع قانونا من تكوين الأحزاب السياسية وأن للسلطة — ووفق أحكام القانون — أن تجيز تكوين الأحزاب السياسية أو حظرها وكذلك لها أن تضع القواعد القانونية التي تنظم عمل هذه الأحزاب وفق مقتضيات المصلحة الوطنية .

إن تجمع الأحرار الديمقراطيين هو تجمع أفراد بأشخاصهم وبتطلعاتهم الطموحة لترسيخ قواعد الديمقراطية السياسية في الكويت ، ويهدف بناء مواطن صالح تتوفر له كل أسباب الحرية والعدل والمساواة ، وعلى أساس من المبادئ السامية التي تضمنها دستور دولة الكويت .

إن هذا التجمع يجمع بين أعضائه رغبة صادقة في تكريس مبدأ سيادة القانون على كافة المواطنين فيتساوون جميعا في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية التي ينتمون اليها .

وهو أيضا تجمع يعبر عن اتفاق حول أهداف واضحة ومحددة تلتقي جميعها في النهاية لبناء شخصية الانسان الحر الذي يعي كافة حقوقه والتزاماته الوطنية والذي يمكن أن يساهم في بناء مجتمع سليم يتغلب فيه على كافة الأمراض الاجتماعية التي تعوق تقدمه ورخائه .

إن تجمعنا هو تجمع أفراد تعاهدوا على أن يعملوا باخلاص لمحاربة الفساد السياسي والاجتماعي ولوضع قواعد راسخة في معالجة قضايا الشعب في الداخل والخارج على أساس من الموضوعية والحوار العلمي الهادف والبعيد عن استغلال عواطف الجماهير وتطلعاتهم الى مصالح آنية ومؤقتة فيها معاني الارتشاء أكثر من معنى المعالجة الموضوعية الهادفة لتحقيق رخاء وازدهار واستقرار .

إن الأحزاب السياسية ، وإن كانت لها في الدول المتقدمة عقيدة وأهداف معينة ، إلا أنها في الواقع تمثل المصالح الخاصة لطبقة معينة أو اتجاه معين متجاوزة بذلك المصالح الأخرى الأكثر عموما لكافة أفراد الشعب ، وهي — أي هذه الأحزاب — تمثل انتماءات اجتماعية واقعية وتمارس نشاطها من خلال التحالفات واستراتيجية الارتباطات بالمواقف الوقتية في معالجة قضايا ومشاكل معروضة . وإذ تحفظ بعض شراح القانون بالنسبة لقيام الأحزاب ، خاصة في البلاد التي لم يكتمل نضجها السياسي ولم ينتشر فيها التعليم والوعي السياسي ، الا أنهم جميعا أجمعوا على أن الأحزاب السياسية هي صفة ملازمة للديمقراطية . بل وقالوا بأن الديمقراطية هي حكومة الأحزاب . واذ هم قالوا بذلك فانما يؤكدون مبدأ السيادة الشعبية الذي من خلاله تقوم السلطات بواجباتها ومسؤولياتها بدعم وتأييد من حزب الأغلبية وتحت رقابة أحزاب المعارضة .

وبالتالي فلا يكون للحكومة أنصار مؤقتين بحسب المواقف التي تتصدى لها ، أو معارضين مؤقتين أيضا . بل يكون للحكومة حزب أو أحزاب مؤيدة لها باستمرار ، وحزب أو أحزاب معارضة لها باستمرار . وكذلك الحال فان موقف السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية هو الموقف المؤيد لها في سياستها وفي أسلوب عملها باعتبار أن السلطة التنفيذية — وهي تمارس نشاطاتها المختلفة — انما تستلهم برامجها ومواقفها من تأييد حزب أو أحزاب الأغلبية والذي يكون الحكم ممثلا لرغبات هذه الأغلبية . ولذلك كله نجد أن كافة المواقف السياسية وبرامج الخدمات ومشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة انما تحظى بتأييد وموافقة الأغلبية السياسية في الهيئة التشريعية .

وعلى أي حال فان تجمع الأحرار الديمقراطيين ، وقد التزم بمبدأ سيادة القانون ، فانه يلتزم كلية بالقوانين النافذة ويعمل في نطاقها . وبالترتيب على ذلك فان التجمع يأخذ صفة الحزب السياسي منذ اللحظة التي يكون فيها قيام الأحزاب السياسية ضرورة وطنية ويصدر بشأنها تشريع ينظم قيامها .

وفي غياب الأحزاب السياسية التي هي صفة ملازمة للديمقراطية ، وحتى اللحظة التي يصدر تشريع ينظم قيامها كان لا بد من وجود فئة من أبناء الشعب تقوم بدور التوعية والتثقيف والرقابة الشعبية ، كيما تكون الممارسات الديمقراطية قد سارت ضمن مفهومها الصحيح وبما يخدم المصلحة الوطنية في وقت يكون الشعب قد اكتسب الخبرة السياسية الناضجة في ظل ممارسة سليمة للديمقراطية . ولذلك وجد التجمع ليقوم بدور التوعية والرقابة الشعبية من أجل فهم جديد لممارسة الديمقراطية في دولة الكويت .

وبالترتيب على ذلك فان تجمعنا هو تجمع أفراد — كما أسلفنا — أدركوا أنهم مطالبين بدور ايجابي على مستوى الوطن بمجموعه ، وعلى مستوى الأفراد بمجموعهم ، فهو تجمع يهدف الى البناء والى المساهمة الفعالة في نقاوة التجربة الديمقراطية وفي محاربة كافة قوى التخريب الفكري والفوضوي ومحاولة إفساد الضمائر وتجميع مراكز القوى على حساب وحدة مجموع الشعب ووحدة مصلحته .

إن كلمة حق موضوعية يجب أن تقال في وقت ضاعت فيه الحقيقة وأصبحت القوة هي الحق وأصبح العنف هو القانون وأصبح النفاق السياسي هو الحقيقة . . وأصبحت الآفات جميعها مزايا وفضائل وأضحى الاخلاص والوفاء يعني الكسل والتخاذل .

إننا — وفي مواجهة كل قوى الشر — تلك القوى المستفيدة من ارتباكات المجتمع وتصارع فئاته ننهض نحن الأحرار الديمقراطيون لنواجه طوفان الفساد والتخريب بتجمع يستقطب كل راغب في العمل الجاد والبناء الهادف لمصلحة الشعب والوطن جاعلا من ماله ونفسه ووقته وراحته عملا مثمرا يسهم في البناء الخير ، وينطق بالحق ويحارب الباطل . . وأن الثمن الوحيد الذي نستطيع أن نقدمه لكل من يعمل معنا هو أن نوفر له الحرية والكرامة الانسانية والعدل والمساواة ضمن المفاهيم السليمة لهذه المعاني الجميلة والمبينة في أهداف التجمع في الفصل الثالث .

وقد أسمينا أنفسنا بالأحرار لأننا اخترنا حرية العمل النابع من الذات دون ارتباطات مصلحية من داخل البلاد أو خارجها . وأن عقيدتنا تنبع من فهم وفكر استخلصناه من واقع عشناه وتجربة مريرة مرت بحياة أمتنا العربية فأتت على الأخضر واليابس ولم تترك إلا اليأس والدمار . وأسمينا أنفسنا بالديمقراطيين لأننا جعلنا الديمقراطية هي غاية في ذاتها وأسلوب من خلالها تتوفر الحرية والعيش الكريم لكافة المواطنين ، إننا من تحت أنقاض التجارب الفاشلة ومن بين ركام الخراب نخرج للعمل وللبناء من أجل الرخاء والتقدم واضعين في الاعتبار الأول حرية المواطن وصون كرامته وتوفير العدل والأمن والاستقرار له في إطار سيادة القانون وضمن المبادئ والحقوق التي كفلها له الدستور .

إن تجمعنا يجد أساس مشروعيته من وضوح أهدافه ووضوح أساليبه ، وطالما كانت هذه المبادئ هي التي نص عليها الدستور فاننا نكون بذلك قد أسهمنا بعمل بنّاء لخير الوطن ، وما كان العمل الهادف والبنّاء — وفي نطاق القوانين النافذة — يعتبر خروجا عن القانون .

ولا يضيرنا بعد ذلك ما نوصف به من مسميات ونعوت . . وما قد يتوهمه البعض من أن هذا التجمع إن هو في الحقيقة إلا حزب حمل اسم تجمع ، لأن العبرة بالعمل ذاته ومدى فائدته للمجتمع وليس بالاسم الذي يحمل ، فكم من التجمعات والتكتلات التي تحمل صفات ظاهرها مصلحة الوطن والمواطنين وحقيقتها سياسات تؤدي في النهاية الى ايجاد الفرقة بين المواطنين وتكريس الانتماءات الطائفية والقبلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينهم .

إننا ونحن نعمل من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية السليمة وفق المنهاج الواضح والصحيح انما أردنا بذلك أن يستشعر المواطن بمسئوليته وأن يعي حقا كافة حقوقه الدستورية وواجباته وأن يمارس هذه الحقوق ويؤدي هذه الواجبات ضمن نظرة مستقبلية صحيحة تضع في اعتبارها المصلحة الوطنية العامة ، دون تلك النظرة الضيقة التي ترمي من الممارسة الديمقراطية مجرد تحقيق مكاسب ومزايا وقتية لا توفر له رخاء ولا استقرار .

اننا نؤمن بأن معالجات انحراف الديمقراطية يكون بالمزيد من الممارسة الديمقراطية ذاتها . إذ أنه بدون الرؤية الصحيحة لحق المواطن في الرقابة الشعبية ـــ تتزايد محاولات التستر على الأخطاء وتعطى التبريرات ويكثر الكذب والنفاق ، وتبرز مراكز للقوى تجني ثمار فشل التجربة الديمقراطية وتعمل جاهدة على إجهاض التجربة ، فيعم الفساد ، وتكثر الرشوة ، وتفسد الضمائر ، ويغيب العدل ، وتختنق الحريات العامة منها والخاصة ، وحيث تنتهي الديمقراطية الى مثل هذا المصير تتحرك المؤسسات السرية للعمل فتباشر نشاطاتها في الظلام ، ويبرز عملها في شكل مؤامرات خفية وجرائم تسفك فيها الدماء ويعتدى بواسطتها على الأفراد ، فيعم الذعر ، وتنتهي نعمة الاستقرار ، ويسود التوتر والانفعال في كثير من المواقف والأعمال .

لذلك كله ليس من علاج لأخطاء الديمقراطية إلا بالمزيد منها ، وأن كل ضغط على الحريات مؤد إن عاجلا أو آجلا الى الانفجار . ولذلك قيل بحق اننا لا يجب أن نضيق ذرعا بالحزبية والأحزاب ــ كما فعلت بعض الديكتاتوريات ــ لأن مثل هذا الضيق مؤد الى ما هو أخطر من الحزبية ، إذ أنها ــ أي الحزبية ــ لا تلبث أن تعود في الخفاء وتباشر نشاطها في الظلام .

لذلك كله رأينا نحن تجمع الأحرار الديمقراطيين أن يكون عملنا في وضح النهار وأهدافنا التي لا تتناقض مع النظام السياسي في الكويت هي تحت نظر السلطات العامة بكافة مؤسساتها وهي تحت بصر المواطنين جميعا . وليس لنا من أسلوب للعمل سوى ذلك الاسلوب المشروع الذي يتفق وسيادة القانون الذي في نطاقه نعمل وفق البرنامج الموضوع وبأسمائنا الصريحة . إن كافة الجمعيات الموجودة بالكويت المهني منها وغير المهني تعمل كل في نطاق أهدافها في الأمور المتصلة بمصالحها ، وانه لمن خير هذا الشعب أن يوجد تجمع جديد يعمل في نطاق الأهداف الديمقراطية التي تتصل بمصالح المواطنين جميعا وتعدهم الاعداد الصالح والسليم لبناء المجتمع الديمقراطي الذي يوفر الخير والعدل والحرية لكافة المواطنين .

ـــ الفصل الثالث ـــ

أهداف التجمع ومواقفه

أولا : الأهداف :

تنقسم الحكومات في العالم من حيث الشكل الى حكومات ملكية يكون العضو الأعلى في الدولة فيها شخص واحد ، وحكومات جمهورية تكون السلطة فيها لهيئة مكونة من عدة أشخاص .

وقد انتقد شراح القانون الدستوري هذا التقسيم الذي يمكن أن يؤدي في النتيجة الى اعتبار بريطانيا جمهورية ، في حين أن نظام الحكم فيها ملكي توارثي ، لأن السلطة في بريطانيا للهيئة الحكومية وليس للملك أو الملكة ، وكذلك يمكن أن يؤدي هذا التقسيم الى اعتبار الولايات المتحدة الامريكية هي دولة ملكية في حين أن النظام فيها يعتبر جمهوريا لأن السلطة العليا في إدارة السياسة العامة للدولة في يد شخص رئيس الجمهورية .

وإزاء الانتقاد الموجه الى هذا التقسيم برزت نظريات أخرى تقسم الدول ــ وعلى أساس من الموضوع لا الشكل ــ الى حكومات تحترم الحريات وحكومات ذات سلطة مطلقة .

وعلى ذلك فان التقييم الحقيقي لأي نظام سياسي يجب أن يجد له أساس من الواقع لا من تلك النظريات الفكرية التي تضع مواصفات خاصة وتعريفات محددة لأشكال مختلفة من أنظمة الحكم وعلى أساس ما يجب أن يكون ، لا ذلك الذي هوكائن فعلا .

وان تجمع الأحرار الديمقراطيين وهو يستلهم خطه الواضح في تحديد أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية انما أخذ في الاعتباركافة النظريات الفكرية والاجتماعية التي عالجت ــ وما زالت تعالج ــ أساليب أنظمة الحكم المختلفة وما يمكن أن تحققه لشعوبها من رخاء وتقدم .

وقد انتهى التجمع الى نتيجة مفادها أن حريات المواطنين وكرامتهم وأمنهم واستقرارهم وما وجب أن يتوفر لهم من رخاء وتقدم ، لا يجب بحال من الأحوال أن تكون موضع تجارب جديدة وممارسات لتطبيقات عقائدية واجتماعية وسياسية مختلفة هي من خلق وإبداع مغتصبي السلطة ، وبهدف اضفاء الشرعية الوهمية على أعمال التعدي والغصب . وتكون النهاية في جميع مسلسل التجارب الجديدة في ممارسات السلطة ــ باسم الشعب ــ هي التخلف والتمزق والدمار الذي يدفع الشعب ثمن كل ذلك على حساب حريته وكرامته وأمنه واستقراره وتقدمه .

إن تجمع الأحرار الدثمقراطيين الذي يضع في اعتباره تجارب أمريكا الوسطى واللاتينية وكذلك تجارب أوروبا الشرقية وبعض دول آسيا وافريقيا لا يغيب عن باله ما انتهت اليه تلك التجارب الجديدة وما حققته من انجازات على مستوى الصحافة والاذاعة والتلفزيون وسيارات

اللوري المزركشة التي تبرز من داخلها أعلام انتصار التجربة الجديدة الرائدة التي ترفرف بظلها — في ظهيرة يوم حار وشاق — على جماهير من الشعب المخدوع رص كالبضاعة التالفة داخل السيارات اللوري ليصرخ الصرخة الوحيدة التي صرح له بها — عاش الزعيم يحيى الزعيم — وينتهي اليوم كله بأجر زهيد لا يدسم الحنجرة المبحوحة من الهتاف . وبهذا الاسلوب وحده تنجح التجربة ، وتصبح أكثر تألقا وبريقا أن تجد لها — ومن خارج حدود التجربة — دعاة ومريدين يقومون بأعمال التبشير للتجربة الجديدة كما يكسبوا رصيدا من شعبية مزعومة خلفتها أعمال الدعاية الكاذبة عن انجازات وبطولات وهمية . وهؤلاء الدعاة والمؤيدون ، مثلهم مثل أولئك الذين يحفظون أنفسهم بأخذ لقاح الجدري كيما يمنع المرض عنهم . . وكما قيل — بحق — قليل من القومية يمنع عن كثيرها ، وقليل من الاشتراكية يمنع عن كثيرها — ولذلك فهم دعاة فكر وحدوي طالما مؤشرات التجارب السياسية الجديدة تحول وتحقيق الوحدة . وهم أيضا اشتراكيون طالما الممارسات الاشتراكية في تلك البلاد قد انتهت الى طريق مسدود لفهم اشتراكي سليم .

لذلك كله — وعبر عملية التقييم الواعي المتصف بالموضوعية للتجارب الجديدة في أساليب الحكم — لم يجد تجمع الأحرار الديمقراطيون سوى الطريق الواضحة لاختيار واحد من أشكال الحكم المعروفة في العالم فاختار النظا الديمقراطي الذي يقوم على احترام حريات الأفراد ، لا ذلك النظام الذي يتمتع بسلطات مطلقة ، وأن التجمع وقد سلك هذا الطريق ، يكون قد اختار المذهب الفردي الذي يجعل للمواطن قيمة أساسية في المجتمع الذي هو في معناه الحقيقي عدد من الأفراد ويحظى كل منهم بالاهتمام والرعاية ، ولم يأخذ بالمذهب الجماعي الذي يجعل الاعتبار الأول للمصلحة الجماعية والقيمة للجماعة ، وان أدى ذلك الى التضحية بالمصلحة الفردية والطغيان على حرية الفرد .

واذ قال بعض شراح القانون الدستوري بأن النظرية الفردية والنظرية الاجتماعية هي من مخلفات الماضي ، وأن متطلبات القرن العشرين وفي الجزء الأخير منه ، هو تخير الطريق الوسط الذي يرى أن الفرد والجماعة وجهان لحقيقة الوجود الاجتماعي الواحد الذي لا يتصور الفرد كائنا منعزلا ، ولا يتصور الجماعة كيانا يقوم بذاته وانما يقوم على أفراده .

واذا كانت نظرية الموقف الوسط بين المذهبين الفردي والجماعي هي المعالجة السليمة لأي من النظريتين ، الا ان نظرية الموقف الوسط ذاتها هي فقط مجرد تعبير عن أحلام جميلة تظل في خيال بعض المفكرين دون أن تبرز الى الوجود الواقعي كنظرية فكرية توضح رؤية الموقف الوسط بالنسبة لنظم الحكم المختلفة من حيث شكلها أو موضوعها وكذلك القواعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها ، والاسلوب الأمثل في التطبيق بما يزيل عيوب النظريتين الفردية ولاجتماعية .

ان جل ما قدمه أصحاب الموقف الوسط هي معالجات تشريعية لسد عيوب أي من النظريتين ، ولكن تظل هذه المعالجات التشريعية ضمن نطاق واحدة من النظريتين الفردية والجماعية دون أن تكون هذه المعالجات تمثل بذاتها نظرية جديدة توضع موضع الدراسة والتقييم .

إن كافة الممارسات السياسية الجديدة التي رفضت الأخذ بأي من النظريتين الفردية أو الجماعية لم تحقق أهداف المعالجة السليمة لأي من النظريتين ، وانما هي حقا برفضها الانتماء الى أي من المذهبين قد استوعبت كافة العيوب ونقاط الضعف في النظريتين معا . وبدلا من أن يصبح الفرد كائنا بذاته ضمن اطار الجماعة ، وتصبح الجماعة كيانا يستمد وجوده من أفراده . وجدنا أن هذه التجارب قد انتهت الى ذوبان الفرد حقيقة ضمن كيان الجماعة ، وانتهاء كيان الجماعة بزوال حقيقة أفراده . وأصبحت السلطة أداة قمع للشعب وباسمه ، وأصبح الشعب فاقد حرية اختيار السلطة . . فابتعد الشعب عن السلطة ليأمن بطشها ورأت السلطة في هذا الابتعاد ما يؤكد شكوكها في ولاء الشعب لها فتزيد من أعمال البطش ويزيد الشعب في الابتعاد وهكذا تكون التجربة الرائدة . . وهكذا يكون موقف الوسط . . وهكذا يريدنا البعض أن نكون . . وبغير ذلك لا تكون لنا نظرية ، ولا نكون قد أتينا بجديد .

* * * * *

اذا كان تجمع الأحرار الديمقراطيون قد تخير الديمقراطية التقليدية كنهج وكغاية ، واذا كان التجمع قد أبرز بوضوح انتمائه الأساسي للمذهب الفردي الذي يجعل من حرية الأفراد وتقدمهم ورخائهم الصورة الصحيحة لحرية وتقدم ورخاء المجتمع في مجموعه ، الا أن التجمع — وقد وضع نفسه ضمن اطار المذهب الفردي — لم يسرف في الدفاع عن العيوب الموجهة الى هذا المذهب . . وانما هو سيحاول باستمرار تصحيح الأخطاء من خلال واقع تطبيق النظرية وضمن اطارها العام وبالقدر الذي لا تكون فيه عملية التصحيح تشكل تشويها عميقا لسلامة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية .

والقول بغير ذلك يكون فيه خروجا على حكم الدستور الكويتي الذي أخذ بالمذهب الفردي بوجه عام مع تقييد تستوجبه المصلحة العليا للبلاد . ويبرز انتماء الدستور الكويتي للمذهب الفردي ، كما تبرز محاولته تقييد هذا المذهب حتى لا تسير الأمور الى مداها في نطاقه ، من أن الدستور قد حدّد موقفه من الملكية ورأس المال ليس فقط بموقف الاقرار والصيانة وانما يعتبرهما مقومات أساسية للكيان الاجتماعي وانها حقوقا فردية في الأساس . ثم بتحفظ الدستور — وبعد اقراره للقاعدة — من اعتبار هذه الحقوق الفردية ذات وظيفة اجتماعية . وبهذا جاء حكم المادة ١٦ من الدستور حيث نصت على الآتي : « الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون » .

واذ يرى البعض ان دستور الكويت قد أخذ بمبدأ الوسطية بين المذهبين الفردي والاجتماعي حينما اعتبر الملكية ورأس المال والعمل حقوقا فردية ذات وظيفة اجتماعية ، وكذلك اعتباره الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وأن العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها ينظمها القانون على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية . الا أننا — وخلافا لما يراه البعض — نرى أن مبدأ الفردية يظل ظاهرة في الدستور بالرغم من النصوص التي تشير الى المفاهيم الاجتماعية والتي وردت في مواضع عديدة منه ،

ذلك أن المذكرة التفسيرية للدستور أوضحت صراحة القصد من اعتبار الملكية ورأس المال والعمل حقوق ذات وظيفة اجتماعية . إذ قالت المذكرة التفسيرية «وما تجب ملاحظته كذلك بصدد هذه المادة ، ان النص فيها على أن لهذه الحقوق (وظيفة اجتماعية) لم يقصد به بالذات تحديد الملكية ، بل قصد به تنظيم وظيفتها بما فيه صالح الجماعة الى جانب حق المالك ، ومظاهر التنظيم الاجتماعي للملكية عديدة تهدف الى منع الاضرار بمصلحة المجموع أو إساءة استعمال الحق ، ومن أمثلة ذلك فرض تكاليف أو ارتفاقات على رأس المال لصالح الدولة أو المجموع» . وكذلك فان المذكرة التفسيرية للدستور في شرحها للمادة العشرين منه — والتي تعتبر الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية — وكذلك المواد السابقة عليها نجد أن المذكرة التفسيرية تقول الآتي «فالملكية ورأس المال والعمل مقومات يتخلف عنها نوعان من النشاط ، أحدهما خاص ، والآخر عام . ولذلك حرصت المادة العشرون على تأكيد التعاون بين هذين النوعين وحددت هدفه وهو «تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين» ولقد أضيف الى المادة وصف هذا التعاون بأنه «التعادل» حتى لا يطغى أي من النشاطين المذكورين على الآخر ، والعدل هنا أمر تقريبي لا يعني التعادل الحسابي أو المناصفة بينهما . فالمسألة متروكة للمشرع داخل هذا التحديد العام المرن» وكذلك الحال في شأن حق التعليم وحق العمل نجد أن المذكرة التفسيرية للدستور في شرحها لهذين الحقين تؤكد أن التزام الدولة بهما منوط بالامكانية وليس بالالتزام الكامل بهما . لأنهما كسائر الحقوق والحريات العامة محدود طبيعيا بامكانيات الدولة ومدى طاقتها . فهي أي الدولة لا تصادر حرية في أن يختار لنفسه نوع عمله في ميدان النشاط الحر . ولكن بذات الوقت لا يوجد الزام على الدولة بأن توفر لكل فرد عملا .

وهكذا يتضح مما سبق أن أشرنا اليه من أن نظرية الموقف الوسط بين النظريتين الفردية والجماعية ما هي الا معالجات تشريعية ضمن نطاق واحدة من النظريتين الفردية والجماعية ودون أن ترقى هذه المعالجات في حد ذاتها نظرية جديدة تخضع للتقييم والدراسة .

ولعله من المفيد أن نؤكد أن التجمع وقد تخير المذهب الفردي — الذي نص عليه الدستور — فانه قد وضع في اعتباره أيضا كافة الانتقادات الموجهة للمذهب الفردي والتي تقول بأن حياد الدولة تجاه تسلط رأس المال من شأنه أن يخل بالمساواة الاجتماعية بين المواطنين ويؤدي الى وجود مجتمع الطبقات ، وتبقى الحريات السياسية مجرد ترف اجتماعي تمارسه فئة قليلة من الشعب توفرت لها كل مظاهر القوة الاقتصادية الفعالة التي تجعل هذه الفئة وحدها صاحبة الاحتكار للعمل السياسي الى جانب وجودها كقوة اقتصادية فعالة في التأثير على الفهم والوعي السياسي العام وبالقدر الذي تكون فيه الممارسة السياسية تخدم أغراض الاحتكار الاقتصادي . وكذلك الحال فان الطبقات العاملة وذات الدخل المحدود تنحصر اهتماماتها السياسية ضمن اطار التكتلات النقابية بهدف تحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية . ولذلك فهي — أي هذه الفئة من الشعب — لا تعنيها الممارسات الديمقراطية للحريات السياسية أو العامة ، إلا ذلك القدر الذي يحسن من أوضاعها الاجتماعية ويزيد في دخولها الشهرية باعتبار أن قضاياها المعيشية اليومية ذات الحاح أكبر من تطلعاتها لممارسة ديمقراطية سياسية .

ان التجمع وهو يعي كافة هذه الحقائق يضع ضمن اهتماماته الأساسية معالجة أخطاء الديمقراطية السياسية بالقدر الذي لا يخرج فيه عن المفهوم العام للديمقراطية السياسية ، وهي معالجات تجد لها تبريرا قويا من حكم المادتين ١٦ ، ٢٠ من الدستور . حيث نصت المادة ١٦ على أن « الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون » ونصت المادة العشرين على أن « الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون » .

وترتيبا على ذلك ، ومن خلال فهم التجمع لحكم المادتين ١٦ ، ٢٠ من الدستور فانه يجب على الحكومة — أن تتدخل للحد من الاحتكار ومنع سيطرة رأس المال في أن يكون أداة للاستغلال البشع . ولها أيضا أن تتدخل في مستويات الأجور بما يكفل تحقيق العدالة وايجاد التناسب العادل بين العمل والأجر . وللحكومة أيضا أن تضع قواعد الضريبة العامة التصاعدية على الدخول بقصد ايجاد التوازن الاجتماعي بين المواطنين ، ولها عموما أن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وأن تجعل حقا لرأس المال وظيفة اجتماعية ينظمها القانون .

واذ يكون التجمع قد أخذ بالنظريات الحديثة التي تحد من سيطرة رأس المال . واعتبار أن له وظيفة اجتماعية ينظمها القانون لصالح الجماعة ، الا ان التجمع وهو يسلك هذا الطريق ويفيد من تجارب الدول المتقدمة ، فانه يضع في اعتباره أيضا الحوافز الشخصية للأفراد . والتي يجب أن تكون موضع اعتبار واهتمام الدولة ، بحيث يكون تدخل الدولة في تنظيم كيانها الاقتصادي والاجتماعي قد روعي فيه اهتمامات الأفراد وحوافزهم الشخصية التي من شأنها الاسهام في عملية البناء على قدر من الاتقان والجودة . والقول بغير ذلك يعتبر خروجا على المفهوم السياسي للديمقراطية وانكارا لما ورد في الدستور من أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية للمجتمع وهي حقوق فردية .

واذا كان تجمع الأحرار الديمقراطيون قد تخير النهج الديمقراطي السياسي الذي تكون فيه الأمة مصدر السلطات ، والذي يوفر فيه للمواطن كافة الحقوق العامة والخاصة التي يمارسها في جو من الحرية والعدل والمساواة دون تمييز فيما بين المواطنين على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ، فانه — أي التجمع — لا يكون قد أتى بجديد ، وانما يرى فيما احتواه دستور الكويت من المبادئ والحقوق انما يمثل كافة التطلعات الانسانية التي يستهدفها التجمع ، ويعمل جاهدا كيما تكون هذه المبادئ والحقوق التي وردت بالدستور ، هي موضع التنفيذ نصا وروحا وان نطاق عمل التجمع هو احكام الرقابة الشعبية كيما تكون للنصوص الدستورية معان حقيقية ، وان مبادئ العدل والمساواة التي نص عليها الدستور قد أشعرت المواطن الكويتي بروح العزة والكرامة والانسانية ، بحيث لا يكون في مجتمع الكويت الا مواطن واحد ومن درجة واحدة وبذات القدر من الحقوق والواجبات بلا تمييز بينه وبين آخر بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

وإذ يكون الدستور الكويتي قد أقر مبدأ المساواة بين المواطنين جميعا ، فان تجمع الأحرار الديمقراطيين يؤكد أن صفة المواطن تنصرف الى المرأة كما تنصرف الى الرجل ، ومن ثم فان كافة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور يسري نطاقها على المرأة بذات المقدار الذي يسري على الرجل دون أدنى تمييز . وستظل حقوق المرأة الكويتية في الترشيح والانتخاب هي مطلب رئاسي لتجمع الأحرار الديمقراطيين الى جانب كافة الحقوق الأخرى المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور للرجل . ولعل من الظلم بمكان أن يفسح حق الانتخاب لرجل جاهل لا يعي مسئولياته السياسية ويجعل من حقه في الجنسية وفي شرف المواطنة سلعة يعرضها في سوق الأسهم وفي تجارة الانتخاب ، وتحرم من ذلك الحق امرأة نالت قسطا وافرا من الوعي والتعليم وأسهمت في بناء المجتمع ونموه وتقدمه ، في وقت يؤكد فيه الدستور حقها في المساواة الكاملة مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات .

ان تجمع الأحرار الديمقراطيين يلتزم أمام المواطنين جميعا على أن يوفر لهم كافة الحقوق الواردة في الدستور والتي هي بايجاز :

أولا : الحقوق السياسية وهي الآتي :

١ ــ حق الجنسية الكويتية التي يكتسبها المواطن وفق أحكام القانون ، ولا يجوز إسقاط الجنسية عنه أو سحبها منه إلا وفق أحكام القانون ولأسباب خطيرة يحددها القانون ، فلا تترك لمحض تقدير السلطة التنفيذية .

ب ــ المساواة التامة أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

جـ ــ كفالة الحريات الشخصية ضمن اطار النظام العام والآداب العامة ، وبالقدر الذي لا يكون في ممارسة هذه الحريات ما يعتبر تعديا أو مساسا بحريات الآخرين .

د ــ حرية الفكر التي تستوعب الحرية في الاعتقاد وابداء الرأي ، وحرية الصحافة والبحوث العلمية .

هـ ــ حق تكوين الجمعيات وحق الاجتماع .

ز ــ حق مخاطبة السلطات العامة بحيث يجوز لأي مواطن أن يواجه أي من رجال السلطة مباشرة بما يريد أن يقول ويعبر عما في نفسه عن كل ما يتصل بأموره الخاصة أو أمور البلاد العامة . فان كان هذا التعبير عن طريق الكتابة استلزم الحال ــ كيما يكون لهذا التعبير مظهر الجدية ــ أن يكون باسم وتوقيع المخاطب .

ح ــ حق المواطن في حماية القانون لشخصه ولمسكنه بحيث لا يجوز القبض عليه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد اقامته أو تحديد حريته في الاقامة أو التنقل إلاّ وفق أحكام القانون . كما لا يجب أن يعرض المواطن للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة . وأن يكون لمسكنه حرمة فلا يدخل إلا باذنه إلا في الأحوال التي يعينها القانون . واذ توجه لمواطن تهمة معينة فالأصل انه بريءٌ حتى تثبت ادانته في محكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع . كما يحظر ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا .

ثانيا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بها :

سبق أن أشرنا الى هذه الحقوق عند الكلام عن حق الملكية ورأس المال والعمل واعتبار الدستور هذه الحقوق مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون .

ويضيف الدستور الى ذلك اعتبار الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا . والميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية . كما حظر الدستور المصادرة العامة للأموال ، وأوجب أن تكون المصادرة الخاصة بموجب حكم قضائي وفي الأحوال المبينة في الدستور .

وفي مقابل ما قدمه الدستور من ضمانات للملكية الخاصة وما أضفناه من حماية لرأس المال نجده في ذات الوقت يتدخل للحد من سيطرة رأس المال وتحكمه فيترك للقانون تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها ، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية . وكذلك جعل من مبدأ العدالة الاجتماعية الاساس في تحديد الضرائب والتكاليف العامة .

ثالثا : الحقوق الاجتماعية وهي كالآتي :

أ ــ كفالة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل . وتأمين المعونة الاجتماعية والرعاية الصحية لهم .

ب ــ حق التعليم مع كفالة التعليم الالزامي ومجانيته في مراحله الأولى .

جـ ــ حق المواطن في العمل وفي اختيار نوع العمل الذي يريد . وان يتحدد أجر العامل وفقا لكمية العمل المعروضة ووفقا لحجم الطلب مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية التي تستوجب حدا أدنى من الأجر يتلائم ومتطلبات العيش الكريم .

هذا وقد سبق أن أشرنا الى ان حق المواطن في العمل وفي التعليم تدخل ضمن التزام الدولة بالتمكين منها وليس على أساس التزام الدولة بها .

وفي مقابل كل ما تقدم من حقوق للمواطن لا نجد أن الدستور قد ألزمه بالتزامات تثقل كاهله سوى ذلك الالتزام الرئيسي التي تلتزم به كافة شعوب الأرض وهو التزام الدفاع عن الوطن . والتزام أداء الضريبة متى قررت وأخيرا التزام مراعاة النظام العام والآداب العامة .

ان تجمع الأحرار الديمقراطيين له نظرة خاصة لكل حق من الحقوق السابقة ، وله موقف معين منها ، وهي نظرة ، وهو موقف ، يتحدد ان ضمن الظروف الموضوعية المتصلة بهذا الحق أو ذاك . وهو موقف ــ بلا شك ــ يستلزمه واجب الرقابة الشعبية في تقييم ممارسة المواطن لحقوقه المشروعة التي نص عليها الدستور ، والتي يؤكد التجمع وجوب اعتبار ممارسة المواطن لكافة حقوقه ضمن اطار المساواة التامة بين المواطنين على أساس من قواعد العدالة التي يمكن تحديدها

بضوابط موضوعية تكفل تكافؤ الفرص بين المواطنين . مما يجعل حقا مبادئ العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، وأن الدولة هي حقا التي تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين .

ثانيا : مواقف التجمع :

بعد ايضاح الأهداف الأساسية التي يقوم عليها التجمع — وهي أهداف لا تخرج عن قواعد الدستور — كان من الطبيعي أن تتحدد مواقف التجمع بالنسبة لكافة القضايا المحلية والعربية والأجنبية على ضوء المبادئ الأساسية التي يلتزم بها أفراد التجمع . وبحيث تكون عملية التقييم لهذه المواقف مرتبطة كلية بموقف الالتزام المطلق بالعقيدة الديمقراطية التي يؤمن بها أفراد التجمع ، وعلى التفصيل المبين ضمن أهدافه .

ومع ذلك كله ، وبالرغم من وضوح الأهداف الديمقراطية التي يسير على نهجها التجمع ، تبقى أسئلة كثيرة في ضمير المواطن يود أن يجد لدى التجمع جوابا عليها ، كيما تتضح صورة وأهداف تجمع الأحرار الديمقراطيين في ذهنه ويتحدد موقفه من التجمع بمقدار موقف التجمع من هذه القضايا التي يعتقد أنها أساسية بالنسبة لتكوين عقيدته الفكرية .

وايمانا من مبدأ الوضوح الكامل لرؤية تجمع الأحرار الديمقراطيين لكافة القضايا الأساسية المطروحة محليا وعربيا وعالميا يعرض التجمع موقفه من العديد من القضايا والمواقف على التفصيل الآتي : —

أولا : القضايا والمواقف ذات الصفة العامة :

أ — التجمع وموقفه من الدين :

نصت المادة الثانية من الدستور على أن دين الدولة الاسلام ، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع . وقد علقت المذكرة التفسيرية للدستور على حكم الفقرة الأخيرة من المادة الثانية قائلة « وفي وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة اسلامية أساسية دون منعه من استحداث احكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الاسلامي حكما لها ، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تمشيا مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن ، بل ان في النص ما يسمح مثلا بالأخذ بالقوانين الجزئية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الاسلامية ، وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قيل « والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع » إذ مقتضى هذا النص عدم جواز الأخذ عن مصدر آخر في أي أمر واجهته الشريعة ، بحكم مما قد يوقع المشرع في حرج بالغ إذا ما حملته الضرورات العملية على التمهل في التزام رأي الفقه الاسلامي في بعض الأمور وبخاصة في مثل نظم الشركات ، والتأمين ، والبنوك ، والقروض ، والحدود ، وما اليها » .

وعلى ضوء ما ورد في الدستور ومذكرته التفسيرية نستطيع القول بأن الدين الأسلامي الحنيف يعالج موضوعين أساسيين ، أولهما يتعلق بالعبادات وعلاقة الخالق بالمخلوق . وفي هذا الشق من الدين يكون الجزاء والثواب من اختصاص الخالق وحده يوم القيامة حيث يعاقب من عصى ويثيب من آمن وعمل عملا صالحا .

وثانيهما احكام المعاملات وهذا الشق من الدين تعالجه القوانين الوضعية المستمدة من قواعد الشريعة الغراء وضمن اطار حكم المادة الثانية من الدستور ومذكرته التفسيرية .

ولعله من المفيد القول بأن الدعوة الى المبادئ والأخلاق القويمة التي وردت في القرآن الكريم وفي سنة رسول الله انما تسهم بشكل فعال في بناء شخصية المواطن الصالح وهي دعوة لا شك أنها تلقى منا كل ترحيب وتأييد طالما اتصفت بالموضوعية وبالنظرة الاسلامية الحقيقية البعيدة عن الفهم الضيق أو الخاطئ لمدلولات الدين وأهدافه . وكذلك طالما كانت ممارسة الدعوة ضمن إطار القوانين النافذة واحترام حريات الآخرين في تكوين قناعاتهم الدينية .

إن ما يعنينا أن تسهم الجمعيات الدينية في ترسيخ مبادئ الفضيلة والحق في نفوس المواطنين دون اعنات لهم أو ممارسة أنواع من الضغط الفكري والنفسي والمادي عليهم . إننا نريدها دعوة سمحاء خالصة لوجه الله تعالى دونما اشعار للمواطنين بأن هناك وصاية عليهم تمارس من خلالها أعمال العنف والتشهير والحط من الكرامات .

إننا نلتقي مع كل المساهمات الفعالة لتكوين المواطن الصالح ولكن بالقدر الذي لا يسلب هذا المواطن حقه المشروع في التعبير عن إرادته بحرية تامة في كل ما يتصل بأموره الخاصة منها والعامة .

ب ــ التجمع وموقفه من العقائد المختلفة :

كفلت المادة ٣٥ للمواطنين حرية الاعتقاد بصفة مطلقة لأن هذه الحرية في الاعتقاد تظل في نطاق السرائر وأمرها الى الله وحده ، ولوكان الشخص لا يعتقد في دين معين ، فان جاوز الأمر نطاق السرائر وظهر في صورة شعائر وجب أن تكون هذه الشعائر طبقا للعادات المرعية وبشرط ألا تخل بالنظام العام أو تنافي الآداب .

وظاهر أن نص المادة ٣٥ قد عني بحرية الاعتقاد الديني دون الأشارة الى المذاهب الفكرية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي عالج المشرع الكويتي في قانون الجزاء مدى مشروعية هذه المذاهب أو الأفكار ضمن القوانين النافذة . وبالترتيب على ذلك نستطيع القول بأن العقائد والمبادئ السياسية السائدة في العالم حديثا لا تخرج ــ ومهما اختلفت أساليبها وتعددت تجاربها ــ عن اطار واحد من المذهبين الفردي أو الجماعي . وقد تحددت بوضوح أهداف التجمع وأخذه بالمبدأ الفردي ضمن المعالجات التصحيحية التي شأنها الملائمة بين حق الفرد في التملك وفي تكوين رأس المال واستغلال المواطنين ، وتوجيه الاقتصاد الوطني توجيها يحقق العدالة الاجتماعية ضمن اطار النظرية الفردية .

واذ يأخذ التجمع بالنظرية الفردية ضمن ضوابطها السليمة ، فانه في ذات الوقت يتعايش سلميا مع كافة الأفكار والعقائد والآراء المعارضة له . . ويجعل أسلوب الحوار العلمي العلني هو أساس عمل التجمع ، ونقطة البداية في التخاطب مع الجمهور ومع كافة الهيئات التي تمثل أفكار وعقائد قد تتفق وأفكار التجمع أو تعارضها . ان هدف التجمع هو الوصول الى الحقيقة في جو من الممارسة الحقيقية لحرية الفرد في التفكير وفي التعبير . وبهذا يرفض التجمع — وهو الذي يؤمن بكرامة الأفراد وحريتهم — أن يكون في حواره مع الآخرين قد استهدف الاساءة اليهم أو الحط من قدرهم ، وانما الذي يعنيه فقط . ومن خلال الحوار الهادف أن تتضح صورة القضية المعروضة على المواطنين وشكلها الصحيح .

ثانيا : التجمع والقضايا الداخلية :

أ ــ موقف التجمع من حقوق المواطنين وواجباتهم .

سبق أن أوضح التجمع كافة حقوق وواجبات المواطنين المنصوص عليها في الدستور . وبديهي أن يكون إطار عمل التجمع في نطاق توضيح حقوق الأفراد وواجباتهم ، ينصرف أساسا لتكريس قواعد العدالة والمساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم بسبب من انتماءاتهم الخاصة الطائفية أو القبلية أو العنصرية أو بسبب اتجاهاتهم السياسية أو الاجتماعية . ان التجمع يدعو لوحدة المواطن ووحدة الولاء للوطن ، ووحدة الحقوق والواجبات . بحيث تكون المبادئ والأفكار السامية التي وردت في الدستور تجد لها أرضية سليمة عند التطبيق ويعمل التجمع جاهدا كيما يؤمن للمواطنين سلامة التطبيق من خلال رقابة شعبية شديدة يمارسها علنا في كافة وسائل الاعلام المشروعة ومن خلال الممارسة الحقيقية للمواطن لحرية الفكر وحرية التعبير .

هذا هو الموقف العام للتجمع بالنسبة لكافة القضايا الخاصة التي تهم المواطنين بوجه عام . أما ذلك النوع من القضايا التي تهم المواطنين والتي تطرح للحوار العام بين وقت وآخر كقضايا الجنسية والاسكان والغلاء والأجور وعلاقات العمل بأصحاب العمل ، وعلاقات المستأجرين بالمؤجرين . . وكافة القضايا الأخرى المتصلة بحياة المواطنين اليومية . فان التجمع — وبعد أن يعلن عن أهدافه وأشخاصه — ستقوم لجان مختصة باجراء الدراسات الموضوعية لكل من القضايا المعروضة في الساحة المحلية ، وتحديد موقف التجمع بالنسبة لكل قضية منها .

ومع ذلك يود التجمع أن يوضح حقيقة أساسية ، هي أن المواطن لا يتمتع بالحقوق فقط وانما يلتزم بالواجبات . . وان كل حق للمواطن يقابله واجب عليه ، وان حق المواطن في العمل والبناء وفي تحقيق أعلى مستوى له من الرفاهة والرخاء يجب أن يقابل ذلك عطاء وانتاج واخلاص في العمل مؤد في النهاية الى زيادة في الانتاج وتحسين في نوع العمل . إن التجمع حين يتصدى للمواقف التي من شأنها زيادة الرفاه للمواطنين ، فانما يطالبهم بالمقابل مزيدا من الاخلاص في العمل ينعكس أثره في زيادة الانتاج وفي رخاء المجتمع جميعه .

وفي جميع الأحوال ستكون معالجات التجمع لهذه القضايا ضمن اطار الشرعية ، وفي حدود القوانين النافذة ، بحيث لا يكون عمل التجمع — يمثل ضغطا غوغائيا تغيب من خلاله الحقائق وتضيع الحقوق والواجبات المفروضة على المواطنين .

ب ـ موقف التجمع من السلطة :

واضح أن أهداف التجمع هو تحقيق الديمقراطية السياسية ، وتوفير الحرية والعدل والمساواة بين المواطنين ، وهي أهداف نص عليها الدستور . وما يعنيه التجمع هو التطبيق السليم لمواد الدستور . وعليه فان موقف التجمع من السلطة يتحدد على ضوء مواقف السلطة من أهداف التجمع . وطالما تسير الأمور ضمن مسارها الصحيح — ضمن المفاهيم التي نريدها — فلا يوجد بعدها للتجمع موقف معارض للسلطة ، لأننا لا نؤمن بالمعارضة لمجرد المعارضة ولا نعتبر السلطة طرف دخيل يقوم بأعمال تناهض الأهداف الأساسية المنصوص عليها بالدستور . وانما نعتبرها من الشعب وتعمل من أجله . وتقييمنا للسلطة هو تقييم لأعمالها وليس لأشخاص القائمين عليها والذين يتغيرون من وقت لآخر .

كما ان تأييد التجمع للسلطة في بعض مواقفها لا يلبس التجمع ثوب التبعية للسلطة . لأن السلطة لها في جميع الأحوال كافة الامكانيات والوسائل التي تمكنها من الدفاع عن مواقفها ، دون الحاجة الى ايجاد تجمع يقف وراءها ويدعمها . وان التجمع لو استشعر يوما أن تطبيقا سليما لمواد الدستور ومبادئه السليمة ، وأن ديمقراطية صحيحة تمارس في الكويت موضوعا لا شكلا فان التجمع في هذه الحالة يفقد مبررات وجوده .

ان وجود التجمع مرتبط بالرغبة الصادقة الى ايجاد ممارسة صحيحة للديمقراطية .

وبهذه المناسبة نؤكد بأن تحديد موقفنا من السلطة انما يعني موقفنا منها جميعا بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .

ثالثا : التجمع والعلاقات العربية :

أ — موقف التجمع من الأنظمة العربية المختلفة :

إن ما يعني التجمع أن تظل علاقة الكويت مع جميع الدول العربية الشقيقة يسودها جو من التفاهم والتعاون المشترك لما فيه خير الشعب العربي وتقدمه وازدهاره ، ويحرص التجمع وباستمرار على تمتين هذه العلاقة وتوثيقها على أساس من المحبة والاحترام المتبادل ، وأن التجمع في ذات الوقت — وضمن إمكانات الدولة — يشجع كافة الخطوات الاقتصادية التي تسهم بها الحكومة بهدف المشاركة في مشاريع التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي في البلاد العربية الشقيقة وبحيث تكون للدول العربية الأولوية في مجالات الاستثمار على ما عداها من الدول الأجنبية لما في ذلك من فائدة كبيرة تعود على أبناء هذه البلاد وتسهم في تقدمهم ورخائهم .

ان تقدم ورخاء المواطن العربي في أي جزء من أجزاء الأرض العربية إنما يعبر عن رغبة التجمع الصادقة في أن تمتد صورة هذا الرخاء لتشمل مجموع أبناء الأمة العربية الواحدة .

وإذا كانت أهداف التجمع الأساسية هي الديمقراطية السياسية ضمن اطار النزعة الفردية ووفق الضوابط الدستورية التي تحد من غلواء هذه النزعة ، فانما هي أهداف يحرص التجمع على تأكيدها في دولة الكويت ولا يصدرها الى خارج حدود دولة الكويت . ومن ثم فان التجمع لا يتدخل في الشئون الداخلية للبلاد العربية الشقيقة فلا يتخذ أي موقف من أنظمة الحكم المختلفة ولا أساليب الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه النظم أو تلك . إلا بالقدر الذي يستلزم الأمر فيه اتخاذ موقف محدد ومشترك في قضية معينة بذاتها تهم الدول العربية جميعها أو تتعلق بالمصلحة القومية للشعب العربي .

واد يكون للتجمع هذا الموقف الحيادي بالنسبة لعلاقة الكويت الدولة مع شقيقاتها العربيات . الا ان التجمع يعنيه بذات الوقت أن تفيد الدول العربية الشقيقة من ممارسة التجربة الديمقراطية في الكويت . ودور التجربة في خلق مواطن عربي سليم تحصن بالعلم والوعي في جو تسوده الحرية السياسية وتتوفر فيه كل أسباب التقدم والرخاء .

ب ـ التجمع والوحدة العربية :

مما لا شك فيه أن الوحدة العربية هي حلم الجماهير العربية . وأكدت معظم الدساتير العربية — ومنها دستور دولة الكويت — الرغبة الصادقة في الوحدة حيث نصت معظم هذه الدساتير على اعتبار الشعب في كل وطن عربي هو جزء لا يتجزأ من كيان الأمة العربية الواحدة . وان تجمع الأحرار الديمقراطيين يعنيه بالدرجة الأولى أن يتحول هذا الحلم الكبير الى حقيقة واقعة . ولكن بذات الوقت يؤكد التجمع أن وعيه لمفهوم الوحدة ليس فقط مجرد الشكل السياسي لدولة الوحدة وانما مضمون الوحدة ذاته ، وما يمكن أن يؤديه من ايجاد دولة عربية موحدة لها كل أسباب القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ويكون المواطن فيها قد تحققت له الحرية والكرامة والعدل .

ان الوحدة العربية — كتشكل سياسي — يضم الدول العربية المختلفة . ليست غاية مجردة بذاتها ، وانما هي غاية احتوت في مضمونها معان جديدة لشخصية الانسان العربي في دولة الوحدة . ذلك الانسان الذي يجب أن يتوفر له في ظل دولة الوحدة كل أسباب العيش الكريم الذي يحفظ له كرامته وأمنه واستقراره . وان تكون له الممارسة الحقيقية لحرياته في دولة الوحدة . وبالترتيب على ذلك فان الوحدة العربية هي من أجل الانسان العربي وليس الانسان العربي من أجل الوحدة ولو انتفى في ظلها وجوده ، وزالت شخصيته ، وفقد فيها كل مظاهر وجوده الحضاري والانساني . ولذلك كله فان التجمع — وهو يعمل من أجل الوحدة — يظل في حسابه دائما ألا تكون الوحدة التي يعمل من أجلها تنهي الوجود الانساني للفرد العربي . ولعله من الخير العميم أن يطول الانتظار قليلا كيما تتوفر الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة التي تؤمن تجربة ناجحة للوحدة العربية بدلا من المبادرات العاطفية المتسرعة لايجاد وحدة عربية أو اتحادات لا تقوم على أسس راسخة ووطيدة تحفظ لها الاستمرار والبقاء .

وإذ يقوم فكر التجمع على ايجاد المناخ المناسب لتحقيق دولة الوحدة ضمن الظروف الموضوعية المؤدية لتجربة وحدوية ناجحة ، فانه في ذات الوقت لا يغيب عن وعي التجمع مدى أهمية سياسة الانفتاح العربي والتعايش والاندماج الواقعي بين أبناء الأمة العربية الواحدة .

ان الوحدة العربية ليست هي وحدة شعارات أو هي وحدة شكل معين ، وانما هي — في نظر التجمع — وحدة واقع . وكذلك فان التجمع يشجب كافة المواقف الانعزالية أو الاقليمية ويطالب المواطنين جميعا أن يستشعروا بمسؤولياتهم القومية ، وأن يسهموا بقدر فعّال لازالة كل رواسب العزلة والانطلاق ، وأن يكونوا اكثر اندماجا وتفاعلا مع الاخوة العرب في داخل الكويت أو في خارجها . وترتيبا على ذلك فان التجمع يسأل كافة المواطنين المقيمين بالكويت أن يعملوا — وباخلاص — على التخلص من نزعاتهم الاقليمية وأن يكونوا اكثر انفتاحا وتعاطفا مع اخوتهم العرب بحيث تبرز صورة هذا الانفتاح والتعاطف في السلوك العام للمواطنين بما يشف عن رغبة صادقة في الاندماج والتزاوج والمشاركة في العمل وفي توثيق عرى الصداقة والمحبة فيما بين الكويتيين وأشقائهم العرب وتقديم العون والمساعدة لهم وابراز كافة مظاهر المعزة والتكريم بما يشعر الاخوة العرب بأنهم يعيشون حقا في بلدهم وبين أهلهم . ولعلها سعادة كبيرة تغمر قلب كل عربي أن يجد نفسه في كل ديوانية يحظى بالترحيب والتكريم ويشارك أبناء البلاد الحديث في كل ما يخصه ويخصهم ، وأن يجد مدارس الكويت فتحت أبوابها لأبنائه في كافة المراحل وأن يكون التعليم الالزامي قد طبق على أبناء الدول العربية الشقيقة ، وأن تكون نظم التوظف العامة والخاصة قد ساوت في الحقوق والواجبات فيما بين المواطنين الكويتيين والاخوة العرب ، وأن نظم الدخل في المستشفيات العامة مجانية أو بذات الرسوم المقررة للمواطنين الكويتيين . وكذلك فان مناطق السكن النموذجية يصرح فيها للأشقاء العرب بالسكنى كما يصرح لهم بحق التملك . كما هو مصرح حاليا للكويتيين أن يتملكوا في أي أرض عربية وأن يكون لهم حق اكتساب الجنسية الكويتية وفق أحكام القانون ووفق شروط مدة الاقامة بأقل مما هو منصوص عليه في القوانين الحالية . ان كل هذه المبادرات الخيّرة تعبر عن أصالة الشعور القومي وجديته وتؤكد للعالم أجمع بأن الشعب العربي في الكويت قد بلغ مرتبة من الوعي والنضج السياسي والاحساس بالمسؤولية القومية مما جعله يرتفع بذاته ويتمرد على تطلعاته الآنية المؤقتة ، ليدخل مرحلة الرؤية المستقبلية الواضحة التي تتميز بالعفة والطهارة وصدق الايمان بالشعور القومي الذي أقل مظاهره أصالة السلوك ، ورحابة بالصديق ، وكرما في العطاء ووفاء بالوعد ، وصدقا بالتعامل ، وعدالة في الحق . واذ يكون موقف الانفتاح والتعاطف مطلوب بين الكويتيين وأشقائهم العرب من جهة ، فهو مطلوب أيضا من المواطنين العرب المقيمين بالكويت باختلاف جنسياتهم من جهة أخرى . لأن في هذا الانفتاح والتعاطف بين أبناء الشعب العربي الواحد تغرس بذرة الوحدة العربية التي تسقي بروح الرغبة الصادقة في تمتين العلاقات الانسانية بين أبناء الشعب العربي الواحد ، والتي تنمو بوعي الجماهير وادراكهم بانه في ظل دولة الوحدة تتحقق أحلامهم الكبيرة في القوة والعزة والرخاء والتقدم .

ان هذه الروحية الجديدة في السلوك الانساني في حياة المواطن اليومية مطلوبة أيضا من قبل الدولة . بحيث تكون تصرفاتها ومواقفها تجاه الأخوة العرب تتفق والرغبة الصادقة في التعايش العربي السليم القائم على أسس المحبة والتكريم والاحترام المتبادل .

ومتى كان للترابط الانساني بين أبناء الأمة العربية في مجال التعايش اليومي — على مستوى الدولة والأفراد على حد سواء — له أهميته القصوى في التمهيد والاعداد لدولة الوحدة ، فان التجمع لا يغيب عن وعيه أيضا مدى أهمية المبادرات الطيبة لتوثيق الروابط الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية فيما بين الدول العربية الشقيقة ، وذلك حتى تكون هذه العلاقات الودية المتبادلة هي أساس سليم يمهد لقيام دولة الوحدة من خلال الدور التجريبي للارتباطات الجماعية أو الثنائية في مجالات السياسة الخارجية والتعليم والثقافة والاقتصاد والدفاع وتوحيد القوانين وتوثيق العلاقات الفردية بين أبناء الشعب العربي الواحد وضمن اعداد واع وسليم يحول دون الوقوع في الخطأ الذي قد يرتب ردود فعل عكسية تؤدي الى شعور عام بالملل من الوحدة والحذر منها الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تعريض حالة التجزئة والتمزق .

لذلك كله يرى التجمع وجوب التزام الجدية بكافة الارتباطات الجماعية أو الثنائية المتبادلة بين الدول العربية المختلفة بحيث تكون هذه الارتباطات مستهدفة بحد ذاتها لما تحويه من معان خيرة ، وليست ارتباطات فرضتها قواعد المجاملة والنفاق السياسي ليكون مكانها الأخير الأدراج المعتمة .

جـ — التجمع والقضية الفلسطينية :

ينظر التجمع الى الأرض الفلسطينية نظرته الى أي أرض عربية كما ينظر الى الشعب العربي الفلسطيني نظرته الى أي شعب آخر وفي أي جزء عربي آخر .

ومن حيث أن مجموع الشعب العربي في كافة الأقطار العربية يمثل مجموع الأمة العربية . وكما أن شعب الكويت هو جزء من كيان الأمة العربية . لذلك فان أي احتلال لأي جزء من الأرض العربية يمثل في نظر التجمع عدوانا مستمرا على كافة أجزاء الوطن العربي ، ومن ثم يكون من مسئولية المواطن العربي أينما وجد أن يسهم في عملية تحرير الأرض العربية المحتلة بالنفس و بالمال و بكافة الوسائل التي يستلزمها موقف الدفاع عن النفس .

لذلك — ومن خلال هذا الفهم — فان التجمع يعتبر كامل أرض فلسطين المحتلة هي أرض عربية يتوجب على كافة الحكومات العربية والشعب العربي عامة مسئولية العمل الجاد لتحرير كامل الأرض العربية في فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي . وتظل هذه المسئولية أمانة في عنق كل مواطن عربي حتى التحرير الكامل ، لأن استمرار الاحتلال للأرض الفلسطينية يمثل في ذات الوقت احتلالا كاملا لأية عاصمة عربية كالقاهرة أو دمشق أو بغداد أو الكويت . وان العبرة بمظهر الاحتلال — في ذاته — الذي يمثل عدوانا مستمرا على سيادة الأمة العربية

وبصرف النظر عن قدر المساحة المحتلة وكم هي تساوي من الكيلومترات المربعة . واذا كانت مسئولية التحرير واجبة على كل مواطن عربي فانها مسئولية يباشرها المواطن العربي بوجه عام والمواطن الفلسطيني بوجه خاص ضمن الامكانية البشرية والمادية . وفي ظل ظروف تكفل استمرار معركة التحرير .

ولعله من المؤسف حقا أن يواجه المواطن الفلسطيني — وهو يخوض معركة التحرير — بمعوقات كثيرة حالت وتحول من اندفاعه الصادق في الفداء من أجل التحرير .

واذا كانت الحلول السلمية المطروحة على الساحة العربية رغما عن إرادة المواطن الفلسطيني بصفة خاصة والمواطن العربي بوجه عام قد استلزمتها ضرورات مواجهة الواقع السياسي الذي أخرج القضية الفلسطينية من نطاقها العربي المحدود ليجعل منها قضية كبرى تشغل العالم بأسره ، وتوجب تدخل الدول الكبرى المتصارعة كأطراف مباشرة في النزاع العربي الاسرائيلي ، واذا تكون الحلول السلمية في الصورة التي انتهت اليها تمثل أنواعا مختلفة من الضغوط السياسية من دول العالم بوجه عام والدولتين الكبيرتين المتصارعتين بوجه خاص ، فان التجمع يرى أن هذه الحلول يجب أن ترتبط ضمن استراتيجية مؤقتة استوجبها واقع التدخل الخارجي من قوى لا قبل للجماهير العربية في مواجهتها في الوقت الحاضر . ولذلك فقد اقتضى الأمر أن يكون في يقين الشعب العربي وفي تصميمه استمرار الاعداد لمعركة التحرير الشاملة لأن أية حلول سلمية — ومهما أعادت من أجزاء عربية مغتصبة — لا تنفي واقع الاحتلال ذاته .

ولهذا من الضروري أن يستمر الاعداد والاستعداد لمعركة التحرير الشاملة لكافة أجزاء الأرض العربية المحتلة وذلك ما لم يقبل اليهود وجود دولة فلسطينية علمانية يتساوى فيها العرب واليهود في كافة الحقوق والواجبات . واذ يكون ما تقدم هو موقف التجمع من تحرير الأرض العربية المغتصبة فانه يقف ذات الموقف من الشعب العربي الفلسطيني الذي هو شعلة النضال وواجهة المعركة . ولذا فقد اقتضى الحال أن يكرم أبناء الشعب العربي الفلسطيني في أية أرض عربية يقيمون بها ، وأن يلاقوا من المعاملة الحسنة والرعاية والتكريم ما يخفف عن انفسهم وطأة واقع الاحتلال ، ويغذي في نفسهم رغبضة النضال والفداء . ولعلها أقوال جوفاء تلك التي تقول أن أي رعاية خاصة تقرر للفلسطينيين تجعلهم أكثر ارتباطا بالمصلحة الجديدة فتخمد في نفوسهم شعلة النضال والرغبة في التحرير . لأن الصحيح أن من سلبت أرضه وشرد من بلده يشعر — ومن خلال موقف التكريم — أنه ضيف طارئ يعود الى داره عن قريب ويعمل بكل جد لتأمين هذه العودة ولو بفداء النفس .

واذا كان المطلوب هو استمرار معركة التحرير والاعداد لها في الأفراد والأموال والعتاد فانها ستكون بلا شك معركة طويلة الأمد تستوجب من أجل الأعداد لها روحا نضالية عالية ورغبة في الفداء ونكران من الذات مما يستوجب في الاساس وحدة النضال ووحدة مؤسساته لأن الدور المطلوب في ظروف المعركة القائمة هو موقف المساهمة في عملية تحرير الأرض المحتلة ، وبالتالي فانه يمكن — ولصالح المعركة — توحيد كافة المؤسسات الفدائية ضمن قيادة واحدة وتخطيط موحد يكفل لمعركة التحرير استمرارية النضال واستمرارية الانضباط وحتى شروق فجر جديد .

رابعا : التجمع والعلاقات الأجنبية :

من البديهي أن يكون موقف التجمع من علاقات الكويت مع الدول الأجنبية أساسه المصلحة الوطنية . وتتحدد هذه العلاقة مع أي دولة أجنبية بمقدار المصلحة المتبادلة . وما يمكن أن تفيد منه الكويت من قيام هذه العلاقة .

ولكن ليست الحال في جميع الأحوال — وفي نطاق علاقات الكويت بالدول الأجنبية — هي علاقات اقتصادية متبادلة ، وانما يحكمها في كثير من الأحوال اعتبارات سياسية تستوجبها المصلحة القومية العربية . ومن ثم تتحدد هذه العلاقة على ضوء مواقف الدول الأجنبية من قضايا أمتنا العربية بوجه عام وموقفها من دولة الكويت بوجه خاص . والتجمع يؤيد استمرار وتأييد العلاقة مع كافة الدول الصديقة التي تقف في صف الأمة العربية في قضاياها المصيرية ، وفي الوقت ذاته يقف موقف الحذر والشك من الدول التي تدعم أعداء الأمة العربية وتمدهم بالمال والسلاح والتأييد .

ولعله من المفيد — ونحن نحدد علاقاتنا مع الدول الأجنبية — أن ننبه الى واقع ملموس يتمثل في وجود دول تناصبنا حكوماتها العداء بينما تتعاطف شعوبها معنا في قضايانا المصيرية . وكذلك الحال نجد حكومات أجنبية تقف حكوماتها مع الصف العربي بينما تتعاطف شعوبها مع أعدائنا .

ولعل هذه الظاهرة الملموسة توجب علينا اعادة النظر في مؤسساتنا الاعلامية والدور الايجابي الذي يجب أن تقوم به من وجوب المبادرة السريعة لاجراء الاتصال المباشر مع شعوب تلك الدول ولدى مراكز القوة فيها بهدف عرض قضايانا العادلة عليها واسماعها وجهة نظرنا الصحيحة . حيث ان هذه الشعوب لا تسمع إلا وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر الأعداء ويظل في أذهانها صورة العدو وكأنه الحمل الوديع التي تحيط به الأعداء من كل جانب وهو ينتظر منها النجدة والانقاذ .

إن الأموال العربية المستثمرة في بعض الدول الأجنبية يكفي أن يخصص واحد في المائة فقط من ريع هذه الأموال كيما تكون للعرب السيطرة الكاملة على كافة أجهزة هذه الدول الاعلامية من إذاعات وصحف وتليفزيون والتي يمكن من خلالها عرض قضايا أمتنا العربية عرضا عادلا نستطيع معه أن نستقطب معنا جمهور الشعب في تلك الدول والتي يمكنها بالتالي أن تكون قوة ضاغطة على حكوماتها كيما تقف موقفا عادلا ومنتصرا للحق العربي .

الفصل الرابع

أساليب التجمع

طالما كانت أهداف التجمع مشروعة ولها قاعدة من الدستور، فان أساليب التجمع في تحقيق أهدافه تجد لها الصفة الشرعية المتوفرة للأهداف ذاتها. وقد أكد التجمع أن بواعث تكوينه هو ما لحظه من غياب الحقيقة في جو من الغوغائية والرعب الفكري الذي ابتعد كثيرا عن الحوار العلمي الهادف وأصبحت كلمة الحق تضيق في ضجيج الباطل. وأصبح المواطن لا يسمع إلا ما يجب أن يسمعه لا ذلك الذي ينفعه، وأصبح الزعماء يقولون ما لا يفعلون غير الذي قالوه.. ولا يعنيهم شيء من مستقبل الأمة إلا ذلك القدر من الوعود، الذي يلهب الحماس ويستدر عواطف الجماهير وتأييدهم.

وازاء هذا الوضع الذي لا يخدم مصلحة ولا يحقق أمنية كان لا بد من المواجهة ومن اللقاء المباشر مع الجماهير بقصد ايضاح الحقائق لهم، وبقصد معالجة قضاياهم على مستوى من العلم والموضوعية والحوار الجدي.

ومن أجل ذلك كله وجد التجمع بأهدافه، ولتكون وسائله في الوصول الى أهدافه، لها مستوى نضوج الأهداف ذاتها.

إننا لن نبتدع لأنفسنا أساليب جديدة في العمل غير تلك الأساليب المعروفة التي من شأنها ايصال الحقائق الى المواطنين والحوار معهم. ولهذا فان التجمع يؤكد علنية أسلوبه في العمل بقصد تحقيق أهدافه في التوعية السياسية والرقابة الشعبية وهو أسلوب يأخذ الأشكال التالية:

ا ــ الاتصال المباشر بالمواطنين والحوار معهم على مستوى من الاحترام المتبادل وتقدير آرائهم المؤيدة للتجمع أو المعرضة له.

ب ــ الابتعاد عن أساليب السب والشتم للأشخاص والمؤسسات أو التشكيك في وطنيتهم أو عقائدهم أو آرائهم.

جـ ــ عدم الرد والترفع عن كافة الاتهامات التي توجه للتجمع أو أشخاصه متى كانت هذه آراء أخذت طابع التشهير أو التشكيك أو الحط من قدر المواطنين أو كرامتهم.

د ــ الكتابة الموضوعية في الصحافة المحلية اليومية منها والاسبوعية بهدف ابراز أفكار التجمع وغاياته.

هـ ــ الانتماء لكافة المؤسسات والهيئات المهنية المختلفة والعمل العلني داخلها بهدف التوعية لأهداف التجمع.

ز ــ إعداد المحاضرات والاشتراك في الندوات والحلقات الدراسية العلمية من أجل إبراز غايات التجمع وأهدافه.

ح — توضيح أفكار التجمع في أجهزة الاعلام الرسمية متى صرحت السلطات للتجمع . بذلك من خلال حوار أو ندوة تجمع أشخاص من أفكار مختلفة . والتجمع يؤكد أن أساليبه في العمل جميعها مشروعة وليس فيها أية مخالفة للقوانين النافذة لأن الفكر الذي يقوم عليه التجمع يجد أساسه من سيادة القانون .

ولذلك فان التجمع يشجب أساليب الارهاب والضغط واستعمال وسائل العنف والعمل الغوغائي لأنها أساليب أثبتت التجارب أنها تمزق أفراد الأمة وتقودهم الى الهزيمة والدمار . وما أسهل العمل في التدمير ولكن الصعوبة كل الصعوبة هي في البناء . ولقد قرر أفراد التجمع المبادرة في البناء وقدروا في ذات الوقت مقدار الصعوبة التي تواجههم . ولكن ايمانهم بعدالة القضية التي يعلنون عنها مؤد في النهاية الى ايجاد ممارسة صحيحة للتجربة الديمقراطية في الكويت وهذا ما يرغب التجمع في تحقيقه .

ومن أجل ذلك كله فقد قررت اللجنة التأسيسية نشر برنامجها السياسي هذا في كافة الصحف المحلية . . كما ستقوم بطباعته وتوزيعه مجانا لمن يرغب في الاطلاع عليه .

وان التجمع سيقوم بعد ذلك باعداد لائحة بنظام العمل الداخلي تتضمن القواعد الأساسية للعضوية في التجمع وتكوين اللجان اللازمة لمباشرة التجمع لنشاطه وفق أهدافه ، وتحديد صلاحيات هذه اللجان ، وأسلوب مباشرتها لاختصاصها . وتكون هذه اللائحة متضمنة كافة القواعد التنظيمية المؤدية لنشر أفكار التجمع وأهدافه وتحديد مواقفه بالنسبة لكافة القضايا المعروضة عليه وسيقوم التجمع بنشر هذه اللائحة في الصحافة المحلية وطباعتها وتوزيعها .

اللجنة التأسيسية

ملاحظة: تصدر قريبا مذكرة حول الفلسفة الاقتصادية للتجمع .

البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري سنة ١٩٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

« إن الذين يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً »

« صدق الله العظيم »

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري

مقدمة :

انطلاقا من قوله تعالى « وشاورهم في الأمر » وقوله سبحانه « وأمرهم شورى بينهم » وتأسياً بسنة رسوله الكريم في المشورة ، والحرية ، والعدل . .

ومتابعة لركب تراثنا الاسلامي في بناء المجتمع وارساء قواعد الحكم . .

واتعاظاً بما أثبتته تجارب الشعوب — في مختلف أقطار العالم — من فساد الحكم الفردي المطلق وعجزه عن ارساء العدل وتحقيق سعادة الانسان . .

ومروراً بالتاريخ القديم والحديث مع الرغبة الواعية في الاستجابة لسنة التطور قد وضع دستور دولة الكويت والتقت فيه ارادة الحاكم بارادة الشعب ، وعبر هذا التلاقي التاريخي عن اختيار الكويت للنظام الديمقراطي أساساً للحكم ، تكون فيه السيادة للأمة مصدر السلطات .

وايماناً منا بتلك الاعتبارات جميعا وبهذا النظام — الذي ثبت أنه الأسلوب الأمثل لممارسة الحكم في الدولة الحديثة ، دون سواه — فاننا نجد من واجبنا الالتفاف حوله للدفاع عنه والمحافظة عليه مع تطويره بما يتفق وسنة التطور ، رافضين لأية محاولة لتشويهه مناضلين ضد أية محاولات لاستبداله .

واحساسا منا بوجود مؤثرات خارجية وداخلية لتشويه هذا النظام تمثلت في بعض الممارسات الخاطئة باسم الديمقراطية فاننا آلينا على أنفسنا محاولة تصحيح المسيرة نحو ما تطلعنا اليه وأجمعت عليه ارادتنا في الدستور ، وذلك من خلال الآتي كبرنامج عمل نلتزم به :

المنهاج

أولاً : نحن شعب الكويت وقد جبلنا على أن تربط بيننا روح الأسرة الواحدة حكاما ومحكومين ونحرص على أن يبقى رئيس الدولة من آل الصباح أبا لأبناء هذا الوطن . ذاته مصونة لا تمس . كما أننا نتأى به عن أية مساءلة سياسية . فالأمير ليس مسؤولا عن أية مسببات للتبعة ذلك لأنه يمارس سلطاته الدستورية بواسطة وزرائه . فهم المسؤولون بالتالي عن تلك المسببات حيثما وجدت .

ثانيا : الحفاظ على الدستور وتطويره وعلى الحياة الديمقراطية وذلك بمزيد من الضمانات التي تحفظها وبمزيد من الحريات العامة .

ثالثا : إننا نؤمن بأن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية — لما في ذلك حفظ التوازن في الحكم وايجاد رقابة ايجابية متبادلة هدفها المصلحة العامة . لأن استئثار احدى السلطات بنصيب الأسد في ممارسة الحكم من شأنه أن يركز السلطات مع مرور الزمن في يدها ومن ثم يقود البلاد الى حكم بوليسي بغيض . لا سيما اذا كانت هذه الجهة هي السلطة التنفيذية . وذلك بسبب ما يتوافر لديها من أجهزة قهر غير متوافرة لدى السلطات الأخرى . ولما كانت الكويت حديثة العهد نسبيا بالنظام الديمقراطي فانه من الطبيعي أن تقع بعض الممارسات الخاطئة في اطار هذا النظام وسبيلنا الى تصويبها هو الحوار المنطقي الدستوري الهادف الى المصلحة العامة بعيدا عن كل ما من شأنه تمزيق روح الأسرة الواحدة . وفي إطار القانون .

رابعا : العمل على الوحدة الوطنية وعلى رفع الحيف عن أية مجموعة من المواطنين حتى يستطيعوا أن يتحركوا بعد ذلك في نطاق تلك الوحدة الوطنية .

خامساً : رأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وهما ثروة وطنية وحقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية يجب تنظيمها قانونيا عن طريق منع الاحتكارات وتنظيم الدخل ومحاربة كل ما من شأنه ايجاد فوارق طبيعية تباعد بين المواطنين . بالاضافة الى توجيه رأس المال الوطني نحو اقامة صناعات وطنية والعمل على دعمه وتشجيعه للحد من سياسة الاستيراد وتطوير هذه الصناعات لتصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية .

سادساً : الحفاظ على الثروة الوطنية الرئيسية وعدم التوسع في انتاج البترول السنوي بل والعمل على عدم الانتاج الا بقدر ما يغطي قيمته أبواب الميزانية العامة وخطة التنمية .

سابعاً : العمل على إتاحة الفرص للكفايات الوطنية لتأخذ دورها الطبيعي المؤثر القادر على دفع عجلة التقدم عن طريق الرجل المناسب في المكان المناسب دونما النظر الى وضعه الطبقي أو العائلي أو الى نفوذ شخصي .

ثامنا : العمل من أجل اصلاح الجهاز الأداري ، والقضاء على التضخم الوظيفي بايجاد السبل والضمانات الكفيلة بتشغيل كافة المواطنين في أعمال من شأنها زيادة الطاقة الانتاجية للفرد مع ضمان تناسب الدخول مع هذه الأعمال بالدرجة التي توفر للفرد معيشة مرضية .

تاسعاً : الدفاع عن حرية العقيدة وحماية القيام بشعائر الأديان في ظل الاخاء الديني والوحدة الوطنية ، دون تمييز بسبب ذلك في التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات .

عاشراً : العمل على تطوير نظم التعليم ورفع مستوى الطالب والمعلم لبناء جيل صالح تعتمد عليه الأمة في بناء حضارتها .

حادي عشر : العمل على تطوير أجهزة الاعلام بتطعيمها بالكفايات العلمية المتخصصة مع مراعاة تناسب أهميتها مع الكفاية المطلوبة لها وفق مقاييس علمية هادفة ، وذلك بالاضافة الى تطوير جهاز الرقابة لما له من أهمية اجتماعية بالغة بحيث يولى لعلماء متخصصين في فروع علم الاجتماع يتوسم فيهم الاخلاص التربوي الوطني .

ثاني عشر : العمل على انشاء محكمة ادارية مستقلة للطعن أمامها من قبل الأفراد في القرارات الأدارية المخالفة للقانون وتكون لها ولاية الالغاء والحكم بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلك القرارات .

ثالث عشر : وضع قانون في شأن تكوين النقابات المهنية على أسس وطنية تكفل حماية أعضائها والدفاع عن حقوقهم المشروعة بالوسائل السلمية .

رابع عشر : العمل على تطوير القوانين وتنقيحها لتلائم العصر والمجتمع والعمل على تحسين أوضاع السلطة القضائية وحماية استقلالها .

الخـــــاتمة

أيها الأخوة :

نحن الذين يتألف من مجموعنا ما نسميه بالوطنيين الدستوريين إنما أردنا هذا الاسم بالذات لنعبر عن رغبتنا ومنهجنا معا .

ان الدستور لما بين دفتيه لجدير بأن يحرص عليه أناس من أبناء هذا الوطن ، يحرصون أولا ويستمر حرصهم ثانيا على جعل مواده تحيا في الواقع لا بين صفحاته وحسب .

اننا أيها الأخوة المواطنون قد ندبنا أنفسنا لنضع على كواهلنا الأمانة ، أمانة الكفاح الدستوري ليكون العدل والحرية والمساواة دعامات مجتمعنا ولتكون الصلة الوثقى بين المواطنين هي التعاون والتراحم كما أمر الله بها أن توصل .

وعلينا كذلك أن نجتهد ونتعب ونسهر لتصان هذه الدعامات وليكفل كل من الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين .

ان في دستورنا ومصادر تشريعنا الضمانات . ولكي تكون كل ضمانة حية ذات فاعلية واضحة في مواجهة كل واقع وكل حادث في المجتمع يجب على الوطنيين الدستوريين أن يضعوا نصب الأعين ويغرسوا في الضمائر فكرة تحقق الدستور في الواقع الاجتماعي وتجسيد نصوصه .

ان وحدة الأمة ووحدة الوطن لن تكون قط الا في وحدة المشاعر وفي التكافل الاجتماعي الذي في نطاقه وبه تتم وحدة الأمة وتكمل وحدة الوطن في ظلال العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز في الحقوق والواجبات بأي من الأسباب الا سبب الكفايات والاستحقاق .

إذا كان ما نقصد اليه هو جعل الدستور حيا بكل حروفه في الواقع .. فان ذلك لا يعني بالنتيجة الا أن تكون تشريعات مجلس الأمة في لقاء صحيح مع حروف الدستور . والا أن تصبح هذه التشريعات في رقاب من تحملوا هذه الأمانة وعاهدوكم أنتم على تحملها صادقين مخلصين عاملين ويد الله فوق الأيدي لا يرجون غير الحق والعدل ورضا الله والحقيقة .

على ما قلنا نعاهد الأخوة المواطنين ألا نحيد ، ونتحمل الأمانة مبتهلين الى الله أن لا يكون بيننا من يظلم الأمانة أو يحيد عن الصراط المستقيم .

ونحن اذ نقدم لكم هذا البيان الانتخابي حاويا الخطوط العريضة لمنهاج عملنا في المستقبل فاننا نقدم لكم أيضا خمسة من شبابنا كمرشحين عن منطقتي الشرق والدسمة ، وهم :

الأستاذ خالد خلف المحامي **والأستاذ علي الدشتي المحامي**

والأستاذ خليل ابراهيم شعبان (ليسانس آداب)

(عن الدائرة الانتخابية الأولى « الشرق »)

الأستاذ مصطفى الصراف المحامي **الأستاذ جواد الأربش المحامي**

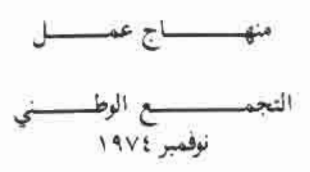
عن الدائرة الانتخابية السابعة

الدسمة — الدعية — الشعب — فيلكا

وهؤلاء يحملون من الكفايات المطلوبة للعمل البرلماني ما يجعلنا واثقين أنهم قادرون على حمل الرسالة ، وكسب ثقتكم لتحملوهم الى حيث يجب أن يكونوا بخدمة المواطنين .

ونسأل الله التوفيق

ملحـــــق رقم ٨



مقـــدمـــــة

ان تاريخ الانسانية حافل بكفاح طويل خاضته الشعوب . على مختلف أجناسها . في سبيل القضاء على أسباب التخلف . متطلعة دوماً الى حياة أفضل . حتى ليمكن القول أن النزوع الى الكمال الانساني فطرة في البشر تميزهم عن سائر المخلوقات . وقد يمكن سبب التخلف في وجود استعمار اجنبي فرض سيطرته السياسية والاقتصادية والثقافية على شعب من الشعوب بقصد نهب خيرات بلاده من جهة . وجشلها سوقاً لتصريف منتجات الدولة الاستعمارية من جهة وجعلها سوقاً لتصريف منتجات الدولة الاستعمارية من جهة أخرى . فضلا عن فرض الثقافة والقيم الاجنبية من أجل صهر الشعب المغلوب وتشكيل ذاتيته وفقاً لما يشاء المستعمر الغالب . وفي حالة كهذه يتجه النضال نحو طرد الم لتعمرين من أجل ممارسة السيادة الوطنية . والاحتفاظ بخيرات الوطن للمواطنين . وحماية القيم الوطنية والتراث القومي من الاضمحلال .

غير ان طرد الاستعمار . حتى ولو كان شاملا كل ضورة واشكاله . قد لا يضع نهاية لكل اسباب التخلف . ذلك أن سنين طويلة من حياة الشعب في ظل الاستعمار . وفي ظل توجيهه الفكري والاجتماعي الخاطئ . لا بد وأن تخلف تركه هائلة من اسباب اوتخلف يتوجب كنسهه ليتحقق التحرر الكامل . ومن هيا يبدأ الكفاح السياسي الأهم من أجل أن يتمتع الشعب بمكاسب تحرره. ان الشعوب اذ تناضل من أجل طرد الاستعمار فانها لا تفعل ذلك كرها لشخصه فحسب . وانما لتبعد عن نفسها الاستغلال والتسلط . ولتبني المجتمع المتماسك السليم . ولذلك فان الاستقلال يتجرد من قيمته اذا ادى الى ان تتسلط فئة من الشعب على كثرته بعو الاشتقلال . والى ان يستغل القوي في المجتمع الضعيف . والى أن يعيش الناس في مجتمع مترهل اختلطت فيه القيم وتباينت عند أهله المقاييس . ان ممارسة السيادة الوطنية يجب أن تكون طريقاً لمحو التخلف . ولبناء الدولة العصرية . ولرفع راية العدل وسيادة القانون . ولاعطاء كل ذي حق حقه ولتوفير الامان والرزق الكريم لكل مواطن .

وكثيرا ما يكون الكفاح السياسي بعد الاستقلال اصعب منه في مواجهة الاستعمار . فالشعوب بطبيعتها تأبى الخضوع للأجنبي ، ويثير وجوده فيها غريزة الدفاع عن النفس فتنشط لمقاومته وطرده ، ومن هنا فهي ليست في حاجة لاذكاء همة التحرك فيها ، ولذلك يقتصر دور القيادات التنظيمية على رسم اساليب العمل ضد المستعمر وكشف خططه وأساليبه للشعب . في حين أن الجماهير كثيراً ما تصاب بخدر الهمة بعد الاستقلال ، أو يقصر باع تفكيرها عن تصور مكامن مصالحها الحقيقية ، أو تلفها شباك المصالح الاقليمية الضيقة فتنسيها تطلعاتها واهدافها القومية . ومن هنا يتضاعف الجهد على الطلائع الواعية من أبناء الشعب ليبصروا الجماهير بحقيقة واقعهم متى انحرف عن غاياته ، وليقنعوهم بأن ما يتوهمونه صلاحاً انما هو ورم سيوردهم الهلاك ، فاذا تحركت الجماهير وراء طليعتها الواعية وجب بعد ذلك ضبط حركتها وتوجيهها الوجهة السليمة . فالكفاح السياسي بعد الاستقلال يتم بين فئات كلها من أبناء وطن واحد ، فليس فيه غالب ومغلوب ، وانما هو عمل من أجل صالح أوسع الجماهير . واذا كان ذلك هو العلة ، دار الكفاح معها وجوداً وعدماً . ومن هنا تأتي دقة وصعوبة العمل السياسي في عهد السيادة الوطنية .

ولقد مرت الحركة الوطنية لشعبنا في الكويت بالمرحلتين . فقد عانى شعبنا ، أولا ، من السيطرة الاستعمارية ، وبخاصة سيطرة الاستعمار البريطاني الذي ربط الكويت باتفاقية الحماية . وتاريخ الحركة الوطنية حافل بالانتفاضات المتعددة التي كان من بين أهدافها انهاء بتلك السيطرة الاستعمارية بشتى الوسائل . كذلك فقد استمر مد الحركة الوطنية بعد الاستقلال مع اختلاف في الوسائل . غير ان تفاقم الانحرافات في سياستنا الداخلية من جهة ، وتركيز نشاط الحركة الوطنية على العمل من داخل مجلس الأمة فحسب من جهة أخرى جعلا العمل الوطني يقصر عن أن يكون في مستوى آمال الشعب وتطلعاته ، فاستوجب الأمر قيام حركة تصحيحية تتولى زمام العمل الوطني بالاسلوب الديمقراطي حتى اذا ما أدى تطور هذه الديمقراطية الى تحميلها المسؤولية قامت عملا برعاية مصالح الشعب ، وصححت هكل أعوجاج قائم في علاقات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعمرانية وغيرها . ان القيام بهذه المبادرة الديمقرطية التصحيحية هو سبب قيام التجملى الوطني ، وان التجمع الوطني اذ يتقدم ببرنامجه هذا ، والذي يتكون من فصل أول خصص لاستعراض تاريخ الحركة الوطنية قبل الاستقلال وبعده حتى قيام التجمع ، وفصل ثان يتضمن أهداف التجمع وسياسته في شتى المجالات ليدرك تماماً أن نجاق الكفاح السياسي لا يأتي الا بمشاركة الشعب فيه وايمانه بأهدافه ووسائله ومن هنا تأتي دعوتنا الى المواطنين الى الالتفاف حول برنامجنا هذا من أجل بناء كويت ناهض قوي يشكل ركناً صلداً في بناء الأمة العربية من المحيط ولى الخليج .

الفصل الأول

استعراض تاريخي للحركة الوطنية
(قبل الاستقلال وبعده)

لا شك في أن ما توصلت اليه الكويت اليوم من بداية لحياة ديمقراطية ، ومن اعلان الدستور والحكم بالقوانين والأنظمة ، والسعي لاقامة دولة حديثة ، كل ذلك قد مر الطريق اليه عبر نضالات سياسية كثيرة خاضها الشعب بكل فئاته الاجتماعية . ولذلك يرى التجمع الوطني أن من الواجب عليه وهو يباشر كفاحه السياسي تصحيحا لسير الحركة الوطنية في البلاد من أجل تحقيق المصالح الحقيقية للجماهير ، ان يلقي الضوء على مسيرة الحركة الوطنية ، ويبين مدى تفاعلها مع الأحداث السياسية الهامة ، ثم تحليل أسباب الفشل من أجل أن يكون في ذلك عبرة للعمل الحاضر . ان الشعب العربي قد عانى الكثير من تجارب بعض القيادات التي ، مع حسن قصدها ، لم تحسن اختيار أساليب الكفاح أو العمل المناسبة ، فكانت نتيجة ذلك ليس عدم تحقيق الأهداف فحسب ، وانما أحياناً كثيرة أدت الى انتكاسات أثرت بشدة على أوضاع الشعب العربي سياسياً واقتصادياً وحتى معنوياً . اننا نستعرض الكفاح السابق ، مستلهمين منه العزيمة ، ولكن في الوقت ذاته ، متفادين ما وقع فيه اشخاصه من أخطاء .

أولا : حركة المجلس في عام ١٩٣٨

لقد حكمت الكويت ، وما زالت ، أسرة واحدة تفاوتت سلطتها ، من فترة الى أخرى ، بين الحكم الفردي ، وبين الشورى لوجهاء الناس ، وبين ممارسة الديمقراطية على الصورة القائمة حالياً .

وفي عام ١٩٣٨ (قبيل الحرب العالمية الثانية) لم تكن ثمة ديمقراطية ولا مشاركة شعبية في الحكم والسلطة ، فحدثت حركة عام ١٩٣٨ التي قاد العمل الوطني فيها فئة التجار الذين كانوا في ذلك الوقت أكثر المواطنين وعياً على واقعهم وعلى متطلبات علاجه . وتعتبر حركة عام ١٩٣٨ أعنف حركة سياسية في تاريخ الكويت الحديث . اذ أنها فضلا عن شدة وحرارة اندفاعها ، كانت حركة محددة الأهداف الى حد كبير . فقد كانت مطالبها كالآتي :

١ ـ الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم .

٢ ـ العمل على التخلص من النفوذ الاستعماري المتمثل بمعاهدة ١٨٩٩ .

٣ ـ تعديل اتفاقية الزيت على وجه أكثر تحقيقاً للمصالح الوطني .

٤ ـ المناداة بالوحدة على الصعيد العربي .

وقد فشلت تلك الحركة لاسباب كثيرة منها داخلية وأخرى خارجية .

فعلى الصعيد الداخلي لم يعمل قادة الحركة على ايجاد تنظيم شعبي يسند حركتهم ، فضلا عن أن وضع المواطنين من النواحي الفكرية والنفسية والاجتماعية ، وظروف المرحلة التي كانوا يعيشونها ، كانت ، كلها ، تفتقد الجو المناسب الذي يمكن أن يهيئ للحركة الدعم الكافي لانجاحها .

وعلى الصعيد الخارجي ، وقف الاستعمار لهذه الحركة بالمرصاد ، فقد وجد فيها بداية الخطر على وجوده ، ليس في الكويت فحسب ، وانما لاحتمال أن تكون تلك الحركة شرارة الانفجار في المنطقة ككل . وبخاصة أن منطقة العالم العربي كانت تعتبر من مناطق نفوذه الهامة اقتصادياً واستراتيجياً . يضاف الى ذلك الوضع السياسي العالمي الدقيق الذي كان قائماً في ذلك الوقت (قبيل الحرب العالمية الثانية بأشهر قليلة) والذي كان يفرض على الاستعمار الانجليزي بالذات الحساسية المفرطة والتهيب البالغ من أي تحرك شعبي ضده . ولذلك جوبهت الحركة بالقمع العنيف وأخمد أوارها سريعا .

ثانياً : الانتخابات الشكلية لمجالس عام ١٩٥١

في عام ١٩٥١ سمح لعدد معين من المواطنين لانتخاب أعضاء لمجالس بعض الادارات كالمعارف والبلدية والصحة . غير أن الطريقة التي تمت بها تلك الانتخابات كانت طريقة بدائية فاز نتيجة لها أطيب الناس لا أقدرهم على تبني مصالح المواطنين والكفاح من أجل حقوقهم والتصدي لمشاكلهم ووضع الحلول المناسبة لها . وبالرغم من ضعف تكوين تلك المجالس وضيق صلاحيتها ، فانها مع ذلك وقفت بعض المواقف في مواجهة السلطة ، فطالبت بتوسيع صلاحيتها وباشراف على شؤون الادارات الحكومية كما اصطدمت تلك المجالس أحياناً بالسلطة الحاكمة المتمسكة بنفوذها وصلاحياتها ، الا انها قد فشلت في تحقيق الهدف من وجودها بسبب ضعف الوعي الفكري والسياسي عند المواطنين عموماً ، في ذلك الوقت ، ونتيجة لضخامة قوى التسلط المفروض على الشعب انذاك .

ثالثا : نشاط الأندية والهيئات والصحافة

قامت الأندية والهيئات والصحافة بنضالات سياسية متواصلة ، وان كان غالب نشاطها قد انصب بشكل رئيسي على التفاعل مع الأحداث العربية مثل ثورة الجزائر وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ واعلان الوحدة العربية عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا وثورة تموز سنة ١٩٥٨ في العراق . وقد برزت في تلك المرحلة ومن خلال هذه الأحداث مجموعة من الشباب تولت قيادة العمل الوطني . وقد طرحت خلال تلك المرحلة شعارات جزئية كاعلان الدستور وتطبيق الديمقراطية كأسلوب حكم شعبي . الا ان السلطة تصدت لهذه الحركة في عام ١٩٥٩ وضربتها وأوقفت نشاطها عن طريق اغلاق الاندية وايقاف الصحف وخنق النشاط الأهلي عموماً .

ومع أن قيادات تلك الحركة كانت اكثر جرأة من سابقتها ، وأكثر استعدادا للبذل والتضحية في عملها ، الا أنه كان يعيبها انشغالها بقضايا الوطن العربي لم يصحبه اهتمام ، ولو قليل بقضايا السياسة المحلية ، فلا هي عملت من أجل تكوين كوادر شعبية تستند اليها في كفاحها ، ولا هي أولت قضايا السياسة المحلية اهتماماً في النضال مما يمكن أن يؤدي الى التفاف شعبي حولها يمكنها من مواصلة الكفاح ، ومن استقطاب القوى الوطنية للمشاركة في العمل السياسي على وجه يعطيه الثقل اللازم لنجاحه.

رابعاً : انتخابات المجالس النيابية

مع انتشار المد القومي الذي بدأ يكتسح قوى التخلف والاستعمار في المنطقة العربية ، الى جانب ما أدت اليه النشاطات النضالية للحركة الوطنية من تبلور لمفاهيم الحرية والديمقراطية وطريقة تحقيقها في الكويت لدى غالبية أفراد الشعب ، زادها تركزاً وزخماً انتشار الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي بعد انتشار التعليم ، وبدافع من ظروف محلية معينة وبخاصة بعد استقلال البلاد ، اعلنت السلطة الحاكمة عن اقامة «بداية لحياة ديمقراطية» تعتمد النظام البرلماني الحر. وقد كان موقف القوى الوطنية في البلاد مؤيداً لهذا الاتجاه ، فشاركت مختلف اتجاهاتها في المجلس النيابي مشكلة كتلة معارضة نشيطة تحمل برنامجاً محدد المعالم متفقاً علية قبل الدخول الى المجلس مما أعطى الحركة قوة داخل المجلس. وقد نجحت الحركة الوطنية ممثلة بالمعارضة في دفع المجلس (مجلس عام ١٩٦٣) والسلطة التنفيذية الى اصدار بعض القوانين التي تساند الحرية وتحقق بعض المكاسب الشعبية مثل قانون العمل في القطاع الأهلي الذي أجاز تشكيل النقابات. كما وقفت ضد القوانين التي تكبل الحريات العامة كقانون الصحافة والاندية والموظفين ، كما انها استطاعت ، ولأول مرة في تاريخ المنطقة ، أن تنجح في طرح قضايا النفط على بساط البحث شعبياً وتوجد الوعي عليها لدى المواطنين. فقد تم طرح مسالة تنفيق العوائد للنقاش مدعمة بالاحصاءات مما حمل المجلس بمن فيه من الموالين الى الوقوف بجانب نواب الحركة الوطنية التي استطاعت لفت نظر غالبية الشعب الى أهمية النفط كمورد وحيد للبلاد. وبعد ذلك حاولت المعارضة أن يجعل من مجلس الأمة جهاز رقابة فعلي ومؤثر على السلطة التنفيذية ، الا انها لم تفلح في ذلك بسبب وجود الكثرة الموالية في المجلس ، والتي مكنت الحكومة من سن القوانين المقيدة للحريات مثل فصل الموظفين ومنع الحديث في السياسة في النوادي ، واغلاق الصحف ادارياً ، وقد اعتبرت المعارضة تلك الأعمال من جانب الحكومة خرقاً للدستور مما حمل بعض اعضائها على الاستقالة من المجلس.

ولكن الحركة الوطنية ، بعد خروجها من المجلس ، عادت الى قواعدها الشعبية لتعرف ردة الفعل لديها نتيجة للاستقالة ولترسم الطريق الجديدة للعمل بعدها. فوجدت ان المواطنين غير راضين عن تلك الاستقالة بل انها كانت في نظرهم غير مبررة الاسباب. فالحركة الوطنية في نظرهم استطاعت في داخل المجلس ان تحقق مكاسب وطنية متقدمة ، وبناء على ذلك ،

وبعد تقييم من قبل قيادة الحركة الوطنية لتركيبة المجتمع ، اتضحت لها الرؤية تماماً ، وتوصلت الى قناعة تامة ، بأن الاسلوب الذي يجب أن يتبع هو سلوك النهج الاصلاحي في العمل السياسي ، فكان أن تبنته قيادة الحركة وبدأت بالعمل وفقاً له . ثم جاءت بعد ذلك انتخابات ٢٥ يناير ١٩٦٧ التي خاضتها الحركة الوطنية بصورة منظمة وببرنامج متفق عليه من قبل كل فئاتها . الا أن السلطة تدخلت في تلك الانتخابات لصالح عدد معين من المرشحين ذوي الاتجاهات الولائية المعروفة مما أبعد المعارضة الى خارج مجلس الأمة . وظل مجلس الأمة يناير ١٩٦٧ يعمل في تكريس موقف السلطة بعيداً عن أي عطف أو تأييد من جمهور المواطنين وقبيل أن يتم مجلس ٢٥ يناير ١٩٦٧ مدته لاحظت الحكومة بأنها لو أجرت الانتخابات الجديدة حسب جداول المسجلين في انتخابات عام ١٩٦٧ بالاضافة الى الزيادة الطبيعية ، فان النتيجة ستكون ، بلا شك ، لصالح الحركة الوطنية ، خصوصاً وانها على غير استعداد لتكرر عملية التدخل بعد أن عانت من نتائجها ما عانت . لذلك فكرت بوسيلة أخرى تضمن لها أغلبية في داخل المجلس الجديد ، فكان ان لجأت قبل انتهاء مجلس ١٩٦٧ الى اغراق للمناطق الانتخابية عن طريق حملة تجنيس واسعة ومقصودة كانت نتيجتها أن زاد عدد الناخبين من (٢٠) ألف الى حوالي (٤٣) ألفاً .

فلما أعلن عن اجراء انتخابات جديدة عام ١٩٧١ كان رأي الكثيرين من أعضاء قيادة العمل الوطني عدم خوض الانتخابات ما لم يتم تعديل الدوائر الانتخابية وتعديل قوائم اسماء الناخبين ، لأن خوض الانتخابات دون ذلك ، يجعل من المتعذر الاتيان بعناصر نشيطة وواعية وفعالة الى داخل المجلس ، بالاضافة الى أنه يمثل اعترافاً بالاعداد التي تم تجنيسها وادراجها في الجداول الانتخابية موزعة على الدوائر المختلفة ، وسيترتب على ذلك ترتيب المناطق كما تريد الحكومة الى عدة انتخابات مقبلة وتضع الحركة الوطنية في مأزق ، ومع ذلك فان فريقاً من الحركة الوطنية أيد ، وللأسف ، خوض تلك الانتخابات مفوتاً على الحركة الوطنية فرصة كشف خطط السلطة ونواياها أمام المواطنين .

وهكذا أصبحت الحركة الوطنية أمام واقع ، ليس أمامها الا أن تجابهه وأن تحاول تجاوزه لتعيد الديمقراطية الى مسارها الصحيح السليم .

خامساً : الوضـــع الراهـــن

لقد انحدر العمل السياسي في المدة الأخيرة الى مستوى أعجز ما يكون فيه عن تحقيق مصالح الشعب ، ويستطيع ذو النظرة العميقة أن يدرك ان انحداره مستمر ما لم تتدارك الوضع جهود المخلصين من أبناء هذا الوطن ممن يعون مسؤولياتهم ولديهم العزم الصادق في الكفاح من أجل الغد الأفضل . ويمكن تلخيص الوضع الراهن كالآتي :

أ ـ نتيجة لعدم وجود نشاط سياسي فكري عام بسبب فقدان وجود تنظيمات سياسية رائدة انصرفت اذهان الجماهير عن تتبع مصالحها الحقيقية بعيدة المدى ، وانشغل الناس بأمورهم اليومية ومنافعهم الانية وحتى ، أحياناً ، الانانية منها . ومما ركز القعود ، والرضى بالواقع عند الناس في الكويت التجارب المرة التي مر بها اخوانهم العرب في بعض الدول العربية في العشرين سنة الأخيرة والتي أدت الاحداث الداخلية فيها الى عدم الاستقرار في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى ، في احيان كثيرة ، الى فقدان الأمن وتشرد عدد كبير من مواطنيها واقترن مفهوم النشاط السياسي ومدلولة عند غالبية المواطنين في الكويت ، بتلك الصورة القاتمة الكئيبة التي برزت في بعض البلدان العربية . بالاضافة الى ذلك استطاعت السلطة بتكتيك سياسي بارع ، أن تطوق النشاط السياسي وتحصره داخل أروقة مجلس الامة سواء في ذلك الموالون والمعارضون .

فأما الموالون فما نشاطهم الا انعكاس لمصالحهم الشخصية والعائلية والقبلية ويهدأون اذا اشبعت ، وجأرون بالشكوى اذا مست ، ولكنهم على استعداد دائم لأن يمرروا للسلطة ما تشاء من مشاريع وقوانين .

واما المعارضون فلئن نشاطهم انحصر في داخل المجلس ، فقد تقطعت جذورهم الشعبية وترتب على ذلك ان ضاعت مهابتهم ، والسبب في ذلك بسيط . فحتى يكون العمل السياسي مؤثرا داخل المجلس لا بد أن يكون في أحد وضعين فهو اما صادر عن الغالبية القادرة على أن تحل وتعقد ، وأما عن قلة برلمانية ولكن لها قواعد شعبية ممتدة في المجتمع تستطيع من خلالها ان ترهب الكثرة في ساعة الجد . وحيث ان المعارضين في برلمان ١٩٧١ ليسوا من أولئك ولا من هؤلاء فلم تعد السلطة تبالي بمعارضتهم وانما صار وضعهم نافعاً لها لأنه يعطي صورة خارقية تطمئن الدنيا على أن الديمقراطية البرلمانية في بلادنا بخير .

ب ـ نتيجة لكل ما سبق ، ولقناعتنا التامة ـ كما اسلفنا ـ بأن الاسلوب الواجب اتباعه في العمل السياسي هو الاسلوب الاصلاحي ، والاسلوب الاصلاحي الهادف لخير هذا البلد والمحافظة على النظام الديمقراطي والسعي لتطويره ، فان الضجر والتبرم من التجربة البرلمانية ، بسبب تردي وضعها ، قد بدأ يطفح هنا وهناك في مجتمعنا . هذا الضجر والتبرم يمكن ان استمر ، ولم تعالج اخطاؤه ، ان تستغله فئات لا تريد لنظامنا الديمقراطي الخير والصلاح ، فتكون النتيجة تخريب التجربة الديمقراطية بأسرها في مجتمعنا .

الفصل الثاني
اهداف التجمع الوطني ووسائل تحقيقها

ان المتطلع بعمق الى الأوضاع التي يعيشها مجتمعنا اليوم ليحس بالالم والمرارة. اذ مع كوننا دولة وفرة في المال الا اننا ننفقه دون تخطيط مدروس، ودون أن نأخذ لمرحلة ما بعد النفط عدتها. يضاف الى ذلك أن مستوى الخدمات الأساسية في المجتمع في هبوط مستمر وربكة يفاقمها الجهاز الاداري الضعيف العاجز عن تنفيذ أي خطة اصلاحية بعد ان تضخم وعج بالانحراف والفساد والتفكك.

كذلك فانه لانعدام التخطيط في مجالات التنمية الاقتصادية والاسكانية والصحية والتعليمية صارت الاموال الكبيرة تنفق ومردودها ضئيل فضلاً عن عدم الترابط بين مجال واخر. فلا سياسة التنمية، ولا سياسة التصنيع ومواكبة لامكانيات المواد الأولية المتوفرة لدينا وهكذا. ولعل من أخطر ما آل اليه وضعنا أن الناس قد بدأوا يشكون حتى في جدوى العمل الوطني وفي سلامة الديمقراطية كاسلوب عمل ونظام حكم وذلك بسبب ترذي التجربة البرلمانية في البلاد التي انقلبت العمل السياسي في داخلها الى مهاترات كلامية كسباً للصوت الانتخابي على حساب مصلحة الوطن والمواطنين. وشعورا بالمسؤولية، تضافرت جهود شباب «التجمع الوطني» وصدقت عزيمتهم من أجل العمل الجاد على تصحيح مسيرة الحركة الوطنية. ان النظام الديمقراطي البرلماني هو أنسب النظم لتحقيق خير شعبنا وازدهار وطننا. واذا كانت التجربة البرلمانية قد تمت ممارستها على وجه خاطئ، فان العمل المخلص في نظرنا يجب أن يكون تصحيحها لا هدمها أو الكفر بها. واذا كان قد ثبت بأن السلطة قد استطاعت، بوسيلة أو بأخرى، أن تحول دون وصول عدد مؤثر من العناصر الوطنية الى مجلس الأمة، فينبغي على تلك العناصر الوطنية ان تعمل لتضمن فرض وجودها، وسماع صوتها، سواء من داخل المجلس أو من خارجه عن طريق تغلغلها في أوساط المواطنين وتلاحمها الفكري معهم سواء عن طريق تبني مصالح المواطنين الحقيقية أم عن طريق كشف الاعيب السياسيين المحترفين لكي تأخذ الحركة الوطنية مسيرتها في موكب التصحيح.

أولا: الخطوط العريضة للأهداف والوسائل:

ان «التجمع الوطني» يهدف أساساً الى بناء الدولة العصرية في الكويت.. دولة تؤمن بالتطور نحو الأفضل وتراجع حساباتها دوماً من أجل ذلك، فلا يمنعها أن تأخذ بالاصلح عرف فاسد أو تقليد بال وانما هم رجالها السهر من أجل الأخذ بيد المواطنين جميعاً نحو ما هو أصلح لهم ومستقبل الأجيال من بعدهم.

دولة تتحقق فيها الحريات العامة والمساواة الكاملة للمواطنين في الحقوق والواجبات، ويسودها العدل والنظام والقانون.

دولة تؤكد وترعى القيم الروحية والأخلاقية ، وتؤمن بان الشريعة الاسلامية مصدر اساسي من مصادرالتشريع ، وبكون عماد مجتمعنا الاسرة القوية المتماسكة ، باعتبارها الخلية الأولى في بناء المجتمع .

وهي في الوقت ذاته ، دولة تعتمد العلم والتكنولوجيا لالحقيق النهضة العلمية والعمرانية والادارية الشاملة ، وتؤمن بأن العلم التجريبي وتطبيقاته لا جنسية لهما ولذلك تغترفهما مل كل معين تقدر على الاغتراف منه ، شرقي كان أم غربي ، حتى يصل البحث العلمي فيها الى المستوى الذي وصل اليه في الدول المتقدمة .

دولة ترعى اقتصادها الوطنة وتوجهه وتنمية ، وتحفظ ثروتها الوطنية من السيطرة الأجنبية ومن الاستنزاف ، وتضع نصب عينيها دائماً ، وهي تفعل ذلك ، ان خير الكويت ليس من حق هذا الجيل وحده يتمتع به ، حتى آخر قطرة ، الى درجة البطر ، تاركاً الأجيال المقبلة الى مستقبل غير مضمون ولا مأمون ، فلا بد اذن من العدالة في التوزيع ، ليس فقط بين أبناء هذا الجيل ، وانما بين هذا الجيل والأجيال التي بعده فهم أبناؤها واحفادنا ، وسمة الدولة العصرية أنها تخطط للحاضر وللمستقبل القريب والبعيد .

دولة تحقق لمواطنيها الأمن والسلامة في المجال الداخلي ، ويتيح لهم فرصة التدريب على حمل السلاح ليساهموا في الدفاع عن وطنهم ، وتقيم الجيش العصري ليكون درع الوطن الحامي لسلامته وخيراته .

هذه الدولة العصرية التي نسعى لتحقيق وجودها في الكويت ، نريدها ، وهي تعمل لخير الوطن والمواطنين ، مؤمنة بأن الكويت جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، ولذلك فهي ، في كل نشاطاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، لا تغفل هذه الحقيقة ، وأن خط التطور الذي يجب سلوكه في بلادنا هو ما كان هدفه النهائي تحقيق التكامل والتلاحم مع سائر أرجاء الوطن العربي الكبير بحيث يؤدي ذلك كله الى تحقيق الوحدة العربية الكبرى المنشودة .

دولة تقيم سياستها الخارجية على أساس التعاون الدولي اذ أن التعاون في عالم اليوم ضرورة لا بد منها ، ولكنه تعاون الاحرار وتعاون الانداد . ولذلك فانها بقدر ما تؤمن بالسلام والتعاون الدوليين ، تحارب التبعية والاستعمار والتفرقة العنصرية .

بعد هذا البيان للخطوط العريضة لاهداف التجمع الوطنة ننتقل الى بيان الخطوط العامة لوسائل تحقيق هذه الأهداف .

ان «التجمع الوطني» يستنكر القاعدة التي يعمل بموجبها بعض محترفي السياسة والتي مؤداها : «ان الغاية تبرر الوسيلة» . ولذلك فان التجمع ، على عكسهم ، يؤمن بنظافة الوسيلة ايمانه بشرف الغاية ، ويعتمد الوسيلة السمحاء لأن الغاية الشامية لا يمكن أن تتحقق الا بوسيلة سامية .

واذا كان الهدف هو اقامة المجتمع الحر ، وترسيخ الديمقراطية السياسية فان الوسيلة الى تحقيق ذلك انما تكون ، باعتماد حرية الرأي وبالدعوة الدائبة الى الحوار الفكري في المجتمع لتحقيق مناخ ديمقراطي بين المواطنين يتلمسون فيه معالجات مشاكلهم بروح ملمية سليمة

واذا كان الهدف هو بناء الدولة العصرية والمجتمع المنظم المتطور ، فان الوسيلة الى ذلك تكون بتبني اسلوب العمل الوطني الصريح الذي ينطلق على أساس من التخطيط العلمي والتفكير المنهجي من أجل تحقيق مصلحة المواطنين مع المحافظة على الدستور واحترام القوانين ـ السعي لتعديل كل ما يتعارض مع مصلحة المواطنين أو يناقض حرياتهم عن طريق الكفاح السياسي الديمقراطي المنظم البعيد عن صرعات وتشنجات العنف والاستهتار بكرامة الناس وامنهم .

وما دام هدفنا هو تحقيق صالح المجتمع بكل فئاته وطبقاته ، فاننا نرى ان من واجبنا أن نكتل قوى الشعب العاملة كلها من أجل العمل الوطني الموحد . وأننا ، اذ نعترف بوجود بعض التناقضات الاجتماعية بين تلك الفئات والطبقات ، لأن تلك هي طبيعة الحياة ، فاننا ننهج الى حل تلك التناقضات بالاسلوب العلمي وبالوسائل السلمية ، ونعمل على تقليص الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته دون أن ندع الحوار بينها ينقلب الى تناحر وصراع .

واذا كان « التجمع الوطني » يؤمن بمحاربة التبعية والاستعمار في سياسة الدولة الخارجية . فهو في عمله الوطني يستمد القوة والعون من جماهير الشعب ، ومن جماهير الشعب وحدها . ويؤمن الى درجة اليقين بأن صلابة كفاحه وقدرته على تحقيق أهدافه انما تنبع من قوة تلاحم أبناء الوطن معه ، فالعمل السياسي الداخلي يجب أن يبقى حوارا بين أبناء الوطن الواحـد .

والتجمع الوطني في كفاحه السياسي «لا يضلل الجماهير » يستثير عواطفها تلمساً لفورات الحماس الوقتية ، ولذلك فهو لا يرفع الا الشعارات التي يمكن تحقيقها . لكي لا يصبح ، في حركته ، أسير شعارات يتخبط من أجل بلوغها دون جدوى .

ثانياً : بعض التحديدات الهامة في برنامج التجمع الوطني

أ ـ في مجال السياسة الداخلية :

ان بناء كيان الدولة في الداخل بناء سليماً ومتيناً ، ورعاية مصالح الناس الحقيقية وتنظيم علاقاتهم ، لا يؤديان الى قوة وصلابة الوضع الداخلي للوطن فحسب ، وانما يؤديان ، تلقائياً ، الى قوة وصلابة وضع البلاد في علاقاتها الخارجية بالدول الأخرى . أن اساس قوة الدولة في سياستها الخارجية ، وسر نجاحها في تلك السياسة ، يعتمد أولا ، وقبل كل شيء على سلامة بنيانها الداخلي ، ومن هنا بدأنا الكلام في السياسة الداخلية قبل الكلام عن السياسة الخارجية .

١ ـ **في مجال الحكم :**

ان التجمع الوطني يؤكد على ان الديمقراطية هي أصلح نظام حكم يكفل حرية الشعب بجميع فئاته وطبقاته الاجتماعية ، ويتيح للجميع فرصة ممارسة حقوقهم وتحمل واجباتهم . ولذلك فانه يؤكد باصرار على ضرورة المحافظة على النظام الديمقراطي كاسلوب حكم ، مع وجوب تطويره وتعميق الوعي الشعبي له وازالة كل ما شابه ، أو قد يشوبه ، من شوائب ومعوقات . كما يسعى الى تعديل ما يتعارض مع مبادئ الحريات العامة للمواطنين على وجه يكفل لهم حرية ممارسة نشاطاتهم السياسية والثقافية عبر تنظيماتهم المعلنة وبالاساليب الديمقراطية الصحيحة وفي سبيل ذلك فان التجمع الوطني يدعو الى :

(أ) ـ احترام الدستور ، والقوانين المنفذة له ، والسعي لتعديل كل ما يتعارض مع مصلحة المواطنين وحرياتهم . وفي هذا الخصوص يؤمن التجمع الوطني بأن الحاكم مهما كان عادلا وحكيماً . فان الحاجة تبقى قائمة بازائه الى القانون . . القانون العادل كذلك . وعلى ذلك فاننا نرى بأن الحاكم العادل يجب أن يلتزم حدود القانون وذلك جوهر عدله . فان تخلف القانون عن معالجة الواقع وجب تعديل القانون لا خرقه وهو نافذ وهذا هو مفهومنا لمبدأ سيادة القانون .

(ب) ـ التأكيد على حرية العمل السياسي والنقابي بما يحقق حرية المواطنين عبر تنظيماتهم ، ومعارضة كل مظهر من المظاهر المتخلفة للديمقراطية .

(ج) ـ تعديل قانون الانتخاب الحالي ، واعادة تسجيل اسماء الناخبين بحيث ينتخب كل مواطن في دائرة سكنه الفعلي . وتخفيض سن الناخب الى ثمانية عشر عاماً . واقرار حق المرأة في الانتخاب والترشيح مع ضرورة ضمان نزاهة الانتخابات .

٢ ـ **في مجال السياسة الاقتصادية :**

نتيجة لتردي الوضع السياسي في البلاد فقد تردى الوضع الاقتصادي بالرغم من الدخول الكبيرة من عائدات النفط والتي قفزت في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ الى أرقام ضخمة ، فالملاحظ أن سياستنا الاقتصادية الحالية تفتقد الى التخطيط والتنظيم . فالمال العام لا يوجه الى الانتاجية المجدية احتياطاً للمستقبل حين نضوب النفط ، وانما يستنفد اشباعاً للمصالح وفي انفاق ارتجالي مهلك . كذلك فان المال الخاص يتحرك ، في غيبة التوجيه والترشيد ، سعيوراء الصالح الاناني دون المساهمة الفعالة في بناء الوطن ككل على دعائم اقتصادية ثابتة ووطيدة . ومن أجل تلافي ذلك كله فان التجمع الوطني يطرح ضبط السياسة الاقتصادية على أربعة أسس :

اقتصاد موجه . انتاجية محلية . تكامل عربي . اتفاقات دولية سليمة .

أ ـ الاقتصاد الموجه :

ان التجمع الوطني يؤمن بالملكية الخاصة وبوجوب بقائها وحمايتها غير أنه يؤمن كذلك بأن الملكية الخاصة ان لم تضبط وتوجه ادت الى تسلط القوي على الضعيف والى ايجاد مراكـــز استغلال اقتصادي تنقلب الى مراكز قوى سياسية تحرك دفة ايسياسة في البلاد نحو منافعها الانانية . كذلك فان ملكية الدولة العامة يجب ان تضبط على أسس علمية هادفة بعيدا عن الارتجال والعفوية . ومن أبرز مظاهر « توجيه الاقتصاد » التي نراها هو وجوب وضع خطة اقتصادية (قصيرة وطويلة) وتحديد دور المال العام والمال الخاص فيها والزام كل فئة بأداء دورها في تنفيذ الخطة كاملا ، والأخذ بعين الاعتبار دائماً تغليب صالح الوطن ككل على الصالح الفردي متى اختلفا ، واعتبار الثروة الوطنية للشعب عامة يجب المحافظة عليها والعمل على تنميتها لصالح جميع المواطنين .

في مجال النفط : ولا بد لنا ، ونحن نتكلم في مجال الاقتصاد الموجه ، في الحديث عن النفط بشيء من التفصيل . لقد اصبحت معيشتنا تعتمد اعتماداً اساسياً على صناعة النفط . وأكثر من ذلك فان الكثير من قضايا أمتنا صار حلها يرتبط ، بشكل أو بآخر ، بالسياسة الحكيمة التي يمكن أن نتنتجها في ادارة سفينة الاقتصاد في بلادنا ومنه السياسة النفطية ، ومن هنا وجب أن نتجه بكل حواسنا نحو رسم أسلم الخطط لسياستنا النفطية ، ومن ذلك ما يلي :

١ ـ التعاون مع المخلصين من أبناء وطننا لاتمام تملك الدولة للأربعين بالمائة الباقية من أسهم الشركات الأجنبية العاملة في قطاع انتاج النفط وتصديره في الكويت ليكون الشعب مالكاً لصناعته النفطية مائة في المائة .

٢ ـ العمل على توسيع صناعة التكرير النفطية في بلادنا بحيث تصل طاقتها الى تكرير كامل انتاجنا منا ، وبذلك نضمن أن تصبح صادراتنا النفطية على شكل منتجات نفطية . لما يحققه ذلك من عائد عال من جهة ، ولما في ذلك من تشغيل الاف المواطنين في أعمال هذه الصناعة وخلق جو من الازدهار والاستقرار في وطننا من جهة أخرى .

٣ ـ دعم وتشجيع صناعات الأسمدة الكيماوية ، وتمكينها من التوسع لتستوعب كل المنتجات الثانوية التي تخرج من معامل التكرير ، ومساعدتها في الحصول على كل كميات الغاز الطبيعي الذي تحتاجه والاموال اللازمة لتوسيع مصانعها . ان صناعة الأسمدة الكيماوية تمنع الاسراف وهدر الثروات الطبيعية كما هو حاصل الان بحرق الغاز الطبيعي . كما أنها في الوقت نفسه ذات ناتج ذي سعر مرتفع في الأسواق العالمية .

٤ ـ الاهتمام بالصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على فضلات معامل التكرير والغاز الطبيعي ، بغية جعل الكويت من أوائل الدول المصدرة للمواد البتروكيماوية ، سواء أكانت كاملة التصنيع أم نصف مصنعة لما في ذلك من دخل مالي كبير للبلاد ، ومن خلق الكثير من مجالات العمل لابناء الكويت ولابناء الدول العربية الشقيقة .

٥ ـ تدعيم شركة ناقلات النفط الكويتية ، والشركة العربية لنقل البترول لكي تكون طاقة ناقلاتنا الكويتية والعربية قادرة على نقل كل انتاجنا من النفط الخام ومشتقاته .

٦ ـ أما فيما يتصل بالاستثمار المالي لفوائض عائدات النفط ، التي لدينا منها في عام ١٩٧٤ ستة الاف مليون دولار ، فاننا نرى بأن مكان استثمارها الطبيعي هو أولا في تنمية وطننا ثم في الساحة العربية ثم في البلدان النامية الصديقة ، على أن يستعان من أجل رسم سياسة التخطيط الاستثماري ـ القصير الأجل والطويل الأجل ـ ، بأعظم الكفاءات العالمية ، وأن لا تنفصل سياستنا في الاقراض عن اهدافنا القومية العليا التي يجب أن نتعامل مع الدول على أساسها .

٧ ـ ومن أهم ما يجب أن ترعاه الدولة باعتبار أن اقتصادنا يقوم على النفط وهو سلعة نابضة ، وجوب الحفاظ على الاحتياطي العام للدولة وتنميته بحيث يمكن الاعتماد على انتاجيته كمصدر من مصادر الدخل القومي في المستقبل .

كذلك يرى التجمع الوطني ، فيما يتصل بتحسين مستوى معيشة المواطنين ، وجوب الأخذ بسياسة تحديد أسعار السلع والمواد الضرورية للشعب ، ووضع الضوابط الكفيلة بقمع الجشع والاستغلال ووجوب دفع الحركة التعاونية في البلاد ومساعدتها في عمليات استيراد المواد الضرورية والاساسية ومطالبتها ببيع تلك المواد للمواطنين بأسعار مناسبة بعيداً عن الروح التجارية الساعية وراء الربح . كذلك نرى ، حفاظاً على بقاء ميزان المدفوعات في صالح الوطن ، وجوب الحد من استيراد الكماليات ولوازم الترف ، ونشر الوعي في صفوف المواطنين للاقلال من الاقبال عليها .

والتزاماً بمبدأ التوجيه الاقتصادي نرى وجوب اتباع سياسة ضريبية سليمة سعياً وراء تقليل الفوارق بين فئات الشعب المختلفة .

ب ـ انتاجية محلية :

يرى التجمع وضع حد لسياسة الاستيراد الشامل والعمل على ايجاد انتاجية محلية تسد جانباً كبيراً من حاجة الاستهلاك الشعبي . ومن أجل ذلك نرى ضرورة توجيه رؤوس الأموال المحلية لاقامة صناعة وطنية متطورة قادرة على منافسة البضائع الاجنبية المستوردة . كما يجب فرض رسوم جمركية كبيرة على البضاعة الأجنبية المستوردة الشبيهة بالمحلية حماية للبضاعة الوطنية . وتطبيق مبدأ الاعفاءات الجمركية والضرائبية للصناعات الوطنية .

ج ـ تكامل اقتصادي عربي :

ان زمننا الحاضر يشهد تكتلات اقتصادية كبرى على مستوى الدول وعلى مستوى (الكارتلات) و (الترستات) من مؤسسات القطاع الخاص ، ومن غير المعقول أن تتمكن الوحدات الاقتصادية الصغيرة من الوقوف في وجه هذه التجمعات الاقتصادية والمالية الكبرى . ومن هنا نرى وجوب قيام تنسيق عربي شامل في مجال التنمية الاقتصادية والاستثمارات المالية وأن تسير الخطوات حثيثة الى تحقيق ما يأتي :

١ ـ قيام سوق اقتصادية عربية واسعة ومتكاملة لا تعترضها الحواجز ولا العقبات.

٢ ـ القيام بمشاريع عربية مشتركة في مجال النفط وبصورة خاصة خلق تعاون وثيق في مجال صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات في منطقة الخليج العربي حتى يمكن بناء مصانع تكرير ومصانع بتروكيماويات وأسمدة كيماوية مشتركة تملكها الدول العربية المجاورة تستفيد من اقتصاديات كبر الوحدة. اذ كلما كبرت طاقة المصنع كلما قلت تكلفة انتاجه.

٣ ـ العمل على تلاحم المؤسسات الاقتصادية العربية في المجالات المصرفية والتأمين بجميع اشكاله والنقل البري والبحري والجوي.

٤ ـ تشجيع رأس المال الكويتي على العمل في الساحة العربية الكبرى.

د ـ اتفاقات اقتصادية دولية سليمة :

يرى التجمع الوطني وجوب أن يكون تعاملنا الاقتصادي مع الدول الأجنبية قائماً على أسس متكافئة ومن أجل تحقيق المصالح المشتركة، وان هذه القواعد يجب أن تنعكس على الاتفاقات التي نبرمها مع تلك الدول. اننا ندرك بأننا لا نستطيع أن نعيش في معزل عن دول العالم الاخرى، فالتعاون، وتبادل المنافع أمران مستقران في العلاقات الاقتصادية الدولية في عالمنا الحاضر.

٣ ـ في مجال التعليم والثقافة :

ان التجمع الوطني يوليهما أهمية كبيرة لأنهما أساس بناء الانسان، وبناء الانسان الواعي ضروري لنجاح بناء الحضارة والمدنية. ان تحقيق النهضة في مجتمعنا لا يمكن أن يتم دون أن يتحقق رقي المواطنين فكرياً ونفسياً. لقد هدمت دول على رؤوس ابنائها في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) ومع ذلك فان بعضها نهضت بعد حين من سقطتها، وعادت من جديد، في سنين قليلة، دولا كبرى، اقتصادياً وفكرياً واجتماعيا وسياسيا.. وفي كل مجال.. وقد تم ذلك بفضل الانسان الواعي في تلك الدول.

ان التجمع الوطني يدرك أن سنين طويلة من التخلف، ومن التوجيه الفكري والتعليمي الخاطئ، قد سممت عقول الكثير من أبناء وطننا وامتنا، وفي ظل وضع كهذا فان الكفاح السياسي أصبح بالغ الصعوبة لأنه في الوقت الذي يوجه فيه الكفاح نحو تصحيح الأوضاع السياسية، فان كفاحا ثقافيا وتعليميا آخر يجب أن يوجه لاكتساح المفاهيم البالية والثقافات الخاطئة عند المواطنين الذين هم عدة الكفاح وذخيرته. وعلى ذلك، وانطلاقاً من أهمية دور الثقافة والتعليم في بناء المواطن الصالح، وفي خلق الجو المناسب وتعبيد الطريق نحو التقدم وبناء الدولة العصرية، فان التجمع الوطني يرى ما يأتي :

أ ـ يجب أن يكون الهدف الاكبر في السياسة التعليمية ايجاد «القدرة على التفكير» عند المواطنين واسدال الستار على السياسة التعليمية الاستعمارية القدرة على التعبير عن أفكار الغير.

ان الكثيرين منا لا زالوا يعيشون في حالة انبهار بمنجزات الحضارة الغربية أو الشرقية ، وقد أفقدتهم حالة الانبهار هذه كل قدرة على محاكمة افكار تلك الحضارتين والتمييز بين غثها وسمينها . حتى صار مقياس « المثقف » في نظرهم من بات قادراً على التعبير عن آراء وافكار فلاسفة الشرق أو الغرب . ان التجمع الوطني يريد أن يضع حدا لهذه الالفة الموروثة بين مثقفينا وبين الفكر الجاهز . وسيعمل بكل قوة على هز الرؤوس المشتريحة في أحضان ذلك « الفكر الجاهز » لتنشط في الحركة الفكرية الذاتية . . فتجتهد ، وتبتكر ، وتنقذ . . . وتطلق الفكر الصحيح ، ولا بأس أن تأخذ من الغير الفكر الصحيح كذلك . . ولكن بعد أن يقوم الدليل على صحته دون أية أهمية لكونه صادرا عن هذا المصدر أو ذاك .

ب ـ يجب ان تدخل النهضة الثقافية كل بيت ، وان تعم كل مواطن ومواطنة ، ذلك أن تقدمنا المادي السريع الذي شمل غالبية المواطنين في الكويت ان لم يدعم ويقترن بتقدم مماثل ، أو يزيد . في مجال الفكر والثقافة فان المادة ستكون نقمة ، وان زيادتها ستكون بذرة فنائها وبعثرتها .

جـ ـ النظر الى التعليم على أنه حق لكل مواطن يتمتع به برعاية الدولة ، وهوكذلك واجب عليه ما دامت نهضة البلاد لا تتحقق الا بتعلم ابنائها .

د ـ تطوير التعليم ليتمشى مع حركة التطور في العالم ـ حاضرو ومستقبلا ـ في مجال العلم والتكنولوجيا . والاهتمام بالتعليم الصناعي والفني ، وعلى العموم يجب ان يهدف التعليم الى دعم الخطى نحو اقامة الدولة العصرية التي نسعى اليها . وفي سبيل تطوير التعليم يركز البرنامج على ما يأتي :

(١) اعداد المدرس الكفء للقيام بهذه المهمة .

(٢) تطوير المناهج في جميع المراحل الدراسية على ضوء احدث التطورات العلمية العالمية .

(٣) اعادة النظر بالسلم الدراسي ليتفق مع أحدث النظم التربوية .

(٤) تحقيق استقلال الجامعة عن السلطة التنفيذية ضمانا لاطلاق حرية البحث العلمي والاجتماعي وتوفير المناخ الواجب لهما ، مع عمل كل ما يمكن من أجل تطوير الجامعة لتؤدي دورها كمنار فكري للكويت وللوطن العربي .

هـ ـ تأييد وتدعيم الحركة الأدبية والفنية لكي تنطلق في مجالي الابداع والتجديد من جهة ، وفي حفظ تراث الأمة العربية ومقوماتها من جهة أخرى .

و ـ الاهتمام بتطوير وسائل الاعلام لتساير حركة التطور في العالم ، ولتكون وسيلة تقارب بين ابناء الشعب العربي ، ووجوب وضعها في خدمة الاهداف القومية للامة العربية وفي بث الوعي الفكري والتعليمي بين أبناء الوطن .

٤ ـ الامن القومي :

فانه اعتبارا لأهمية هذه المسألة ، وضمانا لقيام الشعب بواجبه لخدمة وطنه ، فأن البرنامج يؤكد على ما يلي :

أ ـ تعزيز الجيش والقوات المسلحة ، وانشاء الجيش الحديث المتطور.

ب ـ وضع نظام التجنيد الاجباري لكي تتحقق للمواطن فرصة الدفاع عن وطنهم .

جـ ـ وضع نظام الفتوة في مدارس الكويت موضع التنفيذ .

٥ ـ السياسة التشريعية :

ان التشريعات والقوانين هي التي تنظم علاقات الناس ببعضهم في أي مجتمع انساني ، ولذلك فان الخلل الذي يصيب المجال التشريعي والقانوني في مجتمع يعكس اثاراً وخيمة على علاقات الناس في ذلك المجتمع ، ويؤدي الى فوضى مدمرة . الملاحظ اننا في الكويت نتخبط في سياستنا التشريعية والقانونية على وجه بالغ الخطورة على مستقبلنا وعلى استقرار النظام في مجتمعنا . فالبعض القوانين تعدل اكثر من مرة بعد صدورها بمدة وجيزة مما يبرهن أنها صدرت دون دراسة متعمقة ومستنيرة . وبعض القوانين تنقل حرفياً عن قوانين اجنبية شرعت لمجتمعات مختلفة زماناً ومكاناً عن مجتمعنا . وفي المقابل توجد قوانين متأخرة في ادراج لجان مجلس الامة ردحاً من الزمن في حين ان الحاجة الى اصدارها ملحة الى حد بعيد . والتجمع الوطني يدعو الى اصلاح الحال اصلاحاً جذرياً ، ونبين هنا بعض الخطوط العريضة لاصلاح هذه المسألة بالذات ، ليكون المواطنون على بينة منها :

١ ـ ان السياسة التشريعية السليمة هي استصدار القوانين التي تعالج مشاكل الناس وتنظم شؤون حياتهم على وجه صحيح وناجح . والمهم في التشريع أن يستجيب لواقع المجتمع الذي صدر فيه . ولذلك كان من الخطأ الكبير ان تنقل القوانين الأجنبية نقلا حرفياً دون أن تؤخذ بالاعتبار طبيعة المجتمع الذي صدرت تلك القوانين لمعالجة شؤونه ومقارنة تلك الطبيعة بطبيعة مجتمعنا اونوعية علاقات الناس فيه . فما صلح لقوم قد لا يصلح لغيرهم ، وما صلح في زمان قد لا يصلح في غيره .

ب ـ بالنسبة للقوانين التي تتصل بقطاعات معينة من الشعب ، فان التجمع يرى أن تلك القطاعات يجب أن تساهم مساهمة فعالة وايجابية في اعداد مشروعات تلك القوانين ، ولا يجوز أن يقتصر اعدادها على فئة من الخبراء أو من موظفي الحكومة . ان هذا الاسلوب هو الذي يؤدي ليس فقط الى صدور تشريعات سليمة وانما أيضاً الى أن يحمل لها الناس الولاء والدعم ، اذ يشعرون انها منهم واليهم وليست مفروضة عليهم من عل فرضاً .

جـ ـ يرى التجمع الوطني وجوب تدعيم الخبرة القانونية في مجلس الأمة الى أقصى حد. فما دام الوعي القانوني غير مضمون في المجلس حيث يتم انتخاب اعضائه على أساس سياسي وليس على أساس علمي وفقهي ، فان ذلك النقص يجب أن يتلافى بتوفير الخبرة القانونية ، كما وكيفا ، الى أقصى حد في جميع لجان المجلس.

د ـ ان التجمع الوطني لا يؤمن أبداً بجدوى الترقيع للقوانين المهترئة ولذلك فانه يدعو الى الجرأة في وجوب التخلص الجذري والفوري من تلك القوانين جملة وتفصيلا وبعث الشباب والحيوية في سياستنا التشريعية التي أصابها الترهل ، أحياناً على أيدي الجاهلين منا وأحياناً على أيدي بعض الخبراء المترهلين الذين استقدمناهم.

هـ ـ يرى التجمع الوطني ان الشريعة الاسلامية مصدر اساسي من مصادر التشريع وقد سبق أن ذكرنا ذلك في أول هذا البيان. الا ان ما نريد التأكيد عليه هنا هو أن استنباط الاحكام الشرعية من مصادر شريعتنا الغراء (القرآن والسنة) قد تجمد ، ولهذا فان تلمس الحلول التشريعية من مصادر الفقه الاسلامي من جديد يستوجب فتح باب الاجتهاد. وبما ان الاجتهاد له مستلزمات خاصة فيمن يمارسه فان التجمع الوطني يرى أن تبذل الدولة جهودا مركزة ومكثفة لتلمس الحلول التشريعية من مصادر الفقه الاسلامي.

و ـ يرى التجمع الوطني وجوب تدعيم هيبة القانون وتنمية الشعور باحترامه لدى جميع المواطنين. ولذلك فاننا ضد خرق أي قانون ما دام نافذاً مهما كانت التبريرات لذلك ، فاذا بأن تخلف القانون عن الواقع وجب تعديل القانون لا خرقه وهو نافذ ، واولى مستلزمات تدعيم هيبة القانون أن يحترمه الحاكم قبل المحكوم.

٦ ـ اصلاح الجهاز الاداري :

ان الدولة في الكويت قد قامت على أساس اداري غير مدروس تترتب عليه وجود جهاز اداري تنقصه الكفاءة على نحو فاحش ، وبالتالي فهو جهاز عاجز عن مواكبة حركة التطور في العالم ليتمكن بذلك من المساهمة الفعالة في بناء الدولة الحديثة التي نسعى الى تحقيقها. ومن المؤسف ان الدولة ، رغم تغير الظروف ، ما زالت جهودها قاصرة عن تنظيم هذا الجهاز على أسس تنظيمية عصرية. ان التجمع الوطني ، وهو يدرك ان اصلاح الجهاز الاداري يحتاج الى جهود مخلصة وشاقة ، ليؤكد ان المحاولات الترقيعية لا تجدي في علاجه ، وأن الأمر يقتضي مواجهة علمية تتضمن اعادة النظر جذرياً في تركيب الجهاز الاداري ودوره. وهو يركز ، بوجه خاص ، على ما يأتي :

أ ـ اعادة النظر في التقسيم الاداري للدولة سواء من حيث اداراته ومستوياتها أو من حيث وسائل ادارتها بما يكفل اداء الخدمة للمواطنين على أحسن وجه وبأقل تكلفة.

ب ـ اعادة النظر في قوانين وتشريعات العمل الحالية سواء ما تعلق منها بالقطاع الحكومي أم بالقطاع الأهلي والمشترك ، وايجاد التنسيق والتكامل الضروريين بينها.

جـ ـ وسم سياسة شاملة لتنمية القوى العاملة وتوجيهها .

د ـ رسم سياسة وظيفية سليمة قادرة على استيعاب القوى العاملة محليا والاستفادة منها ، وعلى الأخص الخريجين الكويتيين الذين يتكاثر عددهم سنوياً مما يستوجب رسم الخطط الكفيلة بتحقيق الاستفادة من طاقاتهم الانتاجية الى اقصى حد .

هـ ـ التوسع في سياسة التدريب والتوجيه الزري والمهني لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين من ناحية ولسد حاجة البلاد الى مثل هذه الأيدي العاملة من ناحية أخرى .

و ـ الحد من التبذير في النفقات الادارية .

٧ ـ **قضية المرأة :**

ان التجمع الوطني يرى أن قضية المرأة لم تطرح في مجتمعنا حتى الآن طوحاً موفقاً . فهناك من طرح القضية على أساس المطالبة بحرية المرأة مع تصوير تلك الحرية بأنها اعطاؤها فرصة الاهتمام بما تهتم به المرأة الغربية . ومنحها حرية ممارسة ما تمارسه المرأة الغربية . دون الأخذ بعين الاعتبار النوعية الحضارية والمستوى الحضاري الذي يحياه مجتمعنا وذلك الذي يحياه المجتمع الغربي . وهذه دعوة خاطئة في نظرنا وخطيرة . ليس فقط لأنها ستجعل رهطاً من أبناء وبنات هذه الأمة يعيشون في وطن وكأنهم غرباء عنه . لا يفهمهم ولا يفهمونه . وانما تأتي خطورتها البالغة من كونها تهدر أولوية الاهتمامات الاستراتيجية في كفاحنا من أجل رقينا الحضاري . فتشغلنا . ونحن في طور البناء الجاد . بجدل عقيم وفرقة قاتلة حول تقليد المرأة الغربية في زخرف التصرفات وهناك من طرح القضية على أساس المطالبة للمرأة بسلسلة من الحقوق . ومن الحقوق فقط . ونسيت هذه الفئة ان المرأة في مجتمعنا المكافح من أجل الغد الأفضل مطالبة أيضاً بواجبات كثيرة يفرضها عليها وضعها من كونها نصف هذا المجتمع . والواجبات المطلوبة من المواطنين في هذه المرحلة قد تكون أكبر من الحقوق التي يمكن أن ينالونها . وهناك فئة تطرح للنقاش حقوق المرأة وواجباتها على صعيد واحد . ولكنها تقفز من طرحها هذا من فوق الممكن الحضاري . ولهذا فانها . حتى ولو نجحت في أن تمنح المرأة شيئاً . فان الحقوق التي ستعطى والواجبات التي ستقرر . ستكون صورية تماماً ، بعضها لا تستطيع المرأة ممارسته عملا . وبعضها قد يستحيل عليها ان تمارسه . وهناك فئة تنظر الى المرأة من خلال ركام من التقاليد الزائفة تنسبها الى الدين والدين منها براء ، ما ورد اسم المرأة في مناسبة الا وقارنوها بالشهوة والمعصية والشيطان . . تقاليد زائفة ترعرعت كالعفن في الماء الراكد في فترة الانحطاط الفكري من القرن الثاني عشر الميلادي وحتى يومنا هذا غذتها فترات الاستعمار من أجل زيادة الاثقال الحديدية في اقدام هذه الامة التي تتململ من أجل النهضة منذ أمد طويل . ان التجمع الوطني ليؤكد ايمانه :

ـ بأن المرأة والرجل متساويان تماماً في حقوق وواجبات الملكية . وتلقي العلم . والكرامة الانسانية وللمرأة كما للرجل حق التعبير عن رأيها .

ـ وأن الرجل والمرأة متساويان تماماً في وجوب اتاحة الفرص أمامهما في كل الأعمال المتعلقة بالادارة والثقافة وحرية البحث العلمي والبحث الاجتماعي .

ـ وان للمرأة كما للرجل الحق في أن تنتخب وتنتخب بجميع المجالس والهيئات الديمقراطية سواء كانت مجالس سياسية أم ادارية أم مهنية . غير اننا نرى ، مع ذلك . ان المساواة بين الرجل والمرأة تبقى نسبية ، وليست مطلقة ، وذلك بسبب من قيود ثلاثة :

١ ـ فأما القيد الأول فهو أن المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن يبقى في حدود عدم التعارض مع واجبات الأمومة . فواجب الأمومة في نظرنا واجب مقدس . وما دامت المرأة هي المؤهلة ، كما خلقها الله ، الى احتضان الجنين والى تربية النسل ، والى متابعة الاشراف على الاطفال حتى يكبروا ويكونوا قادرين على مواجهة الحياة بدون توجيه من أحد ، فان المساواة التامة بين الرجل والمرأة غير معقولة وغير ممكنة . كذلك ، عملا . وعلى ذلك فنحن نرى وجوب تعزيز دور المرأة كأم أولا ، وهو الدور الأول في بناء المجتمع السليم بغير منازع . وبعد ذلك يأتي تعزيز دورها في ادارة المجتمع وقيادته على وجه لا يتعارض مع دورها الأساسي ولا يضر به .

٢ ـ واما القيد الثاني ، فاننا نلتزم بكل ما جاء صريحا في ديننا الاسلامي الحنيف من أمور يظهر فيها فارق بين المرأة والرجل ، مؤمنين بأن الأمر في ذلك ، ولو خفيت علينا حكمته ، فان الله لا بد قد ابتغى به للناس خيرا ونضرب لذلك مثلا بالميراث فاذا كان الشرع قد قرر بأن للذكر مثل حظ الانثيين ، عند قسمة ميراث الاب المتوفي بين ابنائه ، فان هذه قاعدة شرعية لا يجوز مسها تحت أي شعار مساواة مهما زاد بريقه .

٣ ـ وأما القيد الثالث فهو المستمد من طبيعة المرأة وطبيعة الرجل ، فنحن لا نؤمن بأن المرأة والرجل متساويان تماماً في تأدية واجب الخدمة العسكرية أو في العمل في السفن البحرية ، أو في حفر أساسات المباني ، وما شاكل ذلك من أعمال لا نظن أحداً ، في العالم المتقدم ، يكابر في وجوب التمييز فيها بين الرجل والمرأة والا كانت المساواة اهداراً لانوثة المرأة وظلماً لها .

ب ـ في مجال السياسة العربية والدولية :

أولا ـ في السياسة العربية : انطلاقا من حقيقة انتماء الكويت للوطن العربي ، ومن كون شعبها جزءا من الأمة العربية ، وايماناً بالدور الذي تستطيع أن تلعبه الكويت في المجال العربي والذي ترشحها للقيام به امكانياتها الاقتصادية وتصميم شعبها على التعاون العربي البناء ، فان البرنامج يؤكد على ما يلي :

أ ـ وجوب انتهاج سياسة قومية تهدف في النهاية الى تحقيق أمل الامة العربية في الوحدة في ظل نظام ديمقراطي يحقق لها مجتمع الكرامة والعدل والرفاهية ، وان ينعكس التخطيط من أجل هذا الهدف على جميع خططنا في مجالات التعليم والاقتصاد والاستثمار والتجارة والسياحة وقوانين العمل وغير ذلك .

والبرنامج يؤكد على المسائل التالية :

أ ـ رسم سياستنا الدولية على أساس من التعاون البناء الذي يحقق مصالحنا الوطنية مع جميع دول العالم بغض النظر عن مناهجها الاجتماعية .

ب ـ يجب ملاحظة اهدافنا القومية العليا عند التعامل مع الدول الأجنبية . واعتبار موقف تلك الدول من اهدافنا العليا وقضايانا الكبرى مؤثرا على علاقاتنا المختلفة معها .

جـ ـ التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة ومؤسساتها في رسم السياسة العالمية ، وفي تحقيق التعاون الانساني ، وجعل التعاون الدولي ، ما أمكن ، دائرا ضمن فلكها .

د ـ دعم وتأييد حركات التحرير في العالم ، واستنكار ومحاربة سياسة التفرقة العنصرية .

ب ـ وجوب دعم التعاون العربي في شتى المجالات ، ولا سيما في المجال الاقتصادي لتحقيق المزيد من المشاريع الاقتصادية المشتركة وفي تقديم المزيد من المساعدات والقروض التي من شأنها العمل على بناء الاقتصاد العربي المتين ، وكذلك السير قدماً في تحقيق السوق العربية المشتركة .

جـ ـ دعم وتأييد حركات التحرير القومية العربية .

د ـ وجوب رسم الخطط لتحقيق التعاون والتنسيق في شتى ابعادهما على مستوى الدول الخليجية مما يقربها من هدف الوحدة ويدعم صمودها من أجل المحافظة على عروبة الخليج . مع ملاحظة ان الثروة الخليجية ثروة قومية يجب ان تستثمر وتنمى على وجه قومي عربي مثمر فعال .

هـ ـ وجوب تبني سياسة حازمة فيما يتصل بضرورة العمل على تحرير كامل أرض فلسطين المغتصبة واعادة الحقوق المشروعة لأهلها العرب ، واننا ، اذ لا نرى ما يمنع من وجوب التكيف المرن حسب مقتضيات مراحل الكفاح وفقاً للظروف الدولية والقومية ، واخذاً بعين الاعتبار للامكانات المتاحة ، لنشدد على ان كل تكتيك مرحلي في هذا الخصوص لا يجوز بأي شكل من الأشكال ، ان يكون من نتائجه الخروج على الهدف المصيري في قضية فلسطين الا وهو تحرير كل ترابها من الاحتلال الصهيوني الغاصب ، واعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

ثانياً ـ في السياسة الدولية :

لا شك اننا نعيش في عالم متشابك العلاقات ، وان الانغلاق على النفس قد اصبح مستحيلا على أي دولة من الدول . فطبيعة العصر وظروفه قد باتت تحتم التعاون وتبادل المنافع بين جميع دول العالم حتى بين تلك الدول التي تختلف عقائدها ومناهجها الاجتماعية اختلافاً جذرياً . غير أنه ، وفي الجانب المقابل ، نجد أن صراع المصالح بين الدول وبعضها ، وبين التكتلات الدولية المختلفة قد أخذ يتسم بالحدة والدقة ، مما يترتب عليه وجوب رسم السياسة الخارجية بمنتهى الوعي والحذر .

اننا اذ نتقدم بهذا البرنامج الى المواطنين . لندرك أن قوة وصلابة العمل اليمني انما تنبع من التفاف المواطنين حوله ودعمهم لقيادته من أجل العمل على اخراج الاهداف الوطنية الى حيز التطبيق . واننا لنعاهد المواطنين باننا لن ندخر جهدا من أجل تحقيق كل ما فيه خير وطننا وازدهاره .

والله الموفق

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير البلاد المعظم
سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر

تحية طيبة وبعد ،

بادئ ذي بدء وقبل خط أي سطر من هذه المذكرة يجدر بنا أن نؤكد أن للأمير المعظم والد الجميع المنزلة الرفيعة في نفوسنا جميعا .

هكذا جرت وتجري مسيرة مجتمعنا القائم أساسا على دعائم من الحب والتعاطف متينة يعززها ويشد من أزرها وشائج من العلائق يحف بها ويواكبها دائما أبدا النصح بالقول والاخلاص في المشورة للحاكم بلا خوف أو وجل وعلى هدى مما سلف فان من نافلة القول التأكيد بكل صراحة ووضوح أننا لا نبتغي من وراء هذه المذكرة الافتئات على سلطات الأمير المعظم أو التحيف عليها واضعين بالاعتبار نص المادة ٥٢ من الدستور حيث تقول «السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء على النحو المبين بالدستور» وكذلك المادة ٥٤ التي تقضي بأن «الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس» وأخيرا المادة ٥٥ «يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه» .

ففي الرابع من رمضان سنة ١٣٩٦ هجرية الموافق ١٩٧٦/٨/٢٩ جرى حل مجلس الأمة وأوقف العمل باحكام المواد ٥٦ فقرة ٣ ، ١٠٧ ، ١٧٤ ، ١٨١ من الدستور ويمكن اجمال الأسباب والمبررات التي قيلت تبريرا لتلك الخطوة بالآتي :

أولا : ان الآمال المعقودة على الدستور الذي مضى عليه قرابة ١٤ عاما لم تتحقق .

ثانيا : ان الديمقراطية قد استغلت ، وجمدت أغلب التشريعات واتخذ من الدستور سبيلا لتحقيق المكاسب الشخصية وان الجهود بذلت في الهدم والتعويق واثارة الأحقاد وتضليل الناس .

ثالثا : ان الحرية قد استغلت من الذين لا وازع لهم من ايمان بالصالح الوطني فشوهوها وقلبوها الى فوضى تستهدف هدم القيم والمعتقدات .

رابعا : ان اطلاق الحرية للصحافة بلا ضوابط جعل بعض الصحف أدوات طيّعة لخدمة أغراض غريبة عن وطننا تعمل لافساد المجتمع وترويج الشائعات ونشر التفاهات واثارة الفتن ونشر جو من الارهاب الفكري لاسكات كل صوت ينطق بالحق .

وفي الحقيقة نحن أعضاء مجلس الأمة المنحل الموقعين أدناه ، متأكدون وواثقون تماما من أن الدستور لا زال يشكل شرعة ومنهاجا لنا جميعا واننا نهتدي بهديه متحصنين بالمبادئ والضمانات التي وردت فيه ، فان العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع وأن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة وأن لكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما كما نصت المادة ٣٦ من الدستور ، وان لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه بموجب نص المادة ٤٥ من الدستور .

وبناء على ما تقدم واستلهاما للمعاني الخيرة المتقدم ذكرها فاننا حرى بنا أن نشير الى الملاحظات التالية :

أولا : المادة ١٠٧ من الدستور تقرر انه اذا حل مجلس الأمة وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل فاذا لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد .

ثانيا : تنص المادة ١٨١ من الدستور بانه لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور الا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه .

ثالثا : كذلك تنص المادة ٥١ من الدستور على أن (السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور) .

رابعا : قيل بصدد الاجراءات التي تمت انها مؤقتة وأن الهدف منها تنقية الحياة الديمقراطية مما ران عليها من مثالب وما اعتراها من مساوئ تكشفت بعد حين ، بيد اننا لاحظنا انه صدرت في اعطاف وقف العمل ببعض احكام الدستور صدور بعض القوانين التي أتت بعضها ، وهذا اجتهادنا ، بالتعارض مع المبادئ الاساسية للدستور والتي لا زالت سارية المفعول مثال ذلك جواز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار من وزير الاعلام للأسباب التي عددها التعديل للمادة رقم ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات والنشر ومن تعارُض الجريدة مع المصلحة الوطنية وهو تعبير واسع فضفاض يصعب ضبطه والاتفاق على تفسير له .

بل ان المرسوم بقانون المرقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ ألقى ظلا قاتما من البلبلة عندما استبدل بنص المادة ٨ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون المطبوعات والنشر فأثم كل ما يتعارض مع المصلحة الوطنية أوما يمس النظام الاجتماعي أو السياسي في الكويت ولعمرنا أن من شأن ذلك مؤاخذة كل كلمة تقال في أي مطبوع يصدر في الكويت وهو غلو بالتأثيم غيرما مسوغ يتصادم بالحتم واليقين مع روح الدستور القائم .

خامسا: تقرر المادة ٧٦ من الدستور وقد جاءت في الباب الأول منه ان (نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ويكون ممارسة السيادة على الوجه المبين لهذا الدستور).

سادسا: اننا وان كنا لسنا في معرض الدفاع عن مجلس الأمة الأخير أو المجالس السابقة ولسنا ننفي وجود بعض السلبيات والشوائب في الممارسة الديمقراطية والبطء في انجاز دراسة ما يدرج على جدول الأعمال بل ان الكثير من الأعضاء قد أشاروا بالنقد الى هذه المثالب والسلبيات سواء في ممارسة الأعضاء لواجباتهم أو حتى لعملية الانتخابات وما كان يعتورها من مخالفات لنص القانون وروح الديمقراطية.

بيد انه من الانصاف واحقاق للحق الاشارة الى ان مجلس الأمة المنحل الذي تخطى للتو دور الانعقاد الثاني قد انجز العديد من التشريعات ذات الأثر البعيد في حياة ناهيك بعد ذلك من دوره في المواقف الداخلية والعربية والدولية يشد من ازر الحكومة ويدعم موقفها دون تردد أو تخاذل نصرة للحق وتعبيرا صادقا عن وحدة الكلمة بين الشعب ممثلا بمجلسه والحكومة، بل ان الكثيرين ومن بينهم بعض النواب، يأخذون على مجلسنا السرعة والعجلة في العملية التشريعية أحيانا لدرجة ان ميزانية الدولة لم تأخذ من وقت المجلس غير ثلاث جلسات. بل ان الكثير من مشاريع القوانين لم يستغرق نظرها أكثر من جلسة واحدة، وفي بعض الجلسات كان يقر أكثر من مشروع قانوني وهي سرعة قياسية في عملية انجاز مشاريع القوانين التي تهدف الى خدمة الشعب ورعاية مصالحه الحيوية.

ولا بأس هنا أن نعدد ما أنجزه مجلسنا في فترة عمله القصيرة. فقد جاء في تقرير رئيس المجلس الختامي بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٨ (لقد عقد مجلسكم الموقر في دورته التشريعية الحالية ٦٦ جلسة، كما عقدت لجانه الدائمة والمشتركة والمؤقتة ٢٥٠ جلسة توافرت فيها على دراسة ٣٦٢ موضوعا أعدت فيها ٢٠٢ تقريرا وراعت فيها أهمية الموضوع ودواعي الاستعجال، واعتبارات العدالة الاجتماعية ومقتضيات المصلحة العامة.

.... كما وافق المجلس على ٥٢ توصية ملحقة بتقارير اللجان و ٢٣ اقتراحا برغبة واقتراحين للحكومة للدراسة، كذلك طرحت للمناقشة العامة في المجلس ستة موضوعات وبلغ عدد مشروعات القوانين التي أقرها مجلسكم الموقر ٦٠ مشروعا.

إن مثل هذا المجهود كان متواضعا الا انه من الصعب معه أن يوصف المجلس بأنه قد عطل النظر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لديه ولم يتيسر لأغلبها أن يرى النور وان الكثير من جلساته التي يعقدها تضيع بدون فائدة بل ان هذا الجهد من المجلس قد استحق الثناء من الحكومة كما جاء في خطاب نائب رئيس الوزراء في جلسة المجلس الختامية عندما قال «يسعدني في مناسبة اختتام دور الانعقاد العادي لمجلسكم الموقر أن أتوجه اليكم بالشكر لما بذلتم من جهد وواصلتم من عمل

في هذه الدورة ، مما أسفر عن إنجاز الكثير من المشروعات التي أشاد بها خطاب سعادة رئيس المجلس . ويطيب لي أن أنوه بصفة خاصة بالتعاون المثمر بين المجلس والحكومة على إرساء أصول الديمقراطية المسؤولة في بلادنا انطلاقا من اليقين الجازم لدى الجميع بأنها السبيل الأقوم الى إقرار العدل والطمأنينة وتحقيق المزيد من النمو والرخاء لشعبنا العزيز .

سابعا : تتميز بلدنا الكويت عن سائر الدول بالمحبة والتعاطف والتراحم الذي يربط بين الحاكم والمحكومين فهم دائما أبدا يدأ واحدة وقلبا واحدا في السرّاء والضرّاء وهي نعمة من الله جلت قدرته ترسخت جذورها وتوثقت عراها باطالة صدور الدستور وانبثاق الحياة النيابية فاصبحت بلدنا الطيبة على صغر حجمها وقلة سكانها شعارا رائعاً وتجسيدا موفقا لحكم الشورى امتثالا لقول الحق « وأمرهم شورى بينهم » « وشاورهم بالأمر » فأضحت ديمقراطيتنا شعلة متوهجة أكسبت الكويت سمعة دولية عطرة يشهد بذلك كل من له اتصال بالمؤسسات الدولية والعربية .

ثامنا : فقد كان يسيرا وهيّنا وهذا حق دستوري لا جدال فيه حل مجلس الأمة واصدار ما يلزم من التشريعات وصولا الى علاج بعض المشاكل التي ترى السلطة التنفيذية انه قد آن أوان حلها والانتهاء منها على أن تجرى الانتخابات لمجلس الأمة الجديد وخلال شهرين عملا بنص المادة ١٠٧ من الدستور ، ولقد كان حريا استنفار حكم المادة الاخيرة لا لجمها وايقاف مفعولها .

تاسعا : وأخيرا لا بأس من التذكير والألم يعتصر القلب ان مجلس الأمة لم يقف حجر عثرة في سبيل وحدة الكلمة ونشر المحبة بين المواطنين ولم يعترض على حفظ الأمن والسهر على راحة المواطنين وحمايتهم من الجريمة التي انتشرت وتطهير المجتمع من المنحرفين بل كان يطالب دائما بالقضاء على الجريمة واعتبارها مرضا يلزم تحصين الشعب ضده بكل الوسائل المتوفرة بل ان مضابط جلسات مجلس الأمة تزخر بالكلام عن الرشوة والمرتشين محذرة من تفشي جريمة الرشوة مطالبة بالقضاء عليها وتطهير الجهاز الحكومي من المرتشين المتاجرين بوظائفهم ولطالما نادى مجلس الأمة بالعدالة الاجتماعية واعطاء كل ذي حق حقه والقضاء على ظاهرة الواسطة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب دونما نظر الى أي اعتبار آخر تكريسا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا ، وأخيرا فان المجلس كان رائدا في عملية الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه منددا بالقبلية والطائفية والمظاهر العائلية وهو لم يتوان عن تقديم مشروعات القوانين التي من شأنها لوكانت الموافقة عليها قد تمت وطبّقت تطبيقا سليما لقضت بسرعة على ظاهرة القبلية والطائفية .

وختاما نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بيدنا جميعا الى ما يحبه ويرضاه مرددين قول سمو ولي العهد « حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه » .

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول أسمى التحيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

((وأمرهم شورى بينهم))

بيان صادر عن الهيئات الشعبية الكويتية

حول حل مجلس الأمة وتعليق الدستور وحول المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات

الى الأخوة أبناء الشعب الكويتي الكريم ،

لقد فوجئ وطننا الحبيب في الآونة الأخيرة بسلسلة من الاجراءات التي تتعلق بمسيرة شعبنا الديمقراطية ، تمس حياته الحاضرة والمستقبلة في معقلها ، وتتطلب من كل هيئة وطنية وكل مواطن أن يتفحصها ويتعمق في مغازيها ويقف منها موقفا ضميريا مسئولا — أمام الله والوطن والتاريخ .

ففي اليوم الرابع من رمضان قدم سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته وصدر قرار بحل مجلس الأمة ، ثم علقت الفقرة الثالثة من المادة (٥٦) من الدستور والتي تشترط تمثيل المجلس في الوزارة وتحدد عدد أعضاء مجلس الوزراء . وعلقت المادة (١٠٧) من الدستور والتي تقضي بوجوب اجراء انتخابات في غضون شهرين في حالة حل مجلس الأمة والا استرد المجلس كامل سلطته الدستورية . وعلقت المادة (١٧٤) من الدستور والتي تنص على عدم جواز تعطيل أحكام الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها الدستور .

ولقد تبع ذلك صدور قرار بتعديل قانون المطبوعات بحيث يستطيع مجلس الوزراء أن يعطل أية جريدة لمدة سنتين أو يلغي ترخيصها إداريا إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية . أو أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية مما أدى الى تعطيل بعض الصحف بدون سبب مستهدفة بذلك حرية الرأي .

ولقد قيل في تعليل القرارات الخاصة بتعليق المواد المذكورة من الدستور أن — الديمقراطية استغلت من أجل تحقيق المكاسب الشخصية والهدم واثارة الأحقاد وتضليل الناس . كما أوضح سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مسببا استقالته بانه أصبح من المتعذر استمرار الحكومة في مواصلة مسيرتها لأن القوانين قد تراكمت لدى مجلس الأمة دون أن ترى النور وأصبح الكثير من الجلسات التي يعقدها المجلس تضيع دون فائدة — كما أصبح التهجم والتجني على الوزراء والمسئولين دون وجه حق همّ الكثيرين من الأعضاء بحيث أصبح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يكاد يكون مفقودا .

أيها الأخوة الكرام :

لقد كانت الهيئات الشعبية الكويتية أول من انتقد الممارسات الخاطئة التي كان يقوم بها بعض الأعضاء من المجلس المنحل وغيره من المجالس السابقة ، وكنا دائما نطالب باصلاح الأوضاع والكف عن التجريح والمهاترات وهدر الوقت .

كما أننا لسنا الآن في موضع الدفاع عن المجلس أو ايجاد الأعذار للممارسات الخاطئة التي كان يقوم بها البعض . كما اننا ورغم قناعتنا بأن تلك الممارسات كانت نتيجة لممارسات خاطئة أخرى قامت بها السلطة التنفيذية كاغراق المناطق الانتخابية بالاصوات المنقولة وغض النظر عن الرشاوي التي أصبحت تمارس علنا من أجل افساد الضمائر وشراء الذمم الى استغلال التجنيس لأغراض انتخابية ورغم قناعتنا بان الكثير من هدر الوقت والملاسنات والتجريح كان موحى به ويعكس الصراعات الأخرى التي لا تهم مصلحة الوطن في شئ فاننا لا نناقش المسئولين في حقهم في حل مجلس الأمة طالما نصت عليه أحكام الدستور وبينت شروطه ووسائله ، إنما الذي يعنينا اليوم وفي هذه اللحظات العصيبة هو شرعية ما تم من إجراءات وحرصنا على حقوقنا الدستورية والحياة الديمقراطية التي حققها شعبنا ، والتي تأتي الاجراءات الأخيرة للقضاء عليها .

لقد عاشت الكويت في ظل الحكم الدستوري وفي اطار المكاسب الديمقراطية أربعة عشر عاما طوالاً من الزمن ، بلغ الكثيرون من أبناء شعبنا مرحلة نضجهم في مناخها ، وشكلت للكثير منها الهواء الذي لا يمكن التنفس بانعدامه ، كما وفرت الحياة الديمقراطية لنا ما لا يمكن أن ننساه أو نتجاهله لمجرد تلبية بعض الرغبات .

أيها الأخوة الكرام :

اننا لا ننسى ان المكانة المميزة التي حظيت بها بلدنا الكويت على المستويين العربي والدولي ، رغم صغر مساحتها وقلة عدد أفراد شعبها لم تكن لتتحقق بغير وجود الديمقراطية وحكم الدستور ، مما جلب لوطننا احترام الجميع ودعم أمنه واستقلاله .

ولقد شكلت الديمقراطية الاطار الذي يلتحم فيه الشعب في وحدة متينة تجاه الأزمات التي يمر فيها الوطن . ذلك ان استقلال الكويت وسيادته وأمنه ارتبط دائما ومنذ البداية بحرية هؤلاء المواطنين وحقهم في المساهمة في إدارة شئون مجتمعهم . وذلك أمر طبيعي : فليس هناك وطن حر من دون أن يكون مواطنوه أحرارا ، كما أنه لا يمكن أن يُصان أمن بلد ما عن طريق سلب حريات مواطنيه .

إننا أيضا يجب أن لا ننسى أن المكاسب الديمقراطية للشعب الكويتي وممارسته لها رغم كل ما قيل عن تلك الممارسة من أخطاء شكلت واحدا من أهم العوامل التي كانت وراء واحد من أعظم إنجازات الأمة العربية والذي تمثّل في تلخيص الثروات النفطية للوطن والأمة من الشركات الاحتكارية وفي تحرير الجزء الأعظم من اقتصادنا من هيمنة الدول الاستعمارية .

وكانت الديمقراطية وراء هذا الخير العميم الذي تنعم به الكويت والدول العربية المصدرة للنفط الآن ، يشهد بذلك العدو قبل الصديق .

كما اننا لم ننس ولا ننسى أبدا انه بفضل المكاسب الديمقراطية التي حققها شعبنا رفع الانسان الكويتي العادي ، ولأول مرة رأسه عالية كندّ كريم لأي مواطن كويتي آخر ، مساوٍ له في الحقوق والواجبات ، يمارس حياته الخاصة وحريته بأمن وبلا خوف ، مطمئنا الى ان حقوقه المكتسبة يحميها القانون ، وان ما يعتقد انه حق له يمكنه المطالبة به بحرية وعبر الوسائل الديمقراطية المشروعة .

أيها الأخوة الكرام :

لقد كنا نتمنى لو توفرت الرغبة في اصلاح حقيقي للدستور وتوفير الأمن والرخاء وسبل العيش الكريم للمواطنين بأسرع السبل أن يتم الاصلاح عبر الوسائل الديمقراطية والقضاء على — أسباب نقائص حياتنا الديمقراطية المتمثلة في إغراق الدوائر الانتخابية بالأصوات المنقولة واثارة النعرات الطائفية والقبلية والعنصرية وغض النظر عن ممارسة الرشوة العلنية لافساد الضمائر وشراء الذمم والتضييق على الحريات العامة . . الى غير ذلك من النقائص التي عانت منها — حياتنا . وكان ممكن أن يتم معظم ذلك لو أن السلطة التنفيذية طبقت القوانين القائمة بحرص وتجرد ، وكان ممكنا أيضا أن نتلافى نقص القوانين لوكان لدى السلطة التنفيذية الاهتمام الجدّي بالتعاون مع كل الحريصين على مصلحة الوطن في مجلس الأمة .

نقول كنا نتمنى لو حدث ذلك ، ولكن حيث ان الذي حدث فعلا هو غيره ، فاننا نناشد كل واحد فيكم أن يعي مسئولياته ، وأن يطالب بما يتيسر له من الوسائل المشروعة بعودة الشرعية والحكم الدستوري ، واسترداد المكاسب الديمقراطية بأسرع وقت .

فمن أجل تكريس الحكم الدستوري وتعميق المكاسب الديمقراطية عملنا ، ومن أجل استردادهما بأسرع وقت سنعمل ، يفرض ذلك علينا واجبنا الوطني ومسئولياتنا التاريخية ويهدينا الى ذلك قبل ما تقدم وبعده تمسكنا الذي لا يمكن أن نتخاذل عنه بقول الباري عزّ وعلا « وأمرهم شورى بينهم » صدق الله العظيم .

١ ـ الاتحاد العام لعمال الكويت

٢ ـ رابطة الأدباء

٣ ـ جمعية المحامين

٤ ـ جمعية الصحفيين

٥ ـ نادي الاستقلال

٦ ـ جمعية المعلمين الكويتية

٧ ـ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

ملحق رقم « ١١ »

مذكرة مرفوعة للاخوة
رئيس وأعضاء مجلس جامعة الكويت المحترمين .

السيد رئيس مجلس جامعة الكويت .
الأخوة الأعضاء ،

نرفع نحن الموقعين أدناه من هيئة التدريس بجامعة الكويت هذه المذكرة لتوضيح وجهة نظرنا فيما دار في جامعتنا ، مما له التأثير العميق والسيء على مسيرة أبنائنا الطلبة ، ولمعرفتنا الأكيدة أنكم خير من يتفهم ضرورة ابقاء الجامعة وأبناءها بعيدا عن الصراعات والتيارات والتدخلات التي تضر الجامعة كمؤسسة علمية تسعى جميعا لتطويرها من أجل خدمة أهداف المجتمع الذي نسعى جميعا الى خيره ورفاهيته .

لقد تكرر في الأسابيع الأخيرة تعكير صفو الحياة الدراسية في الجامعة ، وانتهاك حرمتها المصونة لها قانونيا عن طريق تعرض بعض رجال الأمن لها ، بالاعتداء على الطلبة ومداهمة غرفهم ليلا ، والاعتداء بالضرب على الطلبة الكويتيين والعرب والوافدين ، كما استمرت ملاحقة بعض الطلبة في كلياتهم نهارا واستفزازهم خلال فترة من أصعب الفترات التي تمر على الطالب وهي فترة الامتحان .

إننا هنا نؤكد أن هذه المذكرة لا تدين أحد أطراف الطلبة الذين نشب بينهم الخلاف ولا هي احدى مهماتها . ولكننا نسجل احتجاجنا المطلق على الوسيلة التي عولج بها الموضوع وهو دخول رجال الأمن الى الحرم الجامعي بدون علم ومعرفة الأدارة .

ان هذه البادرة الخطيرة تفتح الحرم الجامعي لرجال الأمن والشرطة وتتنافى مع العرف والتقاليد الجامعية التي تحرم هذه الظاهرة وتؤكد على صيانة الحرم الجامعي .

واذا مرت هذه السابقة على مجلسكم ولم تستنكر ويُحتج عليها فمعنى ذلك إقرارها كسابقة خطيرة تتنافى مع ما استقرت عليه التقاليد والأعراف الجامعية .

ولفهمنا لدور الجامعة كمؤسسة علمية متكاملة الأجزاء وأن ما يمس الطالب في حياته الدراسية يمس كذلك رسالة الاستاذ ، ولأن الموضوع قد قصد به خلق البلبلة واعاقة العمل الطلابي المكمل للحياة الجامعية ، فاننا نهيب بكم رئيسا وأعضاء بالاحتجاج على هذه السابقة الخطيرة . وتشكيل لجنة معلنة من بين أساتذة الجامعة للاستئناس بتقريرها الذي تتخذه بعد اجراء تحقيق شامل وعادل وموضوعي يعيد للحرم الجامعي كرامته ، وللطالب طمأنينته ، وللأستاذ راحته النفسية . ولنا كبير الأمل في أن تجد مذكرتنا هذه القبول .

ولكم منا كل تحية .

• تقدم بهذه المذكرة عدد كبير من الدكاترة الكويتيين في الجامعة وحيث أن القضية ما زالت جراحها لم تلتئم فضّلنا عدم رصّ التواقيع في عجزها مخافة إساءة التفسير من نشرها. ورغم لهجتها الموغلة في الاعتدال، إلا أنه يشرفني أن اكون من ضمن من وقعوا عليها.

يعتقد مؤلف هذا الكتاب أن الكويت يواجه ثلاثة مشاكل رئيسية :

أولها يتلخص في التشكيل السكاني للبلد فالكويت يتشكل سكانيا من موزاييك أقليات من ضمنها الاقلية الكويتية • ليست للكويتيين القدرة والمهارة الكافية والكثافة البشرية المؤهلة للاستغناء عن غيرهم ، وفي نفس الوقت ليست للنظام الكويتي الثقة السياسية الكافية بمجمل الوضع بحيث يلجأ لاعلان سياسة سكانية متقدمة تساهم في استقرار العمالة العربية في الكويت وخلق نوع من التوازن الاجتماعي وضبط لحركية وتغير التركيب السكاني في البلد •

وثانيها يتلخص باعتماد الاقتصاد الكويتي اعتمادا يكاد يكون كاملا على الاستيراد في سد معظم احتياجاته • هذه الطبيعة المفتوحة المتكشفة تؤدى لتعرضه الشديد والخطير للتقلبات الاقتصادية الخارجية • القطاع النفطي يلعب دورا بدائيا في الاقتصاد الكويتي ، انه فقط يعطي مصادر مالية واستثمارية للقطاع غير النفطي دون ان يلعب اى دور في ايجاد القاعدة الانتاجية المطلوبة بالحاح لتأمين هذا الوضع الاقتصادى الهش •

وثالثها يتلخص في عدم وجود صيغة ثابتة ومستقرة لعملية اتخاذ القرار السياسي • فبعد ان عاش الكويت تجربته الديمقراطية (٦٢ـ١٩٧٦) وكاد ان يستقر عليها كصيغة لعملية اتخاذ القرار السياسي ، اذا به يعود بعد حل التجربة في ١٩٧٦/٨/٢٩ الى الحكم المطلق، وهذا بحد ذاته يستوجب اعادة تفسير منشأ التجربة ذاتها •

يعتقد دكتور عبدالله فهد النفيسي رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت ان نجاح وأمن واستقرار وازدهار الكويت مرهون بتخطيه وتجاوزه لهذه المشاكل الثلاث •